

غيورغ سورنسن

الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير

ترجمة: عفاف البطاينة

ترجمة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي بصطلح بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد ولهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الآمنة الموثوقة المأثورة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية علمية، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والفكرية بصورة خاصة.

وتستلزم «سلسلة ترجمان» وتستلزم بأراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديدة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعون العرب كالاتفاق إلى إنتاج علمي وثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوّهة أو المثنوية المستوى.

وتسمى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إنكفاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وأليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الأطر

تصدير

مقدمة

الفصل الأول: ما معنى الديمقراطية؟

الديمقراطية الليبرالية ونقادها

معنى الديمقراطية

أبعاد التحول الديمقراطي

محاولات فهم الديمقراطية

الأفق الزمني ومستويات التحليل

الفصل الثاني: سيرورات تغيير النظام الحاكم

البحث عن الشروط المسبقة للديمقراطية

متى تختار الأطراف السياسية الفاعلة للديمقراطية؟

لم هذا الاندفاع نحو الديمقراطية في الآونة الأخيرة؟

سيرورات الانتقال والترسيخ

الفصل الثالث: من الانتقال إلى الجمود الديمقراطية في الألفية الجديدة

الانتخابات والديمقراطية

الدول الضعيفة والديمقراطية

هيمنة النخب والديمقراطية

الحراك والتنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية

الفصل الرابع: ترويج الديمقراطية من الخارج

الجهات الخارجية والديمقراطية: هل من تناقض في المصطلحات؟

خلق الفرص للديمقراطية

التحدي الأكبر: التحول الديمقراطي

الفصل الخامس: الآثار المحلية للديمقراطية: هل تحقق النمو والرفاه؟

النقاش الدائر حول الديمقراطية والتنمية

الهند مقابل الصين

أنماط الأنظمة للتسلطية

الأنظمة التنموية للتسلطية

أنظمة النمو التسلطية

أنظمة شراء نخب الدولة التسلطية

نماذج الأنظمة الديمقراطية

الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب والديمقراطيات الاجتماعية

الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير

الأداء الاقتصادي في الانتقالات الديمقراطية الراحنة

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في الميزان

الديمقراطية وحقوق الإنسان

الفصل السادس: النتائج الداخلية للديمقراطية: السلام والتعاون؟

النقاش الدائر حول الديمقراطية والسلام

المشهد الداخلي: السياسة الخارجية في الديمقراطيات

العلاقات الدولية: التعاون بين الديمقراطيات

المظاهر الأخلاقية للتعاون بين الديمقراطيات

التعاون الاقتصادي بين الديمقراطيات

السلام بوصفه نتيجة للديمقراطية

الديمقراطيات السلمية والفكر الواقعي

الخاتمة: مستقبل الديمقراطية والتحول الديمقراطي

أسئلة للنقاش

الثبت التعريفي

ثبت المصطلحات

المراجع

قائمة الجداول

الجدول (1-1): تصنيف مؤشر بيت الحرية للبلدان الحرة، 2006

الجدول (1-3): سلسلة الخيار الديمقراطي

الجدول (2-3): البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، 2006

الجدول (3-3): الدول الضعيفة كما وردت في لائحة الفورن بوليسي للدول الفاشلة

الجدول (1-5): النمو الاقتصادي في الصين والهند

الجدول (2-5): الرفاه في الصين والهند

الجدول (3-5): الرفاه والنمو في كوستاريكا

الجدول (4-5): الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2004: النسبة المئوية للدول التي ترتكب انتهاكات منتقاة

لحقوق الإنسان⁽¹⁾

قائمة الأشكال

- الشكل (1-1): لمعاد الديمقراطية
- الشكل (2-1): التحول من الديمقراطية السياسية إلى الحكم الذاتي الديمقراطي
- الشكل (3-1): مؤشر بيت الحرية لقياس الديمقراطية
- الشكل (1-2): الانتقال إلى الديمقراطية - نموذجنا
- الشكل (2-2): مؤشرات الترسيع الديمقراطي
- الشكل (1-3): العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة
- الشكل (1-5): الديمقراطية: هل تدعم التنمية الاقتصادية أم تعوقها؟
- الشكل (2-5): أتماط الأنظمة السلطوية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية
- الشكل (1-6): عناصر كائط للاتحاد المسلمي بين الديمقراطيات

قائمة الأطر

- الإطار (1-3): الديمقراطية التلويضية
- الإطار (2-3): التحديات العاجزة وسياسات القوة المهيمنة
- الإطار (1-4): مساعدات الديمقراطية في تسعينيات القرن العشرين
- الإطار (2-4): إعلان وارسو
- الإطار (3-4): الديمقراطية الهشة
- الإطار (4-4): طرائق الحد من التطرف في الديمقراطية
- الإطار (5-4): الخطوات الاثنتا عشرة للعملية الانتخابية
- الإطار (6-4): تخريب انتخابات عام 1996 في زامبيا
- الإطار (7-4): تكلفة الانتخابات ونوعيتها
- الإطار (8-4): المهمات الرئيسة لترسيخ الديمقراطية
- الإطار (9-4): النتائج الرئيسة لتدقيق الديمقراطية، 2006
- الإطار (10-4): المنظمات غير الحكومية للديمقراطية الممولة من المانحين
- الإطار (11-4): تعزيز الديمقراطية وفقاً لتوماس كارونرز

تصدير

تتفح الطبعة الثالثة هذه أطروحة الكتاب وتحدثها، لكن يبقى الطموح كما هو: أن نقوم
الإمكانات الحالية للديمقراطية والتحول الديمقراطي (Democratization)، وقد أضفنا فصلاً
جديداً (هو الثالث) حول الديمقراطية في الألفية الجديدة. ويرجح هذا الفصل أن تحولاً يتمثل
في الابتعاد عن «الانتقال إلى الديمقراطية» (Transition to democracy) والاقتراب من
«الجمود» (Standstill) قد بدأ يظهر، لا سيما وأن عدداً كبيراً من الدول لا يزال في المنطقة
الرمادية الواقعة بين التسلطية المحض (Outright Authoritarian) والديمقراطية الكاملة (Fully
Democratic). كذلك، فإن الفصل الرابع جديد، ويناقش المشكلات التي ينطوي عليها الترويج
لليبرالية من الخارج. أما بقية الفصول فقد أعدنا النظر فيها كي تشمل على أحدث ما دار
من جدل ونقاش حول الموضوعات التي يركز عليها كل فصل.

أود بداية أن أعبر عن امتنائي الكبير لجوان بلوخ جنسن (Joan Bloch Jensen)، مساعد البحث
القدير في هذه الطبعة الجديدة. فقد قدم مساعدات قيمة في جمع الأبحاث المنشورة مؤخراً في
هذا المجال، وتحديد جوانب الضعف في الأطروحات، وتنقيح الجداول، ومراجعة
المخطوطة وتنقيحها. كما قرأ الأستاذ المساعد سفيند إريك سكاينينج (Svend Erik Skaaning)
مسودة الطبعة الثالثة كاملة وقدم اقتراحات عديدة بغية تحسينها. واهتمت جونا كيير (Jonna
Kjaer) مرة أخرى بجميع التفاصيل التقنية. كذلك أود أن أشكر رئيس التحرير في مطبعة
وستفيو (Westview Press)، ستيف كاتالانو (Steve Catalano) الذي دعم الطبعة الثالثة وقدم كل ما
يلزم من مساعدة ومشورة؛ وكذلك فعلت رئيسة تحرير المشروع، كارول سميث (Carol
Smith). أما كريسونا شميت (Chrisona Schmidt) فقد كانت محررة طبعة ممتازة.

أود أن أعبر عن امتنائي العميق أيضاً لكل الأساتذة والطلبة الذين أمثوني بتعقيباتهم الإيجابية
على الطبعتين الأولى والثانية، بما في ذلك ملحوظات المحكمين، وتعقيبات تشونغ إن مون
(Chung-in Moon) القيمة على الطبعة الثانية. كما أود أن أشكر الأصدقاء والزملاء على
مساعدهم وتشجيعهم. ولقد أطلق مدير التحرير السابق للسلسلة جورج لوبيز (George Lopez)
هذا المشروع بأن دعائي إلى تقديم مقترح مبدئي لكتاب عن الديمقراطية والديمقراطية. وقد
أسهمت تعقيبات فرانسيس هاغوبيان (Frances Hagopian) وعدد من أعضاء هيئة تحرير
سلسلة المعضلات (Dilemmas) في تحسين ما اقترحت. أما جليفر نير (Jennifer Knerr) وراشيل
كوئك (Rachel Quenk) العاملتان سابقاً مع وستفيو، فقد كانتا على استعداد دائم لتقديم المشورة

والدعم طوال مدة العمل على المشروع. هذا وقام كل من يورغن إلكليت (Jorgen Elklit)، وهانز هنريك هولم (Hans-Henrik Holm)، وهانز يورغن نيلسن (Hans-Jorgen Nilsen)، وأولي نورغارد (Ole Norgaard) وبالي سفنسون (Palle Svensson) بقراءة النسخة الأولى من المخطوطة، أو أجزاء منها، وتقديم آراء مستفيضة أضافت إلى نوعية الطبعة الأولى. أما عن أوجه القصور التي قد تعترض هذا الكتاب فهي مسؤولية وحدي. أخيراً، أنا ممتن، مرة أخرى، لدعم زوجتي ليسبت (Lisbet) المستمر وتشجيعها.

غيورغ سورنسن

برلين، آذار/مارس 2007

مقدمة

من الملاحظات التي يكثر تكرارها هذه الأيام، لا في الأوساط البحثية العلمية فحسب، بل وفي وسائل الإعلام أيضا، ان الديمقراطية أحررت تقدما كبيرا في جميع أنحاء العالم في فترة وجيزة من الزمن. ففي أوروبا الشرقية استبدلت الأنظمة الشمولية بديمقراطيات، وفي أفريقيا تتحدى القوى المعارضة المستبدة من الحريات السياسية المكتسبة حديثا أنظمة الحرب الواحد التي يرأسها رعيم يفرض سيطرته الشخصية على الدولة، وفي أميركا اللاتينية انهزت الدكتاتوريات العسكرية، وفي العديد من البلدان الآسيوية تسير الأنظمة السلطوية - أو بالأحرى تجر على السير - على الطريق الديمقراطي.

إن تقدم الديمقراطية السريع في العديد من البلدان يبعث الأمل بعالم أفضل؛ فقد كان يتوقع ألا تدعم الديمقراطية الحريات السياسية وحقوق الإنسان الأخرى فحسب، بل أن تؤدي أيضا إلى تنمية اقتصادية سريعة، وزيادة في الرده، إضافة إلى علاقات دولية تتسم بالتعاون السلمي والتفهم المتبادل. في هذا الكتاب، سوف ندرس واقع هذه التوقعات الكبيرة ومستقبلها. والخطوة الضرورية الأولى هي توضيح مفهوم الديمقراطية، وهذا تماما ما سنقوم به في الفصل الأول الذي يقدم وجهات نظر مختلفة عن الديمقراطية، ويدقق في سبل قياس الديمقراطية، ويحدد كذلك البلدان التي تعد ديمقراطية في الوقت الراهن. بعد ذلك، نحتاج إلى معرفة الكيفية التي يحدث بها الانتقال من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية، وهذه المسألة هي محور الفصل الثاني. وهذا يقدم نموذجا يوضح أن سيروية الانتقال الديمقراطي طويلة الأمد وتتطوي على مراحل مختلفة تشمل المرحلة التحضيرية، ومرحلة اتحاد القرار، ومرحلة التحول. أما الفصل الثالث فيكرسه لمصوغ أربع مفولات أساسية، توضح كل منها، بالتفصيل، حصية مهمة من حصال تقدم الديمقراطية واستدامتها. ويرجح الفصل أن مفهوم الانتقال مفرد في نقوله إلى حد لا يمكن معه أن يعطى بإيجاز المصير الحالي لتغير الأنظمة. وفي الحقيقة، فإن ما وقع لم يكن سوى تحول من «الانتقال» إلى «الجمود»، بمعنى أن عددا من الأنظمة لا يزال في المطفة الرمادية المتمثلة في شبه الديمقراطية (semidemocracy) أو شبه السلطوية (semiauthoritarianism). ويدقق الفصل الرابع الترويج للديمقراطية من الخارج، مع التركيز بشكل خاص على النوارس الدقيق الذي يسعى للمروجين من الخارج أن يحافظوا عليه بين التأثير في سيروية التحول الديمقراطي من جهة، وترك السيطرة النهائية لمن هم في الداخل من جهة أخرى. وفي ضوء هذا العمل

التبسيحي، يصبح على اهنة الاستعداد للسؤال عن الآثار المحلية والدولية للديمقراطية. من هذا، يركز الفصل الخامس على الآثار المحلية المحتملة والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والرفاه وحقوق الإنسان. أما الفصل السادس فينتقل إلى الآثار الدولية للديمقراطية: هل ستمهد الديمقراطية الطريق أمام عالم أكثر سلامًا وتعاونًا؟ وأخيرًا، تتوقف الحاتمة سريعًا عند مستقبل الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

صحيح، بمعنى من المعاني أداء، أن الديمقراطية قد حققت تقدمًا كبيرًا في العالم في الأعوام الأخيرة، بيد أن الطريقة التي حدثت بها الديمقراطية هذه تدعونا إلى التساؤل عما إذا كان التقدم الديمقراطي سيستمر، وعما إذا كانت النتائج الإيجابية الكامنة للديمقراطية وشبكة التحقق. وهذه هي المعضلة المركزية التي تكتنف الاستقالات الحالية إلى الديمقراطية. وتبحث الفصول التالية في جوانب معينة من هذه المعضلة، فالفصل الثالث يؤكد أن سيرورات التحول الديمقراطي في الأعوام الأخيرة هي بدايات هشة لا تزال الديمقراطية فيها مفيدة من نواح عدة، وليس لتقديم أي ضمانات. أما الفصل الرابع فهو صرح السبب الذي يجعل الترويج للديمقراطية من الخارج أمرًا صعبًا للغاية. ويبرز الفصل الخامس أن التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاه لن يتحققا بالضرورة في ظل ديمقراطيات هشة. وبالفعل، فإن مقايضة (Trade off) قد تحدث بين الاستقرار الديمقراطي وتطوير الرفاه. ويؤكد الفصل السادس أن تمتعنا بعالم أكثر سلامًا نتيجة التحول الديمقراطي الراهن على الرغم من أنه مشروع بطريقة - ليس أمرًا مؤكدًا بنته. وباختصار، فإن النهوض الديمقراطي الحالي يسير باتجاه قد يهدد مواصلة التقدم الديمقراطي ويلحق به أضرارًا جمة.

تتناول الحاتمة بإيجاز مستقبل الديمقراطية، وتليها اسئلة نفأش خاصة بكل فصل، إضافة إلى قائمة بقراءات مقترحة.

الفصل الأول: ما معنى الديمقراطية؟

الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يكون فيه للشعب. وقد حظيت الطريقة العملية التي ينبغي أن تتطوّر بها الديمقراطية، والأحوال والشروط الممتدة التي تتطلبها، نقاشات مكثفة على مدى قرون. وبالفعل، ترجع الإسهامات المبكرة في هذا النقاش إلى اليونان القديمة. ويرجع إلى كل من أراد أن يفهم الديمقراطية ووضعها الحالي في العالم أن يكون ملماً بأهم النقاشات التي دارت حول معنى الديمقراطية، وأن يمتلك تصوراً عن الخصائص الأساسية للديمقراطية ذات الصلة بعالم اليوم، وأن يتمتع بفهم للكيفية التي تؤثر بها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوعية الديمقراطية. لذلك، ساقط كل عنصر من هذه العناصر في هذا الفصل، فهدف هو التعريف بالخصائص المهمة، وقد أدرج مراجع تحليل الفاري على مصادر تناولت هذه الموضوعات تناولاً مفصلاً.

يرجع مصطلح الديمقراطية إلى الكلمتين اليونانيتين *demos* وتعني الشعب، و *kratos* وتعني الحكم. وقد يبنى التعريف «حكم الشعب» وأصبح ومباشراً، لكنه يشير عدداً من القضايا المعقدة التي نوجز أهمها في ما يلي:

- من هو الذي يُعد «شعب»؟ أو كيف نعرف الشعب؟

- ما نوع المشاركة المتصورة للشعب؟

ما الظروف التي يُعتقد بأنها مواتية للمشاركة؟ هل يمكن لمؤسسات المشاركة ومحركاتها، أو تكلفتها وفوائدها، أن تكون متساوية؟

- إلى أي مدى يمكننا أن نوسع تأويلنا لنطاق الحكم أو أن نصيغه؟ وما المجال الملائم للنشاط الديمقراطي؟

- إذا كان من شأن «الحكم» أن يعطي «الجانب السياسي»، فما الذي نعنيه بهذا؟ هل يشمل (1) القانون والنظم العام؟ (2) العلاقات بين الدول؟ (3) الاقتصاد؟ (4) القضاء الداخلي أو الخاص؟

- أمن الواجب طاعة قواعد «الشعب»؟ وما هو موقع الالتزام بها والخروج عليها؟

- ما الأنوار المسموح بها لمن يصريحون على وحرارة أنهم «غير مشاركون»؟

- في ظل أي الأحوال، إن جار أصلاً، يحق للديمقراطيات أن تلجأ إلى القسر ضد شعوبها أو ضد من يفعلون خارج قضاء القضاء الشرعي⁽¹⁾؟

من الواضح أن أي نقاش للديمقراطية لا بد وأن يطوي، لا على نظرية حول السبل التي يمكن أن يسلكها الشعب لتنظيم الحكم وحسب، بل كذلك على فلسفة حول ما ينبغي أن تكون عليه الحال أيضًا (أي أفضل السبل لتأليف الحكومة)، فضلًا عن فهم التجارب العملية في طرائق تنظيم الحكم في مجتمعات وأزمان مختلفة.

إن هذه الاعتبارات غالبًا ما يتشابه بعضها مع بعضها الآخر، غير أننا نجد، في الوقت نفسه، عنصرًا واحدًا مشتركًا في أكثر الإسهامات أهمية في النقاشات المتعلقة بالديمقراطية: يتمحور جميعها حول سياق المجتمع المعاصر كم يتصوره أولئك الذين قدموا هذه الإسهامات. وعليه، فإن للسجال حول الديمقراطية دينامية داخلية - دائية، بمعنى أنه يتطور ويبدو أحدًا في الاعتبار جوانب وأبعاد جديدة تتغير كلما تغير السياق المجتمعي، أو كلما تغير تصور المحلل له.

من ثم فإن نقد أفلاطون (Plato) للديمقراطية في أثينا كان متأثرًا بما رآه هو انحطاطًا للمدينة، وهرمة لها في الحرب مع إسبارطة، وانحلالًا في الأخلاق والقيادة. وكانت الديمقراطية في أثينا تعني حكم الأغلبية الفقيرة، وكان للناس أن يفعلوا، بكل بساطة، ما يحلو لهم؛ فلم يكن للسلطة احترام في العائلة ولا في المدارس ولا في أي مكان آخر. وفي نهاية المطاف، حلص أفلاطون إلى أن القوانين لن تكون محترمة بل سينظر إليها على أنها اعتداء على حرية الشعب. وسيفقد هذا الوضع إلى الفوضى (anarchy) (بمعنى غياب السلطة السياسية) والاضطرابات، وسيمهد هذا بدوره الطريق أمام الطغيان (حكم دكتاتور مفرد) (tyranny). وقد كان الحل الذي ارتآه أفلاطون هو التوصية بحكم العقلاء المدربين والمتعلمين؛ أي الفلاسفة⁽²⁾.

وجه أرسطو (Aristotle) نقدًا مماثلًا للديمقراطية التي رآها هو أيضًا تشبه أحد أشكال الحكومة المكرسة حصريًا لخدمة مصالح الفقراء. وابتدأ أرسطو فكرة افساح المجال أمام النفوذ الشعبي في سن القوانين، مثلًا، وهو موقف تنبأه أفلاطون في كتاباته الأخيرة، وعمل أرسطو على تطويره لاحقًا. وفي ظل اعتبارات من هذا النوع، برز توجه نحو مزيج من الملكية والارستقراطية والديمقراطية، أو «دولة خليط» (mixed state) يصمم فيها الفصل بين السلطات توارس القوى بين الجماعات الرئيسية في المجتمع⁽³⁾.

مع انحطاط روما، انحسر الجدل حول الديمقراطية. ففي ظل نظام أقطاع العصور الوسطى، لم تكن السلطة مبنية على بهيئات منتخبة، إذ أنها كانت معتمدة على المرتبة (rank) التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال الوراثة أو القوة. و«لم تفكر أي حركة شعبية، مهما احتدم غضبها، بأن أهدافها يمكن أن تتحقق عن طريق الحصول على حق الاقتراع. ولم تسع الأمم

والدول المدن (city states) المستقلة في الفترة المتأخرة من العصور الوسطى أيضًا وراء السلطة بتلك الطريقة»⁽⁴⁾.

برع تيار فكري جديد يدور حول الديمقراطية في عصر النهضة، وخصوصًا مع كتابات نيكولو مكيافيلي (1469-1527)، (Niccolo Machiavelli)، على الرغم من أن هذا التيار لم يحقق حضورًا تامًا إلا في القرن التاسع عشر. وتبلورت خلال هذه الحقبة الأفكار المرتبطة بالديمقراطية في سياق تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي الحديث. وعندما بدأت الديمقراطية الليبرالية بالظهور في هذه البلدان، فتحت مجالات حوارات جديدة حول المحتوى الحقيقي للحرية (Liberty)، خصوصًا وأن القيم الليبرالية تتزعزع إلى التناقص. على سبيل المثال، قد تنافس قيم المساواة والتسامح قيم الحرية الفردية والاستقلالية، وبحسب مقولة اشعيا برلين (Isaiah Berlin) الشهيرة: «الحرية المطلقة للذباب لا تعني سوى موت الحمار»، والحرية المطلقة للأقوياء والموهوبين لا تتوافق مع حقوق الصعفاء والأقل موهبة في العيش الكريم... وقد تتطلب المساواة تقييد حرية أولئك الراغبين في «الهيمنة»⁽⁵⁾. بعبارة أخرى: ما الذي يعنيه التوارث الديمقراطي الليبرالي للملام بين القيم المتنافسة؟ وهل توارث من هذا القبيل ممكن أصلاً؟

تجلت في الآونة الأخيرة سيروورة التحول الديمقراطي في أماكن مختلفة من بقاع العالم، حتى في الوقت الذي تقرب فيه العولمة وغيرها من القوى، البلدان بعضها من بعض. وقد حركت هذه التطورات سجالاً جديداً حول الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تتطور الديمقراطية في ظلها، وحول آثار العولمة على الديمقراطية. بدلاً من عرصت المفصل لهذا السجال، سحدد مفاهيم تتعلق بالسمات الجوهرية للديمقراطية، بالمعنى المعاصر، وسنشير إلى المجالات الرئيسية التي لا تزال فيها هذه المفاهيم موضع جدال.

الديمقراطية الليبرالية ونقادها

لقد تطورت الليبرالية (liberalism) نقيضاً لمؤسسات القرون الوسطى التراتبية، أو الملكيات المستبدة التي استندت مطالباتها بحكم مطلق (all-powerful rule) إلى الادعاء بأنها مساندة الهيا. ولقد هاجمت الليبرالية النظام القديم على جبهتين. أولاً، ناضل الليبراليون من أجل تقليص سلطة الدولة وإنشاء مجال للمجتمع المدني، يمكن أن تتطور في ظل العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك الأعمال الخاصة، والمؤسسات غير التابعة للدولة، والعائلة، والحياة الشخصية، من دون تدخل الدولة. و«تدريجاً، أصبحت الليبرالية مقرونة بالمذهب القائل إنه ينبغي أن يكون الأفراد أحراراً في سعيهم وراء ما يفصلونه في الشؤون الدينية والاقتصادية والسياسية، وفي الواقع في معظم المسائل التي تؤثر في الحياة اليومية»⁽⁶⁾. وكان أحد

العناصر المهمة في هذا الصدد هو دعم اقتصاد السوق الذي يستند الى احترام الملكية الخاصة.

أما العنصر الثاني من عناصر الليبرالية في مراحلها المبكرة فهو الادعاء بأن سلطة الدولة لا تعتمد على الحقوق الطبيعية أو العينية (supernatural) ولما على إرادة شعب ذي سيادة. وفي نهاية المطاف، كان من شأن هذا الرعم أن يقود الى المطالبة بالديمقراطية، بمعنى استحداث آليات للتمثيل، تضمن تمتع من يتولى سلطة الدولة بتأييد شعبي. ومع هذا، لم يكن إنشاء آليات من هذا القبيل شغل الليبرالية الشاغل في بداياتها. وكان التقليد الذي أصبح في ما بعد الديمقراطية الليبرالية ليبراليا أولاً (يهدف إلى الحد من سلطة الدولة المفروضة على المجتمع المدني)، وديمقراطي لاحقاً (يهدف إلى إنشاء بنية من شأنها أن تضمن تفويضاً شعبياً لمن يتولون سلطة الدولة). وعلى الرغم من هذا، كان لليبراليين تحفظات على الديمقراطية حشية أن تعوق تأسيس مجتمع ليبرالي⁽⁷⁾. وبمعنى من المعاني، يمكننا القول إن تطور الفكر الديمقراطي الليبرالي أخذ يتجه نحو تسوية العلاقة المعقدة بين هذين العنصرين.

لخص ك. ب. ماكفرسون (C. B. Macpherson)، على نحو مفيد، الفكر الذي احاط بالديمقراطية الليبرالية في ثلاثة نماذج مختلفة⁽⁸⁾. وبدلاً من عرضنا المفصل لهذه النماذج، ندرج عناصر منها في نقاشنا للحوار والنقد الحديثين، بهدف تحديد بعض القضايا المهمة التي أثرت في المراحل المختلفة من التفكير بالديمقراطية.

يبنى النموذج الأولي للديمقراطية الليبرالية، المستنبط حوالي سنة 1820، على إسهامات كل من جيريمي بنتام (Jeremy Bentham) وجيمس مل (James Mill)، وقد سماه ماكفرسون الديمقراطية الحماية (protective democracy) لانشغال النموذج بحماية المواطنين من الحكومة، وبصمان أنشاع الحكم للسياسات التي تتوافق مع مصالح المواطنين كافة. ويمكن تأمين حماية كهذه من خلال حق الاقتراع العام (universal franchise)، خصوصاً وأن الدخيين يستطيعون عزل الحكام.

بيد أن بنتام ومل قبلوا عملياً بفرص قيود صارمة على حق الانتخاب، مستثنين النساء وقطاعات واسعة من الطبقة العاملة⁽⁹⁾، ففصيتهما كانت ليبرالية أكثر من كونها ديمقراطية؛ إذ هدفا إلى تنفيذ القضاء السياسي، وخصوصاً نشاط الحكومة والمؤسسات. أما المجتمع المدني فيسبغ على أن يترك شأنه، بمعنى أن قصاص من مثل «تنظيم الاقتصاد أو العنف ضد النساء في إطار الزواج (الاعتصاب)»، ينظر إليها، إجمالاً، بوصفها قضايا غير سياسية؛ أي نتيجة التعاقد الحاصل «الحر» في المجتمع المدني، وليست مسألة عامة أو شأن من شؤون الدولة⁽¹⁰⁾.

وتردد صدى هذا الانشغال بالحرية السالبة (negative freedom) - أي حرية المواطنين من نفسي السلطة السياسية - بعد نحو مئة وخمسين عامًا على يد من يُسمون باليمين الجديد (New Right)، أو الليبراليين الجدد (Neoliberals)، فقد ركز هؤلاء على تقليص النشاط التنظيمي، ونشاط إعادة التوزيع الذي انتهجته الدولة باسم الرفاه العام والعدالة الاجتماعية.

يميز فريدريك فون هايك (Friedrich von Hayek)، الشخصنة الرائدة في اليمين الجديد، بين الليبرالية والديمقراطية. ويطلق على الليبرالية المذهب الذي يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه القانون⁽¹¹⁾، أما الديمقراطية فيطلق عليها المذهب الذي يتعلق بطريقة تحديد ما سيكون عليه القانون. وبالنسبة إلى هايك، تحل الديمقراطية مرتبة ثانوية من حيث الأهمية. فالعناية السياسية الأعلى هي الحرية التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا فرضت حدود صارمة على نشاط الحكومة. ويجب أن يهدف تدخل الحكومة في المجتمع المدني إلى حماية الحياة والحرية والممتلكات، وهو ما يعني بكل بساطة خلق أفضل إطار ممكن لعمل السوق الحرة. فليس هناك متسع، على سبيل المثال، لتدابير إعادة التوزيع؛ لأنها ستهدد الاختيار الحر للأفراد في السوق الحرة⁽¹²⁾.

ومن وجهة النظر هذه، فإن الديمقراطية أمر مرغوب فيه كألية تضمن أن الأغلبية هي التي تقرر القانون الذي سيُسن. غير أنه من الضروري بمكان أن تحترم الأغليات الديمقراطية الحدود المفروضة على نشاط الحكومة. وإن لم تفعل، ستتعارض الديمقراطية مع الحرية، وإذا حدث هذا، سيكون هايك «غير ديمقراطي»⁽¹³⁾.

باختصار، فإن الشغل الشاغل للتقليد الديمقراطي الليبرالي هو تفهيد السلطة السياسية المفروضة على المواطنين، فالليبرالية حرية فردية في عالم المجتمع المدني. ويمكن أن تكون الديمقراطية وسيلة لتحقيق هذه العاية، لكنها، في حد ذاتها، ليست العاية. وإن كان من جوهر ديمقراطي في طريقة التفكير هذه، فهو مبدأ المساواة السياسية للمواطنين. وسرى أن هذا المبدأ يمكن أن يقود إلى اتجاه مختلف عن الاتجاه الذي اتخذه أنصار الديمقراطية الحمائية، ويمكن أن ينتج عنه دور أكثر مركزية وإيجابية للديمقراطية.

أما جون ستيوارت مل (1806-1873) (John Stuart Mill)، ابن جيمس مل، فكان أكثر نقاولاً بالديمقراطية من ابنه. لقد رأى مل الشاب أن الديمقراطية عنصر مهم في التنمية الإنسانية الحرة. ويمكن أن تقود المشاركة في الحياة السياسية إلى «توسع كبير ومنسجم في القدرات الفردية»⁽¹⁴⁾. وفي الوقت عينه، كان بين ج. س. مل والديمقراطيين الحمائيين افتراض أساس مشترك قوامه أن حرية المواطنين القصوى تتطلب وضع حدود على مدى نشاط الدولة. وقد اشتملت رؤيته على حكومة تمثيلية إلى جانب اقتصاد سوق حرة.

هكذا، اتبع ج. س. مل وجهات نظر ليبرالية مألوفة في ما يتعلق بالقيود المفروضة على نطاق الحكومة وبشطاتها. أما بخصوص حق الانتخاب العام، فهبما كان والده من أنصار حق انتخاب عام شامل، على الأقل من حيث المبدأ، فإن ج. س. مل أوصى بنظام التصويت المتعدد (plural voting) (الذي يسمح بعض أعضاء الهيئة النخبية أصواتاً أكثر من غيرهم) وذلك كي يُعطى «الأكثر حكمة وموهبة» أصواتاً أكثر من «الجهلاء والأقل قدرة»⁽¹⁵⁾. وكان مل الأب أكثر ديمقراطية من والده من بابين آخرين. أولاً، في البعد الأخلاقي؛ إذ عد المشاركة في العملية السياسية سبيلاً إلى الحرية وتنمية الذات. ثانياً، واجه مباشرة أشكال اللامساواة التي وجدت في المجتمع الإنكليزي في منتصف القرن التاسع عشر، والتي عدها معوقات في وجه السيرورة الديمقراطية. وقد انتقد بشدة استبعاد النساء، وأشار إلى الحاجة إلى مساواة كاملة بين الجنسين كشرط مسبق من شروط التنمية البشرية والديمقراطية. ولقد انتقد مل الأب بشدة اللامساواة العميقة في الدخل والثروة والسلطة التي اعاققت التنمية البشرية للطبقات الاجتماعية الدنيا. ومن الصعب أن نوائم بين أفكار مل حول المشاركة والمساواة من جهة، وموقفه المتعلق بالحكومة المعقدة المترمة بمبدأ «دعه يعمل» (laissez faire) (والذي يمكن تأويله على أنه دعوة لعدم التحرك إزاء اللامساواة) ونظام التصويت المتعدد الذي يصب في مصلحة الأقل تعليماً (وهو ما لا يمكن اعتباره، إلا بصعوبة بالغة، التزاهياً جذرياً بالمساواة) من جهة أخرى⁽¹⁶⁾.

شارك مفكرون كثيرون مل في انهماكه بالمشاركة بوصفها عنصراً مهماً من عناصر الديمقراطية، واشغاله باللامساواة الاجتماعية الاقتصادية بوصفها معوقاً رئيساً من معوقات الديمقراطية والمساواة السياسية. فجان جاك روسو (1712-1778) (Jean-Jacques Rousseau) الذي عاش قبل ج. س. مل بمئة عام تقريباً، كانت نقطة انطلاقه مجتمعا صغيراً قبل صناعي، وكان قد انتقد فكرة التمثيل قسلاً بأن المواطنين ينبغي أن يكونوا معينين مباشرة بوصف قوانينهم؛ وإلا فلا حرية. «يومن الشعب الإنكليزي بأنه حر، وهو بذلك محظي بعداحة؛ فهو حر خلال فترة انتخاب أعضاء البرلمان ليس غير؛ وحالما يُنتخب الأعضاء، يُستبعد الشعب ويصبح غير ذي شأن»⁽¹⁷⁾. بعبارة أخرى، تتطلب الحرية الحقيقية ديمقراطية مباشرة (direct democracy).

قوبلت أفكار روسو حول دور المشاركة في الديمقراطية بالرفض مراراً وتكراراً على اعتبار أن لا صلة لها بالمجتمع الحديث واسع النطاق. ولكن ك. ب. ماكفرسون وكارول بيتمان (Carole Pateman) كانا قد حجّجا بأن أفكار روسو متوافقة بالفعل مع المجتمع الحديث، وأن الحكومة التمثيلية يمكن، بل وينبغي، أن تحتوي على عناصر من المشاركة المباشرة إن أردنا للديمقراطية أن تكون أكثر من مجرد شكل صوري⁽¹⁸⁾. وبحسب ماكفرسون وبيتمان،

فإن من شأن بني المشاركة في المجتمع المحلي وفي مكان العمل أن تحسّن نوعية الديمقراطية التمثيلية تحسناً كبيراً. فالمجتمع التشاركي (participatory society) سيجعل الرجل العادي «أكثر قدرة على تقويم أداء الممثلين على المستوى الوطني، وأفضل تأهيلاً لاتخاذ قرارات ذات نطاق وطني عندما تتاح له الفرصة لفعل ذلك، وأكثر قدرة على الحكم على تأثير القرارات التي يتخذها الممثلون الوطنيون في حياته»⁽¹⁹⁾.

شعر روسو، مثله مثل ج. س. مل، بأن اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية ستمنع المواطنين من الحصول على حقوق سياسية متساوية. بعبارة أخرى، لا يمكن أن تتزعزع الديمقراطية السياسية مع وجود اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية. وفي تحليله النقدي للرأسمالية، ربط كارل ماركس (1818-1883) وجود اللامساواة بالتقسيمات الطبقية التي أنتجها المجتمع الرأسمالي. لقد آمن ماركس بأن السوق الحرة والدولة العائمة على أساس مواطنين متساوين سياسياً في المجتمع الرأسمالي هما إلا شكلان صوريان يخفيان واقع الحكم الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية، وأن السبيل الوحيد لتحقيق المساواة السياسية والاقتصادية الحقيقية والتحول الديمقراطي، على نحو كامل للدولة والمجتمع، هو القضاء على النظام الرأسمالي واستبداله بالاشتراكية، وفي نهاية المطاف، بالشيوعية⁽²⁰⁾. وهكذا اتفق ماركس مع رأي هايك بوجود بون شاسع بين الليبرالية والديمقراطية، لكنه توصل إلى النتيجة المناقضة: كي تتحقق الحرية والديمقراطية، من الضروري رفض الرأسمالية الليبرالية.

وفي حضم النقاش الحاصل بالعلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، يؤكد تيار الليبراليين بأن النظام الرأسمالي وحده قادر على توفير الأساس الضروري للحرية والديمقراطية. أما التيار الماركسي فيرفض هذا الرأي ويجادل بأنه لا بد من استبدال الرأسمالية بالاشتراكية، على اعتبار أن الأخيرة هي الأساس الضروري للديمقراطية. وقد غلبت وجهة النظر الليبرالية، لا سيما أن البلدان غير الرأسمالية التي تنشئ بالتقليد الماركسي لم تتمكن من تأليف أنظمة سياسية يمكنها أن ترغم بأنها أكثر ديمقراطية من الديمقراطيات الليبرالية المستندة إلى الرأسمالية.

مع ذلك، لا ينتهي النقاش عند هذا الحد، فليس ديمقراطياً كل نظم رأسمالي. ولا يحتاج المرء إلى أن يكون ماركسياً ليدرك المعوقات التي تحول دون الديمقراطية والناجمة عن اللامساواة الاقتصادية. ويؤكد روبرت دال (Robert Dahl) أن رأسمالية الشركات الحديثة نزع إلى «إتاحة أشكال مختلفة من اللامساواة الساحقة في الموارد الاجتماعية والاقتصادية إلى حد أنها تتسبب في انتهاكات جسيمة للمساواة السياسية، ما يقود لاحقاً، إلى إرساء العملية الديمقراطية»⁽²¹⁾. ويمضي دال قُدماً مقترحاً نظاماً من الرقابة التعاونية على الاقتصاد. ودال ليس وحيداً في هذا، فقد عبر آخرون عن وجهة النظر هذه التي تؤكد الحاجة إلى توسيع

اتحاد القرارات الديمقراطية الى ما هو أبعد من الحكومة، والحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضًا⁽²²⁾.

هكذا يدور النقاش الحالي حول للرأسمالية والديمقراطية بين مفكرين مثل هابك، ممن يريدون حماية الحياة والحرية والممتلكات من طريق تقليص تدخل الحكومة في المجتمع المدني، وبين جماعة ديمقراطية ليبرالية اجتماعية تدافع عن الحاجة إلى رأسمالية أدخلت عليها بعض الإصلاحات، وفيها لامساواة أقل وديمقراطية أكثر، ليس في الشؤون السياسية بحسب، بل وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية أيضًا⁽²³⁾.

معنى الديمقراطية

يتضح من هذا العرض الموجز أن حكم الشعب ينطوي على عناصر مركبة عدة. وبالفعل فإن اجابة وافية عن سؤال ما تعنيه الديمقراطية اليوم يتطلب نظرية عن المجتمع المعاصر، تساندها اعتبارات معيارية جوهرية عن نوع الحكم الذي يرغب به الشعب، وهو ما لا مجال لتعظيمه هنا. عوضاً عن ذلك، سنقوم بتوضيح نطاق هذا السجال وذلك من خلال عرض الخطوط العامة لتصورين للديمقراطية، لهما صلة وثيقة بما يجري في الوقت المعاصر: تصور صيق للعاية، وتصور آخر شامل جداً.

بعد جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) من صاع هذا المفهوم الضيق. وبالنسبة إليه، فإن الديمقراطية بكل بساطة ليست الا آلية لاختيار القيادة السياسية. فالمواطنون يعطون فرصة للاختيار من بين قادة سياسيين اعداد يتنافسون للحصول على اصواتهم. وما بين دورة انتخابية وأخرى، يتخذ رجال السياسة القرارات. وفي الانتخابات المقبلة، يستطيع المواطنون استدال المسؤولين الرسميين الذين انتخبوهم. وما الديمقراطية الا هذه القدرة على الاختيار من بين العادة في وقت الانتخابات. وبتعبير شومبيتر، فإن «النهج الديمقراطي هو ذلك التنظيم المؤسسي الذي يتيح التوصل إلى قرارات سياسية، والذي يكتسب فيه الافراد القدرة على اتحاد القرار بواسطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب»⁽²⁴⁾.

وعلى الطرف المقابل من سلسلة متدرجة، نجد المفهوم الشامل للديمقراطية الذي اقترحه ديفيد هلد (David Held)، وقد جمع فيه آراء من التقاليد الليبرالية وأخرى من الماركسية كي يتوصل الى معنى للديمقراطية يويد مبدأ أساسيًا من الاستقلالية:

يسعى ان يتمتع الأشخاص بحقوق متساوية، وبناء عليه، بواجبات متساوية، في تحديد الإطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة لهم ويحدد منها؛ ونعني بذلك ان يكونوا احراراً ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوصاع حيواتهم، وفي تحديد هذه الأوصاع، ما داموا لا يوظفون هذا الإطار لإنكار حقوق الآخرين⁽²⁵⁾.

يتطلب من هذا المبدأ الذي يطلق عليه هذا اسم الاستقلال الديمقراطي (Democrat c) «Autonomy» دولة خاضعة للمساءلة، كما يتطلب أيضًا إعادة تنظيم ديمقراطي للمجتمع المدني. ويتنبأ هذا المبدأ بمشاركة مباشرة كبيرة في مؤسسات المجتمع المحلي، كما يتنبأ بإدارة ذاتية للمؤسسات المملوكة تعاونيًا. ويطالب بقانون حقوق للأفراد يتجاوز حق الإدلاء بالصوت، ويشمل فرصة متساوية في المشاركة، كما يطالب باكتشاف ما يفصله الفرد، علاوة على سيطرة المواطنين النهائية على الأجندة السياسية. ومما يصممه المبدأ أيضًا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لضمان توافر الموارد الكافية للاستقلالية الديمقراطية. «فمن دون حقوق اجتماعية واقتصادية راسخة، لا يمكن التمتع بالحقوق التي تحصن الدولة بشكل كامل؛ ومن دون حقوق للدولة، يمكن أن تعطل أشكال جديدة من اللامساواة في القوة والثروة والمكانة، وبانتظام، تنفد الحريات الاجتماعية والاقتصادية»⁽²⁶⁾.

وبين المفهوم الصيق للديمقراطية السياسية الذي اقترحه شومبيتر والفهم الشامل الذي قدمه هذا يكمن الجدل حول ماهية الديمقراطية، وما يسعى أن تكون عليه. ويساعد البطر إلى الديمقراطية على هذا النحو، في فهمها بوصفها كيانًا ديناميًا أعطي تعريفات عديدة مختلفة؛ ويبقى معنى الديمقراطية موضع مجال.

يمكن هذه المقاربة أن تساعد أيضًا في رؤية إمكان تأكيد جوانب مختلفة من الديمقراطية، إذ يعكف على تأطير فهمها الحاصل لها. فليس مستغربًا، على سبيل المثال، أن تؤدي الأوضاع في العديد من البلدان النامية إلى تأكيد ضرورة تلبية الحقوق الاقتصادية الأساسية والعرض المتساوية في المشاركة، كما شدد عليها مفهوم هذا الشامل للديمقراطية. ويجعل الفقر المادي المدفع الديمقراطية عسيرة: «فعندما يعاني أفراد مجتمع من سوء تغذية مرمم وأمراض متكررة، يصعب الحفاظ على المشاركة في الشؤون العامة مشاركة ليست واسعة فحسب بل وعسيرة أيضًا. وعندما تعاني جماهير غفيرة من الناس من الجوع الشديد أو الأمراض المتفشية، يكون من السداجة أن نتوقع منهم تحقيق ديمقراطية حقيقية»⁽²⁷⁾. ودأت مرة، قال يوليوس نيريري (Julius Nyerere) الرئيس السابق لتزانيا، إن الاتصال من أجل الحرية في أفريقيا هو في الأساس نضال من أجل التحرر من الجوع والمرض والفقر.

ويمكن أن تتأثر البلدان الصناعية التي لا يشكل الفقر المدقع فيها مشكلة رئيسة، بمعوقات أخرى للديمقراطية، مثل نقص المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساواة السياسية التي شدد عليها دال، أو ربما تدابير الأمن والمراقبة الصارمة التي اعتمدها بعض البلدان بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية عام 2001. وفي الوقت ذاته، سيتفق معظمنا على أن البلدان الصناعية العربية هي ديمقراطيات، بالمعنى الأساس، وعلى وجه الخصوص وفقًا للمفهوم الصيق للديمقراطية السياسية الذي قدمه شومبيتر.

ولعل أحد الاستنتاجات العامة التي يمكن أن نستخلصها من هذا النقاش لمعنى الديمقراطية، هو أن الحديث عن نهاية التاريخ غير لائق، حتى إن إبهارت الأنظمة السلطوية غير الرأسمالية في الشرق⁽²⁸⁾ (وجدير بالذكر أن هذه العبارة كان قد صكها فرانكيس فوكوياما (Francis Fukuyama) ليصف نقطة النهاية في تطور البشرية الأيديولوجية، والتعميم العالمي للديمقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها شكلاً نهائياً للحكم البشري). ولا بد من القول إن ثمة متسفاً كبيراً للتطوير تنويعات أو مداخل مختلفة للديمقراطية.

لا توهل لنا هذه اللمحة العامة لمعنى الديمقراطية توجيهاً كافياً يساعدنا في تحديد ما إذا كانت بلدان بعضها ديمقراطية أم لا. ولتحقيق هذا العرض، نحتاج إلى مفهوم دقيق يركز على الديمقراطية، على اعتبار أنها نمط محدد من أنماط النظم السياسية. وفي المفهوم الواسع الذي اقترحه هلد، لا تُعد الديمقراطية نظاماً سياسياً فحسب، بل هي نظام اجتماعي واقتصادي أيضاً. وبتوطيفنا لهذا المفهوم الواسع، لن نجد سوى بضع حالات من الديمقراطية يمكن تحديدها ميدانياً، هذا إن وجدت أصلاً. فالنظر إلى الديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً يطرح أسئلة كثيرة حول العلاقات بين النظام السياسي من جهة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن مفهوم النظام السياسي للديمقراطية يوهل لنا اسبب نقطة لبء التحليل المستهدف هنا، إلا أنه ليس خياراً معيارياً من قبيل الحديث عن «أفضل أنواع» الديمقراطية.

يحدد دال استجابة الحكومة لما يفصله مواطنوها، على اعتبار أنهم انداد سياسيون، كخاصية رئيسة من خصائص الديمقراطية. وتتطلب استجابة من هذا القبيل أن يكون للمواطنين فرص (1) لصوغ ما يفصلونه، (2) للتعبير عما يفصلونه أمام نظرائهم من المواطنين وأمام الحكومة من خلال العمل الفردي والجماعي، (3) لضمان إعطاء ما يفصلونه وزناً متساوياً في إدارة الحكومة. وتتوقف هذه الفرص الثلاث بدورها على الضمانات المؤسسية التالية:

1- مسؤولون منتخبون، يُناط، دستورياً، الإشراف على قرارات الحكومة الخاصة بالسياسة ومسؤولين منتخبين.

2- انتخابات حرة ونزيهة؛ يُختار المسؤولون المنتخبون بانتخابات دورية نزيهة يكون الفسر فيها غير وارد نسبياً.

3- حق الاقتراع العام الشامل؛ لجميع النالعين، عملياً، الحق في التصويت لانتخاب المسؤولين.

4- الحق في الترشح للمناصب الرسمية؛ لجميع البالغين، عملياً، الحق في الترشح للمناصب الانتخابية في الحكومة، مع أن حدود السن لشغل المناصب الرسمية قد تكون أعلى مما هي عليه لحق الاقتراع.

5 حرية التعبير؛ للمواطنين الحق في التعبير عن أنفسهم في القضايا السياسية بالمعنى الواسع للكلمة، بما في ذلك انتقاد المسؤولين الرسميين، والحكومة، والنظم السياسي، والنظام الاجتماعي الاقتصادي، والأيدولوجيا السائدة، من دون خطر التعرض لعقاب قاسٍ.

6- معومات بديلة؛ للمواطنين الحق في السعي وراء مصادر بديلة للمعلومات. علاوة على ذلك، توجد مصادر بديلة للمعلومات وتتمتع بالحماية بموجب القوانين.

7- استقلالية الجمعيات؛ للمواطنين الحق في تشكيل جمعيات أو منظمات مستقلة نسبياً، بما في ذلك الأحزاب السياسية المستقلة وجماعات المصالح (interest groups) وذلك لانتزاع حقوق مختلفة بما فيها تلك المذكورة أعلاه⁽²⁹⁾.

وعندما تتوفر هذه الشروط، نكون أمام ديمقراطية سياسية، يشار إليها أحياناً بالديمقراطية الليبرالية، بطراً إلى تركيزها على شكل الحكومة. ومن حيث المبدأ، تشكل الشروط السبعة التي حددها دال تعريفاً للديمقراطية السياسية⁽³⁰⁾. وتعطي الشروط السبعة ثلاثة أبعاد رئيسة للديمقراطية السياسية هي المنافسة، والمشاركة، والحريات المدنية والسياسية. وبإزاء هذه الحلفية، يمكن النظر إلى الديمقراطية السياسية على أنها نظام حكم يعي بالمتطلبات التالية:

- منافسة حقبية وواسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة (خصوصاً الأحزاب السياسية) على جميع المناصب المؤثرة في سلطة الحكومة، وذلك في فترات دورية منتظمة وبعيدا عن استخدام القوة.

- مستوى مشاركة سياسية شامل للغاية في اختيار القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة وبريئة، بحيث لا تستبعد أي جماعة اجتماعية رئيسة (من البالغين).

- مستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية - حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها - يصمم بראה المنافسة والمشاركة السياسيتين⁽³¹⁾.

هذا هو تعريف الديمقراطية السياسية الذي نعتمده في هذا الكتاب.

نبدا مهمتنا الأولى عندما نحاول تحديد ما إذا كان لبلد معين ديمقراطية أم لا؛ في الوقوف على المنافسة والمشاركة والحريات في داك البلد، ليس على المستوى الشكلي فحسب، بل أيضاً على مستوى الممارسة الفعلية (ذلك أن عدداً كبيراً من القادة السياسيين يتشدقون بالمثل

الديمقراطية من دون تطبيقها على مستوى الممارسة). وترداد هذه المهمة تعقيداً إذا أدركنا أن المتطلبات المحددة في الأبعاد الثلاثة متوافرة في العديد من البلدان لكن بدرجات متفاوتة. لذا سيكون من الضروري أن نتفق على قيمة الحد الأدنى لكل بُعد والتي يسعى البلد أن يحققها كي يكون ديمقراطياً. إضافة إلى ذلك، قد تتفاوت البلدان غير المؤهلة ديمقراطياً تعاوناً كبيراً في درجات اللاديمقراطية. فعلى سبيل المثال، لعل المكسيك لم تكن ديمقراطية كاملة طوال الفترة التي تلت الحرب، لكنها كانت أكثر ديمقراطية من كثير من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية. أما التمييز بين درجات اللاديمقراطية فهي مهمة رئيسية ثانية؛ فما بين الديمقراطية الكاملة واللاديمقراطية (أو الحكم التسلطي) ثمة متسع لأنواع متباينة من الأنظمة شبه الديمقراطية والأنظمة شبه التسلطية⁽¹⁴⁾.

ومما يوسف له أن الباحثين لا يتفقون بشأن البعد الأكثر أهمية من هذه الأبعاد عند تحديد ما إذا كانت هناك ديمقراطية أم لا، ويختلفون أيضاً بشأن التحديد الدقيق للقيمة الدنيا التي يجب توافرها لكل بُعد من الأبعاد. كما أن مجرد محاولة تحليل الأوضاع الدقيقة التي تحدها الأبعاد الثلاثة أمر تكتنفه الصعوبات غالباً (مثلاً، هل كانت الانتخابات مرورة؟ هل تحصل الأحزاب المعارضة على إمكانات عادلة للتنافس؟).

لنا عودة إلى محاولات قياس الديمقراطية السياسية بعد قليل. لكن من المفيد أولاً أن نلهي بكرة حاطة على سيرورات التحول الديمقراطي، استناداً إلى مفهوم الديمقراطية الذي بيّناه للتو، وأن نشير إلى العلاقة بين الديمقراطية السياسية باعتبارها منافسة ومشاركة، وحرّيات، ومفهوم هلد الواسع للديمقراطية.

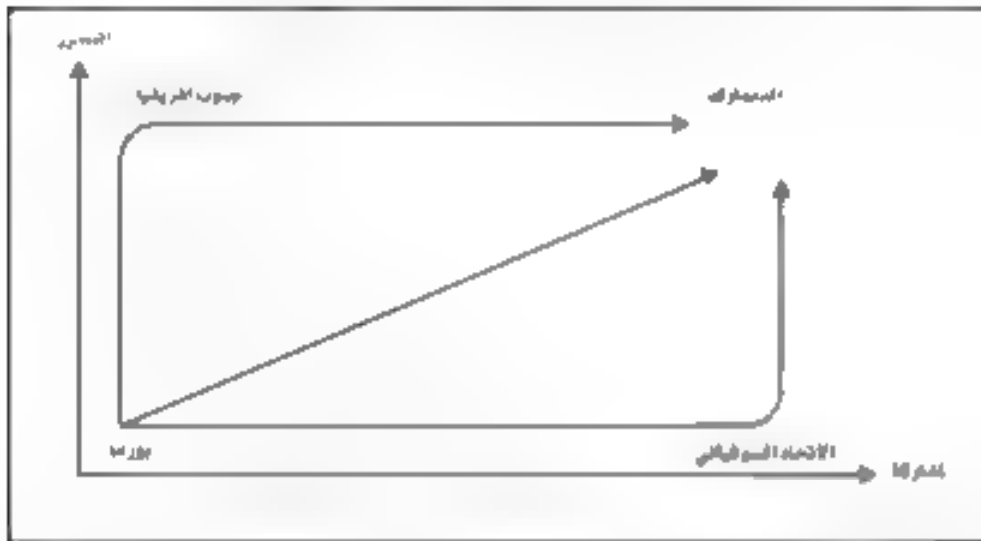
عندما تعرّف الديمقراطية من حيث المنافسة والمشاركة والحرّيات، نجد أن سيرورة التحول الديمقراطي - أي تعزيز نظام سياسي من اللاديمقراطية إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية - يمكن أن تحدث بطرائق مختلفة. ويحدد دال مسلكين أساسيين يقودان نحو الديمقراطية؛ يركز أحدهما على المنافسة، بينما يركز الآخر على المشاركة⁽¹⁵⁾. وتعني المشاركة المتزايدة (الشاملة) أن نسبة المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية والحرّيات في ازدياد، وقد تستثني الأنظمة اللاديمقراطية أغلبية عظمى من السكان من المشاركة. أما في الأنظمة الديمقراطية فيتمتع السكان البالغون كلهم بجميع أنواع الحقوق والحرّيات.

تتعلق المنافسة (أو «البرلة/التحرر» - liberalization) بمدى توافر الحقوق والحرّيات، على الأقل، لبعض أعضاء النظام السياسي. وتعني زيادة التحرر تعاقم احتمالات المعارضة السياسية والمنافسة على سلطة الحكومة. ويبين الشكل (1-1) المسارات المحتملة للانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى الديمقراطية، وكل منها يبطوي على درجة مختلفة من المشاركة والمنافسة.

يأتي الشكل (1-1) على ذكر أربعة بلدان. فالدمارك ديمقراطية يتمتع فيها جميع السكان البالغين بأنواع الحقوق والحريات كافة. وفي الاتحاد السوفياتي السابق، كانت الانتخابات تجري بشكل منتظم، وكان للبالغين كلهم الحق في التصويت، لكن لم يُسمح بأي معارضة للحزب الشيوعي الحاكم. ولقد وُجدت درجة عالية من المشاركة لكن لم تكن في ذلك النظام منافسة سياسية، كما لم تكن فيه حريات حقيقية كحرية التعبير، والحق في تشكيل المنظمات، والحق في الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات. لذلك، لم يكن الاتحاد السوفياتي ديمقراطيًا. أما في روسيا اليوم فإن سيرورة التحول الديمقراطي هي في المقام الأول والأخير سيرورة تحرر، وزيادة المنافسة السياسية التي تواررها حقوق وحريات حقيقية. أما الوضع فمختلف في جنوب أفريقيا؛ فلسنوات طويلة، تمتعت أقلية ببصاء بالحقوق السياسية والحريات الضرورية للمنافسة السياسية، في حين أقصيت الأغلبية السوداء من المشاركة. وفي هذه الحالة، تكون سيرورة التحول الديمقراطي في المقام الأول سيرورة زيادة المشاركة بدمج السكان السود.

وأخيرًا، لم تُقدّم الدكتاتورية العسكرية في بورما المنافسة ولا المشاركة لأي شريحة من السكان. وستكون سيرورات التحول الديمقراطي موضع نقاش معمق في الفصل الثاني، حيث نعطي أمثلة واقعية إضافية إلى المسارات المختلفة نحو الديمقراطية.

الشكل (1-1): أبعاد الديمقراطية



المصدر معذّل عن:

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 7, and Palle Svensson, «The Liberalization of Eastern Europe,» *Journal of Behavioral and Social Sciences*, [no. 34] (1991), p. 56.

أبعاد التحول الديمقراطي

كيف يتوافق المفهوم الشامل للديمقراطية الذي قدمه هلد مع هذا المشهد؟ يوسع مفهوم هلد للديمقراطية الديمقراطية السياسية بمعنيين: تحرر إصلافي، ومشاركة أكبر. فمتى تحققت الديمقراطية السياسية، يصبح من الممكن إحراز مزيد من الديمقراطية، بموجب مفهوم هلد الموسع للديمقراطية. ومن جهة أخرى، فإن هذا يعني تحرراً اصافياً؛ فالحقوق السياسية والحريات الشكلية لا قيمة لها إن لم تكفل بشكل جوهري حقوقاً متساوية للمواطنين. على سبيل المثال، من دون دولة الرفاه التي تحول دون الفقر المادي الحاد وأشكال اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية الكثيرة، لن تكون الشرائح الفقيرة من السكان قادرة على التمتع الكامل بحقوقها السياسية. وليس من الممكن ترجمة حقوق المساواة الشكلية إلى حقوق مساواة جوهريّة إلا بعد استئصال الفقر استئصالاً جذرياً.

إلا أنه من الممكن أيضاً أن يوسع البعد الآخر: المشاركة. فوفق تعريفاً للديمقراطية السياسية، تتعلق المشاركة بالحكومة والمؤسسات العامة. وبحسب مفهوم هلد للديمقراطية، تمتد المشاركة إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية (لاحظ اقتراحه بشأن الإدارة الذاتية للمؤسسات والمشاركة في مؤسسات المجتمع المحلي). وقد لحصنا التحرك من الديمقراطية السياسية باتجاه مفهوم هلد للاستقلالية الديمقراطية في الشكل (2-1).

الشكل (2-1): التحول من الديمقراطية السياسية إلى الحكم الذاتي الديمقراطي

التحرر	مداخل ومستحققات أساسية	ديمقراطية الرفاه	الحكم الذاتي الديمقراطي
	حقوق وحريات رسمية	الديمقراطية السياسية	الديمقراطية الاجتماعية
		مؤسسات عامة وعمليات حكومية	مؤسسات اجتماعية ملية اقتصادية
	المشاركة		

المصدر معدل عن:

Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule. Tentative Conclusions about Uncertain*

Democracies (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 13.

يوضح الشكل (1-2) كيف يحدد التحرر الموسع والمشاركة، مجتمعين، الانتقال من الديمقراطية السياسية إلى الاستقلالية الديمقراطية. لاحظ أن هذا الكتاب لا يركز على السيرورات التي تتجاوز الديمقراطية السياسية، بل يركز على سيرورات التحول الديمقراطي الموصحة في الشكل (1-1)؛ أي الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية السياسية. لذلك سوظف مصطلحي «الديمقراطية» و«الديمقراطية السياسية» تبادلياً.

لدينا الآن: (1) تعريف للديمقراطية السياسية باعتبارها مشاركة ومناقشة وحرية مدنية وسياسية؛ (2) مفهوم عن مسارات الديمقراطية؛ و(3) تصور للعلاقة بين الديمقراطية السياسية ومفهوم الاستقلالية الديمقراطية الأوسع والمتارع عليه. ونتوقف في الجزء التالي عدد محاولات قياس الديمقراطية، موطعين تعريفاً للديمقراطية السياسية كنقطة انطلاق.

محاولات قياس الديمقراطية

لقد أصبح قياس الديمقراطية فرعاً مستقلاً من فروع العلوم السياسية، ويكتفه مجال مستمر حول أفضل السبل لاستنباط المؤشرات والجمع بينها. ويطرأ إلى الصعوبات العديدة في هذا المجال، علينا أن نتعامل بحذر مع محاولات تقدير كمية الديمقراطية. إن المؤشرات والمحات العامة مفيدة كنقطة انطلاق، لكن لا بد من الحاق ذلك باستقصاء معمق لكل بلد.

ثمة دراسات عديدة تحاول قياس درجة الديمقراطية في عدد كبير من البلدان، مستخدمة مفهوم دال للديمقراطية كنقطة انطلاق. على سبيل المثال، يقس تحليل ناتو فانهاوس (Vanhanen) التقدم الديمقراطي في 172 بلداً، بين عامي 1850 و⁽³⁴⁾ 1993. ويمتاز بفشه بالثراء والدقة، إضافة إلى احتوائه على أفكار مبتكرة حول أسباب الديمقراطية. مع ذلك، يحتاج في دراستنا الراهنة إلى مؤشر ذي تعاطية عالمية يحدث بانتظام. لذلك، سنعمد على محاولة شهيرة أخرى لقياس الديمقراطية؛ ألا وهي مؤشر «فريدوم هاوس (بيت الحرية)»⁽³⁵⁾

(Freedom House).

يوظف هذا المؤشر بُعداً واحداً للمناقشة والمشاركة (يطلق عليه اسم الحقوق السياسية)، وبُعداً واحداً للحرية المدنية. ويستعمل مقياس من سبع نقاط لكل بُعد، بحيث تكون البلدان الأعلى تصنيفاً (أي البلدان التي تحظى بأعلى درجة من درجات الديمقراطية) عدد 1-1، والبلدان الأدنى تصنيفاً عدد 7-7. بعبارة أخرى، يحاول المؤشر أن يعكس مساحة شبه الديمقراطية أو شبه التسلطية الواقعة بين الأنظمة التسلطية بالمطلق (7-7) والأنظمة الديمقراطية بالكامل (1-1) (انظر الشكل (1-3)).

تُعدّ الدول ذات معدل التقدير الذي يراوح بين 1 و 2.5 حرة؛ أما تلك التي تراوح بين 3 و 5.0 فحرة جزئياً؛ وتلك التي يراوح معدل تقديرها بين 5.5 إلى 7 فغير حرة. وعلى الرغم من أن تمييز بيت الحرية بين الحقوق والحريات مختلف عن تقسيم المكومات في تعريف الديمقراطية المستعمل في هذا الكتاب، فإن كلاهما يغطي في الأساس الأبعاد ذاتها. لذلك، يمكن أن نستخدم مؤشر بيت الحرية مقياساً تقريبتاً للديمقراطية السياسية خدمة لأغراضنا.

الشكل (1-3): مؤشر بيت الحرية لقياس الديمقراطية

الحريات المدنية	الحقوق السياسية	تصنيف البلدان
التقويم 7-1	التقويم 7-1	
مجموع معدل التقدير		
1	2 5	حرة
3	5.0	حرة جزئيا
5.5	7	غير حرة

المصدر اعتماداً على:

R. Bruce McColm, «The Comparative Survey of Freedom: 1991», *Freedom Review*, vol. 22, no. 1 (1991), p. 14.

لقد عيّن المسح الذي أجرته بيت الحرية للبلدان المستقلة عام 2006 تسعة وثمانيين بلداً حراً، ورُتبت القائمة الموصحة في الجدول (1-1) وفقاً لمجموع معدلات التقدير. وقد صُنف ثمانية وخمسون بلداً بصفتها حرة جزئياً، وخمسة وأربعون بلداً بوصفها غير حرة⁽³⁶⁾.

وتعطي هذه الطريقة في قياس الديمقراطية السياسية لمحة سريعة عن أداء الديمقراطية في العالم. لكن عيب أن يضع في حسابنا دائماً أن قياسات الديمقراطية ما هي إلا تقديرات تقريبية غير دقيقة لواقع معقد ذي جوانب عديدة ومختلفة، وفي أغلب الأحيان متناقضة. اسطر إلى الطريقة التي تقدّر بها بيت الحرية الحقوق السياسية والحريات المدنية في كل بلد. فالنسبة إلى الحقوق السياسية، يجب تقدير سلسلة من المسائل المفصلة المتعلقة بـ (1) العمليات الانتخابية، و (2) التعددية السياسية والمشاركة، و (3) أداء الحكومة. أما بالنسبة إلى الحريات المدنية فهناك أسئلة متعلقة بـ (4) حرية التعبير والاعتقاد، و (5) حقوق تنظيم

الجمعيات والمطامير، و (6) سيادة القانون، و (7) الاستقلالية الشخصية. وبشكل عام، يُطرح تسعة وعشرون سؤالاً مختلفاً، من ثم تُجمع بسبب الإجابات معاً⁽³⁷⁾.
توضح أسئلة بيت الحرية المشكلات الكامنة التي يطوي عليها قياس الديمقراطية. أولاً، مشكلة المفاهيمية (conceptualization): ما الصفات الخاصة بالديمقراطية وكيف يترابط بعضها ببعض؟ ثانياً، مشكلة فصل تقدير ممكن، أو أفضل مقياس لهذه الصفات؛ وثالثاً، مشكلة الجمع (aggregation): أي إعادة تجميع المقاييس المتنوعة في تقويم عام للديمقراطية. وقد وجد تحليل نقدي حديث للمؤشرات المختلفة للديمقراطية مشكلات في المجالات الثلاثة هذه، سواء في مؤشر بيت الحرية أم في المحاولات الكبرى الأخرى لقياس الديمقراطية⁽³⁸⁾.

الجدول (1-1): تصنيف مؤشر بيت الحرية للبلدان الحرة، 2006

معدل التقدير ¹		
اسبانيا	حرر ألبانيس	كوسوفو
اسرائيل	حرر مارشال	كبرياتي
استونيا	جمهورية التشيك	لاتفيا
ألمانيا	النمرك	لوكسمبورغ
أندورا	نومينيك	ليبيريا
أوروغواي	الرس الأخضر	بيعتشباين
أيرلندا	سان مارينو	مالطا
أيسلند	سانت كيرس ونيكس	المملكة المتحدة
إيطاليا	سانت لوتشيا	ميكرونيزيا
بناسون	سلوفاكيا	نارو
بنالاو	سلوفاكيا	النرويج
البروناي	السويد	الهند
بلجيكا	سويسرا	نيوزيلندا
بولندا	فرنسا	هولندا

تايلان	هندا	هولندا
تشيلي	هيسا	الولايات المتحدة لأميركية
نوهالو	كت	

معدل التقدير 1 5

اسم ايرل	سانت لوسنت وجرر غرينادين	مونتكو
بلعاري	غنا	اليابان
بنما	غرينادا	اليونان
بيليز	كوريا الجنوبية	
جنوب افريقي	موريشوس	

معدل التقدير 2

الأرجنتين	رومانيا	مالي
انتيجوا وبربودا	ساموا	المكسيك
البرازيل	ساو تومي وبرينسيبي	مصر
بنين	موريتانيا	بنميكا
بوتسوانا	فانواتو	
جمهورية السو ميبكا	كروايب	

معدل التقدير 2 5

انوييمب	جاميك	ليسوسو
اوكراني	السلطون	الهند
بيرو	السعال	
تريبيدوتوباغو	سربيا والجبل الأسود	

المصدر:

Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006).

إضافة إلى ذلك، حتى البلدان التي ينتهي بها المطاف إلى أفضل تقدير (1-1) يمكن أن تكون متعايرة جدًا في أبعاد مهمة. ويرجع هذا التعاير إلى التنوع في المؤسسات ومظاهر أخرى، وكذلك إلى الاختلافات في نوعيات الديمقراطية. فمن الممكن أن نقول إن أنظمة كنظام الولايات المتحدة، وبوتسوانا، والدنمارك، وكوسناريكا، واليابان، وجامايكا هي أنظمة ديمقراطية، لكن السى الخاصة بأنظمتها السياسية، وثقافتها السياسية، وبيئاتها الاجتماعية الاقتصادية تختلف اختلافًا جوهريًا. وقد اقترح أحد الباحثين إجراء التعاير التالي بين الأنواع المختلفة للأنظمة الديمقراطية: الرأسمالية مقابل البرلمانية، الأكثرية مقابل التمثيل، نظام الحزبين مقابل التعددية الحزبية، أو توزيع السلطة بين الأحزاب، أو التعددية الحزبية المتطرفة، أو التوافقية. ويعرف الباحث الديمقراطية التوافقية بأنها ديمقراطية ذات آليات تهدف إلى دعم التسوية والإجماع بين الجماعات في المجتمع⁽³⁹⁾.

تشير اختلافات من هذا النوع أيضًا إلى تنوع كبير في نوعية الديمقراطية في بلدان بعضها، حتى لو كانت تقديراتها متماثلة. ولا يمكن دراسة التفاعل الحاصل بين الحريات الشكلية، والسيرورات السياسية، والسياق الأوسع للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وغيرها من الأحوال التي تؤثر في نوعية الديمقراطية، إلا بالوقوف على كل حالة بمفردها (بالترانس مع الاهتمام بالسباق الدولي الأكبر). علاوة على ذلك، وإذا اتفقا مع هذا فإن الديمقراطية تصبح أمرا أكثر صعوبة في ظل الفقر المادي المدقع، فسيكون من المناسب أيضًا التوقف عند الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، باعتبارها محدّدات مصاحبة لنوعية الديمقراطية، حتى لو لم تكن هذه الأوضاع جزءًا من تعريف الديمقراطية كنظام سياسي. ويوفر لنا مؤشر التنمية البشرية الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1991)، معلومات منتظمة وقابلة للمقارنة حول هذه الأوضاع⁽⁴⁰⁾.

محمل القول إن الديمقراطية الفعلية لا يشبه بعضها بعضًا في أبعاد مهمة. ففي بلدان مثل بنين أو ملاوي اللتين تنقش فيهما الأمية بين شريحة واسعة من السكان البالغين، واللتين يعيش فيهما عدد كبير من الناس تحت خط الفقر، يكون تحقيق ديمقراطية قوية أكثر صعوبة منه في بلدان تتمتع بأوضاع اجتماعية اقتصادية أفضل. وهذه الملاحظة ذات صلة أيضًا بالعديد من البلدان الأفريقية الأخرى، حيث يجد فيها وصفاً مماثلاً أو أسوأ، وهي ذات صلة ببلدان أخرى مثل بوليفيا وبنين وجامايكا والفلبين.

يجرم بعض العلماء جرمًا قاطعًا بأنه من المستحيل أن تؤسّس ديمقراطية بأي معنى ذي قيمة في المجتمعات شديدة الفقر مأثب⁽⁴¹⁾. وقد يكون في هذا الموقف بعض المبالغة. فالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تؤثر فعلاً في نوعية الديمقراطية السياسية لكنها لا تحول دون تطوير نظام ديمقراطي. وفي الوقت نفسه، فإن المساواة الاجتماعية الاقتصادية قد تعوق المساواة

السياسية الحقيقية في البلدان الصناعية أيضًا. ويُدْرَج تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا بعض البيانات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في البلدان الصناعية⁽⁴²⁾. حاولت مشروعات عدة في الأعوام الأخيرة تحطّي مقياس بيت الحرية الأولي كي تقوم نوعية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. فقد أجرى ديفيد بيتهم (David Beetham) ورمالوه «تدقيقًا للديمقراطية» في المملكة المتحدة، وحددوا عددًا من «أوجه القصور الديمقراطية» في النظام⁽⁴³⁾. كذلك اشرف لاري دايموند (Larry Diamond) على مشروع نوعية الديمقراطية الذي يقيس ثمانية أبعاد يمكن أن تختلف فيها الديمقراطيات من حيث النوعية. ويشمل التقويم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ويقدر مدى توافق السياسات العامة مع مطالب المواطنين وما يفضلونه⁽⁴⁴⁾.

صاعف انتشار الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة عدد الأنظمة التي يمكن وصفها بالديمقراطية وتنوعها، على وجه التقريب. وقد حفر هذا بدوره صدعة محلية حقيقية للمصطلحات؛ وهي محاولات لابتكار مسميات وأصناف تشير إلى أنظمة سياسية لديها بعض الخصائص الديمقراطية، لكن غالبًا ليس كلها، وهي كثير من الأحيان مجرد عدد قليل منها. بعبارة أخرى، إن العبات الثلاث التي ابتكرتها بيت الحرية (حرّة، حرّة جريبًا، وغير حرّة) غير كافية لوصف التنوع الراهن في الأنظمة السياسية التي لا تعد ديمقراطية بالمطلق؛ بل ديمقراطية بدرجات متفاوتة. ويجري توجيه المفاهيم الجديدة بشكل حاصر إلى بلدان فيها شيء من خصائص الديمقراطية السياسية لكن بالتأكيد ليس كلها؛ من هنا جاءت مفاهيم من مثل ديمقراطية مهيمنة بحبوبيًا (Elite-Dominated)، وديمقراطية مجمدة (Frozen)، وديمقراطية مقيّدة (Restricted)، وديمقراطية غير ليبرالية (Illiberal)، وديمقراطية رابعة (Pseudo)، وديمقراطية هجينة (Hybrid)، وديمقراطية انتخابية، على سبيل المثال لا الحصر. وتشير المفاهيم إلى أن مثل هذا التقدم لا يزال مفتقدًا في نواح رئيسة في العديد من البلدان، حتى لو سلمنا بحدوث تقدم ديمقراطي. ولا تزال الديمقراطيات الجديدة التي يحللها في الفصل التالي في المراحل الأولى، ما يمكن أن يكون سيرورة طويلة من الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي. بعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار التقديرات التي تنالها هذه الديمقراطيات الجديدة على المؤشرات إلا تشخيصًا انتقائيًا لأنظمة «تسير على الطريق»؛ أي إنها في سيرورة انتقال ملتبس من نظام إلى آخر.

الأفق الزمني ومستويات التحليل

يجب أن نضع البعد التاريخي أيضًا في اعتبارات عندما نبحث في معنى الديمقراطية وانتشارها. تاريخيًا، تعد الديمقراطية ظاهرة حديثة جدًا، كما سبق أن عرفناها. أربعة بلدان فحسب هي أستراليا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج كانت قد وسّعت حق الاقتراع العام ليشمل

النساء قبل الحرب العالمية الأولى. ولو توقفا حتى عند «الديمقراطيات الذكورية» (male democracies) التي كانت موجودة آنذاك، فلن نجد حالات كثيرة؛ إذ لا يمكننا عد الملكيات الدستورية (constitutional monarchies) في أوروبا القرن التاسع عشر ديمقراطيات كاملة، لأن مجالس الوزراء فيها لم تكن مسؤولة أمام برلمانات منتخبة بصورة تامة الوضوح⁽⁴⁵⁾.

لم تصبح شبه الديمقراطيات في أوروبا القرن التاسع عشر ديمقراطية بالكامل إلا في القرن العشرين، وعانى العديد منها، بما في ذلك إيطاليا وألمانيا والنمسا وإسبانيا، انتكاسات تمثلت في العودة إلى الحكم اللاديمقراطي في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. وبهاء على ذلك، فإن الحكم الديمقراطي الطويل والمستقر لم يُعرف في الدول الصناعية في أوروبا العربية وأميركا الشمالية إلا بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

تشمل البلدان السامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية على عدد محدود جدا من الديمقراطيات العريقة (على الرغم من عدم حلوها من العيوب)، ومن بينها كوستاريكا والهند وفروبيلا (بدءاً من سنة 1958)، وجامايكا (بدءاً من سنة 1962). وفي الأعوام الأخيرة، انطلقت انتقالات إلى حكم أكثر ديمقراطية في عدد كبير من البلدان السامية وبلدان أوروبا الشرقية. والسؤال الذي لا مnav من طرحه هو: هل كانت هذه الظاهرة مقدمة لحقبة من المزيد من الديمقراطيات الأكثر استقراراً مما شهدناه حتى الآن، أم أنها مجرد اردهار هش يمكن بسهولة أن تصيبه انتكاسات إلى اللاديمقراطية؟ وسوف نتدارس هذه المسألة في الفصل الثاني.

النعد الآخر الذي أستهل به هنا يتعلق بمستويات التحليل. فحتى الآن، ركز بعاشنا حول ماهية الديمقراطية وأماكن وجودها على الدولة؛ بمعنى هل توجد في هذا البلد أو ذاك ديمقراطية أم لا؟ لكن من الواضح أن مستوى التحليل هذا ناقص. ثمة مستوى دولي أو عالمي «أعلى» من الدولة، وثمة مستوى محلي «دور» كليهما، ولا بد من وضعهما في الحسبان.

كيف يؤثر النظام الدولي في افاق الديمقراطية في كل بلد على حدة؟ للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نحلل الاتجاهات العالية في النظام الدولي وطرق تأثيرها في بلدان معينة. ومن المرجح أن نجد إجماعاً يكاد يكون كونياً على أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة هائلة في جميع أنواع التبادل بين البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار والاتصالات والسفر. بعبارة أخرى، ثمة درجة أعلى من أي وقت مضى نجدها في العولمة وفي الاعتماد المتبادل (Interdependence) (ويعطي هذا المفهوم الأخير أوصافاً تتسم بالاعتماد المشترك بين البلدان أو بين الأطراف الفاعلة في بلدان مختلفة)⁽⁴⁶⁾.

في ظل هذه الحلفيات، انتشرت الأفكار المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان على نحو متزايد. وقد سمي الروسي أندريه ساخاروف (Andrei Sakharov)، الحابر على جائزة نوبل

للسلام، إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بـ «الصمغ» المشترك الذي يجمع الأيديولوجيات المختلفة بعضها إلى بعض، كما أحس قادة الدول بالحاجة المترابطة إلى الاستعانة بالأفكار الديمقراطية كي يضعوا شرعية على حكمهم. وما من شك في أن العامل الهلنسكي - أي صعود العرب المطالبة بمزيد من الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق - كان له شأن مهم في التوجهات الديمقراطية هناك، كما سنرى في الفصل الثاني. ومع ذلك، لم تدعم الدول العربية الرائدة كاليونان والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى الديمقراطية، على نحو متسق، في جميع أنحاء العالم. فقد ساندت هذه الدول، في مناسبات عدة، قادة غير ديمقراطيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لأسباب تتعلق بمصالحها القومية الضيقة.

وفي الوقت نفسه، تتعرض بلدان بعضها، وبدرجة متزايدة، لصعود دولية لا تستطيع التحكم بها. وقد كان الوضع دائمًا على هذا النحو، كما يشير دال: «لم يكن الصراع فقط هو العامل الوحيد الذي يتجاوز حدود الدولة، بل تجاوزتها أيضًا المعاملات والتجارة والتمويل. لذلك لم تكن الدول الديمقراطية قادرة على التحرك باستقلالية يومًا، متجاهلة بذلك تحركات القوى الخارجية التي إما أن تكون سيطرتها عليها محدودة للغاية أو معدومة»⁽⁴⁷⁾. غير أن النزاعات الأخيرة أكثر من مجرد تكرار لهذه النعمة. ففي البلدان النامية، على سبيل المثال، ازداد الاعتماد على المنظمات الدولية في أعقاب أزمة الديون (debt crisis)، ما عزز قوة المنظمات الدولية من مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، على بلدان بعضها. وقد اتضح الإحباط الذي تعاني منه هذه البلدان نتيجة التبعية المتزايدة في خطبة ألقاها النتراني يوليوس نيريري، تسامع فيها: «متى أصبح صندوق النقد الدولي ووزارة مالية دولية؟ ومتى اتفقت الدول على التنازل عن حقها في اتخاذ القرار؟»⁽⁴⁸⁾. وعلى الأرجح أن صندوق النقد الدولي سيرد بأنه لا يتحرك إلا بناء على اتفاقات تبرمها البلدان على أسس طوعية.

إن هذه الملحوظات الموجهة عن انعكاسات النظام الدولي على الديمقراطية في بلدان بعضها لا تتوصل إلى استنتاجات واضحة. وسوف أرجع إلى هذه المسألة في الفصول التالية، وخصوصًا في الفصل الرابع المخصص للترويج للديمقراطية من الخارج. غير أن جل ما يمكننا قوله عن هذا الحد من النفاذ، هو أن للأطراف الفاعلة في النظام الدولي أن تروج للديمقراطية في بلدان بعضها أو أن تعيقها. علاوة على ذلك، تؤثر ديناميات التبعية والاعتماد المتبادل في النظام الدولي تأثيرًا مباشرًا، على نطاق اتحاد القرارات الديمقراطية على الصعيد القومي. وبشكل عام، ينبغي للمرء أن يتوقع أن تكون البلدان الكبيرة والقوية اجتماعيًا اقتصاديًا (Socioeconomic) أقل عرضة للصعوبات والتحديات الدولية مما عليه حال البلدان الصغيرة والصعبة اجتماعيًا اقتصاديًا.

لننتقل إلى المستوى المحلي من التحليل. لقد افترضنا حتى الآن وجود الديمقراطية على مستوى الحكومة الوطنية في بلد يعني غلبة للديمقراطية على المستوى المحلي أيضاً. لكن الأمر ليس كذلك دائماً، وستوضح أمثلة من الهند والصين هذه النقطة بالذات.

نعد الهند إحدى دول العالم الثالث القليلة ذات التقاليد الديمقراطية العريقة. فقد تمت دستوراً ديمقراطياً عام 1950، ولم يند الحكم اللاديمقراطي فيها إلا مرة واحدة ولثمانية عشر شهراً فقط بين عامي 1975 و 1977، خلال ما يسمى بحالة الطوارئ التي أعلنتها أنديرا غاندي. بيد أن الديمقراطية على المستوى القومي أو الكلي (macrolevel) للنظام السياسي لا تعني أن الديمقراطية موجودة في مختلف المجتمعات المحلية (localities). فقد نال حزب المؤتمر موقعه المهيمن في الريف الهندي الشاسع عن طريق عقد تحالفات عززت الأنماط التقليدية من الهيمنة. وتعامل حزب المؤتمر مع الناحيين من خلال من يُسمون بـ «الأوصياء - وسطاء البيع» (patron-brokers) القامرين حبيها، والذين باعتبارهم مالكي الأراضي وقادة طبقات، لم تكن لديهم [بالطبع] الرغبة في أن تتعرض مواقعهم للخطر، من خلال تعيير البنى الاجتماعية المحلية. وبتكيف حزب المؤتمر مع الأوضاع المحلية، أصبح مرتبطاً على نحو متزايد بأنماط المكانة والقيادة العرقية القديمة⁽⁴⁹⁾. وإزاء هذه الحلفية، ليس من المستغرب أن تبدأ الهند الديمقراطية بتنفيذ برامج - على الرغم من ادعائها بدعم الرفاه والمشاركة - على المستوى المحلي، كان لها في الواقع الأثر العكسي، بمعنى أنها جعلت الأغلبية الفقيرة هي وضع أسوأ ورسخت بى الهيمنة والإحضاع التقليدية⁽⁵⁰⁾. وفي تسعينيات القرن العشرين، انتج العنف الطائفي المستشري، وخصوصاً بين المحاربين الهندوس والمسلمين، انتكاساً للديمقراطية. وحصلت الهند في تصنيف بيت الحرية للعام 2006 على 2-3.

في الصين، لم تكن الديمقراطية السياسية - مثلها مثل تلك التي يجدها في الهند - جزءاً جدياً من المشهد العام، فالحزب الشيوعي الصيني حزب بلشفي، لم يدع إلى النضال من أجل مصالح كل الصينيين، وإنما من أجل مصالح العمال والفلاحين الفقراء ضد أعداء الطبقة الدخليين والخارجيين. اصف إلى ذلك أن الديمقراطية التي أرادها للعمال والفلاحين الفقراء كانت ديمقراطية القيادة من فوق (from above) إلى جانب درجة معينة من المشاركة التصاعدية (from below)، وقد منح الحرب رمرة صغيرة من السكان (أقل من 1 في المئة سنة 1949) ممن كانوا أعضاء في الحرب وصنف مميّراً⁽⁵¹⁾.

بيد أنه يمكن الرعم بأن الشيوعيين، صمم هذه البنية العامة للحكم الاشتراكي التسلطي، قد دعموا على الأقل بعض عناصر الديمقراطية على المستوى المحلي. وقد فعلوا ذلك من خلال ما كان يسمى بحظ الجماهير (mass line) الذي اتحد على الأقل خمسة أشكال⁽⁵²⁾: أولاً، منح قادة القواعد الشعبية وقادة المفاطعات درجة عالية من حرية العمل والنصرف لصما

توافق تعليمات المستوى الأعلى مع الاحتياجات والأحوال والآراء المحلية. ثانياً، أرسلت الكوادر إلى القرى للعمل والعيش إلى جانب الفلاحين، وفي أوصاف مماثلة، كي يشاركوهم تجاربهم ويتعلموا من حياة الريف. ثالثاً، أجريت بانتظام انتخابات الاقتراع السري على مستوى القرية والبلدة والمقاطعة والإقليم، ما وفر طبيعياً بمقراطية وتمثيل للحكومة المحلية. «وكان المفيد الوحيد هو مبدأ «الثلاثة أثلاث» (three-thirds) الذي شغل على أساسه أعضاء الحزب الشيوعي الصيني ثلث المناصب، وشغل اليساريون من غير أعضاء الحزب ثلثاً ثانياً، وشغل الليبراليون الثلث الأخير»^(٩٣). رابعاً، شجّع التعبير السياسي الشعبي الذي يتخذ شكل «ملصقات جدارية مكتوبة بالحرف الكبير (Character poster)». وأخيراً، أعطيت القوات المسلحة حق التدخل في الشؤون المدنية ضمن إطار قانوني طالب بخضوعها لسلطة مدنية. ولا تعني هذه الاختلافات أن الصين أصبحت فجأة ديمقراطية، وأن الهدم تحولت من غير سابق إنذار إلى لاديمقراطية. جوهر الأمر هو أن الإطار القومي للديمقراطية لا يصمم ديمقراطية حقيقية على المستوى المحلي، وأن الإطار القومي التسلطي لا يحجب تماماً العناصر الديمقراطية عن المستوى المحلي.

مع هذا، وعلى الرغم من أن تناقصات كهذه تميل إلى الصمود على المدى الطويل، حيث تنزع الديمقراطية على المستوى القومي والديمقراطية على المستوى المحلي إلى تعزيز أحدهما، الأخرى، إلا أننا قد نجد تبايناً بين الاثنين على المدى القصير والمتوسط. ومن المهم أن نكون على بينة من هذا التباين في التقويمات الإجمالية للديمقراطية.

خلاصة

تعني الديمقراطية حكم الشعب. وبصعب صوغ تعريف أكثر دقة، لأن الديمقراطية كيانات ديمامي اكتسب معاني مختلفة على مر الزمان. وتُعزى جوانب كثيرة من هذه الدينامية إلى التغيرات في المجتمع، وإلى تأويلات المحللين المختلفة لآثار هذه التغيرات على الديمقراطية. وبما أن المجتمعات تتطور بطرائق مختلفة في عالم اليوم، فمن غير المستغرب أن يبقى معنى الديمقراطية موضع حوار.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أغراضنا التحليلية تُحتم علينا تطوير مفهوم يحدد بوضوح فحوى الديمقراطية. ولجوهر الديمقراطية السياسية أبعاد ثلاثة: المافسة، والمشاركة، والحريات المدنية والسياسية. وعندما ندرس وضع الديمقراطية في بلد معين، يكون الوقوف على هذه العناصر الثلاثة هو الخطوة الأولى. وفي هذا السياق، من المفيد الاستعانة بأحد مؤشرات الديمقراطية (مؤشر بيت الحرية مثلاً)، أحدين بالاعتبار أن المقاييس الإجمالية هذه غير دقيقة ومبدئية. وكي نقوم بإجراء تقويم شامل للديمقراطية، على المرء أن يدرس البلد بمفرده دراسة معمقة، لأن الأنظمة الديمقراطية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في أنماطها المؤسسية، وفي

ابعاد أخرى. كما أن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تؤثر في نوعية الديمقراطية. أحياناً، من الضروري أن يعي الوضع الدولي الذي يتجاوز مستوى الحكومة القومية، والأوضاع المحلية الأدنى مستوى منها.

يقال إن هذا الإجراء شامل للغاية ويتطلب تحليلاً «لكل شيء». وحقيقة الأمر أنه من السادر استكمال جميع هذه المراحل. ويقتصر النقاش في هذا المؤلف على الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية السياسية، وعلى آثار الديمقراطية. ومع ذلك، فإن من المهم أن يعي المشاهد الكامل عدم نقوم بحالات معينة من الديمقراطية بطريقة أكثر شمولية.

(1) David Held, *Models of Democracy*, 3rd ed. (Cambridge: Polity, 2006), pp. 1-2.

(2) Held, *Models of Democracy*, pp. 23-28,

انظر أيضاً:

Arne Naess [et al.], *Democracy, Ideology, and Objectivity* (Oslo: Oslo University Press, 1956), p. 78 n.

(3) Held, *Models of Democracy*, p. 26.

(4) C. B. Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 1977), p. 13.

(5) Isaiah Berlin, «On the Pursuit of the Ideal,» *New York Review of Books*, 17/3/1988, p. 15.

(6) Isaiah Berlin, «On the Pursuit of the Ideal,» *New York Review of Books*, 17/3/1988, p. 15.

(7) Goran Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy,» *New Left Review*, 103 (1977), p. 3.

(8) انظر:

Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy*

انظر أيضاً:

Held, *Models of Democracy*.

(9) Macpherson, *The Life and Times*, pp. 35-39, and Held, *Models of Democracy*, p. 77.

(10) Held, *Models of Democracy*, p. 77.

(11) F. A. Hayek, *The Constitution of Liberty* (London: Routledge & Kegan Paul, 1960), p. 103.

(12) Held, *Models of Democracy*, pp. 201-206.

(13) مقتبس من:

Ibid, p. 20.

(14) Held, *Models of Democracy*, p. 79.

(15) Ibid., p. 86.

(16) Ibid., pp. 88-93, and Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy*, pp. 60-64.

(17) مُقتبس من:

Held, *Models of Democracy*, p. 46.

(18) Macpherson, *The Life and Times of Liberal Democracy*; Carole Pateman: *Participation and Democratic Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), and *The Problem of Political Obligation: A Critique of Liberal Theory* (Cambridge: Polity, 1985).

(19) Pateman, *Participation and Democratic Theory*, p. 110.

(20) انظر مناقشته ماركس في:

Held, *Models of Democracy*, pp. 96-122.

(21) Robert A. Dahl, *A Preface to Economic Democracy* (Cambridge: Polity, 1985), p. 60.

(22) انظر على سبيل المثال:

Carol C. Gould, *Rethinking Democracy* (New York: Cambridge University Press, 1988).

(23) للاطلاع على ملخص للحوار، انظر:

Charles F. Andrain, «Capitalism and Democracy Revisited», *Western Political Quarterly*, vol. 37, no. 4 (1984), pp. 652-664,

انظر أيضاً:

David Beetham, *Democracy and Human Rights* (Cambridge: Polity, 1999).

(24) Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy* (London: Allen & Unwin, 1976), p. 260.

(25) Held, *Models of Democracy*, p. 264.

(26) Held, *Models of Democracy*, p. 278.

(27) Carl Cohen, *Democracy* (New York: Free Press, 1971), p. 109 n.;

انظر أيضاً:

Gavin Kitching, *Rethinking Socialism A Theory for a Better Practice* (London: Methuen, 1983), p. 49, and Beetham, *Democracy and Human Rights*, chap. 1.

(28) Francis Fukuyama, «The End of History?» *National Interest*, 16 (1989), pp. 3-18.

(29) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 221.

(30) يعضل دال مصطلح «دولة التعدد». و أوضح في احد أعماله المبكرة:

Robert A. Dahl, *Polyarchy Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 3,

أنه لا يوجد أي بلد تتوافر فيه كل هذه الشروط على نحو كامل. ويوسع في كتابه (*Democracy and its Critics*) مفهوم الديمقراطية، بحيث تصبح شروط حكم الكثرة صرورية ولكن ليست كافية لأكثر أشكال الديمقراطية اكتمالاً.

(31) Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries. Vol. 2: Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1988), p. xvi.

(32) لمحاولات التمييز في البلدان الأفريقية وبلدان أميرك اللاتينية، على التوالي، انظر:

Richard Sklar, «Democracy in Africa,» *African Studies Review*, 26, nos. 3-4 (1983), pp. 11-25, and Karen L. Remmer, «Exclusionary Democracy,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 20, no. 4 (1985-1986), pp. 64-86.

انظر أيضاً هامش 44.

(33) Dahl, *Polyarchy Participation and Opposition*, p. 4.

(34) Tatu Vanhanen, *Prospects of Democracy A Study of 172 Countries* (London: Routledge, 1997).

(35) Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006).

وللاطلاع على دراسة أخرى شاملة، انظر:

Polity IV dataset at:
<www.cidcm.umd.edu/icr/polity/polreg.htm>.

وانظرة عامة على محاولات قياس الديمقراطية، انظر:

Studies in Comparative International Development, vol. 25, no. 1 (1990).

(36) Freedom House, *Freedom in the World 2006*

(37) للاطلاع على قائمة الأسلة، انظر:

Freedom House, *Freedom in the World 2006*, pp. 780-782.

(38) Gerardo L. Munck and Jay Verkuilen, «Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices,» *Comparative Political Studies*, vol. 35, no. 1 (2002), pp. 5-34.

(39) Mark Gasiorowski, «The Political Regimes Project,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 25, no. 1 (1990), p. 112 n.

(40) انظر:

UNDP, *Human Development Report 2006* (New York: Oxford University Press, 2006),

ينشر هذا التقرير سنوياً.

(41) Kitching, *Rethinking Socialism*, p. 48.

(42) UNDP, *Human Development Report 2006*

(43) David Beetham, «Freedom as the Foundation,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (2004), pp. 61-75.

(44) Larry Diamond, «The Quality of Democracy: An Overview,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (2004), pp. 20-31.

انظر أبحاث أخرى حول المحور نفسه في ذلك العدد من الدورية، وانظر أيضاً:

Guillermo O'Donnell [et al.], eds., *The Quality of Democracy* (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 2004).

(45) Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy».

(46) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, 3rd ed. (New York: Longman, 2001).

(47) Dahl, *Democracy and its Critics*, p. 319.

(48) مقتبس من:

John Loxley, «The Devaluation Debate in Tanzania,» in: Bonnie K. Campbell and John Loxley, eds., *Structural Adjustment in Africa* (London: Macmillan, 1989), p. 15.

(49) J. R. Scott, *Comparative Political Corruption* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1972), p. 137.

(50) لمثال على برنامج من هذا النوع انظر:

O. M. Prakash and P. N. Rastogi, «Development of the Rural Poor: The Missing Factor,» *IFDA Dossier*, no. 51 (1986),

انظر أيضاً:

Georg Sørensen, *Democracy, Dictatorship, and Development: Economic Development in Selected Regimes of the Third World* (London: Macmillan, 1991), chap. 2.

(51) انظر:

Mark Blecher, *China: Politics, Economics, and Society* (London: Frances Pinter, 1986), p. 104.

(52) Ibid., p. 25 n.

(53) Ibid., p. 26.

الفصل الثاني: سيرورات تغيير النظام الحاكم

ما الأوصاع المواتية لتأسيس ديمقراطية سياسية؟ نتوقف في القسمين الأولين من هذا الفصل عدد النقاش المعنى بتأثير الأوصاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها عموما في ظهور الديمقراطية. فبعض الأوصاع تساير الديمقراطية أكثر من غيرها، لكننا نرجح أنه ينبغي للمرء، إذا ما أراد أن يفهم الموضوع فهما عميقا، أن يدرس التفاعل الحاصل بين هذه الأوصاع من جهة، والخيارات التي تفرها الأطراف السياسية الفاعلة من جهة أخرى.

ما الذي حدا ببلدان كثيرة الى الشروع في الانتقال نحو أوضاع أكثر ديمقراطية في الأعوام الأخيرة؟ رأينا أنه ليس لأي عامل مفرد أن يكون مسؤولا عن الانتقالات أو أن يفسرها؛ فالانتقالات تتطوي على عدد كبير من العناصر الداخلية والخارجية التي تصمم بين ثلاياها علاقات معقدة، والانتقال من الحكم التسلطي الى الحكم الديمقراطي سيرورة متعددة الأوجه وطويلة الأمد، تتطوي على مراحل مختلفة، والجدير بالذكر أن العديد من الانتقالات الراهنة يمر بالمراحل المنكرة من هذه السيرورة. هذا وسنتفحص في الجزء الأخير من الفصل مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

البحث عن الشروط المسبقة للديمقراطية

ما نمط الأوصاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، الأكثر مواتة لظهور الديمقراطية وترسيخها ترسيحا أعمق؟ لقد أشرب في الفصل الأول الى أن انتشار الديمقراطية ظاهرة حديثة نسبيا، ما يقتضي صمنا أن الأوصاع التي أوجدت المجتمع الصناعي الحديث ضرورية لإقامة الديمقراطية. وقد كانت هذه الفكرة وراء أطروحة سيمور م. ليبست (Seymour M. Lipset) الشهيرة: «كلما كانت الأمة في رخاء وسعة عيش، عظمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية»⁽⁵⁴⁾.

يولد التحديث والثروة عوامل مواتية للديمقراطية، مثل ارتفاع معدلات القراءة والكتابة، والتعليم، والتمدن أو التخصر (urbanization)، ووجود وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك، توفر الثروة الموارد اللازمة للحد من التوترات الناجمة عن الصراع السياسي⁽⁵⁵⁾. وقد نزع عدد كبير من التحليلات التجريبية (empirical)، التي ألهمتها فرضية ليبست، الى مساندة هذا الرأي. وعليه، فقد اعتبر روبرت دال عام 1971 الرأي القائل بأنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للبلد، رجحت احتمالات كونه ديمقراطيا مسألة «لا جدال فيها»⁽⁵⁶⁾.

غير أن هذا التوقع لا يصبح واقعاً في الأحوال كلها؛ فالأرجنتين مرت بسنوات عديدة من الحكم التسلطي، على الرغم من المستوى المرتفع نسبياً لمتوسط دخل الفرد فيها، وكذلك كان الحال في تايلاند وكوريا الجنوبية، حيث توافقت التنمية الاقتصادية السريعة مع توزيع مصنف نسبياً للدخل. ويطور غييرمو أونول (Guillermo O'Donnell) في تحليله للحالات الرئيسية في أميركا الجنوبية موقعاً يقلب أطروحة ليست رأساً على عقب: يبدو أن التسلطية، لا الديمقراطية، هي الحالة الأكثر خطراً الملازمة لأعلى مستويات التحديث. ويستدل أودونل أن سيروورة التحديث الصناعي التي شهدتها العديد من بلدان أميركا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين وأوائل سبعينياته، لم يكن في جعلتها ما تقدمه إلى أغلبية السكان. وكي يستمر هذا النموذج في مواجهة المقاومة الشعبية له، تحتاج الحزب الحاكمة إلى نظام تسلطي⁽⁵⁷⁾.

وبدأت أبحاث في الآونة الأخيرة بالكشف عن العلاقة بين الثروة الاقتصادية والديمقراطية بتفاصيل أدق. فقد ناقش آدم برجيورسكي (Adam Przeworski) وفرناندو ليموجي (Fernando Limongi) مطولاً الرعم القائل بأن الثروة المتريدة تقود إلى الديمقراطية؛ فبعض الأنظمة التسلطية الثرية لا تزال تسلطية على الرغم من الثروة المتريدة. وفي الوقت نفسه، عندما يحقق بلد مستوى معيناً من الثراء، تصبح احتمالات محافظته على الديمقراطية أعلى. لذلك يُستبعد أن تتحول البلدان الديمقراطية التي يصل فيها متوسط الدخل الفردي إلى 6000 دولار أو أكثر، إلى اللاديمقراطية. وجملة القول إن ثمة علاقة بين الثروة الاقتصادية والديمقراطية، لكنها ليست علاقة حالية من التعقيدات ولا هي حتمية⁽⁵⁸⁾ (Linear).

من هنا، فإن المجموعة الأولى من الشروط المسبقة التي يُعتقد في كثير من الأحيان أنها مواتية للديمقراطية تشمل، كما ذكرنا آنفاً، التحديث والثروة. أما المجموعه الثانيه من هذه الشروط فتتعلق بالثقافة السياسية، أي منظومة القيم والمعتقدات التي تحدد سياق الفعل السياسي ومعناه. وإذا كانت الثقافة السياسية مرتبطة بنظام الثقافة الأكبر في المجتمع، فهل يمكن أن نحدد قيمًا ومعتقدات ثقافية تواتي الديمقراطية بشكل خاص؟

لقد جرى تأكيد أن البروتستانتية تساند الديمقراطية، فيما تعارضها الكاثوليكية في كثير من الحالات، وخصوصاً في أميركا اللاتينية. وبعبارة أكثر تعميماً، يدرع بعض الثقافات إلى تأكيد التسلسل التراتبي والسلطة وعدم التسامح، وبالتالي يكون أقل مواتية للديمقراطية. وبشبه الإسلام والكونفوشيوسية الكاثوليكية في هذا الشأن، وقد ركزت نقاشات حديثة على أشكال التعارض المحتملة بين الإسلام والديمقراطية⁽⁵⁹⁾.

مع ذلك، فإنه من الصعب أن نبرهن على وجود علاقة متسقة بين أنماط ثقافية معينة وسيادة الديمقراطية⁽⁶⁰⁾، فضلاً عن أن المبطومات الثقافية خاضعة لتغير دينامي. صحيح أن

الكاثوليكية عارصت في فترة ما الديمقراطية في أميركا اللاتينية، لكن الكنيسة الكاثوليكية ساهمت بقوة في معارضة الحكم التسلطي في ثمانينيات القرن العشرين أيضاً⁽⁶¹⁾. وترتبط المجموعة الثالثة من الشروط المسبقة المواتية للديمقراطية بالبيئة الاجتماعية للمجتمع، أي الطبقات والجماعات المحددة التي يتكون منها المجتمع. فهل من الممكن أن تحدد جماعات تويد الديمقراطية باتساق (على سبيل المثال، الطبقات الوسطى، والبرجوازية الصناعية، والعمال) وجماعات أخرى تعمل ضد الديمقراطية باتساق (على سبيل المثال، مالكو الأراضي التقليديون)[؟]

يخلص بريغتون مور (Barrington Moore) في تفسيره التاريخي لجذور الديمقراطية والدكتاتورية إلى أن «طبقة قوية ومستقلة من أهل الحضرة كانت، ولا تزال، عنصراً لا غنى عنه في نمو الديمقراطية البرلمانية. فحيث لا يوجد برجوازية، لا توجد ديمقراطية»⁽⁶²⁾. وفي المقابل، لا ينزع مالكو الأراضي إلى تأييد الديمقراطية إلا في ظل ظروف خاصة، كان تكون الزراعة المهيمنة صغيرة الحجم وأن يكون ثمة توزيع منصف نسبياً للأراضي. وبراء أطروحة بارينغتون مور، لا بد أن يقال بأن البرجوازية لا تعمل باتساق لمصلحة الديمقراطية. وبحسب غوران ثيربورن (Goran Therborn) فقد ولدت الديمقراطية «على مر الزمان وفي كل مكان» من رحم النضال الشعبي ضد شرائح الطبقة البرجوازية الرائدة⁽⁶³⁾.

وأخيراً، هناك عوامل خارجية، أي تلك العاصر الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية وغيرها التي تشكل السياق الدولي لما يشهده كل بلد على حدة من سيورات. ولقد بينا في الفصل الأول أنه من غير الممكن التوصل إلى استنتاج مباشر في ما يتعلق بتأثير العوامل الخارجية على الديمقراطية. وتعد البلدان النامية في العالم الثالث الأكثر عرصة للنفوذ الخارجي، وخصوصاً نفوذ الدول العربية الرائدة. وقد اعتاد منظرو التحديث على اعتبار هذا النفوذ سافعا للترويج للديمقراطية⁽⁶⁴⁾. في حين توصل منظرو التبعية (dependence) إلى استنتاجات معاكسة: فمثلاً أشكال التماسوة في اقتصادات العالم الثالث ومجتمعاتها، ونشواتهما، والسجمة عن موقع التبعية الذي تحته في النظام الاقتصادي العالمي، تجعل الديمقراطية أمراً صعباً⁽⁶⁵⁾. فعلى مدى سنوات، أسس العديد من البلدان الغربية برامج صحمة لترويج الديمقراطية في العالم. وقد ساعد هذا في تحويل النقاش باتجاه إيجابيات ترويج الديمقراطية من الحارج وسلبياتها، وهو موضوع سنتناوله في الفصل الرابع.

ومع أنني حددت أربع مجموعات من الشروط المسبقة الممكنة للديمقراطية، فإن دول يعدد سبعة عشر متغيراً، ويصنفها في سبع فئات، تفصي إلى الديمقراطية⁽⁶⁶⁾. ويوظف لاري دايموند وحوان لينز (Jian Linz) وسيمور لينست إجراء مماثلاً في مقدمة دراستهم للديمقراطية في البلدان النامية⁽⁶⁷⁾. ويدعي لد أن نصيف إلى كل هذا أثر الانتشار (diffusion)

effect، أي شق طريق الديمقراطية بروحي من التحولات الديمقراطية في مكان آخر. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن نصنع مفاصل كل عامل يُطرأ إليه على أنه موافق للديمقراطية مثالاً بقيصاً. علاوة على هذا، قد توجد في العديد من البلدان شروط مسبقة مختلفة تدفع باتجاهات مختلفة: على سبيل المثال، قد تكون العوامل الثقافية مؤاتية للديمقراطية، في وقت لا تكون فيه العوامل الاقتصادية مؤاتية لها.

ولعل هذا الوصف محيط بعض الشيء؛ إذ من الممكن أن يشير إلى عدد من الشروط المسبقة التي يمكن أن تتوقع منها، بشكل معقول، أن تدفع باحتمالات الديمقراطية إلى الأمام أو أن تعرقها. غير أنه من الممكن في كل حالة أن يعطي امثلة تثبت العكس وتشير إلى حدوث ما لم يكن متوقعاً.

لذلك، فإنه من غير الممكن صياغة نموذج أو قانون ثابت عن الديمقراطية. ولا نستطيع أن نقول به حيثما وجدت الشروط المسبقة من، ص، أو ع، وجدت الديمقراطية. وقانون من هذا النوع غير واقعي، بمعنى أنه سيتترك مساحة صعبة، أو أنه لن يتترك متسعاً بالمطلق، للخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة. علماً أن خيارات من هذا القبيل تحدث فرقاً. وقد لاحظ حوران ليز أنه في بعض المواقف «يمكن حتى لوجود فرد ذي صفات وخصائص فريدة من نوعها - شخصية كشارل ديغول (Charles de Gaulle) على سبيل المثال - أن يكون حاسماً، ولا يمكن لأي نموذج أن يتنبأ به»⁽⁶⁸⁾. ومن مطلق مماثل، يرى العديد من المراقبين أن الفصل في انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية يعود إلى نلسون مانديلا (Nelson Mandela)، نظراً إلى دوره الأساس فيه.

ويمكن أن تظهر الديمقراطية في بعض الحالات، كما سرى، حتى عندما لا تتوافر لها أي من الشروط المسبقة المؤاتية عادة للديمقراطية، أو عندما لا يتوافر إلا عدد قليل منها. فقد تقلل الأوضاع البيئية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من احتمال نشوء الديمقراطية، لكنها في حد ذاتها ليست المسؤولة عن اختيار السياسة التي ستقرر تحول النظام إلى الديمقراطية من عدمه. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت توجهات ديمقراطية بلدان كانت في أمس الحاجة إلى الشروط المسبقة من حيث التحديث، والثروة، والثقافة السياسية، والمؤسسات، والبنى الاجتماعية في المجتمع.

على أي حال، فإن إدراك أهمية الخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة لا يعني أن البحث عن الشروط المسبقة غير مجدٍ. فالأطراف الفاعلة في موقف معين مفيدة بالنسبة - أو الشروط المسبقة التي نتجت عن تنمية البلد في الفترات السابقة. لذلك، يجب أن يأخذ في الاعتبار التفاعل الحاصل بين الشروط المسبقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها التي خلقتها الفترات السابقة، والقرارات التي تتخذها الأطراف السياسية الفاعلة الحالية.

وتهيئ الشروط المسبقة المسرح الذي تتحرك عليه الأطراف الفاعلة⁽⁶⁹⁾، إلا أنها لا تستطيع أن تتكهن في ما إذا كانت الأطراف الفاعلة ستنتج ديمقراطية أم لا، بل هي تقدم معلومات عن نوع النتيجة التي يمكن أن توقعها من المشاركين. وقد أكدت الأبحاث الأخيرة أنه حتى في حال كون البوادر الديمقراطية قابلة للحصول في أي مكان تقريباً، فإن استمرارية الديمقراطية المستقرة والراسخة لا يمكن إلا أن تعتمد على توافر شروط مبدئية مواتية لها⁽⁷⁰⁾. على سبيل المثال، حتى في الحالات التي لا يتزامن بشيء الديمقراطية فيها مع مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية، فإن اتفاق البلد الديمقراطية تبقى أفضل عند المستويات العليا من التنمية الاقتصادية وليس الدنيا منها. وعلى الرغم من أن بلداناً فقيرة ذات شروط مسبقة معكسة اجتماعياً واقتصادياً وغيرها تتجه بالفعل نحو الديمقراطية (كما يفعل بعض البلدان الأفريقية)، يمكن أن يتوقع ندرة فرص ترسيخ الديمقراطية فيها مقارنة ببلدان تتمتع بشروط مسبقة مواتية. ومن المرجح أن تكون الديمقراطيات الناشئة، في ظل أوصاف معكسة كهذه، غير مستقرة وهشة وضعيفة للغاية. في المجمل، وعلى الرغم من أن البحث عن الشروط المسبقة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمؤسسية وغيرها قد لا يسفر بشكل ثابت عن نتائج يمكن التنبؤ بها، إلا أننا نستطيع أن نحصل، من خلال مثل هذه الأبحاث، على معلومات مهمة عن توقعات الديمقراطية، خصوصاً في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي.

وفي المحصلة النهائية، لا ماضٍ من الدراسة المفصلة للتفاعل بين الأطراف الفاعلة والبنى ضمن أطر واقعية. غير أنه من المفيد أولاً أن نناقش، بشكل عام، الخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة.

متى تختار الأطراف السياسية الفاعلة الديمقراطية؟

إن الديمقراطية لا تهبط من السماء، إنما هي ما يتمحور عنه نضال أفراد وجماعات - أو ما أطلقنا عليه مسمى «الأطراف الاجتماعية الفاعلة» (social actors) - تحارب من أجلها. وقد قدم آدم برجيغورسكي تحليلاً ثاقباً لدور الحيارات التي تتخذها الأطراف الفاعلة ذات الشأن في دفع بلدانها نحو الديمقراطية⁽⁷¹⁾. وكانت نقطة انطلاقه أطروحة مفادها أن الديمقراطية تدخل شيئاً من اللاتيقين إلى العملية السياسية، إذ ليس بمستطاع أي جماعة نعيها أن تطمس إلى أن مصالحها ستغلب في النهاية. كما أن الجماعة الأقوى، أكانت مؤسسة استثمارية محلية أم أجنبية، أم قوات مسلحة، أم بيروقراطية، أم أي عناصر أخرى ذات امتيازات، يجب أن تستعد لمواجهة احتمال خسارتها في الصراع مع الجماعات الأخرى، ما يعني أن مصالحها لن تلقى رعاية خاصة، بل على العكس من ذلك، قد تختار الأطراف الفاعلة في

الديمقراطيات إصلاحات تتعلق بالسياسة (reforms policy) تستهدف أول ما تستهدف سلطة الجماعات المهيمنة وامتيازاتها.

وليس صعباً أن نفهم سبب بضال أولئك الذين خرموا من النفوذ السياسي في ظل الحكم التسلسلي من أجل نظام حكم ديمقراطي يفتح أمامهم سبل الوصول إلى النفوذ السياسي. لكن، ما الذي يحدو بأعضاء كتلة قوي (power bloc) من المناصرين لحكم تسلسلي تفصيل الحل الديمقراطية الذي قد يترتب عليه تهديد لمصالحهم؟

في الحقيقة، قد يستमित هؤلاء من أجل الإبقاء على النظام التسلسلي. وقد لا يكون تغيير الأنظمة إلا استبدالاً لأحد أنواع النظام التسلسلي بنظام تسلسلي آخر. لكن في المقابل، قد تنجح الديمقراطية، على الرغم من محالقتها لرغبات القوى المهيمنة، وذلك عندما يعالي النظام التسلسلي من الهرمية في حرب خارجية أو أهلية، أو ببساطة عندما يتفكك نتيجة الانقسام الداخلي، أو عندما تنحصر القوى الشعبية المويدة للديمقراطية⁽⁷²⁾.

على أن الانتقالات إلى الديمقراطية بادرًا ما تقوم على الهزيمة التامة للحزب التي تقف وراء الحكم التسلسلي السابق. وفي الأغلبية العظمى من الحالات، يعتمد الانتقال إلى الديمقراطية على التفاوض مع القوى الداعمة للنظام التسلسلي. ويُطرح عندئذ السؤال التالي: ما الذي يحدث القوى التي كانت تساند الحكم التسلسلي على الدحول في مفاوضات كهذه؟

ثمة أسباب متعددة. فقد يحدث انشقاق بين المتشددين (hard liners) والمعتدلين (soft-ners) في ائتلاف القوى الموالية للحكم التسلسلي⁽⁷³⁾، وهو انشقاق قد يشد فيه المعتدلون اشكالاً أكثر ديمقراطية من الحكم؛ ربما لتكون لهم العلبة في صراعهم مع المتشددين في مواجهة صعوبات داخلية وخارجية، أو بسبب التزامات معيارية (normative commitments) بالديمقراطية.

وتتعلق الأسباب العملية لمثل هذه الخطوة بالمشكلات التي قد تُقَدِّم لها الديمقراطية حلاً. على سبيل المثال، تساعد الديمقراطية في استعادة الشرعية للنظام الاجتماعي العام، ويمكنها أن تُقَدِّم نظاماً مفتوحاً ومنصبطاً لاتحاد القرار الذي قد تنتج عنه بيئة أفضل في مجال التجارة والأعمال. وكما يرى أحد الباحثين، فإن «أحدى الفوائد الأخرى التي لا ينبغي الاستهانة بها، هي الاعتراف الدولي الذي يصاحب إرساء الديمقراطية. وقد يثمر هذا عن مردود مادي على شكل تدفقات من المساعدات والقروض الأجنبية»⁽⁷⁴⁾.

وقد تحظى الديمقراطية بدعم الحزب على أساس المصلحة الذاتية (self-interest)؛ لذلك، تكون الديمقراطية هشة ومشروطة في أن⁽⁷⁵⁾. وتحاول الحزب خلال المفاوضات المصاحبة للانتقالات إلى الديمقراطية ترتيب الأوصاع على هواها، بحيث تضمن أن لا تشكل المؤسسات الديمقراطية الناشئة تهديداً لمصالحها الأساسية. ويمكن إنجاز ذلك بطرائق عدة. ويعطيانا آدم بريجيفورسكي الانتخابات البرازيلية عام 1982 مثلاً، إذ «وطّعت الحكومة

التسلطية كل الوسائل القانونية الممكنة لضمان امتيازات مُسلم بها (a prior advantage) للحرب الموالى للحكومة كي تضمن لنفسها الأغلبية النهائية في الهيئة الانتخابية الرئاسية [أو المجمع الانتخابي، المترجمة] ⁽⁷⁶⁾ «Presidential Electoral College». وهنا حدث أن سمح الحكام السلطويون، أولًا، بتأليف أحزاب إصاحية تعرض بإحداث اشتقاق في المعارضة؛ وثانيًا، ابتكروا معوقات صغيت على الأحزاب التي كانت شعبية قبل تسلّم الحكام التسلطيين السلطة عام 1964، للتسجيل؛ وثالثًا، جعلوا بدلاء الأميين بصواتهم امرًا أكثر صعوبة؛ إذ كان من المتوقع أن يصوت هؤلاء ضد الحكومة.

ويحصل برجيورسكي إلى أن التحول الديمقراطي غير مُمكن إلا «إن وجدت مؤسسات تقدم وعودًا، في حدود المعقول، بأن مصالح القوى السياسية الرئيسة لن تتأثر تأثيرًا سلبيًا كبيرًا نتيجة للتنافس الديمقراطي، نظرًا إلى الموارد التي تستطيع هذه القوى حشدتها» ⁽⁷⁷⁾. بصيغة أخرى، لن تدعم جماعات النخب التحول الديمقراطي إلا بمقدار تأكدها من أن مصالحها ستكون موضع رعاية. وبناءً عليه، فإن المؤسسات الديمقراطية التي تتأسس نتيجة للمفاوضات مع جماعات النخب قد تكون مقيدة بطرق مختلفة، كما الحال في البرازيل. ويعد الوضع الراهن في روسيا مثالًا بارزًا آخر على هذا الوضع؛ إذ يحاول الرئيس فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)، على نحو متزايد، السيطرة على وسائل الإعلام وبحول دون ظهور أحزاب سياسية معارضة ومجتمع مدني قوي ⁽⁷⁸⁾.

علاوة على ذلك، فإن جماعات النخب قد تشترط بن سياسات الحكومات الجديدة ذات الأسس الديمقراطية على توجه اجتماعي واقتصادي محافظ. وباختصار، عندما تكون الانتقالات إلى الديمقراطية نتاجًا للمفاوضات مع القوى التي أبدت النظام التسلطي السابق، ستكون الديمقراطية الجديدة على الأرجح مقيدة في جوانب متعددة، بما في ذلك قدرتها على تنفيذ تدابير إصلاح اجتماعي واقتصادي.

لقد كان العدد الأكبر من الانتقالات إلى الديمقراطية في السنوات الأخيرة بالفعل من هذا النوع الذي تهيمن فيه النخب. وعلى الرغم من أنه لا غنى عن دراسة التنوعات في التسويات الفعلية التي تستتر خلف الانتقالات، لا يمكن أن يعد الاستمرار في تطوير الديمقراطية واتساع افاق الإصلاح الجوهرية، الذي يعود بالعادة على أولئك الأقل حظًا، من المسلمات.

لم هذا الاندفاع نحو الديمقراطية في الآونة الأخيرة؟

القبيل في الأجراء السانعة من هذا الفصل نظرة على الأوصاع العامة للديمقراطية، والحاجة إلى دراسة التفاعل الحاصل بين هذه الأوصاع والخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية

العائلة. ونحاول في هذا القسم الإجابة عن السؤال: لماذا حدث اندفاع عارم نحو الديمقراطية في السنوات الأخيرة في عدد كبير من البلدان؟

انتقل إلى الديمقراطية أكثر من أربعين بلداً بين عامي 1974 و 2005. ونتيجة لذلك، قهر عدد الأنظمة الديمقراطية من أربعين إلى تسعة وثمانين بلداً. وقد بدأت الانتقالات من جنوب أوروبا (اليونان وإسبانيا والبرتغال)، تلتها موجة في أميركا اللاتينية (الأرجنتين والأوروغواي والبيرو والإكوادور وبوليفيا وإسرائيل، وفي وقت لاحق الباراغواي)، وفي أميركا الوسطى (الهندوراس والسلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا. وفي ما بعد المكسيك)، تلتها بعد ذلك الانتقالات في أوروبا الشرقية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً). وحصلت الموجة الأحدث في أفريقيا وفي الاتحاد السوفييتي السابق. أخيراً، حدثت انتقالات نحو الديمقراطية في آسيا على مدار فترة طويلة منذ بدايات سبعينيات القرن العشرين (بنما غينيا الجديدة وتايلند وباكستان وسريلانكا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان ومغوليا، ونيبال).

إن هذه التعيرات تُقدّم بالفعل دليلاً على التقدم الديمقراطي في عدد هائل من البلدان ضمن فترة زمنية قصيرة نسبياً. لكن ينبغي أن نضع في حسابنا بعض المحاذير. أولاً، لقد وقع كوس نحو الحكم التسلطي في العديد من البلدان (مثل روسيا وبوليفيا وساحل العاج)؛ أي أنه ومع مرور الوقت، ثمة سيرورة جامعة بين التقدم في بعض البلدان والانتكاسات في بلدان أخرى. ثانياً، لا يُعد العديد من البلدان التي جرت على ذكورها ديمقراطيات كاملة، بل إنها في المراحل المبكرة من الانتقال إلى الديمقراطية، كما سنناقش بتفصيل أوسع في ما بعد. أخيراً، من المفيد أن نضع التقدم الديمقراطي الحاصل منذ عام 1974 في سياق تاريخي أوسع. فثمة أمور كثيرة تعتمد على كيفية تحديد العزات الزمنية. وينبغي أن نطرح إلى التقدم الذي أُحرز منذ عام 1974 بإزاء حلقة من الانهيارات الديمقراطية (democratic breakdowns) في الفترات السابقة، وخصوصاً بين منتصف ستينيات القرن العشرين وأوائل سبعينياته.

وتؤكد الحالات التي سنأتي على وصفها لاحقاً حقيقة أن ليس هناك ما هو تلقائي في الانتقالات بعيداً من التسلطية؛ فانتقالات من هذا القبيل تطوي على تسلسل طويل من الحوادث تقع فيها أنواع مختلفة من الاطراف العائلة في قلب المسرح السياسي، ولا تحسم فيها المحصلة النهائية سلفاً. وعندما ينظر إلى الوراثة وحلل الانتقالات في وقت لاحق، نترع تعليقاتنا لأسباب حدوث التعيرات إلى التمحور حول البحث عما هو بين: فمع علمنا بأن نظاماً تسلطياً قد سقط، نحاول أن نراكم جميع الجوانب السلبية التي بدت وكأنها تقع في وجهه، وفي صف الديمقراطية. ومن الحكمة أن نتذكر أن الباحثين كانوا، قبل بضع سنوات غير بعيدة، شديدي الانهماك بتسلسل مماثل للحوادث يسير في الاتجاه المعاكس تماماً؛

كالانتقال من ديمقراطيات حقيقية إلى حدٍّ ما، إلى حكم تسلطي. والنشاط البحثي اندبُ مشبه بالنشاط الحالي. فمع علمنا بأن الديمقراطية قد سقطت، نحاول أن نركم كل الجواب السلبية التي بدت وكأنها تقف في وجه الديمقراطية وهي صف التسلطية.

كتب صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) عام 1984 بأنه «سيكون من الصعب أن نحاجج بأن العالم عام 1984 كان أكثر ديمقراطية، أو أقل، مما كان عليه عام 1954»⁽⁷⁹⁾. ويظهر إلى النظم الديمقراطية بين عامي 1974 و 1984 بأنه لم يكن من هذه الزاوية إلا ردماً للهوة التي أحدثتها انتكاسات الفترات السابقة. لذلك، يصنف معظم الديمقراطيات «الجديدة» التي ظهرت في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا منذ عام 1984، ضمن الرجوع إلى التحول الديمقراطي (redemocratization)؛ أي العودة إلى أوصاف أكثر ديمقراطية بعد فترات من الحكم اللاديمقراطي.

وليس لأي عامل مفرد أن يبرر التحركات المهمة باتجاه الديمقراطية في السنوات الأخيرة. فثمة أنماط معقدة من العناصر الداخلية والخارجية، أو من الأوصاف المتنوعة التي تتفاعل مع جماعات مختلفة من الأطراف الفاعلة. وحبذا لو كان بالإمكان، كما ينبغي، كشف العموص عن الحركات بلذاً بلذاً، إلا أن المجال لا يتسع لذلك. من هذا، فإنا سنلقي نظرة على الحوادث في الأقاليم الرئيسة وكذلك في بلدان محددة. أخيراً، وعلى الرغم من أن السؤال المطروح «لماذا حدث اندفاع عارم في السنوات الأخيرة باتجاه الديمقراطية» يعطي في الواقع مسألتين منفصلتين تحليلياً - هما انهيار الأنظمة التسلطية، والتحريك باتجاه الديمقراطية بدلاً من الاتجاه نحو نظام تسلطي آخر - إلا أننا لن نتبع تمييزاً حرفياً بين هذين العنصرين في النقاش التالي.

حدثت الحرمة الأولى من الانتقالات الديمقراطية في منتصف سبعينيات القرن العشرين في جنوب أوروبا، وتحديداً في اليونان والبرتغال وإسبانيا. وفي الحالات الثلاث كلها، قادت الانشقاقات داخل الأنظمة التسلطية إلى تقويضها. في الوقت عينه، مرت هذه البلدان بمرحلة فريدة من نوعها من انهيار التسلطية تبعها تأسيس للديمقراطية.

في إسبانيا، رتب فرانسيكو فرانكو (Francisco Franco) لاستمرارية الحكم التسلطي بعد وفاته. وكان من المقرر أن يتحمل الأدميرال كاريرو بلانكو (Carrero Blanco) مسؤولية الحكومة، وأن يصبح خوان كارلوس (Juan Carlos)، أحد أفراد العائلة المالكة الذي أشرف فرانكو على تعليمه، رئيساً للدولة. لكن اغتيال كاريرو بلانكو أفسد المخطط، ومنح خوان كارلوس حرية المنورة عندما تولى منصب رئيس الدولة بعد وفاة فرانكو عام 1975. وقد اختار كارلوس دعم سيرورة تحول ديمقراطي. وبطريقة استرجاعية إلى الحوادث، فإنه من السهل معرفة العناصر الداخلية والخارجية المواتية للتعبير الديمقراطية. فداخلياً، عررت

سيرة النمو الاقتصادي السريع شوكة مجموعات اجتماعية جديدة من العمال و أفراد من الطبقات الوسطى والطلبة ممن طالبوا بتغيير سياسي. إضافة إلى ذلك، بات من الواضح انّ انّ العضوية في الاتحاد الأوروبي التي استماتت اسبانيا ليلها (كما استماتت اليونان والبرتغال)، تتطلب تغييرات سياسية. لكن الديمقراطية السياسية عام 1975 لم تكن الا احد الحيارات المتاحة أمام الاطراف الفاعلة الرئيسة، وقد تطلب ما سماه احد المراقبين «قيادة استثنائية المهارة في النظام والمعارضة» للتفاوض في شأن الانتقال والمضي قُدماً في تحول النظام الديمقراطي⁽⁸⁰⁾.

وفي البرتغال، استترف الدكتور أنطونيو سالازار (Antonio Salazar) موارد البلد من خلال تمسكه بامبراطورية برتغالية في أفريقيا. وادى تصاعد نشاط العصابات في المستعمرات إلى تخصيص نصف الميراثية القومية تقريبا للدفاع. وقد رتب صباط من ذوي الرتب المتوسطة ممن صاقوا درعا بالوضع لانقلاب عام 1974، وهو ما ادى الى فترة من التجريب السياسي والنقاش اللذين حاصت فيهما حرفيا مئات من الجماعات السياسية الجديدة التي شبت بعد الفترة الطويلة من الحكم التسلطي. ولم تظهر النتيجة النهائية من الديمقراطية السياسية إلا عام 1976.

وكان الانتقال في اليونان أسرع. فقد حركت جماعة من الصباط أو مجلس ثوري (junta) الجيوش ردا على العرو التركي لقبرص في 20 تموز/يوليو 1974، لكن هذه الجماعة لم تتمتع بالدعم الكامل حتى من بين صفوف اتباعها. وعندما قررت هيئة الأركان المشتركة في اليوم التالي التماس حل سياسي للأزمة، باتت العودة إلى الحكم المدني ممكنة.

أمّ الحرمة المهمة الثانية من الانتقالات نحو الديمقراطية فقد حدثت في أميركا اللاتينية خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين. ومثل جنوب أوروبا، أحست بلدان أميركا اللاتينية بصعق من أجل الديمقراطية من منظمات متنوعة في أوروبا العربية والولايات المتحدة، لكن كان للديناميات الداخلية يعود أكبر بكثير. وتتعلق مجموعة مهمة من الأسباب بالمشكلات التي أحدثتها نمادح التنمية الاقتصادية التي اتبعها الحكم التسلطي. وفي حالات كثيرة، وطف استلاف بحب حاكمة يقوده الجيش الحكم التسلطي للترويج لاستراتيجية تنمية اقتصادية نصب في مصلحة أقلية صغيرة جدا. فقد تركز الإنتاج على السلع الاستهلاكية المعمرة للطبقة المتوسطة الميسورة (كالسيارات، والإلكترونيات الاستهلاكية، وغيرها)، ولم تُعر الاحتياجات الأساسية للأغلبية الفقيرة أي اهتمام. وبحلول مطلع الثمانينيات، واجهت هذه النمادح مشكلات حادة. وبحسب رأي أحد المراقبين، فإن بلدان أميركا اللاتينية «وحدتها الأزمة، والديون الخارجية، والركود الاقتصادي... والتصحح، وارتفاع معدلات البطالة، وتنامي أشكال اللامساواة الاجتماعية»⁽⁸¹⁾. غير أن الأزمة الاقتصادية لم تكن ذات مسببات

محلية بحث، فقد ألحقت الموجة الثانية من الارتفاع الحاد في أسعار النفط صرراً بالغاً ببلدان أميركا اللاتينية. وكانت إحدى الطرائق المتبعة لتغطية النفقات المتزايدة هو اقتراض مريد من المال من الخارج. وعندما ازداد معدل الفائدة الحقيقي على قروض من هذا النوع زيادة هائلة، كما حدث في الثمانينيات، تعاقمت الأزمة الاقتصادية كثيراً.

وكان في استطاعة النظام السلطوي في بعض البلدان - ومن بينها البرازيل التي تعد أكثر الأمثلة أهمية - أن يستند إلى سجل من النمو الاقتصادي القوي، على الرغم من أن القوائد لم تكن موزعة بالتساوي. مع ذلك، مرت الأنظمة بعملية نزع الشرعية (delegitimation) عندما استفحلت الأزمة الاقتصادية؛ بمعنى أنها لم تعد قادرة على الإشارة إلى أساس يدعم حقها في الحكم. ولم يكن الحكام التسلطيون في بلدان أخرى (كالأرجنتين وبوليفيا) قادرين حتى على الإشارة إلى إنجازات في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، إذ كانت أنظمتهم في أوصاع أكثر ضعفاً نظراً إلى اتسامها بالفساد وعدم الكفاءة.

أدت المشكلات إلى انقسامات داخل الأنظمة السلطوية؛ كالانشقاق بين المتشددين والمعتدلين المذكور سابقاً. وأضعفت هذه الانقسامات بدورها قبضة النظام السلطوي على المجتمع، واثاحت المجال أمام عملية تحرر مع ما فيها من امكانات الفصل للحوار العام، ونشاط المعارضة، وانتقاد للنظام السياسي. نتيجة لذلك، تعززت المطالب بالديمقراطية، ما قلص إلى حد بعيد شرعية الحكم السلطوي. وفي الوقت ذاته، أعطت مجموعات اجتماعية عديدة في أميركا اللاتينية أولوية قصوى لمطالبها بديمقراطية سياسية. وكانت تسود في أيام التسلطية الشراسة برعة إلى استقطاب القوى وكذلك الرؤى؛ إذ اعتقد كثيرون أن العاشية والاشتراكية هما البديلان الوحيدان الممكنان للمطبعة. ولم تبرز في الأفق احتمالات مسار وسط (middle path). لكن مفهوم الديمقراطية السياسية قد اكتسب بعد انطلاق الحريات قوة جديدة، إذ دعمه الاساقفة والكهنة والصحفيون واساندة الجامعات، ودعمته الحركات العمالية والاجتماعية الأخرى⁽⁸²⁾.

شرعت سيرة التحول الديمقراطي في العديد من بلدان أميركا اللاتينية بالانطلاق لكن بخطوات بطيئة، بدءاً بتحرر النظام. بيد أن الفضل الاقتصادي في الأرجنتين ألهم الحكام العسكريين المتسلطين فيها بالشروع في معامرة جرر الفوكلائد/المالقياس، فانهار النظام عندما حسر الحرب. مع ذلك، ليس في الأرجنتين ولا في البلدان التي شهدت استقلالاً متراجاً، حكم ديمقراطي راسخ تماماً، كما سنناقش لاحقاً.

أما المنطقة التالية التي حدثت فيها تغييرات جذرية نحو الديمقراطية فكانت أوروبا الشرقية؛ إذ تأسست حركة تضامن (Solidarity) في بولندا عام 1980 حين حاول العمال تحسين أوضاعهم الاقتصادية. وقد طالبوا في البداية بتعبات مستقلة، لا باصلاح سياسي. لكن

سرعان ما اتضح لهم أنهم لن يحققوا شيئاً ما لم يحدثوا تغييرات في النظام السياسي. وعلى الرغم من الانقسامات داخل الحزب الحاكم، فإن الاتفاق على نموذج للإصلاح السياسي في بولندا بدأ مستحيلاً. فالأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية (الأنظمة التسلطية التي تحاول فيها الدولة السيطرة على كل مطهر من مظاهر الحياة) لم تبدأ بالسقوط إلا بحلول عام 1989. ولقد شهدت أوروبا الشرقية انتفاضات شعبية (popular uprising) في مناسبات عدة سابقة - في ألمانيا الشرقية عام 1952، وبولندا عام 1953، وهنغاريا عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 - لكنها لم تسفر عن إصلاح سياسي. فما الذي كان مختلفاً عام 1989؟ يشير أحد المراقبين من حوي الخبرة إلى ثلاثة عوامل أساسية: غورباتشوف (Gorbachev)، وهلسكي (Helsinki)، وتوكفيل⁽⁸³⁾ (Tocqueville).

كان انتخاب ميخائيل غورباتشوف مؤشراً على سياسات سوفياتية جديدة تجاه أوروبا الشرقية. فقبل وصول غورباتشوف إلى السلطة، كان مذهب بريجنيف (Brezhnev) الداعم للتدخل السوفياتي في أوروبا الشرقية ضد التعبيرات «غير المقبولة» في الأنظمة، ساري المفعول. وفي أثناء حكم غورباتشوف تغير ذلك إلى ما عُرف بمذهب سيناترا (Sandra) (D'citr ne) «افعله على طريقك». ويمكن ملاحظة تأثير غورباتشوف من مكالمات هاتفية أجراها في آب/أغسطس 1989 بحث فيها الشيوعيين البولنديين على السماح بتأليف حكومة يترأسها أحد أعضاء حركة تصامم (تادويش ماروفيتسكي (Tadeusz Mazowiecki)). وعندما كان ضيف شرف في ألمانيا الشرقية في الذكرى السنوية الأربعين للبلاد في تشرين الأول/أكتوبر 1989، أخبر غورباتشوف إريك هوبكر (Erich Honecker) أن «مشكلات جمهورية ألمانيا الديمقراطية [ألمانيا الشرقية] يجب أن تُحل في برلين وليس في موسكو»⁽⁸⁴⁾.

مع ذلك، وفي غياب المساعدة السوفياتية حتى، فإن الحزب الحاكم في أوروبا الشرقية كان باستطاعتها إرسال الجيوش ضد التظاهرات الشعبية (popular demonstrations)، فلماذا ترددت؟ يشير عامل هلسكي إلى محاولة الغرب الترويج لاحترام حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية، وذلك من طريق اتفاقات هلسكي التي فتحت بنورها أمام بعض البلدان احتمالات الحصول على مساعدة اقتصادية غربية. وقد تصافر عامل هلسكي مع عامل توكفيل. ويشير المصطلح الأخير إلى فقدان النخبة الحاكمة القديمة إيمانها بحقها في الحكم، أي بشرعيتها:

انطلق عدد قليل من الأولاد في الشوارع ونفّسوا ناصع كلمات. صرختهم الشرطية. قال الأولاد: ليس من حقكم أن تصرّبوا! ورد الحكام المترفعون دوى البأس الشديد بمعناه: نعم، ليس من حقنا أن نصرّبكم. ليس من حق أن نحافظ على حكمنا بالقوة. لم تعد العناية تيرر الوسيلة! في الواقع، تميرت للحزب الحاكم وبطانتها المسلحة بعدم استعدادها الكامل للدفاع، بأي شكل من الأشكال، عن الأمور التي كانت تدعي لوقت طويل بها تومن بها،

وبالتسرع في اعتناق الرأسمالية الديمقراطية (Democratic capitalism) بطريقة تكاد تكون وصمة عار على جبينها⁽⁸⁵⁾.

بيد ان التطاهرات الشعبية ذاتها تحتاج إلى تفسير أفضل. فتعاطم الأزمة الاقتصادية في أوروبا الشرقية كب معناه أن النظام الاقتصادي مركزي التخطيط، وغير قادر بصورة متزايدة على تقديم أداء دينامي وتلبية حتى بسط احتياجات السكان. وقد أتى وضع مماثل بغورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، حيث كان الحكم يهدفون إلى إصلاح الأنظمة وتنشيطها من طريق تعاون مكثف أكثر مع الغرب.

لكن انفتاح النظام شكل تهديدًا للحب الحاكمة. فمن دون عرلة دولية، أصبحت المحافظة على بنية السلطة المتكاملة (integrated power structure) في النظام الشمولي أكثر صعوبة. فالنظام السياسي التسلطي، والاقتصاد مركزي التخطيط المستند إلى ملكية الدولة، ركبان يؤيدهما تبادليًا نظم من السلطة والإنتاج والتوزيع. وأي تدخل غير محسوب في أي جانب من جوانب النظام، كإبطال مركزية الرقابة الاقتصادية (decentralizing economic control) لإجارة تعاون المؤسسات مع الشركات الأجنبية، قد تترتب عليه تبعات تؤثر في النظام برمته⁽⁸⁶⁾. وبصع هذا الموقف الحب الحاكمة أمام معضلة خطيرة: فمحاولاتها لإصلاح النظام تحلق تأثيرات تهدد مراكز قوتها (power positions). ومع ذلك، كانت المبادرات الراديكالية ضرورية لمع الأزمة الاجتماعية الاقتصادية من الخروج على السيطرة.

وأثبتت الحب أنها عاجزة عن إيجاد حلول لهذه المعضلة. وعوضًا عن ذلك خلقت لنفسها معضلة أخلاقية. فقد عملت أجهزة الدعاية على إقناع الجميع بأن الأمور على ما يرام، لكن الرسالة بدت جوفاء على نحو متزايد لشعب مثقف يعلم جيدًا حقيقة الأمور. وفي المحصلة النهائية أصبحت الهوة بين الحقيقة والدعاية، بين ما يعرفه الناس وما كانوا يقدرون على التقوّه به، أمرًا لا يطاق. وباتت المطالبة بالحقيقة باهمية المطالبة بالخير نفسها، وصار الكتاب والمنقوون القوة المحركة للتصال ضد الأنظمة القديمة. ولقد كانت المطالبة بتحسين الأحوال المادية حاسمة، إلا أن المطالبة بحرية العقل لم تكن أقل حسمًا⁽⁸⁷⁾.

وكانت أفريقيا مسرحًا للاستقالات الأحدث نحو الديمقراطية. فعندما سقط جدار برلين عام 1989، كانت ثمان وثلاثون دولة من أصل خمس وأربعين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحت حكم أنظمة الحرب الواحد المدنية أو العسكرية المتفاوتة في درجات تسلطها. وفي فترة لا تزيد على ثمانية عشر شهرًا بعد ذلك، أجرى ما يزيد على نصفها انتخابات تنافسية متعددة حزبيًا أو تعهد بإجراءها⁽⁸⁸⁾.

شكلت التعيرات السريعة التي شهدتها أوروبا الشرقية عاملًا محفزًا في أفريقيا. فقد أشارت هذه التعيرات، من جهة، إلى أن انقسامات الحرب الباردة التي ساعدت في الحفاظ على

الانظمة غير الديمقراطية، في كل من المعسكرين العربي والشرقي في أفريقيا، قد اوشكت على الانتهاء. ومن جهة أخرى، ألهمت التغيرات في أوروبا الشرقية الحركات الشعبية التي كانت قد بدأت في التحرك في أفريقيا.

وعليه، فقد غدت التطورات في أوروبا الشرقية اضطرابات كانت قد انطلقت أساساً لأسباب داخلية تشمل الأزمات الاقتصادية الفادحة، والركود والديون الخارجية المتفاقمة، والفساد، وسوء الإدارة اقتصادياً وسياسياً. كذلك حدثت تغيرات بيئية وسعت من «فاق المطالبات الديمقراطية». فالتمدد والتعليم يدرعان إلى جيل سكان أقل التزاماً بالتقاليد وبالقيادة السياسيين طوبلي الباع، ويصيقون درعا بالتسلطية⁽⁸⁹⁾.

ومع هذه التطورات، فقدت الأفكار التقليدية المتعلقة بأشكال معينة من الحوكمة (governance) الأفريقية صديقين. وكان العنصران الرئيسيان للمفكر التقليدي هما اتحاد القرارات بالإجماع، ومفهوم ديمقراطية الحرب الواحد. وقد نشأ العصر الأول عن فكرة «شجرة النرثرة» (p. aver tree) الشهيرة، حيث اعتاد الناس الاجتماع لمناقشة القضايا التي ان يصلوا إلى إجماع. وبهذه الطريقة، لم يكن لأغلبية أن تعرض إرادتها على أقلية؛ لأن الأفراد جميعاً شاركوا في العملية. وفي أفضل الأحوال، يصمم الإجماع الذي يتوصل إليه الجميع أحد الاختلافات الفردية كافة في الاعتبار. أما نظام الحرب الواحد فهو الإطار التنظيمي المنطقي لهذا النوع من اتخاذ القرارات. وفي وضع مثالي، يسعى على نظام الحرب الواحد تجنب إهدار الطاقة على المناهضة السياسية غير المجدية في بيئة تواجه مهام ملحة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فقد فشل الدور العملي للإجماع، وفشل معه حكم الحرب الواحد في الارتقاء إلى مستوى المثال. فاتحاد القرارات بالإجماع لا يطبق على المجتمعات الكبيرة والمعقدة التي تحتوي على مجموعات مصالح مختلفة؛ إذ أصبح حكم الحرب الواحد في كثير من الحالات حجاباً رقيقاً يستر حكماً تسلطياً وفاسداً يترعمه طاعة يسعون إلى تسويق أنفسهم وقبائلهم أو جماعاتهم العرقية⁽⁹⁰⁾. وسوف يأتي بوصف مفصل لنظام الحكم الشخصي الأفريقي في مكان لاحق من هذا الفصل.

وفي حالات كثيرة، كما في ساحل العاج والكاميرون، رأى العامة الذين يشعلون المصابيح بنيران شوم بأن المفصل اسوأ، وحاولوا ركوب موجات التعبير الديمقراطي عوضاً عن أن تحرقهم معها. فقد حصعوا، على سبيل المثال، لمطالب المعارضة بإجراء انتخابات حرة، في وقت كانت فيه قوى المعارضة فقيرة التنظيم، ولم تكن مستعدة للتنافس مع قادة اقوياء كانوا يسيطرون على الموارد الاقتصادية ووسائل الإعلام.

ولعل أحد العوامل الخارجية المهمة هو دور الدول المانحة والوكالات التي تقدم المعونات الاقتصادية الحيوية لمعظم الدول الأفريقية. وكان الضغط من المانحين الرئيسيين من أجل

تعبيرات في اتجاه ديمقراطي كشرط لمزيد من المساعدة الاقتصادية يتصاعد بطراد على مدى عدد من السنوات. وهذه نصيحة لا تستطيع البلدان الافريقية تجاهلها. وللموقف الفرنسي اهمية خاصة، على الأقل بالنسبة إلى أفريقيا الفرنكوفونية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات من فرنسا (تشير «أفريقيا الفرنكوفونية» إلى الدول التي كانت في مرحلة ما تحت الحكم الاستعماري الفرنسي وتحفظ بعلاقات خاصة مع فرنسا). وقد أحبر الرئيس الفرنسي قادة أفريقيا الفرنكوفونية في يونيو/حريز 1990 أنه «كلما عجلتم في تنظيم استخابات حرة، تحسن وضع الشباب الذي يحتاج إلى التعبير عن نفسه في بلدانكم»^(٩).

أخيراً، شهدت أفريقيا ما يعرف بتأثير تساقط أحجار الدومينو. فكلما بدأت التعبيرات بالحدوث في بعض البلدان، ازداد رجحان تحرك البلدان الأخرى في الاتجاه نفسه. ويمكن رصد تأثير مماثل في اميركا اللاتينية، حيث تحركت أولا النورو ثم الإكوادور والأرجنتين وبوليفيا والأوروغواي والبرازيل باتجاه الديمقراطية في عدد واحد. وفي أوروبا الشرقية، استشر التحول الديمقراطي بسرعة أكبر في سلسلة من البلدان. وفي الوقت نفسه، يرتبط تأثير تساقط أحجار الدومينو ارتباطاً واضحاً بمعطيات الأوضاع الدولية، التي تؤثر في عدد من البلدان في الوقت نفسه (مثلاً، تغير مواقف المايحين من أفريقيا، والسياسات الروسية الجديدة تجاه أوروبا الشرقية). لكن علينا أن نضع في الحسبان أن ليس لهذه التعبيرات الخارجية الحد الأكبر من التأثير إلا عندما تقرر بأوضاع داخلية تقبل الديمقراطية.

إن تلخيص الحوادث في آسيا أمر أكثر صعوبة، نظراً لأن الانتعالات في هذه القارة لم تتركز في فترة رسمية محددة، بل امتدت على مدى العقدين العاصيين. إضافة إلى ذلك، حدثت تراجعات عن الديمقراطية باتجاه التسلطية، ما جعل الصورة الكلية أكثر إرباكاً. فمستويات التنمية في الدول الآسيوية تتباين تبايناً شامعاً، وكذلك بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مع ذلك، فقد حطت الديمقراطية إلى الأمام في السنوات الأخيرة في أفقر البلدان وأقلها نمواً (مبعوليا مثلاً)، وفي الدول العبية (كوريا الجنوبية وتايوان مثلاً)، وفي البلدان التي تقع بين هذه وتلك (تايلند والفلبين). علماً أنه ليس بين هذه الدول قسم مشترك. وقد تفسر ثلاث حالات شديدة الاختلاف - هي الفلبين، وبنال، وتايوان - العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسيرويات السياسية المؤثرة في الانتعالات الآسيوية.

مرت الفلبين بديمقراطية غير مستقرة قبل أن يعرض فريدياند ماركوس (Ferdinand Marcos)، الأحكام العرفية (martial law) عام 1972، عندما اتجه البلد نحو التصنيع. ومع ذلك لم تكن حيلته غير شعبية على الإطلاق؛ فقد وفرت الأحكام العرفية مقداراً من النظام والاستقرار، وانخفض العنف بين الجماعات المعارضة، ومهدت تدابير الإصلاح الزراعي والحهاز الإداري المحدث الطريق أمام النمو الاقتصادي السريع. بيد أن فاعلية التدابير الأولية

تبحرت بحلول عام 1980. فارتفع أسعار الاستيراد، ولا سيما أسعار النفط، وتقلص سوق الصادرات الفلبينية، وزيادة الديون الخارجية هأت الأجواء لازمة اقتصادية. في الوقت ذاته، تعرض ماركوس وروجنه إميلدا (Imelda) ومعهما بطانة صغيرة من الأصدقاء المقربين لانتقاد متعاطف بسبب سيطرتهم الاحتكارية على أهم الصاعات. ولم يكن صندوق النقد الدولي مستعداً للمساعدة في التحفيف من مشكلة الديون طالما أن ماركوس كان راضاً بإفانف الاحتكارات، وهو أمر كان يعني انقلابه ضد اصدقائه المقربين. وفي الريف، تزايدت أنشطة العصابات الشيوعية تزايداً جذرياً. وعلى الرغم من ذلك، كان باستطاعة ماركوس الخروج سالماً من المارق لو لم يقتل رعيم المعارضة بنيسو أكينو (Benigno Aquino) على يد قوى الأمن الخاصة. فقد حشيت جريمة القتل قوى المعارضة وأنتجت حركة مويده للإصلاح داخل الجيش رعايا وريث الدفاع خوان بوس إبريل (Juan Ponce Enrile). كما أن جريمة القتل استدعت انتفادات حادة من الولايات المتحدة. وحاول ماركوس الرد على منتقديه بإجراء انتخابات حرة، ففازت كورارون أكينو (Corazon Aquino) في الانتخابات وإن بتفويض غير حاسم. عندما، حاول ماركوس إلغاء الانتخابات لكنه لم ينجح نظراً لافتقاره إلى الدعم الداخلي من القوات المسلحة، وإلى الدعم الخارجي من الولايات المتحدة⁽⁹⁷⁾.

أما في بيبال فقد اختلف أساس التحول الديمقراطي اختلاف جذري عنه في الفلبين. فبيبال بلد صغير وفقر، تهيم الزراعة والسياحة على اقتصاده. وهو شديد الاعتماد من الناحية الاقتصادية وغيرها على جارتة العملاقة، الهند. في مطلع عام 1990، كان النظام في بيبال ملكية مطلقة، وهو النظام الذي ساد فيه لأكثر من مئتي سنة. إلا أن الملك وحكومته تعرضا في ذلك العام لصعوط من ثلاث جهات. أولاً، وصلت البلاد إلى طريق مسدود استمر عاماً سبب معاهدة تجارة وعبور مع الهند، وبدأ عدم التوصل إلى حل في إحداث نقص من السلع الأساسية في الاقتصاد. ثانياً، أحد مانحو المعونات الدولية في تصعيد صعظهم من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلد. ثالثاً وأخيراً، ألهمت الحوادث الدائرة في أوروبا الشرقية الجماعات المعارضة للحكومة فعدت سعيهم إلى تغييرات سياسية، ولأول مرة عملت القوى المعارضة من اليسار واليمين معاً.

اتحد الملك والحكومة في البداية موقفاً حارماً من ذلك؛ إذ أمروا الشرطة بتصويق الحناق على المتظاهرين وحظروا صحف المعارضة. غير أن الملك أهد يميل نحو التسوية مع تصاعد المواجهة، وفي النهاية، كلف قائداً معتدلاً من المعارضة بتأليف حكومة جديدة. بعد ذلك، بدل الملك ومجلس الوزراء ما بوسعهما من أجل السيطرة على عملية صوغ دستور جديد كان القصد منه التأسيس لملكية دستورية⁽⁹⁸⁾. وقد قادت التطورات الأخيرة في بيبال إلى

الانحراف عن مسار الديمقراطية؛ إذ يحاول الملك الاحتفاظ بصلاحيات استثنائية بينما يزعم تعدد المايين استقرار البلاد.

أما في تايوان فقد تأثر التحول الديمقراطي بالنجاح الاقتصادي. فعلى مدى سنوات، دفعت الدولة بالتنمية الاقتصادية إلى الأمم ووجهتها. وعلى النقيض من حالة الفلبين، لم تتأثر الحياة السياسية في تايوان نسبيًا بالفساد والممارسات الحاطية. وبعد الحسرة العادحة التي ألحقها بهم الشيوعيون في الحرب الأهلية على البر الرئيس، عزم القادة الوطنيون على تحسين سلوكهم والعمل على إحداث تنمية اقتصادية سريعة في الجزيرة. وقد حلف الحكم الاستعماري الياباني لتايوان، والذي استمر خمسين عامًا، بنية تحتية قوية، وريادة منتجة، وسكان يتمتعون بمستوى تعليم مرتفع نسبيًا. رد على ذلك أن الولايات المتحدة كانت على استعداد لمساعدة تايوان اقتصاديًا وفي مجالات أخرى نتيجة تصدي الحرب الباردة للشيوعية. وقد حقق النظام السلطي نجاحا اقتصاديا مذهلا، لكن السيرة ذاتها فرصته سياسيًا؛ فالتنمية الاقتصادية السريعة تنتج قوى اجتماعية أقوى بعيدًا من جهاز الدولة، بما في ذلك المشاريع التجارية الخاصة، والقوى العمالية الصاعدة، والطبقة الوسطى. وتترعرع هذه التطورات إلى عرص مطالب جديدة على الدولة، وكان أحد المطالب المهمة في السنوات الأخيرة مجتمعًا أكثر ديمقراطية. وفي الوقت عيه، لا يزال للعلاقة المعقدة مع القارة الصينية حتى اليوم دور مهم في السيرة السياسية.

في الختام، يمكن القول أنه من الممكن أن يتراجع ببساطة العديد من البوائر الديمقراطية الحديثة نحو السلطوية، تمامًا كما في إمكانها أن تواصل طريقها نحو ديمقراطية أكثر أصالة. ويبدو أن الانتقالات المنكرة في جنوب أوروبا هي الأكثر رسوخًا، بينما تبدو التوجهات الديمقراطية الحديثة في إفريقيا الأكثر هشاشة، لا سيما أنها لم تقطع إلا مسافة قصيرة بعيدًا من السلطوية. غير أن عامل الزمن ليس ضمانًا لسيرة متواصلة من التحول الديمقراطي. وسوف يتفحص مشكلات عدة تواجه البوائر الديمقراطية الراهنة، بعد أن نعرض لنموذج يوضح المراحل المختلفة التي يتطوي عليها الانتقال من الحكم السلطي إلى الحكم الديمقراطي.

سيرة الانتقال والترسيخ

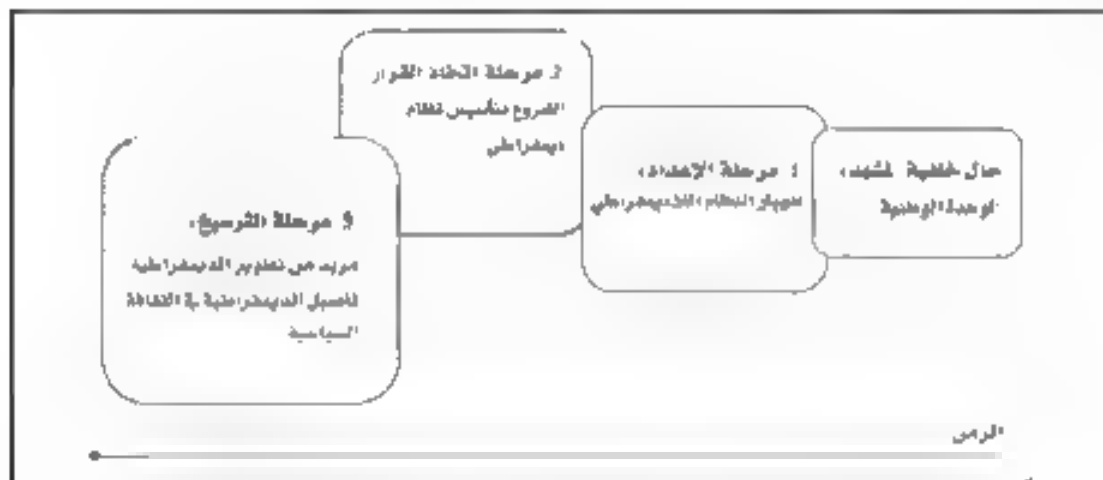
يعدّ الانتقال من اللاديمقراطية إلى الحكم الديمقراطي سيرة معقدة تتطوي على مراحل عدة، على الرغم من صعوبة التثبت من نقطة بدء مرحلة ما وانتهاء أخرى. وفي الحالة النموذجية المعاصرة، تتسم بداية السيرة بحدوث أزمة داخل النظام اللاديمقراطي، يتبعها الانهيار تدريجيًا. وإن بدا الانتقال إلى الديمقراطية بنوع من الأزمة في الحكم السلطي، والتي

تقع الحكام بترك ماصبهم، فإن هذه المرحلة تنتهي بتنصيب حكومة جديدة ناء على استحيات حرة.

لكن السيرة الفاجحة للانتقال الديمقراطي لا تنتهي عند هذا الحد. فالنظام الجديد سيكون على الأغلب ديمقراطية مقيدة (restricted democracy)، أي بطمًا أكثر ديمقراطية من سابقه لكنه ليس ديمقراطيًا بالكامل. وقد يكون من الضروري المرور بمراحل عديدة من «تعميق الديمقراطية» قبل الوصول إلى تلك المرحلة. من جانب آخر لا بد من ترسيخ النظام الجديد، وفي رأي كثيرين، لا يتحقق هذا إلا عندما تنظر جميع الأطراف السياسية الفعلة الرئيسة إلى الديمقراطية بوصفها الخيار الوحيد المتاح أمامها. وغالبًا ما يجد تدخلًا كبيرًا بين هذه المراحل.

وتجدر الإشارة إلى أن المراحل التي عرصنا خطوطها العامة ه لا تسير بالضرورة بسلاسة وعلى وتيرة خطية، فقد تتحللها أزمات وانتكاسات. كما أن نتيجة تغيير الأنظمة قد لا تكون الديمقراطية بالضرورة. وبالفعل فقد كان النمط النموذجي بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية نمطًا من التآرجح بين نظام تسلطي، إلى حد ما، وديمقراطية ضعيفة. علاوة على ذلك، قد تستغرق السيرة الكاملة نحو الديمقراطية الراسخة وقتًا طويلاً، وفي أغلب الأحيان عقودًا عديدة. وقد استعرتت السيرة كي تكتمل في حالة بريطانيا العظمى أكثر من مئتي سنة.

الشكل (2-1): الانتقال إلى الديمقراطية - نموذجًا



المصدر: اعتمادًا على:

Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (1970).

ويمكن أن يكون انطباعاً أولياً أكثر دقة عن المراحل والمشكلات التي يطوي عليها الانتقال إلى الديمقراطية، من خلال نموذج بسيط يصف بعض العناصر الرئيسية في سيرورة الانتقال (انظر الشكل 2-1). ويمثل ذلك نسخة معدلة بعض الشيء من النموذج الذي وضعه دايكوارت رستو⁽⁹⁴⁾، Darkwatt Rustow، ولا يمكن تأكيد شكل كاهن لكون نموذج الانتقال الذي نعرضه أدناه هو أداة تحليلية تهدف إلى إعطاء لمحة عامة عن العناصر الرئيسية في سيرورة الانتقال. ولا يفترض النموذج بالمطلق أن تغيير الأنظمة بعيداً من التسلطية لا بد وأن يؤدي دائماً إلى ديمقراطية راسخة، إذ لم يكن هذا حال معظم البلدان التي انفتحت على الديمقراطية. لكننا في حاجة إلى النموذج في كل الأحوال كي نناقش ما يتمحور حوله الانتقال إلى الديمقراطية.

وللنموذج شرط واحد يُعد خلفية له، ألا وهو الوحدة الوطنية التي لا بد من أن تكون في وضعها السليم قبل أن يكون تصور الانتقال إلى الديمقراطية ممكناً. وبحسب رستو، تشير الوحدة الوطنية بكل وصوح إلى أن «الأغلبية العظمى من المواطنين في ديمقراطية المستقبل democracy-to-be... لا يحالطها أي شك في ما يحصر المجتمع السياسي الذي تنتمي إليه، ولا تراودها أي تحفظات حول انتمائها إلى المجتمع السياسي هذا»⁽⁹⁵⁾. وقد توجد انقسامات عرقية، أو انقسامات ذات طبيعة أخرى، بين الجماعات التي يتألف منها السكان. وفي حال قادت هذه الانقسامات إلى تشكيل جوهر في الوحدة الوطنية، يجب عندئذ حل المشكلة أولاً كي يتيسر الانتقال إلى الديمقراطية. وقد عُذَّت الوحدة الوطنية معضلة في الهند والباكستان، وهي معضلة اليوم في سريلانكا، وكوسوفو، وروسيا، وفي بلدان أفريقية عدة. ويتطلب التحول الديمقراطي تسوية السؤال الوطني: من هي الأمم التي ستصبح ديمقراطية؟ وستظهر هذه المسألة في أماكن أخرى أيضاً. على سبيل المثال، يجب على أي سيرورة تحول ديمقراطي في الصين أن تسوي مطالبة التبت بالحكم الذاتي، وعلى الإمبراطوريات التي تحافظ على وحدتها بواسطة القوة، مواجهة سؤال الوحدة الوطنية كشرط مسبق لسيرورة التحول الديمقراطي؛ فلن يتعز الحكام والسياسات بطريقة ديمقراطية إن لم تكن الحدود صلبة. وكما صرح أحد المراقبين: «لا يستطيع الشعب أن يقرر إلى أن يقرر شخص ما من هو هذا الشعب؟»⁽⁹⁶⁾.

وإن لم تحل هذه المسائل بطريقة ديمقراطية (من خلال صماتات للأقلية أو الحكم الذاتي المحلي local autonomy) للجماعة موضع السؤال، على سبيل المثال)، فإن النتيجة ستكون انهيار الديمقراطية، إلى جانب قمع جماعة الأقلية أو الحرب الأهلية، كما الحال في الشيشان وسريلانكا على سبيل المثال. ومرة أخرى، فإن الرجوع إلى الديمقراطية يفترض مقدماً بأن سؤال الوحدة الوطنية قد حُسم.

أحدى بالاعتبار أن الوحدة الوطنية هي شرط الحلفية الوحيد، فإن المرحلة الأولى في الانتقال إلى الديمقراطية هي المرحلة التحضيرية (preparatory phase)، وتشتمل هذه المرحلة، في المقام الأول والأهم، على ما يصعب رستو بصلال سياسي مطول وغير حاسم. هنا يتحدى الأفراد والجماعات والطبقات الحكام اللاديمقراطيين. وقد لا تكون الديمقراطية هدفهم الرئيس، إذ يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق غاية أخرى أو حصيلة ثانوية للنصال من أجل غايات أخرى، مثل مجتمع أكثر مساواة، وتوزيع أفضل للثروة، وتوسيع دائرة الحقوق والحريات، وهكذا دواليك. ويختلف تكوين الجماعات المنصوية خلف تحدي الحكم من بلد إلى آخر، ومن حقبة رسمية إلى أخرى. وكما يؤكد رستو: «لم تمر ديمقراطيتان قنمتان حالياً بصلال بين القوى ذاتها من أجل القصايات ذاتها، ومع المخرجات المؤسساتية ذاتها»⁽⁹⁷⁾.

وفي أحيان كثيرة، تتداخل المراحل. ففي الهند، على سبيل المثال، بدأت المرحلة التحضيرية من النصال من أجل الديمقراطية قبل تحقق الوحدة الوطنية والاستقلال بفترة طويلة. أما قوى الائتلاف في حركة المؤتمر الوطني (National Congress) التي ناصلت من أجل الاستقلال الوطني فهي نفسها التي ناصلت من أجل نظام سياسي ديمقراطي.

هذا وقد حلل باحثون آخرون المرحلة التحضيرية. فقد عرّف ألفرد ستيبان (Alfred Stepan) عشرة مسارات مختلفة للانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي⁽⁹⁸⁾. ويعتمد التمييز بين هذه المراحل على طبيعة النظام التسلطي السابق، وعلى مجموع القوى السياسية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة، وعلى السياقات الدولية المختلفة التي تحدث فيها الانتقالات. وتشتمل الانتقالات المعاصرة إلى الديمقراطية على حالات من التحول الديمقراطي انطلقت شرارتها الأولى من داخل الأنظمة السلطوية (أميركا اللاتينية مثلاً)، وعلى حالات حركتها قوى خارجية (أوروبا الشرقية على سبيل المثال).

حددنا في الفصل الأول بعدين أساسيين لسيروية التحول الديمقراطي: التحرر (أو المنافسة)، والاشتمالية (أو المشاركة). وبحسب الدراسة المقاربة للانتقالات في أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا التي أجراها أودول وشميتز (O'Donnell & Schmitter)، فإن البداية النمطية للانتقال إلى الديمقراطية هي فترة من التحرر تبدأ مع منح الحكام التسلطيين الممسكين برمام السلطة قدراً من الحقوق المدنية والسياسية للأفراد والجماعات. وبالتالي، تتولد مساحة لنشاط المعارضة السياسية (المنافسة العامة)، حتى وإن كانت في حدود الإطار الذي لا يزال يسيطر عليه النظام التسلطي. وقد بدأت هذه المرحلة في البرازيل، على سبيل المثال، مع تعليق الرقابة على الصحافة عام 1974. وتداخلت هذه المرحلة مع مرحلة لاحقة من المشاركة المتزايدة، والتي بلغت أوجها في انتخاب رئيس مدني عام 1985⁽⁹⁹⁾.

وحدثت مرحلة مماثلة من التحرر في بلدان عدة في أوروبا الشرقية. فقد بدأت مع تعددية الحزب الواحد (single-party pluralism) حيث سُمح للسكان بالاحتيار من بين مرشحين مختلفين من الحزب (الشيوعي) ذاته. لكن هذا التطور لم يكن كافيًا لنزع الشرعية عن الحكام العدامي، ما دفع بالمعارضة المتزايدة في مرحلة تالية إلى ادخال نماذج مختلفة من أنظمة الأحزاب المتعددة إلى بولندا وهنغاريا والاتحاد السوفياتي في اواخر الثمانينيات⁽¹⁰⁰⁾.

أما المرحلة الثانية في نموذج رستو فهي مرحلة اتحاد القرار (decision phase)، والتي يجري خلالها اتحاد «قرار مدروس بواسطة القادة السياسيين... كي يأسسوا بعض جوانب الإجراءات الديمقراطية المفصلية»⁽¹⁰¹⁾. ومرة أخرى، ثمة تدخل هنا مع المرحلة (التحضيرية) السابقة. ويمكن تقسيم مرحلة اتحاد القرار إلى مراحل فرعية عدة. وتعد إنكلترا مثالاً صارخاً على هذا النمط من التحول الديمقراطي المتزايد. وقد بدأت تسوية عام 1688 هذه السيرورة، والتي لم تكتمل حتى عام 1928، عندما مُنح حق الاقتراع العام للنساء. وحتى عندما تكون الفترة الرسمية أقصر، كما الحال في البرازيل، فقد تتطوي مرحلة اتحاد القرار على خطوات عدة. وبالفعل، فإن عددًا من البلدان التي تمر حاليًا بانتقال إلى الديمقراطية عالقَة في المرحلة الأولى من مراحل اتحاد القرار، لأسبابها حطت بصع خطوات باتجاه الديمقراطية، لكنها لم تتم الانتقال.

وإذا كانت الفترة الرسمية قصيرة، لن نتاح للقوى المعارضة فرص لتنظيم صفوفها كي تكون طرفاً فاعلة حقاً على الساحة السياسية. ففي رومانيا على سبيل المثال، حيث لم تشهد البلاد سيرورة تحرر قبل حدوث الانتقال فيها، والتي أطاحت الانتفاضة الشعبية الجياشة فيها بالنظام القديم، جرى تأليف حكومة مؤقتة هيمن فيها الشيوعيون الليبراليون. ولم تكن لدى الحكام الجدد خطط لإصلاحات جذرية، وبالتالي لم تنتقل رومانيا باتجاه أحوال أكثر ديمقراطية إلا ببطء وتردد.

لذا تؤثر وتيرة الانتقال على المحرجات، ويؤثر فيها بالمثل الإرث المؤسسي للحكم التسلطي. فإلى أي حد يمكن البناء على الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والحكومات المحلية، والحركات الاجتماعية الموروثة عن فترة الحكم التسلطي؟ جرى في بعض الحالات (في البرتغال مثلاً) تدمير للمؤسسات إلى حدٍّ اضطرت فيه الحكومة بعد الانتقال الديمقراطي إلى البدء من نقطة الصفر تقريباً في بناء مؤسسات جديدة. وبحث في حالات أخرى، مثل البرازيل والبيرو، البنى التي تعود إلى المراحل السبقة من الحكم الديمقراطي، وكان من الممكن الاستفادة منها في أثناء الانتقال⁽¹⁰²⁾. أما في أوروبا الشرقية فتكاد الأنظمة الجديدة لا تجد ما يمكنها البناء عليه، باستثناء المنظمات التي أُنشئت في بعض البلدان خلال مرحلة

التحرر. وتتبع مشكلات افريقيا في هذا الصدد من حقيقة أن تجارب جميع البلدان تقريبا مع الديمقراطية كانت ولا تزال متفرقة، وأن المؤسسات الديمقراطية لم تتأسس مأسسة فعالة. ولعل احد العوامل المهمة التي تؤثر في افاق المريد من التنمية الديمقراطية ناتجاه التحول (انظر ما سيأتي لاحقا) هو تركيبة الائتلاف الرئيس وراء سيرورة الانتقال. والتميز الحاسم هنا هو بين انتقالات تهيمن فيها النخب التي كانت ايضا وراء الأنظمة التسلطية القديمة، وبين الانتقالات التي ملكت فيها الأطراف الجماهيرية العاعلة (Mass Actors) رمام الأمور. ويمكننا أن نطلق على النوع الاول «الانتقال النازل» (transition from above). وكما نقول نيري لن كارل (Jerry Lynn Karl): «في هذه الحالة، تبقى الأمور تحت سيطرة الحكام التقليديين الذين، حتى وإن تعرضوا لضغوط الانتقال التصاعدي (transitions from below) يجحون في توظيف استراتيجيات التسوية أو القوة - أو مزيج من الاثنين - ليحتفظوا على الأقل بجزء من حكمهم»⁽¹⁰³⁾. وتشدد كارل في تحليلها لحالات أميركا اللاتينية على أن الانتقالات من فوق هي النمط الذي يصادفه بشكل متكرر. ولم تعد الانتقالات التصاعدية إلى ديمقراطية مستقرة:

غير أن ديمقراطية سياسية مستقرة لم تتجم حتى يومنا هذا عن انتقالات الأنظمة التي احكمت فيها الأطراف الجماهيرية العاعلة السيطرة، ولو لفترة وجيزة، على الطبقات الحاكمة التقليدية. فجهود الإصلاح التصاعدي... واجهته معارضة محربة من النخب التقليدية التي لم يخر احصاءها، كما توصح حالات كل من الأرجنتين (من 1946 إلى 1951)، وغواتيمالا (من 1946 إلى 1954)، وتشيلي (من 1970 إلى 1973)⁽¹⁰⁴⁾.

وهي أميركا اللاتينية، لم تسفر أي من الانتقالات التصاعدية التي وقعت خلال العقود الثلاثة العاصية عن ديمقراطية راسخة. وفي الوقت ذاته، عليا الا بعالي في التميز بين النخب والجماهير. وحتى عندما تهيمن النخب على سيرورة الانتقال، فإن هذه السيرورة تشكلها، في أغلب الأحيان، مشاركة القوى الشعبية وتأثيرها الإيجابي فيها. وقد جادل كارل وشميتز بأنه يمكن النظر إلى العديد من الانتقالات في جنوب أوروبا وشرقها بوصفها انتقالات من فوق ايضا، على الرغم من تأكيدهما أن التصنيف صعب في الاغلب، بسبب الأنساق التاريخية المعقدة في كل حالة بمفردها⁽¹⁰⁵⁾. ففي الاتحاد السوفياتي السابق، على سبيل المثال، كانت هيمنة النخب سمة سيرورة البيريسترويكا (perestroika) الموجهة التي قادها ميخائيل غورباتشوف. وبعد الانقلاب العاثل في اب/أغسطس 1991 على ايدي النخب الشيوعية القديمة، صعب تأثير هذه النخب في الانتقال بشكل جوهري.

وحلاصة القول إن البوادر الديمقراطية قد تقود إلى ديمقراطيات مقيدة تكون أقل قدرة من الديمقراطية اللامقيدة على وضع سياسات إصلاحية تعارض مصالح النخب الحيوية. وسوف

نعود إلى هذه المسألة في الفصل الثالث. والمرحلة الأخيرة في الانتقال إلى الديمقراطية هي مرحلة التحول. فما هو التحول؟ ليس هناك اتفاق حول تعريف دقيق. وتنص الصيغة الأكثر تطرفاً على أن التحول لا يتحقق إلا بعد تأسيس المؤسسات الديمقراطية كلها وإثبات الديمقراطية الجديدة بأنها قادرة على تسليم السلطة إلى حزب معارض، والامر الأخير هو تحديها الأكثر صعوبة. بيد أن هذا النوع من الفهم قد يؤدي إلى الجرم بأنه لا يمكننا مطلقاً اعتبار أي من الأنظمة الديمقراطية، تقريباً، نظاماً تام الرسوخ. لذلك، فإنا نتبع تعريف حوان ليدر الأكثر اعتدالاً، والذي يصر على أن الديمقراطية الراسخة هي:

الديمقراطية التي لا يعتقد فيها أي من الأطراف السياسية الرئيسة الفاعلة، أو الأحزاب، أو ذوي المصالح، أو القوى، أو المؤسسات، الموجودة بشكل مبظم على الساحة، بوجود أي بديل للسيرورات الديمقراطية للوصول إلى الحكم، كما أنها ديمقراطية لا تدعي فيها أي مؤسسة، أو مجموعة سياسية، الحق في نقص إجراءات صناع قرار منتخبين ديمقراطياً. ولا يعني هذا عدم وجود أقلية مستعدة لتحدي شرعية السيرة الديمقراطية والتشكيك فيها عن طريق وسائل لاديمقراطية. بيد أنه يعني أن الأطراف الرئيسة الفاعلة لا تلجأ إليها وتنفيها معرولة سياسياً. وتعبير واضح، يجب اعتبار الديمقراطية «الخيار الوحيد المتاح أمام الجميع»⁽¹⁰⁶⁾.

ويلخص الشكل 2-2 اللوحة العامة المفيدة التي يعرضها لاري دايمود لمؤشرات الترسخ الديمقراطي على مستويات متعددة من التحليل.

الشكل (2-2): مؤشرات الترسخ الديمقراطي

السلوك	المستوى	المعيار والمعتقدات
يحترم قادة الحكومة ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ذات الشأن وجماعات المصالح، بعضهم حقوق بعض في المناصب ملتبس من أجل السلطة، ويتجنبون العنف، ويتبعون القوانين والدساتير ومعايير السلوك السليم المتبادلة والمقبولة.	النخب	يؤمن معظم العامة ذوي الشأن في مجال الرأي والثقافة وإدارة الأعمال والمنظمات الاجتماعية بالشرعية الديمقراطية. ويؤمن جميع القادة الرئيسيين في الحكومة والأحزاب المؤثرة بسياسات الديمقراطية هي الفصل أشكال الحكم...
لا يسعى أي حزب سياسي أو جماعة مصالح أو حركة أو منظمة ذات تأثير سياسي ملحوظ،	المنظمات	تقر جميع الأحزاب السياسية المؤثرة وجماعات المصالح والحركات

	الاجتماعية .. بشرعية الديمقراطية..	الى الانقلاب على الديمقراطية...
الجمهور العام	يؤمن أكثر من 70 في المئة من الجمهور العام ايماناً ثابتاً بأن الديمقراطية هي الخيار المفضل من بين أشكال الحكم الأخرى كافة... ولا يفضل بقوة أكثر من 15 في المئة من العامه لأشكال التسلسلي للحكم.	لا يتمتع أي حركة أو حزب أو منظمة مناهضة للمتقراطية بشعبية جماهيرية كبيرة...

المصدر: معدل عن:

Larry Diamond, *Developing Democracy Toward Consolidation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), p. 69.

وبالنظر إلى التحول كسيرورة، فإنه يتداخل مع مرحلة القرار. ويمكن النظر إلى التقدم التدريجي للقرارات التي تقود من ديمقراطية أكثر نغيدا إلى ديمقراطية أكثر واقعية (more real democracy) على اعتبار أنها عناصر تؤدي إلى تحول أعمق. وسيرورة التعميق الديمقراطي في مرحلة اتحاد القرار هي خطوة مبكرة من الترسخ. وما دامت الجماعات والمؤسسات القوية، مثل القوات المسلحة في أميرك اللاتينية، أو الحزب السابقة في أوروبا الشرقية، تحاول التحيل على القرارات المتخذة ديمقراطياً أو بقصها، فإن تكون الديمقراطية راسخة تماماً⁽¹⁰⁷⁾.

ويمكن القول بأن التحول ليس عملية سياسية فحسب، بل تتطلب أيضاً تعديرا اجتماعيا واقتصاديا. فمن دون إجراء تعديرات لتصحيح أشكال اللامساواة واسعة الانتشار في كثير من المجتمعات، قد يحفز الدعم السياسي للقادة المنتخبين ديمقراطياً، وتحدث «دوامة من برع الشرعية» عن النظام الديمقراطي⁽¹⁰⁸⁾.

أما المرحلة الأخيرة في التحول فهي السيرورة التي تتأصل من حلها المؤسسات والممارسات الديمقراطية في الثقافة السياسية. فالممارسات الديمقراطية هي تلك التي لا يراها القادة السياسيون فحسب، بل والأغلبية العظمى من الأطراف السياسية الفاعلة والأغلبية العظمى من السكان أيضاً، جزءاً لا يتجزأ من النظام الصحيح والطبيعي للأشياء⁽¹⁰⁹⁾. وسوف نحاج في الفصل التالي أن نل قلة قليلة فقط من التوجهات الديمقراطية الكثيرة التي ناقشناها هنا قد بلغت تلك المرحلة.

انطلاقاً من الوحدة الوطنية شرطاً أساسياً لحفوية النموذج، وضحنا أن سيرورة الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى الديمقراطية تحدث على ثلاث مراحل تتراكم في أغلب الأحيان في العالم الحقيقي. وتتسم المرحلة التحضيرية بصل سياسي يقود إلى انهيار النظام غير الديمقراطي. وفي مرحلة اتحاد القرار، تتأسس عناصر واضحة المعالم من النظام

الديمقراطي، وفي مرحلة الترسيع، تتطور الديمقراطية الجديدة أكثر فأكثر. وتدرجاً، تصبح الممارسات الديمقراطية جزءاً راسخاً في الثقافة السياسية. وتعد الانتخابات الحرة والنزيهة (وإن بصورة إجمالية) من العلامات المهمة في مرحلة اتخاذ القرار. ويدل هذا على أنه من الضروري القيام بمزيد من الدراسات حول اجراء الانتخابات ونوعيتها⁽¹¹⁰⁾. ومن المؤشرات المهمة على الترسيع اليقيني الذي يتعرض عندما تتطور القواعد والممارسات والمؤسسات التي توطد العمليات السياسية، وكذلك عندما تحترمه الجماعات السياسية الرئيسية.

ومرة أخرى، ليس ثمة ما هو حتمي في هذه المراحل؛ فليس هناك قانون تاريخي يحدد بأن سيروية الانتقال هذه هي النظام الطبيعي للأشياء. وكما ذكرنا آنفاً، يبدو أن النظام الطبيعي في عدد من البلدان النامية هو تأرجح مرتبك بين شبه التسلطية والديمقراطية الهشة. وبدء عليه، فمن غير المتوقع أن يمر جميع دول العالم، عاجلاً أم آجلاً، بجميع هذه المراحل، وإن ينتهي بها الأمر إلى ديمقراطيات راسخة.

خلاصة

تدولنا في هذا الفصل سيرويات التحول الديمقراطي، وذلك بالوقوف عند المفهوم العام أولاً، ثم بالتركيز على الانتقالات الزاهية إلى الديمقراطية. وقد خلصنا إلى أنه من المستحيل التوصل إلى قانون عام معاده أن الديمقراطية من شأنها أن تظهر دائماً إن توافرت لها شروط مسبقة معينة. والاجدي أن نصور الأمر على أنه تفاعل بين أوصاع اجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها من جهة، وقرارات تتخذها الأطراف السياسية الفاعلة من جهة أخرى.

كما أنه لا يمكن لعامل واحد أن يفسر الاندفاع المعاصر نحو الديمقراطية. فكل حالة تتطوي على نسق معقد من العناصر الداخلية والخارجية؛ في كل حالة، تتفاعل شروط مختلفة مع جماعات مختلفة من الأطراف الفاعلة. علاوة على ذلك، ينبغي علينا أن نفسر التحرك نحو الديمقراطية في أجزاء مختلفة من العالم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بطرق مختلفة. ولا يسمح لنا نطاق هذا الكتاب بتفكيك السيرويات في كل بلد على حدة، وبالتالي فقد توقعنا عدد الحوادث في المناطق الرئيسية من العالم، واستعرضنا أمثلة خاصة ببعض البلدان. وعليه أن يصح في الحسب دائماً الخطر الناجم عن الإدراك المؤخر بالطر إلى الوراء (hindsight)؛ فشرح الحوادث الماضية يمكن أن يتحول بسهولة إلى بحث عن الظاهر؛ لأننا بقنا نعلم ما حدث.

عموماً، يمكننا وصف سيروية الانتقال إلى الديمقراطية من خلال نموذج بسيط. والشرط الأساسي لحظية هذا النموذج هو الوحدة الوطنية، والمراحل المترابكة للانتقال هي: (1) المرحلة التمهيدية التي تتسم ببصالي سياسي يقود إلى انهيار النظام اللاديمقراطي؛ (2) مرحلة اتحاد القرار التي تنأسس فيها عناصر واصحة المعالم من نظام ديمقراطي؛ و (3)

مرحلة التحول التي تشهد مزيداً من التطوير للديمقراطية الجديدة، وبالتدرّج، تصبح الممارسات الديمقراطية جزءاً راسخاً في الثقافة السياسية.

ولا تمثل هذه المراحل مساراً مقدراً ستتبعه، أو يجب أن تتبعه جميع البلدان. فليس هناك قانون تاريخي يؤكد بأن الأنظمة يجب أن تتحول من السلطوية إلى الديمقراطية؛ والوصف الأكثر دقة للنسق النمطي في العالم السامي هو التآرجح القلق بين السلطوية والديمقراطية الهشة. وسوف أطوّر هذا الرأي كثيراً في الفصل التالي.

(54) Seymour Martin Lipset: «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (1959), p. 75; «The Social Requisites of Democracy Revisited,» *American Sociological Science Review*, vol. 59 (1994), pp. 1-22,

انظر أيضًا:

Seymour Martin Lipset and Jason M. Lakin, *The Democratic Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 2004).

(55) Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (1984), p. 199.

(56) انظر:

Robert A. Dahl, *Polarchy Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 65,

انظر أيضًا:

Barbara Geddes, «What Do We Know About Democratization After Twenty Years?» *Annual Review of Political Science*, vol. 2 (1999), pp. 129-148.

(57) Guillermo O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1973).

(58) انظر:

F. Limongi and A. Przeworski, «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 1 (1997), pp. 39-55,

انظر أيضًا:

Adam Przeworski and F. Limongi, «Modernization: Theories and Facts,» *World Politics*, vol. 49, no. 2 (1997), pp. 155-183,

والسؤال هو ما إن كانت التنمية الاقتصادية «تسبب» الديمقراطية أم العكس. ولا يتفق الباحثون على رأي بشأن هذه المسألة. انظر على سبيل المثال:

Ross E. Burkhardt and Michael S. Lewis-Beck, «Comparative Democracy. The Economic Development Thesis,» *American Political Science Review*, vol. 88, no. 4 (1994), pp. 903-910, and Yong U. Glasure [et al.], «Level of Economic Development and Political Democracy Revisited,» *International Advances in Economic Research*, vol. 5, no. 4 (1999), pp. 466-477.

(59) Fareed Zakaria, «Islam, Democracy, and Constitutional Liberalism,» *Political Science Quarterly*, vol. 119, no. 1 (2004), pp. 1-20.

(60) انظر:

Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» p. 209,

انظر أيضاً:

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

(61) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (1990), p. 4.

(62) انظر:

Barrington Moore, Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon, 1966), p. 418,

يتعلق جزء من هذا التعريف الدقيق لمصطلح «الطبقة البرجوازية».

(63) Goran Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy,» in: David Held, *States and Societies* (Oxford: Martin Robertson, 1983), p. 271.

(64) Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» p. 206.

(65) على سبيل المثال:

Fernando Henrique Cardoso, «Dependent Capitalist Development in Latin America,» *New Left Review*, no. 74 (1973), pp. 83-95.

(66) Dahl, *Polyarchy*, pp. 202-208.

(67) Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, vol. 2: *Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1988), pp. ix-xxix.

(68) Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), p. 5.

انظر أيضا:

Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (1970), pp. 337-365

(69) لوجهة نظر مماثلة، انظر:

Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America».

(70) Terry Lynn Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» Stanford, CDDRL Working Paper; 45, 2005; Adam Przeworski, Michael E. Alvarez and Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi, *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Sunil Bastion and Robin Luckham, *Can Democracy Be Designed? The Politics of International Choice in Conflict-Torn Societies* (London: Zed, 2003), and Robert J. Barro, «Determinants of Democracy,» *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 6 (1999), pp. 158-183.

(71) Adam Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 59-81.

(72) Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Elster and Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy,*» p. 71.

(73) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

(74) Richard Sandbrook, «Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective,» *Canadian Journal of African Studies*, vol. 22, no. 2 (1988), p. 253.

(75) Ibid., p. 254.

(76) Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Elster and Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy,*» p. 69.

(77) Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Elster and Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy,* p. 79.

(78) في عام 2004 «اتخذ الرئيس فلاديمير بوتين خطوات إضافية لتعزيز السلطة التنفيذية وذلك من خلال زيادة الصعق على الأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني، معزراً بذلك سيطرة الدولة على وسائل البث الوطنية، وسالكاً طريق محاكمة قادة قطاع الأعمال والأكاديميين المستقلين محاكمات ذات نوافع سياسية»، انظر:

Freedom House, *Freedom in the World 2005*, p. 519.

(79) Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» p. 197.

(80) Donald Share, «Transitions to Democracy and Transition through Transaction,» *Comparative Political Studies*, vol. 19, no. 4 (1987), p. 545.

(81) Francisco C. Weffort,

مفتبس من:

Hélgio Trindade, «Presidential Elections and Political Transition in Latin America,» *International Social Science Journal*, vol. 128 (1991), pp. 301-314.

(82) Fernando Henrique Cardoso, «Democracy in Latin America,» *Politics and Society*, vol. 15, no. 1 (1986-1987), p. 32.

(83) Timothy Garton Ash, «Eastern Europe: The Year of Truth,» *New York Review of Books*, 15/2/ 1990, pp. 17-22.

(84) مُقتبس من:

Ole Nørgaard, «De post-stalinistiske samfund og demokratiet,» [The Post-Stalinist Societies and Democracy], *Politica* vol 23, no. 3 (1991), p. 246.

(85) Ash, «Eastern Europe: The Year of Truth,» p. 39.

(86) Nørgaard, *Ibid*, pp. 241-259.

(87) Adam Przeworski, «The 'East' Becomes the 'South'? The 'Autumn of the People' and the Future of Eastern Europe,» *PS. Political Science and Politics*, vol. 24, no. 1 (1991), p. 21.

(88) Samuel Decalo, «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa,» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21-25, 1991, p. 2.

(89) Decalo, «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa,» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, p. 8.

(90) Jacques-Mariel Nzouankeu, «The African Attitude to Democracy,» *International Social Science Journal*, no. 128 (1991), p. 374.

(91) مُقتبس من:

Decalo, «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa,» p. 11.

(92) Karl D. Jackson, «The Philippines: The Search for a Suitable Democratic Solution, 1946-86,» in: Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, vol. 3: *Asia* (Boulder: Lynne Rienner, 1989), pp. 231-267.

(93) Niranjana Koirala, «Nepal in 1990: End of an Era,» *Asian Survey*, vol. 31, no. 2 (1991), pp. 134-140.

(94) Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (1970).

(95) Rustow, «Transitions to Democracy,» p. 350.

(96) *Ibid.*, p. 351.

(97) *Ibid.*, p. 354.

(98) Alfred Stepan, «Paths toward Redemocratization: Theoretical and Comparative Considerations,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence White-head, eds., *Transitions from Authoritarian Rule Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988), pp. 64-85.

(99) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*

(100) انظر:

Nørgaard, «De post-stalinistiske samfund og demokratiet,» p. 14.

(101) Rustow, «Transitions to Democracy,» p. 355.

(102) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, pp. 21-23.

(103) Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» p. 9.

(104) *Ibid.*, p. 8.

(105) Terry Lynn Karl and Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe,»

International Social Science Journal, vol. 128 (1991), pp. 269-284.

(106) Juan J. Linz, «Transitions to Democracy,» *The Washington Quarterly*, vol. 3, Issue 3 (1990), p. 158.

(107) المصدر نفسه. بالنسبة إلى بعض المراقبين، لا ترسخ الديمقراطية على نحو كامل أبداً لأن ثمة مساحة دائماً لسيرورة تعميق. انظر:

Andreas Schedler, «What Is Democratic Consolidation?» in: Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *The Global Divergence of Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001), pp. 149-164.

(108) Jose Nun, «Democracy and Modernization, Thirty Years After,» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21-25, 1991, p. 23.

(109) Wolfgang Merkel, «The Consolidation of Post-Autocratic Democracies,» *Democratization*, vol. 5, no. 3 (1998), pp. 33-67.

لدراسة حالة راجع:

Thomas R. Rochon and Michael J. Mitchell, «Cultural Components of the Consolidation of Democracy in Brazil» Paper Presented at: *The Annual Meeting of the American Political Science Association*, Washington, D.C., August 28-31, 1991; Schedler, «What is Democratic Consolidation?»; Juan J. Linz and Alfred Stepan, «Toward Consolidated Democracies,» in: Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *The Global Divergence of Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001), pp. 93-112.

(110) انظر:

Jørgen Elklit and Andrew Reynolds, «A Framework for the Systematic Study of Election Quality,» *Democratization*, vol. 12, no. 2 (2005), pp. 147-162.

الفصل الثالث: من الانتقال إلى الجمود

الديمقراطية في الألفية الجديدة

سنبرهن في هذا الفصل على أن مصطلح «الانتقال» يشي بتناول مفرط لا يصلح معه أن يكون مصطلحاً معبراً عن سيرورة تغيير الأنظمة، إذ إن ما سجدده في الواقع ما هو الا حالة من الجمود، خصوصاً وأن عدداً كبيراً من البلدان ينقى في المنطقة الرمادية، بين كونه تسلطياً صرفاً أو ديمقراطياً كاملاً. ويوحى مصطلح «الانتقال» بأن هذه الأنظمة قد تكون في طريقها إلى وضع الفصل، لكن الأدلة تشير إلى العكس في أغلب الحالات؛ فهذه البلدان ستظل على الأرجح شبه ديمقراطية أو شبه تسلطية. هذه هي أطروحتنا التي سنتناولها ونطورها في ثانياً هذا الفصل.

لقد اخترنا تحديد أربع سمات مميزة لتغير الأنظمة في التوجهات الديمقراطية الأخيرة. ويتضمن كل من هذه الجوانب الأربعة ما نعتقد بأنه حاصية مهمة من خصائص الأغلبية العظمى من هذه الانتقالات. وسيتضمن نقاشنا لكل من هذه الحالات، أمثلة واقعية. والسمات موضع النقاش هنا وثيقة الصلة بالعديد من الانتقالات التي تجري حالياً، إن لم نقل معظمها. أما الاستثناءات القليلة فسوف نشير إليها في المكان الملائم. إن انتشار هذه السمات يؤكد موقعنا القائل بأن ما سجدده على الأرض ما هو إلا تحول من «الانتقال» الديمقراطي إلى «الجمود».

الحاصية الأولى تتعلق بالانتخابات. فعلى الرغم من أن عدداً متزايداً من البلدان يجري انتخابات ديمقراطية نسبياً، تبقى هذه البلدان غير ديمقراطية من نواح أخرى ذات أهمية كبيرة، كم أن العديد منها لا يبادر حتى باتحاد خطوات للمضي باتجاه الديمقراطية. لذلك تبقى هذه البلدان مجرد ديمقراطيات انتخابية. أما الحاصية الثانية فتتعلق بالافتقار إلى «الدولنة» (أو حضور الدولة) (stateness)، بمعنى الافتقار إلى المؤسسات والإجراءات الضرورية للحفاظ على النظام، ولصوغ السياسات وتنفيذها على نحو فعال. ففي وقت يظهر فيه بعض السمات الديمقراطية في بلدان عديدة، تكون هذه البلدان دوناً ضعيفة (weak states)، وأحياناً على حافة الانهيار. والحاصية الثالثة هي هيمنة النخب؛ إذ يهيمن رعيم قوي وتتابعه، أو ائتلاف ضيق من النخب، على المشهد السياسي، ما يحوق تبني سياسات تتعارض مع المصالح الحيوية لهؤلاء. وعلى الرغم من تراكب هذه الخصائص الثلاث في الحالات العلية، فانه من المعيد للأغراض التحليلية أن نقاش كل منها على حدة.

ومن جهة أخرى تَبعث على التنازل، فإن عملية الحراك والتنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية قد وصلت إلى مستويات منقطعة النطير. وستصعب هذه الدرجة العالية من الحراك والتنظيم على الأنظمة الجديدة الارتداد عن الديمقراطية إلى أشكال حكم تسلطية.

الانتخابات والديمقراطية

عادة ما تكون الانتخابات محور اهتمام التوجهات الديمقراطية. فالانتخابات حوادث بارزة بقوة ومدعاة للفخر، وتبدو تجسيداً وموشراً واصحاً على أن الانتقال الديمقراطي قد انطلق بالفعل. لهذا، يُنظر إلى إجراء الانتخابات على أنه عنصر جوهري في مرحلة اتحاد الفرار من نموذج الانتقال الذي عرصناه في الفصل الثاني. وقد وصف أحد الباحثين هذا الوضع بقوله:

يمكن أن يكون إجراء «انتخابات تأسيسية» تنافسية وحرّة وبريئة، على أساس حق الاقتراع الشامل، المدخل الرئيس الذي يحدد حدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية، وقد لا تنهي الانتخابات مرحلة الانتقال، لأن احتمال الارتداد إلى حكم الفرد يبقى قائماً؛ فالانتخابات هي حدّ ذاتها لا تضمن مطلقاً رسوخ النظام الديمقراطي، إلا أنها بالتأكيد موشر على أن مأسسة النظام قد بدأت بالفعل... وإن أجريت انتخابات من هذا القبيل في سياق الانتقالات، فإنها قد تكون ذات شأن يرقى في أهميته إلى تغيير مسار البلد السياسي برمته⁽¹¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرة الإيجابية لدور الانتخابات تفترض أن الانتخابات «تنافسية وحرّة وبريئة»؛ أي أنها موشر على التعبير الحاسم في قواعد اللعبة السياسية التي تنأى عن الممارسات التسلطية السابقة، وتوجه نحو تطوير ممارسات ديمقراطية جديدة، لذا فهي تسمى انتخابات تأسيسية. غير أن المشكلة تتمثل في أن العديد من الانتخابات ليست من هذا النوع الجذاب ديمقراطياً. فحتى الأنظمة التسلطية للعامة، كالاتحاد السوفياتي السابق، أو كوريا الشمالية الحالية وكوبا، تجري انتخابات لا تشي بتأناً بانفصال يبتعد بها عن التسلطية. كذلك، باتت الأفكار الليبرالية هي المهيمنة على الساحة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، ما أفقد التسلطية شرعيتها. ويومس عدد ضئيل فحسب من الدكتاتوريين بأنه ذو حق شرعي طبيعي في أن يكون دكتاتوراً. وكما أشار أحد المراقبين، «فإن تعيش في ظل حكم فردي، أو حتى أن تكون مستبدًا، يبدو تحلفاً همجياً، وفعلًا مقبلاً لا يتماشى مع الأصول، بعارة واحدة: ليس عصرياً»⁽¹²⁾. ومما لا شك فيه أن المحفز على إجراء شكل من أشكال الانتخابات للدلالة على درجة من الاحترام الديمقراطي قد راد بشكل ملحوظ. بيد أن واقع الأمر يشير إلى أن الانتخابات لا يمكن اعتبارها دوماً موشراً على التحول الديمقراطي؛ فهي تحرى أيضاً في ظل الأنظمة «المختلطة» (mixed) أو «الهجينة» (hybrid) والتي قد تحتفظ

بعناصر تسلط كبرى. «إن هيمنة الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها معط نظام شرعي، يعني أن التيار المتجه نحو الديمقراطية قد صاحبه حلقة تيار معاكس أسرع نموًا يتجه نحو الأنظمة الهجينة»⁽¹¹³⁾.

ويتطلب الوضع الراهن هذا موقفًا تقنيًا صارمًا من الانتخابات. فمتى تكون الانتخابات «انتخابات تأسيسية» نقاسية وحرّة وبريئة، ما يجعل منها علامة فارقة على الانتقال إلى الديمقراطية، أو حتى على ترسيخها؟ ومتى تكون «انتخابات استعراضية» مصممة لإصفاء مساحة من الصدقية على نظام هو بكل بساطة تسلطي، ويريد أن يظل على هذه الشاكلة؟ وبطبيعة الحال قد يتموضع النظام في مرحلة بين هذين النقيضين. فالانتخابات «الجيدة» ترتبط بما يحدث خلال فترة الإعداد التي تسبق الحدث (ولعل هذا هو الأهم)، بغر ما ترتبط بالعملية السياسية التي تلي الحدث. وكما يقول روبرت دال: «إن الانتخابات الحرة والبريئة هي تتويج للعملية [الديمقراطية]، وليست بدايتها. وبالعقل، فإنه ما لم تحط الحقوق والحريات الأخرى بحماية كاملة، وإلى أن تحظى بها، يكون من غير الممكن إجراء انتخابات حرة وبريئة. لذلك، وباستثناء البلدان التي باتت قريبة من عتبات الديمقراطية، فإنه لحطاً فادح أن نفترض أن مجرد حث رئيس بلد لديمقراطي على إجراء انتخابات، كقول بأن يفتح الباب على مصراعيه أمام ديمقراطية كاملة»⁽¹¹⁴⁾.

لخص يورغن إلكيت (Jorgen Elklit) وبالي سفنسون (Palle Svensson) العناصر الرئيسة في العملية الانتخابية المقبولة. ففي يوم التصويت، تعني الانتخابات الحرة والنزيهة فرصة للساحبين للمشاركة في الانتخابات، واعداد تهديد الساحبين، واقتراحاً سرياً. لكن ثمة عناصر رئيسة أخرى يجب أن تكون مكتملة قبل يوم التصويت وبعده، وقد لحصاها في الشكل (3-1).

إن غياب هذه العناصر - غالباً في سياق تكون فيه الانتخابات نفسها غير حرة وغير بريئة - يؤدي إلى زيادة الشكوك في الانتخابات كمؤشرات حقيقية على التحول الديمقراطي. وعلى سبيل المثال، باغت فيليكس هوفويه بوانيي (Felix Houphouet Bourguini) الذي شغل منصب رئيس ساحل العاج لعقود عدة، المعارضة عام 1990 بادعائه المعاجي للمطالب بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة. وعلى الرغم من اعدام أي نشاط للمعارضة على مدى ثلاثين عاماً، استدعى الرئيس ستاً وعشرين جماعة سياسية وأبلغها بالانتخابات المقلدة. وقد قبلت طلبات المعارضة بوقت إصافي لتتطيم نفسها برقص قاطع، على أساس أن المعارضة ذاتها هي التي طالبت بانتخابات فورية. نتيجة لذلك، سيطر حزب الرئيس على الانتخابات، وهو الحرب عينه الذي كان مسيطرًا بقوة على وسائل الإعلام. وسخّل الرئيس

وكذلك حربه انتصارات سهلة في انتخابات لم تكن جزءاً من عملية كبرى للتحويل الديمقراطي.

الشكل (3-1): العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة

المسوى	حرية	عادي
قبل يوم الاقتراع	<p>حرية التعبير</p> <p>- حرية التجمع</p> <p>- حرية تكوين الجمعيات</p> <p>- التحرر من الخوف في ما يخص الاسحاب</p> <p>- حرية الحركة والتنقل</p> <p>غياب معوقات الترشح للانتخابات</p> <p>- حق اقتراع متساوٍ وعام</p>	<p>عملية انتخابية شفافة</p> <p>- قانون انتخاب لا يسمح بميزات خاصة لأحد</p> <p>- لجنة انتخابات مستقلة وحيادية</p> <p>- برنامج حيادية لتتقيد الناخبين</p> <p>عدم وجود معوقات الإراج في سجلات الناخبين</p> <p>- إمكانية التثبت من سجلات الناخبين المبدئية</p> <p>- حملة انتخابات تقسم بالنظام</p> <p>- مجال متساوٍ لوسائل الإعلام العامة</p> <p>- الحيولة من سوء استخدام المنشآت الحكومية في الحملة</p>
بعد يوم الاقتراع	<p>- إمكانية قانونية للشكوى</p> <p>محاكم مستقلة وحيادية</p> <p>- إمكانات ملائمة لحسم النزاعات المتعصبة بالانتخابات</p>	<p>- عدم ورفع التقارير بشكل صحيح</p> <p>التعامل الصحيح مع المواد المتعلقة بالانتخابات</p> <p>- تقارير محايدة بواسطة وسائل الإعلام عن النتائج</p> <p>- المعاملة الحيادية لشكاوى الانتخابات</p> <p>- قبول نتائج الانتخاب من جميع المعنيين</p>

نقل بتصرف عن:

Jørgen Elklit and Palle Svensson, «What Makes Elections Free and Fair,» *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 3 (1997), p. 37.

هذا وقد حدد أندرياس شذر (Andreas Schedler) الشجورات التي يمكن أن تطرأ على الانتخابات الديمقراطية بقوله:

كي تكون لانتخابات ديمقراطية، عليها أن تُفهم حيارات فعالة للسلطات السياسية في إطار مجتمع يتكون من مواطنين أحرار ومتساوين. وسيرًا على نهج روبرت دال، يتطلب المثل الديمقراطي الأعلى هذا بأن يتمتع جميع المواطنين بـ «فرص غير مقبوضة»، وأن «يصوغوا» خياراتهم السياسية، وأن «يعتروا» عليها بوصوح» في ما بينهم، وأن يكون لها «الوزن ذاته» عند اتخاذ القرارات العامة. وتأسيسًا على ما جاء به دال، دعونا نحدد سبعة شروط يجب توافرها إن كان للانتخابات الدورية أن تفي بوعده الاختيار الديمقراطي الفعال... ومجتمعة، تشكل هذه الشروط سلسلة مجارية، مثلها مثل السلسلة الحقيقية، لا تتمسك إلا إن بقيت وصلاتها صحيحة وغير مجرأة⁽¹¹⁵⁾.

وضعنا مخططًا عامًا للشروط السبعة التي حددها شذلر، وللتجاورات المحتملة لها في الجدول (1-3). وثمة بلدان أخرى عديدة غير تلك التي ذكرناها في الأمثلة تعاني من بعض المشكلات.

من هنا، نرى أنه من الضروري أن نتناول الانتخابات بتفصيل أدق، بدلًا من الاحتفاء غير المشروط بها، على اعتبار أنها جزء من عملية إرساء ديمقراطية ناجحة. ومن الضروري أيضًا أن نأخذ في الحسبان العملية السياسية قبل يوم الاقتراع وبعده. فعدد كبير من البلدان لا تنطبق عليه العناصر السبعة في سلسلة الاختيار الديمقراطي المثالية في الجدول (1-3).

ما أفضل السبل الممكنة لتحديد خصائص الأنظمة الواقعة في المنطقة الرمادية الواسعة بين الديمقراطية الراسخة من جهة، والأنظمة السلطوية الصرفة من جهة أخرى؟ كما اشرنا سابقًا (في الفصل الأول)، أدى هذا السؤال إلى اقتراح مسميات وتصنيفات عديدة. ففي إسهام مبكر، اقترح غييرمو أودونل مصطلح «الديمقراطية التفويضية» (delegative democracy). ويشير أودونل في البداية إلى أن تنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيًا أمر مختلف عن ترسيخ الديمقراطية؛ فالانتخابات لا بد وأن تمهد «الطريق أمام» «انتقال ثانٍ»، قد يكون أطول وأكثر تعقيدًا من الانتقال من الحكم السلطوي⁽¹¹⁶⁾. فالتحول الناجح يقوم على أساس توليفة من التقدم المؤسساتي والفاعلية الحكومية. غير أن عددًا كبيرًا من الأنظمة لم يحقق أيًا من هذين العاملين؛ إنها الديمقراطيات التفويضية. وقد جئت على ذكر خصائص أخرى لهذه الأنظمة في الإطار (1-3).

بعبارة أخرى، نترع الديمقراطيات التفويضية إلى تركيز السلطة في منصب الرئاسة، وإلى تفادي العميات السياسية التي يستدعيها عرض التشريعات على السلطة التشريعية. وبهذا يستبدل مفهوم التمثيل الديمقراطي - أي العملية السياسية التي تفضي إليها المفاوضات بين أحزاب وجماعات مصالح مختلفين - بمفهوم التفويض الأقل ديمقراطية، بحيث يحدد الرئيس مطلق السلطة القرارات بمفرده. وقد جادل أودونل عام 1994 بأن أنقى أمثلة الديمقراطية

التفويضية هي الأرجنتين، والبرازيل، والبيرو. أما اليوم، فعلى الأرجح أن تكون رئاسة هوغو تشافيز (Hugo Chavez) في فنزويلا، ورئاسة فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) في روسيا هي أفضل الأمثلة على الديمقراطية التفويضية؛ فبأشكال مختلفة، يسعى كل من هذين الرئيسين إلى تركيز السلطة في يديه وإلى التحكم بالعملية السياسية، رافضين بذلك مفهوم التعددية الديمقراطية التي تعني «تمثيل مصالح متباينة»⁽¹¹⁷⁾.

الجدول (1-3): سلسلة الخيار الديمقراطي

أشكال على البلدان المحاكاة	المحاكاة المحتملة	أبعاد الخيار
المغرب تركيب	مناصب محجوزة: تحد من نطاق المناصب الانتخابية مجالات محجوزة: تحد من صلاحيات المناصب الانتخابية	1- التمكين: الانتخابات تفوض السلطة
كيب، رامبيبا، مصر، تونس، الجزائر	إقصاء القوى المعارضة: تقييد المدخل إلى المؤتمر الانتخابي	2- حرية العرض: الحرية في تشكيل الأحزاب المختلفة والانضمام إليها، ودعم الأحزاب والمرشحين والمؤسسات المختلفة
بيرو، أوغندا، البيرو	انقسام القوى المعارضة: اتفاق مصطرب	
بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	القمع: تقييد الحريات السياسية والمدنية الظلم والإجحاف: تقييد المدخل إلى وسائل الإعلام والمال	3- حرية الطلب: القدرة على التعرف إلى البدائل والوصول إلى مصادر متعددة للمعلومات
موريتانيا في التسعينات	تقييد قانوني على حق الاقتراع العام تقييد عملي على حق الاقتراع العام	4- الاشتتالية: حقوق متساوية في المشاركة

5- المرئ: الحرية هي التعبير عن الحيارات الانتخابية	الإكره: ترهيب السخبين للفساد: شراء الأصوات	رمابوي الفرلبيين، المكسينك
6- الراحة: فرد واحد، صوت واحد	الاحتفال الانتخابي: إدارة انتخابية على أساس «إعادة التوزيع» تحيز مؤسسي: قواعد انتخابية على أساس «إعادة التوزيع»	هايتي، ألبرو، زمبابوي، بوركينا فاسو كينيا، غامبيا، ماليزيا
7- العودة: يمنح العانرون بالانتخابات مبلطة سارية المفعول	الوصاية: منع المنتخبين للمناصب من ممارسة سنداتهم العودة إلى الورا: منع الغانرين من تولي مناصبهم	بلدان عديدة هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: نقل بتصرف عن

Andreas Schedler, *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 39-46.

الإطار (1-3): الديمقراطية التفويضية

تقوم الديمقراطية التفويضية على فرصة أساسية واحدة: إن من يقرر (أو يحير) من يقرر، أي سيرا غاندي (Gandhi)، وكورارون أكيو (Corazon Aquino)، وإيرابيل بيرون (Isabel Peron) بالانتخابات الرئاسية يمكن من حكم البلد بالطريقة التي يراها مناسبة، وبالحد الذي تسمح به علاقات السلطة القائمة، طوال فترة الحكم التي تسبب من أجهل. والرئيس تجسيد للأمة والنوصي الرئيس على المصلحة العامة التي يتحتم عليه تحديدها. وليس ضروري أن يشبه ما يفعله في أثناء فترة الحكم من قريب أو بعيد ما قاله أو وعد به خلال الحملة الانتخابية؛ هذا منح تفويض كي يحكم على النحو الذي يراه ملائم... والمعتقد دافع وبشكل منطقي هو أن يهتم مرشحو الرئاسة العانرون أنفسهم في الديمقراطية التفويضية بوضعهم على من جميع الأحزاب، أي الأحزاب السياسية وجماعات المصالح المشتركة... ومن وجهة النظر هذه، فإن المؤسسات الأخرى مثل الكونغرس والسلطات القضائية ما هي إلا مصادر إزعاج تصاحب الميراث المحلية والولوية، لكون الرئيس منتخب ديمقراطيا. وما المساعدة أمام تلك المؤسسات... فتبدو معوق غير ضروري للسلطة الكاملة التي فوض الرئيس لممارستها.

Guillermo O'Donnell, «Delegative Democracy», *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 1 (1994), p. 61.

اقترح فريد ركريا مصطلح الديمقراطية الليبرالية (liberal democracy) في مقالة نشرها عام 1997، وفي تحليل نشره في كتاب كامل في ما بعد⁽¹¹⁸⁾. ويؤكد ركريا أن الأنظمة المنتخبة ديمقراطياً كثيراً ما «تجاهل القيود الدستورية المفروضة على سلطتها وتحرم مواطنيها من حقوقهم وحررياتهم الأساسية، فمن البيرو حتى السلطة الفلسطينية، ومن سيراليون حتى سلوفاكيا، ومن باكستان حتى الفلبين، شهد صعود ظاهرة مغلقة في الحياة الدولية، ألا وهي الديمقراطية الليبرالية»⁽¹¹⁹⁾. بعبارة أخرى، قد تُجرى الانتخابات، لكن الطرف الليبرالي للديمقراطية - سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحقوق الأساسية كحرية التعبير وحرية التجمع وحرية المعتقد وحرية الملكية - يكون أقل تطوراً. وتعاني بلدان عديدة يرأسها قادة منتخبون من نقص في حريات من هذا القبيل، وقد تُلَاحَظ هذا القصور عملية انتخابية تتحللها عيوب أيضاً. ومن الأمثلة على ذلك ألبانيا، وأرمينيا، والبوسنة، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، واثيوبيا، والعابون، وغامبيا، والأردن، والكويت، وقرغيزستان، ولبنان، ومولدافيا، والمغرب، والسعال، وفنزويلا⁽¹²⁰⁾.

وثمة طريقة أخرى لوصف البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، وهي تلك التي طرحها توماس كارودرز⁽¹²¹⁾ (Thomas Carothers)، حيث يشير أولاً إلى أن موجة التحول الديمقراطي قد شملت في العقود الماضية ما يقارب المئة بلد، لكن عدداً صغيراً فقط من هذه البلدان - على الأرجح أقل من عشرين - هي طريقه إلى تحقيق «ديمقراطيات باجعة وفعالة الأداء، أو أنها احررت على الأقل بعض التقدم الديمقراطي ولا تزال تتمتع بدينامية تحول ديمقراطي إيجابي»⁽¹²²⁾. أما ما تبقى من البلدان «فلا هي دكتاتورية ولا هي ماضية بوصوح نحو الديمقراطية... تعاني [هذه الدول (المترجمة)] من عجز ديمقراطي حطر، غالباً ما يتصمم تمثيلاً ضعيفاً لمصالح المواطنين، ومستويات متدنية من المشاركة السياسية، بعيداً من التصويت، واستهائكا متكرراً للقانون بواسطة مسؤولي الحكومة، واسخابات ذات شرعية مشكوكاً في أمرها، ومستويات متدنية جداً من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، وأداء مؤسسات ضعيفاً باستمرار من جهة الدولة»⁽¹²³⁾.

ويصع كارودرز إصبعه بالتحديد على متلازمتين رئيسيتين تعان من خصائص بلدان المنطقة الرمادية: الأولى هي «التعددية العاجزة» (feckless pluralism) والثانية هي «سياسة القوى المهيمنة» (dominant power politics). وقد وصحبا كليهما في الإطار (2-3).

وبحسب كارودرز، فإن التعددية العاجزة شائعة بكثرة في أميركا اللاتينية (بيكاراغوا، والإكوادور، وغواتيمالا، وبما، وهندوراس، وبوليفيا، وإلى حد ما في الأرجنتين والبرازيل)، لكنها حاضرة أيضاً في عالم ما بعد النظام الشيوعي (مولدافيا، والبوسنة، وألبانيا، وأوكرانيا، وإلى حد ما في رومانيا وبلغاريا)، وكذلك في آسيا (بيلادش، ومغوليا، وتايلند)، إضافة إلى عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مدغشقر، وغيب بيساو، وسيراليون). أما سياسة القوى المهيمنة فتنتشر في ثلاث مناطق: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الكاميرون، وبوركينا فاسو، وغينيا الاستوائية، وتوغانيا، والكاميرون، وكينيا، وموريتانيا)، والاتحاد السوفياتي السابق (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وقزغزستان، وكازاخستان)، والشرق الأوسط (المغرب، والأردن، والجزائر، ومصر، وإيران، واليمن). وفي الوقت ذاته، لا تزال بلدان عدة في المنطقة الأخيرة تسلطية صرفة.

ولعل الرسالة الجوهرية في تحليل كارودرز هي أن البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، في الأغلب الأعم، ليست ماضية نحو مريد من الديمقراطية؛ وبهذا المعنى، فهي ليست في سيرة انتقال. وستظل هذه البلدان على الأرجح في المنطقة الرمادية، وستبقى بالتالي على الحصان الأقل ديمقراطية أو اللاديمقراطية التالية:

إن ما يُنظر إليه عادة على أنه حالة وسطى قلعة ومزعة بين ديمقراطية كاملة الأركان، وديكتاتورية بحت، هو في حقيقة الأمر الوضع السياسي الأكثر شيوعاً اليوم في بلدان العالم النامي وعالم ما بعد النظام الشيوعي. وهو ليس صفاً استثنائياً علب ألا يعرفه إلا من حيث انتفاء كونه هذا الشيء أو ذاك؛ بل إنه الحالة الطبيعية بالنسبة إلى العديد من المجتمعات، بعض النظر عن إيجابيات هذا الوضع أو سلبياته⁽¹²⁴⁾.

الإطار (2-3): التعددية العاجزة وسياسات القوة المهيمنة

التعددية العاجزة

تميل البلدان التي تنقسم حياتها السياسية بتعددية عاجزة إلى وجود قدر كبير من الحرية السياسية فيها، والاشكالات الثورية، وتداول السلطة بين جماعات مختلفة فعلياً. بيد أن الديمقراطية تبقى، على الرغم من هذه السمات الإيجابية، صعبة ومصطربة. فالمشاركة السياسية، على الرغم من اتساعها في وقت الانحيازات، نكاد لا تتجاوز التصويت. وثمة تصور شائع بين الحزب السياسية التي تنتمي إلى جميع الأحزاب الرئيسية أو التجمعات فاسدة، ومعينة بحدمة مصالحها الخاصة، وغير فعالة. ويبدو أن تداول السلطة هو الامتازجة بمشكلات البلاد دهي وياتي من طرف ينتمى إلى آخر وفي المجمل هناك من

يرى بأن السياسة مجال مبتذل، وفاسد، وحاصص لهيمنة النخب، لا يعم أي نفع يذكر للبلد، وبالتالي فإنه لا يستحق الاحترام.

سياسة القوة المهيمنة

إن للبلدان التي تعاني من هذه المتلازمة مساحة سياسية محدودة لكنها حقيقية، وبعض الطعن المبني الذي تقوم به الجماعات المعارضة، وعلى الأقل معظم الأشكال المؤسسية الأساسية للديمقراطية، على أن تجمعاً سياسياً واحداً سواء كان حركة، أو حزباً، أو أسرة ممتدة، أو زعيماً واحداً يهيمن في النظام بطريقة تعطي الانطباع بغياب اتفاق تداول السلطة في المستقبل المنظور وحلها للبلدان التي تسودها التعددية العاجزة، فإن إحدى المشكلات السياسية الرئيسة في دول القوى المهيمنة هي صياغة الحط العاصم بين الدولة والحزب الحاكم (أو القوى السياسية الحاكمة). فاصول الدولة الرئيسة هي الدولة كمصدر للعمال، والوطنية، والمعلومات العامة (عبر وسائل الإعلام الرسمية)، وسلطة الشرطة. توسع نطاق في الخدمة المباشرة للحزب الحاكم... وبمسك جماعة سياسية واحدة بالسلطة لمدة طويلة يسج عاده فساد واسع النطاق ورسمالية ينعم بها الأصنفاء العميون.

المصدر: نقل بتصرف من:

Thomas Carothers, «The End of the Transitions Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002), pp. 9-12.

فما الذي يمكننا قوله عن الأنظمة الموجودة حالياً في المنطقة الرمادية؟ دعونا نلقي نظرة على مسح عام 2006 الذي أجرته بيت الحرية. فالبلدان التي سجلت معدل درجات عند 2.0 أو أقل، تعد ديمقراطيات ليبرالية مكتملة تماماً، والبلدان التي سجلت معدل درجات عند 6.5 أو أكثر، تعد تسلطية معلقة⁽¹²⁵⁾. أما البلدان التي سجلت معدلات بين هذه وتلك فتقع في المنطقة الرمادية. وبناء على هذا، فإن ما يقارب نصف بلدان العالم - 96 بلداً من أصل 192 - تصنف في المنطقة الرمادية. وهناك فروق شاسعة في ما بينها بطبيعة الحال، وهذا هو السبب وراء التسميات المختلفة التي ذكرناها آنفاً. وإن قسمنا البلدان الستة والتسعين إلى مجموعتين (على اعتبار أن المنتصف وفق حسابات بيت الحرية هو 4.25)، فإن النصف الذي سجل معدلات الفصل يمكن تسميته بـ «الديمقراطيات الانتخابية»، بينما يطلق على النصف الذي سجل معدلات أسوأ «الأنظمة التسلطية الانتخابية» (electoral authoritarian systems)؛ وقد حددنا هاتين المجموعتين في الجدول (2-3).

الجدول (2-3): البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، 2006

(معدل بيت الحرية الذي براوح بين 4 25 فما
أعلى ولكن دون 6 5)

(معدل بيت الحرية الأعلى من 2 0 والأقل من 4 25)

الكويت، أرمينيا، جمهورية أفريق الوسطى،
لأرمن، قرغيزستان، لبنان، المغرب،
سيفاقورة، غينيا، أوغندا، أفغانستان، البحرين،
الكويت (برازيل)، جيبوتي، إثيوبيا، اليمن،
العابون، موريتانيا، الجزائر، أنغولا، نيجيريا،
بوتان، بروناي، كمبوديا، تشاد، مصر، غينيا،
العراق، كازاخستان، جزر المالديف، ميانمار،
عمان، باكستان، قطر، روسيا، رواندا،
صربيا، التوغو، تونس، الكاميرون،
الكويت (كيشاس)، كوت ديفوار، إيران،
الإمارات العربية المتحدة، موريتانيا، وهيتام.

السلفادور، الهند، بنومبني، جامايكا، ليسوتو، البيرو،
السلفادور، صربيا والجبل الأسود، ترينيداد وتوباغو،
اوكرانيا، البانيا، بوليفيا، كوبوليفيا، تيمور الشرقية،
الإكوادور، جورجيا، غواتيمالا، هندوراس، كينيا،
مقدونيا، مدغشقر، نيكاراغوا، النيجر، بابوا غينيا،
الجديدة، باراغواي، الفلبين، سيشيل، جزر سليمان،
سريلانكا، تايلاند، تركيا، غينيا بيساو، مولدافيا،
مورامبيق، البوسنة والهرسك، هونج كونج، سيراليون،
نمانيا، بورتوريكو، بيلاروس، جزر القمر، غواتيمالا،
نيجيريا، ملاوي، ماليزيا، بنجيريا، فنزويلا، رامبيا،
بوركينافاسو، وتونس.

المصدر: وفق تقديرات بيت الحرية:

Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.:
Rowman & Littlefield, 2006).

جاء ترتيب البلدان وفقاً للدرجات الأدنى (أي الأكثر ديمقراطية) أولاً.

وعلى الرغم من تسليم بأن التصنيف في الجدول أعلاه غير دقيق، فإن من شأنه أن يبين أن
بلداناً عدة لا تزال في المنطقة الرمادية، وأنها بصرف النظر عن الانتخابات، أكثر تسلطية
منها ديمقراطية.

وفي الختام، يأتي روبرت أ. دال على ذكر خمسة شروط يعتقد بأنها الأكثر مواتة لتطوير
حكم التعدد (polyarchy) المستقر، أي حكم ديمقراطي مستقر:

- لا يلجأ القادة إلى استخدام القسر، لا سيما من طريق الشرطة والجيش، لاكنساب سلطتهم
والحفاظ عليها.

- ثمة مجتمع حديث ودينامي ومتعدد تنظيم.

- الإنقاء على إمكانات الصراع بين المكونات الثقافية العرقية المتعددة عدد مستويات مقبولة.

- ثمة ثقافة سياسية ونظام معتقدات بين سكان البلد، خصوصاً عدد الطبقة السياسية النشطة،
مواتيان لفكرة الديمقراطية ومؤسسات حكم التعددية.

- آثار النفوذ الأجنبي أو السيطرة الأجنبية إما ضئيلة وإما مواتية على نحو إيجابي⁽¹²⁶⁾.

ولا تنطبق هذه الشروط كلها، مع إمكان استثناء البعثة الأخيرة، على معظم البلدان المصنفة
في المنطقة الرمادية اليوم. وباراه هذه الحلفية، فلا أمل في أن تنشق هذه التوجهات

الديمقراطية الحديثة طريقها وتتحول إلى ديمقراطيات راسخة. والحجة وراء استعمال مسمى «الجمود» بدلاً من «الانتقال» هي أن معظم هذه البلدان ليست على الطريق نحو مريد من الديمقراطية، وأنها ستبقى على الأرحح في المنطقة الرمادية.

الدول الضعيفة والديمقراطية

إن العديد من الدول المصنفة في المنطقة الرمادية هي دول ضعيفة. وقد تدير هذه الدول العمليات السياسية بدرجة معنولة من الديمقراطية، لكن مشكلة الدولة الضعيفة (weak statehood) تعوق أي تقدم نحو ترسيخ الديمقراطية. لذا، فإن عملية إرساء الديمقراطية الساجحة تتطلب من هذه البلدان أن تطوّر «دولة» (statedness) أعمق، أي أن تصبح دولاً أكثر قوة.

ومفهوم الدولة الضعيفة مفهوم غير دقيق وصنعت له تعريفات متفاوتة. ولا غرابة الحالية، لعله من المفيد أن نميز بين مفهوم واسع لصعف الدولة وآخر ضيق⁽¹²⁷⁾. إن المفهوم الضيق هو محور اهتمامنا هنا، لكنه من المفيد أن نكون على دراية بالمفهوم الواسع أيضاً. فالدول كيانات إقليمية ذات سيادة ولها سكان وحكومة. وبالمعنى الواسع، تعاني الدول الضعيفة من ضعف في ثلاثة مجالات أساسية. أولاً، تنقش العيوب في الاقتصاد، أي ثمة افتقار إلى اقتصاد وطني متماسك قادر على دعم مستوى أساس من الرفاه الاجتماعي للسكان، وعلى تقديم الموارد اللازمة لإدارة دولة فعالة. وغالباً ما تعتمد الاقتصادات المختلة اعتماداً جوهرياً على السوق العالمية؛ لأنها اقتصادات أحادية (mono economies) تعتمد على تصدير منتج واحد أو عدد قليل من السلع الأولية، وعلى استيراد المنتجات الأكثر تطوراً، والتي تتطلب تقنيات تكنولوجية متقدمة. ففي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تعمل المنتجات الأولية ما سبته 80-90 في المئة من إجمالي الصادرات. وفي الوقت نفسه، يكون الاقتصاد الضعيف مُتعاير الحواص بدرجة عالية؛ فبينما نجد بعض عناصر القطاع الحديث، نجد أيضاً سبباً إقطاعية أو شبه إقطاعية في قطاع الزراعة. وفي كل من المناطق الحضرية والريفية، تبقى أعداد كبيرة من السكان خارج القطاعات الرسمية، تعيش على اقتصادات كفاف محلية (localized subsistence economies) تؤمن لها مستويات عيش متدنية جداً.

ويتعلق النقص الرئيس الثاني في الدول الضعيفة بالعلاقات بين الناس في المجتمع، إذ إن الناس لا يولفون مجتمعاً وطنياً متماسكاً. فالمجتمع الوطني عبارة عن مجتمع ذي وجدان (sentiment) مشترك، بمعنى أن له لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخية مشتركة تعتمد على الأدب والأساطير والرموز والموسيقى والفن. والمجتمع ذو الوجدان المشترك هذا لا يحظى تطويره باهتمام كافٍ في الدول الضعيفة. عوضاً عن ذلك، تطغى على الهوية الوطنية

الهويات العرقية المرتبطة بالحصانص القلابة و الدينية وما يماثلها. وهذه الهويات العرقية ليست أصلية بالضرورة، بمعنى أنها لا تعكس الحصانص العرقية التي جرى الحفاظ عليها عبر فترات زمنية طويلة. فأفريقيا ما قبل الاستعمار، على سبيل المثال، لم تكن مهسمة تقسيمًا دقيقًا الى كيانات مفصلة، والى أقاليم لكل منها سى سلطة واصحة المعالم؛ بل الأصح أنها كانت قارة ذات كيانات مترابكة انتمى فيها السكان الى جماعات متعددة. أما الجماعات العرقية الراهمة فقد أوجدها الحكام الاستعماريون الذين وطفوا المسميات العرقية وسيلةً لخدمة مبدأ «فرق تسد»، ومن ثم استخدمها قلة ما بعد الاستعمار ممن استعانوا بالهوية العرقية لتدعيم سلطانهم. وفي أسوأ الحالات، فإن غياب المجتمع الوطني يمكن أن يكون مانعًا حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي؛ وهذا هو فحوى مفهوم رستو لـ «الوحدة الوطنية» كشرط مسبق للاستقال الديمقراطي في النموذج الذي عرصاه اف. وحتى لو لم يكن الأمر على هذه الدرجة من الفصور، يمكننا القول إن الانقسامات الحادة بين السكان تحلق انشغافات ونراعات تعوق التحول الديمقراطي.

وتتعلق المشكلة الرئيسة الثالثة في الدول الصعيفة بجهر الدولة بشكل مباشر (أي مؤسسات الحكومة على جميع المستويات)؛ فالدول الصعيفة تفتقر إلى المؤسسات الفعالة وسريعة الاستجابة، وهذا هو المقصود بصعف الدولة بالمعنى الضيق الذي ذكرناه أعلاه. وتعني «الفعالة» القدرة على صوغ السياسات وتنفيذها والإشراف عليها، أما «سريعة الاستجابة» فهي أن الدولة تدار لمصلحة الجماعات الرئيسة في المجتمع وبمساندتها. فللدول الفعالة بيروقراطية متمكنة، وقيادة سياسية عاكفة على تشجيع التقدم لاقتصادى والسياسى والاجتماعى. وبمصطلحات تنظيمية، تُظهر البيروقراطية الجيدة «تماسكًا مؤسسياً على مستوى المنظمة، وتمايزاً وانعزالاً عن بيئتها الاجتماعية، ومواقع اتحاد قرار وتفويض للسلطة لا ليس فيهما، وسمات داخلية تعلى من قيم العقلانية العملية وروح المبادرة»⁽¹²⁸⁾. ويرتبط هذا ارتباط وثيق بالمتطلبات الملقة على عائق كل بيروقراطي: يجب أن يمتلك كفاءة عامة، إلى جانب كفاءة وثيقة الصلة بالفصايا المهية. كي يتمكن من «تحليل المشكلات، وصوغ حلول ممكنة وتنفيذها بطرق مناسبة في»⁽¹²⁹⁾.

أما الدول الصعيفة، فتفتقر فيها البيروقراطية إلى الكفاءة ويحرفها الفساد، كما لا تسعى القيادة السياسية الى تقديم سلع البع الجمعية (public or collective goods)، بل على العكس من ذلك، تسعى هذه القيادة الى تحويل جهار الدولة إلى مصدر دخل شخصى. وتتقسم غنائم المنصب، في الغالب، جماعة من الأتباع ممن يشكلون شبكة من علاقات الراعى الراعية (الرائس) تشارك فيها شرائح كبيرة من البيروقراطية. ونتيجة لذلك، فإن الدولة لا تقدم سلع البع العامة بشكل ملحوظ، بمعنى أنها تكون غير فعالة وغير مستجيبة. وعندما تفشل الدولة

في أداء وظائفها يحدث أمران. أولاً، يلجأ الناس إلى كيانات أخرى لإشباع احتياجاتهم المعادية والمعنوية؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اتجهوا، في المقام الأول، إلى المجتمعات العرقية التي تشكل المحور الرئيس لـ «الاقتصاد الأخلاقي» (moral economy). «والاقتصاد الأخلاقي يُمكن الأفراد، في سياقاتهم المختلفة، من الاعتماد على شبكات معونة متبادلة غير بيروقراطية، ومن مد يد العون بالمثل إلى أولئك الذين ينتمون إلى مجتمع مشترك. وتشمل الأمثلة الأفراد الأيسر حالاً ممن يساعدون أقاربهم وأفراد عشيرتهم في إيجاد وظائف، أو في دفع رسوم المدارس، وكذلك الإسهامات الدورية في تكاليف حفلات الزفاف والجنائز، حتى إن كانت المساعدة لأشخاص لم يلتقوهم وجهاً لوجه من قبل»⁽¹³⁰⁾. أما الأمر الثاني فهو أن أواصر الحقوق والواجبات بين الشعب والدولة لا تتطور؛ ونتيجة لذلك، لا تنصح أواصر الولاء التي تقود إلى شرعية الدولة. وعندما تصبح المجتمعات العرقية المحور الرئيس لإشباع احتياجات الناس، تتدفق أشكال الولاء كافة في ذلك الاتجاه، ما يعزز الهويات العرقية.

وكان المأمول أن تحدث التوجهات الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين رحمة جديدة إيجابية في ما يتعلق بريادة مساهمة الدولة وفعاليتها، وتنسج السكان باطراد هوية المجتمع الوطني القائمة على أساس المواطنة. بيد أن العكس هو ما حدث في العديد من البلدان. فالمرحلة الأولى من التحول الديمقراطي عررت الانقسامات العرقية بين السكان. أولاً، أدى التحول الديمقراطي إلى زيادة احتمالات عرص الجماعات العرقية المختلفة لوجهات نظرها وصوغ مطالبها؛ وكانت النتيجة لذلك مرازاً وتكراراً قديماً كبيراً، وليس أقل، من الصراعات بين الجماعات⁽¹³¹⁾. ثانياً، غالباً ما كان يعني انتشار الديمقراطية انتخابات سريعة يحضر عليها مانحو المعونات الراغبون في رؤية انتقال ديمقراطي، لكن الانتخابات المنظمة تنطوياً سريعاً يمكن أن تكون حدثاً مزعزعاً للاستقرار في الدول الضعيفة. وبحسب رأي أحد الباحثين:

يبدو أن الانتخابات هي المكان الحاضري للانطلاق في بدء عملية التحول الديمقراطي في دولة تنهار وتمرقها الصراعات. فهي السنوات الأخيرة، نطمت الانتخابات الأفريقية جمالاً على عجل، وفي بعض الحالات قبل أن يتوفر الوقت للأحزاب كي ترسح حضورها، أو قبل أن تتفق الحركات المسلحة على نزع السلاح. وبسبب ذلك، كان من السهل على الحاسريين أن يرفضوا نتائج الانتخابات، ولم يكن أمام الناحيين إلا الاختيار على أساس الهوية العرقية أو الدينية⁽¹³²⁾.

ثالثاً، قد تعتمد حب الدولة تعزيز صلاتها بالجماعات العرقية، في محاولة منها للوصول إلى الحكم أو الحفاظ عليه. وقد وجد تحليل بار الانتحابات «قد تزيد في الواقع من توظيف المحاباة... فقد كانت علاقات الراعي الرعية (الربانز) التقليدية، في كثير من الأحيان، حاسمة في الغور في الانتخابات الحديثة، وأشار التحليل إلى أن طبيعة السياسة الأفريقية لم تتغير، على الرغم من موجة التحرر الجديدة. فعانا ونيجيريا وكينيا أقرت بمعالة في الإفاق؛ اد سعت الحكومات إلى مكافأة الأنصار التقليديين، لا سيما أفراد جماعات عرقية بعينها وموظفي الخدمة المدنية، وذلك كي تصمم سلسلة عملية الانتقال أو كسب الأصوات»⁽¹³³⁾.

أدت المشكلات المفترقة بالتحول الديمقراطي في الدول الضعيفة إلى توصية من نوع مختلف، وهي توصية تؤكد «الدولة أولاً»، بمعنى: «قبل أن تكون قادراً على تحقيق الديمقراطية أو التنمية الاقتصادية، لا بد من أن تكون عندك دولة»⁽¹³⁴⁾. والمشكلة بطبيعة الحال هي أنه من الصعب للغاية أن يُجر بناء دولة فعالة في فترة رسمية قصيرة، كما هو واضح حالياً في أفغانستان والعراق وغيرهما. وفي كتاب صادر مؤحراً، يحدد فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) العناصر الأربعة المختلفة التي تنطوي عليها عملية بناء الدولة (المقصود ببناء الدولة هنا إنشاء مؤسسات فعالة وسريعة الاستجابة): (1) التصميم والإدارة الناطمة، (2) تصميم النظم السياسي المعني بالمؤسسات على مستوى الدولة برمتها، (3) أساس الشرعية المعني بتصور المجتمع لمؤسسات الدولة كمؤسسات شرعية، و (4) العوامل الثقافية والبيئية المعنية بطرق تأثير المعايير والقيم والثقافة في طبيعة المؤسسات⁽¹³⁵⁾.

ويرى تحليل فوكوياما أن العوامل الاجتماعية والثقافية، وإلى حد ما عوامل الشرعية (legitimation)، لا يجري تعبيرها بسهولة على المدى القصير والمتوسط، كما أنها لا تتحول بسهولة بتأثير من القوى الخارجية كمنحي المعونات. وسيجة لذلك، يجب علينا أن نتوقع استمرار مشكلات ضعف الدولة في العديد من البلدان لبعض الوقت. وتعني هذه المشكلات أن محاولات برساء الديمقراطية تواجه صعوبات حطرة؛ فصعب الدولة جعل حروح البلدان من المنطقة الرمادية أمراً غير محتمل. وفي أسوأ الحالات، رايها بلداناً تتقل نحو الانهيار الكامل.

الجدول (3-3): الدول الضعيفة كما وردت في لائحة الفورن بوليسي للدول الفاشلة

1- السودان	15- بوروندي
------------	-------------

16- ليبس	2 جمهورية الكونغو الديمقراطية
17- سيراليون	3 ساحل العاج
18 بورما/ميانمار	4 العراق
19 بنغلادش	5 زيمبابوي
20- بنين	6 تشاد
21- أوغندا	7 الصومال
22- بيجيريا	8 هايتي
23- أوزبكستان	9 باكستان
24- رواندا	10 أفغانستان
25- سريلانكا	11 غيب
26- أثيوبيا	12- ليبيريا
27- كولومبيا	13- جمهورية الفلبين الوسطى
28- قرغيزستان	14- كوريا الشمالية

المصدر:

Foreign Policy, The Fund for Peace,
<<http://www.fundforpeace.org/programs/fsi/fsindex2006.php>>.

وكما اشرنا سابقاً، فإن الدول الضعيفة التي تعاني من أخطر المشكلات تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غير أن ضعف الدولة موجود أيضاً في آسيا، وفي أنظمة الدول التي كانت في المعسكر الشيوعي، وفي الشرق الأوسط، بل حتى في أميرك اللاتينية. ومنذ عام 2005، دأبت دورية الفورن بوليسي (Foreign Policy) بالتعاون مع صندوق السلام (Fund for Peace) على إصدار قائمة بالدول الفاشلة (failed states)، على أساس اثني عشر مؤشر ضعف. وحتى إن كانت مجموعة المؤشرات أوسع من تعريفات ضعف الدولة التي جسا على ذكرها أعلاه، فبإمكاننا استعمال هذه القائمة مقياساً تقريبياً للدولة الضعيفة في العالم. وقد صنفت قائمة 2006 ثمانية وعشرين بلداً في فئة البلدان الأكثر خطراً. وقد أعدنا لائحة بهذه البلدان في الجدول (3-3) وفق ترتيب تنازلي جاءت فيه الحالات الأكثر إشكالية أولاً.

وبما أن «الدولة» شرط سابق لسيرورة تحول ديمقراطي ناجحة، فإن اتفاق الانتفال الديمقراطي تتراجع عندما يحتل هذا الشرط. وقد نجد عناصر مهمة من ضعف الدولة، حتى في البلدان التي لم تأت اللائحة على ذكرها. وتدرج القائمة البلدان الثمانية والعشرين المذكورة سابقاً ضمن فئة التأهب (Alert)؛ أما الفئة التالية وهي التحذير (warning) فتشمل نولاً من مثل مصر واندونيسيا وسورية وكينيا وطاجيكستان وروسيا وبيلاروسيا وإيران وجورجيا والإكوادور وهرويل والفلبين.

هيمنة النخب والديمقراطية

ثمة حاصبة رئيسة ثالثة في العديد من البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، تتمثل في هيمنة جماعات النخب التي تتدخل في العملية الديمقراطية من أجل حماية مصالحها. وفي حال الانتقالات الديمقراطية وفق هرمية تنارلية (من فوق)، يمكن أن يكون تدخل من هذه القبيل جزءاً من الأسس الفعلية للتحرك نحو الديمقراطية. وبعبارة أخرى، قد تصر جماعات من مثل الجيش، والنخب الاقتصادية التقليدية، والقادة السياسيين الرئيسيين، على أن يشمل الانتقال إلى الديمقراطية الفول بمجموعة من الاتفاقات أو الموائيق السياسية التي تحدد المجالات الحيوية التي تهم النخب. وسيوضح المثال التالي من البرازيل هذه النقطة⁽¹⁷⁶⁾.

وفي عام 1964، وصل نظام تسلطي يقوده الجيش إلى الحكم في البرازيل. وبعد بصع سين، بدأت عملية تحرير بلغت دروتها بتأليف الجمهورية الجديدة وانتخاب رئيس مدني عام 1985. وقد سبق الجيش، بالتحالف مع حزب أخرى، عودة النظام المدني. ورُتب الرجوع إلى الحكم المدني عبر سلسلة من الموائيق السياسية التي هدفت إلى تفيد الديمقراطية في نواح مهمة عدة: أولاً، حافظ الجيش على نفوذه في الجمهورية الجديدة، وفي الواقع بسطه على الشؤون الداخلية؛ فالبود الدستورية التي تعد أساس التدخل العسكري في الشؤون الداخلية بقيت على حالها، والأهم من ذلك هو أن ستة من أصل اثنين وعشرين وزيراً كانوا ضباطاً بزي عسكري⁽¹³⁷⁾.

اضافة إلى ذلك، عززت الجمهورية الجديدة تقاليد المحسوبية البرازيلية. وقد ذكر فرانسيس هاغوبيان (Frances Hagopian) بأن «الوصول المصموم إلى موارد الدولة كان هو المقابل الذي جنته النخب التقليدية لقاء تأييدها للتحول الديمقراطي»⁽¹³⁸⁾. فقد صممت معارضة الحكم التسلطي الديمقراطية بقيادة تانكريدو سيفيس (Tancredo Neves) وصولها إلى الحكم، من طريق الترامها بتقديم عمام الدولة إلى النخب التقليدية التي كانت مويدة للحكم التسلطي في السابق. وقد منحت النخب مناصب سياسية، والحق في تعيين الموظفين في وظائف الدولة الاتحادية والمحلية، والأموال لإقامة مشاريع معيبة، وهكذا دواليك. وبحسب هاغوبيان، فإن مجلس وزراء الدولة والمجلس الاتحادي يعتمدان اعتماداً مباشراً على المحسوبية. لذلك، فإن هذه الأجهزة لا تصع نصب عيها في المفام الأول تفيد السياسات التي يجري إعدادها، بل إن شعلها الشاغل هو «تحويل الموارد إلى المجالات التي تدر على الورراء والأمداء العاميين الذين يتراسونها عائدات سياسية أعظم»⁽¹³⁹⁾. وقد تأثرت الأحزاب السياسية بالمحسوبية أيضاً؛ فهذه تدير انشطتها بم يتناسب مع نظام تقاسم العناعم هذا، وبذلك فإنها نشوه طبيعة التمثيل السياسي.

وحلال الفترات الرئاسية لكل من فرناندو كاردوسو (Fernando Cardoso) ولولا دا سيلفا (Lula da Silva)، لصحى تدخل الجيش وجماعات النخب الأخرى أقل مباشرة في العملية السياسية. ومع ذلك لا تزال البرازيل مصابة بتفشي الفساد وغياب الإصلاح الاجتماعي الجوهري. وإن كان الجيش قد ترك الحكم إلا أنه أسهم في تشكيل «القواعد السياسية الجديدة بطرق كفلت حماية معازل المحسوبية المحافظة، من خلال تويعة محلة من الرئاسوية (presidentialism) والتعددية الحزبية (multipartism) والمحلية (140)» (localism).

قورت سلطة النخب القديمة في أوروبا الشرقية، أي طبقة أصحاب الامتيازات (nomenklatura)، بسلطة العسكر في أميركا اللاتينية. فبينما تقلق ديمقراطيات أميركا اللاتينية من «مسألة العصابات»، تقلق الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية من «مسألة أصحاب الامتيازات» (141). ونجد هذه البلدان نفسها بإزاء بوارز حرج؛ فعندما يحفظ النخب القديمة بدرجة عالية من العود على سيرورة الانتقال، تكون النتيجة ديمقراطيات مقيدة، كالتي نجدها في سياق أميركا اللاتينية. وإن جردت هذه النخب القديمة من نفوذها، قد تستغل ما تبقى من مراكز سلطتها لرعاية الديمقراطيات الجديدة الهشة (142).

أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فتهمس النخب على العملية الديمقراطية هيممة مباشرة، إذ تتركز السلطة في يد رئيس - رعيم - يدعم شبكة من العملاء السياسيين من خلال فتح المجال أمامهم للوصول إلى موارد الدولة. فما هي المشكلة؟ إحدى الإجابات المنطقية عن هذا السؤال قدمها ريتشارد ساندبروك (Richard Sandbrook) وغيره من الباحثين، وتشير إلى غياب الشرعية التي تتميز بها الدول الأفريقية بعد الاستعمار (143). ففي فترة الاستقلال، لم تكن هناك قوى اجتماعية قوية قادرة على كبح الغاء السياسيين وصبطهم. فصلاً عن أن هؤلاء الغاء افتقدوا إلى الأسس الأخلاقية أو الأيديولوجية المشرعة (legitimizing ideology) التي تحولهم مطالبات المواطنين والبيروقراطيين بالامتثال لهم. شرعية ما قبل الاستعمار التقليدية لم تعد قاعدة ملائمة، وبالتالي كان نمط الحكومة التي شعلت هذا الفراع من أنماط الباتريموينالية الحديثة (Neopatrimonialism) (يجب فهم الباتريموينالية الجديدة في ضوء الباتريموينالية، وهو مصطلح استخدمه ماكس فيبر (Max Weber) لوصف أي نمط من أنماط الحكم الذي يبتثق عن عاهة ملكيه لها حاكم يعامل شؤون الدولة وكأنها مسائل شخصية خاصة به. وتعد أنظمة الحكم الشخصي الراهنة في أفريقيا أمثلة على الباتريموينالية الجديدة).

ويعتمد الحكم الشخصي (personal rule) على الولاء الشخصي للشخصية البارزة في النظام على نحو خاص، أي للرعيم. ويشغل كل المصائب الحساسة في الدولة، بيروقراطية أكانت

أم سياسية أم عسكرية أم في الشرطة، أتباعه الموالون له؛ أي الأقارب والأصدقاء وأبناء عشيرته وأفراد القبيلة. ويُعرَّز ولاؤهم للرعيم عبر اشتراكهم في تقاسم غنائم المصعب⁽¹⁴⁹⁾.

وللرعيمة شبكة من الروابط غير الرسمية، أو علاقات الراعي-الرعية (الزبان) التي يورع من خلالها شكلين رئيسيين من العنائم، وكلاهما ناتج عن تحكم الرعيم وأتباعه بالدولة. أولهما مداحل الوصول إلى موارد الدولة تكون على شكل وظائف وعقود وقروض مسهلة، وفرص لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وغيرها، وثانيها مداحل الوصول إلى موارد لا تسيطر عليها الدولة مباشرة لكنها خاضعة لتنظيماتها، مثل تصاريح الاستيراد والتراخيص التجارية.

أما العنصر الأخير في الحكم الشخصي، إضافة إلى الرعيم والمحسوبين، فهو قوات مسلحة موالية شخصياً للنصم. فنظراً إلى افتقار الدولة إلى الشرعية، وإقصاء عدد كبير من الناس من المكافآت الناتجة عن المحسوبية، يلجأ الحكام إلى استخدام القسر أو التهديد باستخدامه كي يحافظوا على نفوذهم في السلطة. لذلك ينبغي علينا، عند تحديدنا لدرجة الديمقراطية في الدول الأفريقية، أن نقتل من تركيزنا على الفروق بين الأنظمة المدنية والأنظمة العسكرية، وأن نولي مزيداً من الاهتمام للنفوذ السياسي المباشر وغير المباشر للقوات المسلحة⁽¹⁴⁵⁾.

وفي ظل حلقة من هذه الشاكلة بالتحديد، جاء تطور أنواع مختلفة من الديمقراطية الهشة والتسلطية في معظم الدول الأفريقية. وقد وُصفت دراسة تغير الأنظمة في أفريقيا، صواباً، بأنها «دراسة انهيار الأنظمة الديمقراطية» (الوصائية) (tutelary) التي بدأ عهدها في أثناء مرحلة إنهاء الاستعمار، وظهور أزمات مختلفة من الأنظمة التسلطية⁽¹⁴⁶⁾. وقد بات إدخال إجراءات أكثر ديمقراطية كأنظمة التعددية الحزبية والانتخابات الرئاسية المفتوحة أمراً محتملاً، أو أنه دخل حيز التطبيق بالفعل، في العديد من الدول الأفريقية. لكن ترسيخ الديمقراطية سيتطلب أحداث تغييرات أعمق في بنية الحكم الشخصي⁽¹⁴⁷⁾.

تطور نوع مماثل من هيمنة الحب من طريق حاكم شخصي، أو عشيرة، في العديد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. فهناك نموذج أكثر اعتدالاً في جورجيا، فيما تقع بيلاروسيا ذات التسلطية البحت على الطرف المقابل. وفي ما بينهما تأتي كل من أرمينيا وأذربيجان وقرغيزستان وكازاخستان. ويُطرح هنا السؤال: لماذا يصوت الناس لمصلحة الشيوعيين القدامى؟ والإجابة لأنهم يقدمون وعداً يجعل الناس أثرياء؛ «إنهم مثال على النجاح: فأكثر من أي فئة اجتماعية أخرى يمكن تعيينها في أوروبا الشرقية، هناك اعتقاد بأن هؤلاء الشيوعيين السابقين هم من أحرر النجاح الأكبر في ظل النظام الجديد»⁽¹⁴⁸⁾، فضلاً عن أن يمثلوا الماضي، صاروا مهندسي المستقبل. وتكمن المشكلة في أن عدداً محدوداً محسوب من أصحاب المشاريع الاستثمارية الجدد يتحلى بمناقب رأسمالية تقليدية كالعمل بجدية، والأمانة، وتحمل المسؤولية، إنها «طبقة رجال أعمال فاسدة تربطها علاقات وثيقة بالطبقة

السياسية العاسدة»، والنتيجة النهائية هي «بعض أشكال المشاريع الاستثمارية الخاصة القوية، وسوق صناعية هائلة غير حاصصة للصرايب، وشركات عملاقة - بعضها ملك للدولة وبعضها خاص - تتمتع بعلاقات معروفة في الفساد مع رجال سياسة أقوى»⁽¹⁴⁹⁾.

ويرجح تحليل حديث أن كلاً من روسيا وهولندا في طور التحول إلى «ديمقراطيات موجهة» (managed democracy) ترفض التعددية السياسية الحقيقية وتمثل المصالح المتنوعة: إن استراتيجية تشايفير هي تشجيع الحد الأقصى من المواجهة والحراك السياسي؛ واستراتيجية الكرملين هي تشجيع الحد الأقصى من الإرباك والتجريد السياسي... ويتفق كل من تشايفير وبوتين في توظيف الكلام الإنشائي الديمقراطي لتحقيق أهدافهما السياسية؛ يتمتع كلاهما بتأييد شعبي في استطلاعات الرأي القومية... وكل منهما يترأس نظاماً يشبه الديمقراطية في بعض أوجهه، لكن الواقع في كلتا الحالتين هو شبه احتكار للسلطة⁽¹⁵⁰⁾.

يتمتع كل من تشايفير وبوتين بإمكان الوصول بسهولة إلى الموارد التي تأخذ شكل الدولارات النفطية. وعندما يعتمد النظام على النفط، أو على إيرادات موارد معدنية أخرى، تكون للحكام فرص أفضل في تجاهل الصعط الشعبي. وتمثل هذه أيضاً مشكلة كبرى في الشرق الأوسط، حيث تكثر فيه إيرادات النفط والمعادن. فالحكام العرب «اكتسبوا الوسائل التي أتاحت لهم تشكيل طبقة محسوبة يساعدهم تأييدها في تجاوز الحاجة إلى الدعم الشعبي. وبطراً إلى الموارد الوفيرة التي وهبت للأنظمة العربية، ولتحررها من جميع احتمالات الصعط الشعبي، صار بمقدورها أن تتجاهل الرأي العام، ولا تقلق بشأن تحسين حكمها أو السعي وراء الدعم الشعبي»⁽¹⁵¹⁾. وفي الوقت الذي يبقى فيه العديد من مثل هذه البلدان تسلطياً بشكل صارخ، انتقل بعضها إلى المنطقة الرمادية بما في ذلك المغرب، والأردن، والجزائر، ومصر، وإيران، واليمن.

وتسم، بصفة مميزة، هيمنة النخب في العديد من البلدان في آسيا أيضاً، بما في ذلك اندونيسيا، وتايلند، وماليزيا، والهند، وكمبوديا. ففي هذه البلدان، غالباً ما يكون لملكي الأراضي والصدعيين نفوذ سياسي رئيس، وفي باكستان وبنغلادش على سبيل المثال، يعد الجيش والجماعات المتديعة (الإسلاميون) فاعلين رئيسيين. وسوف نتطرق في الفصل الخامس إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهيمنة النخب في الهند. وفي المحمل، فإن أشكالاً مختلفة من هيمنة النخب قد تعوق، أو حتى تمنع، مريذاً من التحول الديمقراطي في معظم البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية.

الحراك والتنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية

ترسم الأطروحات الثلاث التي عرصناها حتى الآن مشهداً سوداويًا للعناية عن عمليات الانتقال الحالية إلى الديمقراطية، لكن ثمة جانباً واعداً يتعلق بالحراك والتنظيم الشعبي. فحتى عندما تهيمن النخب على عملية الانتقال، نجد مقداراً من النشاط الشعبي الذي لا يستهان به، إذ يقوم الرجال والنساء العاديون، والعمال، والطلبة، والفلاحون، والموظفون الذين يحاطرون بنشر الدعاية ضد الأنظمة التسلطية، بتنظيم جماعات غير قانونية، وفي بعض الحالات، بمهاجمة رأس السلطة بشكل مباشر⁽¹⁵²⁾.

وفي بعض الأحيان، تتجمع حركات مختلفة معاً وتأخذ شكل التصعيد الشعبي عندما تنضم جماعات اجتماعية متنوعة، بعضها إلى بعض، مكونة كلاً واحداً عريضاً، وتطلق على نفسها مسمى «الشعب»، وتطالب بالديمقراطية وعزل الحكم القدامى⁽¹⁵³⁾. لكن لب المسألة يكمن في أن عملية الحراك والتنظيم الشعبي هي أكثر من فوران سريع وعارم ينتهي أمره بسرعة. فهذه تبدأ في أثناء الحكم السلطوي، وتستمر في الوصف الجديد بعد أن تُجرى أول انتخابات. وبهذا المعنى، يتكون الحراك الشعبي الذي يقف وراء الانتقال إلى الديمقراطية من عنصرين مختلفين: الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت كإمراط مختلفة من منظمات المساعدة الذاتية في أثناء الحكم التسلطي، والمجتمع المدني الذي يجري إحيائه خلال فترة الانتقال.

ويشمل مفهوم «الحركة الاجتماعية الجديدة» مجموعة واسعة من التجمعات الريفية والحصارية. ففي سياق أميركا اللاتينية، ظهرت مشاريع المساعدة الذاتية المتعلقة بالسكن، والرعاية الصحية المجتمعية، والتعليم الشعبي، والتعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية، والدفع عن حقوق الأراضي الريفية، كما لا تزال تظهر أيضاً أنشطة من «الاحتجاج والصراع التي تهدف إلى التأثير في الهيئات الحكومية وفي السياسيين وإلى الضغط على هذه الأطراف»⁽¹⁵⁴⁾. وفي أفريقيا، ظهرت جماعات مماثلة، إضافةً إلى الجمعيات العرقية وجمعيات القرابة والجماعات الإقليمية أو جماعات ضغط الرأس⁽¹⁵⁵⁾. ويعود ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة غالباً إلى الصعوبات التي أوجدها الحكم التسلطي؛ فجمعيات المساعدة الذاتية ما هي إلا استراتيجية للحلاص. وتعمل بعض المنظمات في أفريقيا خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، في محاولة منها لتلبية الاحتياجات الأساسية محلياً، أو بالتعاون مع المجتمعات الأهلية القريبة منها⁽¹⁵⁶⁾.

وخلال المرحلة الانتقالية، تنضم إلى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة جماعات حقوق الإنسان، ولجان العفو العام، وجمعيات مدنية أخرى؛ ففي بعض بلدان أميركا اللاتينية، كان للجنة العدالة والسلام التابعتين للكنيسة الكاثوليكية، شأن بارز. فاستقادهما لانتهاكات النظام التسلطي إلى جانب مطالبتهما بالديمقراطية، ساعداً في تأمين الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية الأساسية. وأخيراً، خلال عملية الانتقال، تعود منظمات المجتمع

المدي التي تعرضت للقمع في أثناء الحكم التسلطي إلى الظهور من جديد على الساحة السياسية، بما في ذلك النقابات العمالية، والجمعيات المهنية (المحامون والمهندسون والاختصاصيون الاجتماعيون، والصحافيون، وغيرهم)، والمؤسسات الجامعية.

ثمة تصور أوسع لظهور مجتمع مدني أقوى في سياق النضال من أجل الديمقراطية، إذ تشكل هذه المؤسسات المتنوعة المجتمع التعددي الذي يُعد شرطاً أولياً مهماً لديمقراطية مرهورة؛ ذلك أنها تنشئ مراكز نفوذ بعيداً من الدولة. علاوة على ذلك، فإن التنظيمات الداخلية تمثل هذه المؤسسات تتيح الفرص لتتقيد المواطنين في كيفية اتخاذ القرارات الديمقراطية. وبهذا المعنى، تعمل هذه المؤسسات باعتبارها «المهد للديمقراطية»⁽¹⁵⁷⁾.

لذلك، فإن الانتقال إلى الديمقراطية يطلق بيئة أكثر انفتاحاً تكون فيها لجمعيات المجتمع المدني إمكانات أفضل للعمل. لكن التعيرات التي تطرأ على المجتمع تطرح تساؤلات حول العلاقة بين الحركات والأحزاب السياسية الناشئة. ففي حالات كثيرة، كانت الحركات الاجتماعية الجديدة منظمة تنظيم يتعارض مباشرة مع جهاز الدولة، ومع السياسات الحربية التقليدية. مع ذلك، يبدو أن الانحراط الشط في الأحزاب السياسية هو أفضل السبل لتأييد الديمقراطية الوليدة.

في البرازيل على سبيل المثال، قسّمت هذه المسألة حركات الفواعل الشعبية، لكن ثمة أدلة على أن عدداً كبيراً من الناشطين انحطوا في السياسة الحزبية منذ مطلع الثمانينيات. وقد رأى بعض المراقبين بأن هذا التيار مؤشر على التعرّيز الجوهرى للنظام الحزبي البرازيلي، لأنه يسهم في دفع الأحزاب بعيداً من دورها السابق كالات للمحسوبية تتمحور حول الإغلاء من شأن قادة باعيتهم. وبعبارة أخرى، تحدث ماسسة للنظام الحزبي، وهو ما يوفر أساساً أقوى للديمقراطية في البرازيل: «إن انحراط حركة الناشطين في النظام الحزبي... أوجد تماسكاً أيديولوجياً وهيكلية للنظام، وهو امر مبتكر للعناية في السياسات البرازيلية»⁽¹⁵⁸⁾.

احتلف سق الحراك والتنظيم الشعبي في الانتقالات الشرق أوروبية احتلاقاً جذرياً عن سق اميركا اللاتينية. ففي أوروبا الشرقية، كانت جمعيات المجتمع المدني شبه معدمة قبل بدء الاستقالات (الكنيسة هي الاستثناء الرئيسى الوحيد). ذلك أن جميع مظاهر حياة الناس، من المهد إلى اللحد، درست في سياق المنظمات المتصلة بجهاز الحرب - الدولة. ولم تأت المطالب الديمقراطية من حليط من المؤسسات المختلفة، خصوصاً أن هذه المؤسسات لم تكن موجودة أصلاً. وتمثل الحط الفاصل الحاسم في التمييز بين الـ «هم»، أي حب الحرب - الدولة، والـ «نحن»، أي الشعب. لقد جاءت المطالب الديمقراطية من الشعب، والبنى التنظيمية المرتبطة بتصفية الحسابات الشاملة هذه؛ والتنظيمات الشعبية شملت، بكل بساطة، الشعب كله؛ كالمسير المدني (Civil Forum) في تشيكوسلوفاكيا، ومنندى نيوس (Neues Forum)

في ألمانيا الشرقية، وحركة تضامن (Solidarity) في بولندا. لكن مطالب الشعب كانت من أجل الحق في التنظيم ضمن إطار مجتمع مدني، أي الحق في تأليف جمعيات بعيدا من سيطرة الحرب - الدولة وتدخله. وانطلقت هذه العملية بالفعل، خصوصاً في ظل التغييرات الاجتماعية الاقتصادية التي تطرقها اليها انفاً، ومن الواضح أنها الترام طويل الأمد؛ وقد غامر احد الباحثين بالقول إنها ستحتاج الى جيل على الأقل⁽¹⁵⁹⁾.

إن فورة النشاط الشعبي التي وصفاها بشكل مقتضب هنا لا تنطبق بالتساوي على جميع الانتقالات الراهنة الى الديمقراطية. ففي حالات كثيرة في افريقيا واماكن غيرها، كانت التوجهات الديمقراطية شائناً حصرى بامتياز، وكان النشاط الشعبي متفرقاً. ومع ذلك فالمشهد العام واضح: يرافق الانتقالات إلى الديمقراطية تصعيد حاسم في الحراك والتنظيم الشعبي. ويحدث تحرير كبير للمجتمع المدني، وهو ما يحسن أوضاع الديمقراطية، وفي الوقت ذاته، يجعل العودة الى الحكم السلطوي أمراً أكثر صعوبة.

غير أن الانتقال إلى الديمقراطية يخلق، في الوقت نفسه، بيئة سياسية جديدة تصع الحركات الشعبية امام تحديات جديدة. نقطة الالتقاء حول عدو مشترك - الحكومة السلطوية - لم تعد موجودة. وبهذا يتحول التحدي من التعاون من أجل هدف مشترك، يتمثل في خلع الحكام القدامى، الى العمل من أجل مأسسة المنافسة الديمقراطية بين مصالح الجماعات المتنوعة من السكان ورواها. ومن ثم فإن المسؤوليات المنعقدة على عاتق الأطراف الفاعلة الرئيسية لمواجهة هذا التحدي مختلفة عن تلك التي تطلبها مرحلة الانتقال نفسها. فعلى هذه الأطراف الفاعلة، وفقاً لأحد الباحثين من أميركا اللاتينية، أن «تبرهن على القدرة على التمييز بين القوى السياسية بدلاً من صمها جميعاً في ائتلاف كبير، وعلى قدرتها على تحديد المشاريع السياسية المنافسة وتوجيهها بدلاً من السعي الى اقضاء الإصلاحات التي قد تحدث اشفاقاً عن جدول الأعمال، وعلى الاستعداد لمعالجة الإصلاحات التي تترأد بشكل تدريجي... بدلاً من تأجيلها الى موعد لاحق»⁽¹⁶⁰⁾. بعبارة أخرى، إن الحراك والتنظيم الشعبي في حد ذاته يحسن من افاق الديمقراطية، لكن الطريقة التي تستثمر بها سلطة الشعب هذه تعد عصباً حاسماً في العملية الصعبة التي ستحدد ما اذا كانت الديمقراطية ستُرسَّح أم لا.

خلاصة

أكدنا في هذا الفصل أن مفهوم «الانتقال» قد استُبدل بـ «الحمود»، ما يصع بلداناً بعضها في المنطقة الرمادية بين الديمقراطية الكاملة والسلطوية الصرفة. وقد دعمنا هذا الرأي بتوضيح الحصائص النمطية لتلك الأنظمة؛ فهي ديمقراطيات انتخابية، وهي دول ضعيفة حتى النخاع، وهي دول تهيمن فيها غالباً الحزب. والخاصية الإيجابية الوحيدة للانتقال هي أن

عملية الحراك والتنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية تكون قد بلغت مستويات أعلى من أي وقت مضى، ما يجعل الارتداد إلى التسلطية أمراً أكثر صعوبة.

وعموماً، يجب علينا أن نقف موقف الشك إزاء الآفاق المستقبلية للعديد من الديمقراطيات الجديدة، فالعقود القوي للحب في المراحل المبكرة من الابتعاد عن التسلطية يمكن أن يقود إلى عدم استقرار في وقت لاحق، وإلى جمود يمنع مواصلة تطوير الديمقراطية وتعديلها. يضاف إلى ذلك أن الشروط المثلى لترسيخ الديمقراطية ليست متوافرة في الأغلبية العظمى من الديمقراطيات الجديدة. وأخيراً، فإن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في هذه البلدان تجعل العبور السلس نحو ديمقراطية راسخة أمراً يكتنفه كثير من الصعوبات.

تتمكن جماعات من الأطراف الفاعلة قوية الإرادة من ترسيخ الديمقراطية في بعض البلدان، على الرغم من الأوصاف السلبية عموماً. والانتقال في إسبانيا مثال على ذلك، وكذلك بعض الانتقالات في أوروبا الشرقية، بما في ذلك هنغاريا (المجر)، وجمهورية التشيك، وبولندا. لكن هذه البلدان يُعَمِّم إليها أيضاً الحافز الخارجي من المجتمع الأوروبي، الذي طالب بالتحول الديمقراطي كشرط لقبول عضويتها؛ أما في العالم النامي، فإن عددًا قليلاً فقط من البلدان تنتهي فيه الأحوال المؤقتة بشكل معقول لترسيخ الديمقراطي.

إن المشهد العام أشد قتامة؛ ففي معظم الحالات، يبدو أن المعوقات ترجح عدم مواصلة تطوير التوجهات الديمقراطية الهشة التي حدثت في السنوات الأخيرة، إضافة إلى عدم ترسيخها. وقد ألهمت هذه التوجهات ما لا حصر له من التحليلات المعنية بالانتقال إلى الديمقراطية. ومما يوسع له هو وجود خطر وشيك من أن يجد المحللون أنفسهم قريباً بصدد مناقشة التفسخ الديمقراطي بدلاً من الترسيع الديمقراطي.

(111) Terry Lynn Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» Stanford, CDDRL Working Paper; 45, 2005, p. 9.

(112) Chia Nadia, «How Different are Postcommunist Transitions,» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 4 (1996), pp. 15-29.

(113) انظر:

Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» p. 9,

حول انحصار نوعية العديد من الانتخابات راجع:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad The Learning Curve* (Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999).

(114) Robert A. Dahl, «Democracy and Human Rights under Different Conditions of Development,» in: Asbjørn Eide and Bernt Hagtvet, eds., *Human Rights in Perspective A Global Assessment* (Oxford: Blackwell, 1992), p. 246.

(115) Andreas Schedler, «The Menu of Manipulation,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 39-40.

(116) Guillermo O'Donnell, «Delegative Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 1 (1994), pp. 55-70.

(117) Ivan Krastev, «Democracy's 'Doubles',» *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 2 (2006), pp. 52-62.

(118) Fareed Zakaria: «The Rise of Illiberal Democracy,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (1997), pp. 22-43, and *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 2003).

(119) Zakaria, «Rise of Illiberal Democracy,» p. 1.

(120) في عام 1997، وجد ركريب بأن نصف البلدان المصنفة في المبطلة الرمادية أظهرت أداء أفضل على مستوى الحريات السياسية منه على مستوى الحريات المدنية. وبعد ما

يقارب العشر سنوات، عانت معظم البلدان التي كان أداء الحريات المدنية فيها سيئاً من مشكلات في الحريات السياسية، انظر:

Freedom House, *Freedom in the World 2006* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006).

(121) Thomas Carothers, «The End of the Transitions Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol 13, no. 1 (2002), pp. 5-21.

(122) Ibid., p. 9.

(123) Ibid., pp. 9-10.

(124) Carothers, «The End of the Transitions Paradigm,» p. 18.

(125) يتبع هذا الإجراء ما اقترحه لاري دايمند في:

Larry Diamond, «Thinking about Hybrid Regimes,» *Journal of Democracy*, vol 13, no. 2 (2002), pp. 21-35.

انظر أيضاً:

Jørgen Møller, «The Gap between Liberal and Electoral Democracy Revisited: Some Conceptual and Empirical Clarifications,» EUI Working Papers; 1, 2006.

(126) انظر:

Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 314,

راجع كذلك الجزء المعني بالشروط المسبقة للديمقراطية في الفصل الثاني من هذا المجلد.

(127) بعض ما يتبع يبني على ما جاء في كتابي الاثنين:

Georg Sørensen, *Changes in Statehood The Transformation of International Relations* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001), and *The Transformation of the State Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001).

(128) Peter B. Evans [et al.], eds., *Bringing the State Back in* (London: Cambridge University Press, 1985), p. 50.

(129) Gordon White, «Developmental States and Socialist Industrialization in the Third World,» *Journal of Development*

Studies, vol. 21, no. 1 (1984), p. 100.

(130) S. N. Ndegwa, «Citizenship and Ethnicity: An Examination of Two Transition Moments in Kenyan Politics,» *American Political Science Review*, vol. 91, no. 3 (1997), p. 601.

(131) انظر مثلاً:

Earl Conteh-Morgan, *Democratization in Africa. The Theory and Dynamics of Political Transitions* (Westport, Conn.: Praeger, 1997).

(132) Marina Ottaway, «Democratization in Collapsed States,» in: W. I. Zartman, ed., *Collapsed States The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority* (Boulder: Lynne Rienner, 1995), p. 235.

(133) H. Bienen and J. Herbst, «The Relationship between Political and Economic Reform in Africa,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 1 (1996), p. 35.

(134) Francis Fukuyama, «'Stateness' First,» *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 1 (2005), p. 84.

(135) Francis Fukuyama, *State Building Governance and World Order in the Twenty-First Century* (London: Profile, 2004).

(136) بعض ما يتبع بيني على كتاب:

Georg Sørensen, «Democracy and the Developmental State,» (Mimeograph, Institute of Political Science, University of Aarhus, 1991).

(137) Frances Hagopian, «'Democracy by Undemocratic Means?': Elites, Political Pacts, and Regime Transition in Brazil,» *Comparative Political Studies*, vol. 23, no. 2 (1990), pp. 154-157.

(138) *Ibid.*, p. 157.

(139) *Ibid.*, p. 159.

(140) Karl, «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule,» p. 28.

(141) Terry Lynn Karl and Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe,» *International Social Science Journal*, vol. 128 (1991), pp. 269-284.

(142) Lucan Way, «Authoritarian State Building and the Sources of Regime Competitiveness in the Fourth Wave,» *World Politics* (January 2005), pp. 231-261.

(143) Richard Sandbrook: *The Politics of Africa's Economic Stagnation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985); «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa,» *World Development*, vol. 14, no. 3 (1986), pp. 319-332; Goran Hyden, *No Shortcuts to Progress. African Development Management in Perspective* (London: Heinemann, 1983), and Robert Jackson and Carl G. Rosberg, *Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant* (Berkeley: University of California Press, 1982).

(144) Sandbrook, «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa,» p. 324.

(145) Sandbrook, «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa.»

(146) Ruth Berins Collier, *Regimes in Tropical Africa: Changing Forms of Supremacy, 1945-75* (Berkeley: University of California Press, 1975), p. 22.

(147) لعرض واف عن الوضع في افريقيا انظر :

Nicolas van de Walle, «Africa's Range of Regimes,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 66-80.

(148) Anne Applebaum, «Central Europe: Nice Guys Finish Last,» in: Roger Kaplan [et al.], eds., *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1995-1996* (New York: Freedom House, 1996), pp. 24-30.

(149) Applebaum, «Central Europe: Nice Guys Finish Last,» p. 27.

Ivan Krastev, «Democracy's 'Doubles,» *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 2 (2006), pp. 52-62.

(151) Burhan Ghaloun, «The Persistence of Arab Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (2004), p. 129.

(152) Juan J. Linz, «Transitions to Democracy,» *The Washington Quarterly*, vol. 3, Issue 3 (1990), p. 152.

انظر أيضاً:

Peter Von Doepp, «Political Transition and Civil Society: The Cases of Kenya and Zambia,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 31, no. 1 (1996), pp. 24-47; Patricia L. Hipsher, «Democratization and the Decline of Urban Social Movements in Chile and Spain,» *Comparative Politics*, vol. 28, no. 3 (1996), pp. 273-297, and J. Cherry [et al.], «Democratization and Politics in South African Townships,» *International Journal of Urban and Regional Research* 24, no. 4 (2000), pp. 889-905.

(153) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 54.

(154) David Lehmann, *Democracy and Development in Latin America* (Cambridge: Polity, 1990), p. 150.

(155) Naomi Chazan, «The New Politics of Participation in Tropical Africa,» *Comparative Politics*, vol. 14, no. 2 (1982), p. 172.

(156) Sandbrook, *The Politics of Africa's Economic Stagnation*, p. 148.

(157) Sandbrook, «Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective,» p. 262.

- (158) Rochon and Mitchell, «Cultural Components of the Consolidation of Democracy in Brazil,» p. 17.
- (159) Ralf Dahrendorf, Lecture on Eastern Europe, University of Oslo, 1990.
- (160) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (1990), p. 17.

الفصل الرابع: ترويج الديمقراطية من الخارج

لترويج الديمقراطية من الخارج تاريخ طويل. ففي عام 1917، اراد الرئيس وودرو ويلسون جعل العالم «مكاناً آمناً للديمقراطية». وقد تحدث عن «حق الأمم الكبيرة منها والصغيرة، وعن حق الإنسان في كل مكان، في اختيار أسلوب الحياة والحكم الخاص بهم»⁽¹⁶¹⁾. إلا أن آمال ويلسون حابت في ضوء الواقع المرير الذي نشأ عن النزاعات الدولية والحروب في العقود اللاحقة. ولم يُثمر الجهد الكبير الذي بُذل في هذا الاتجاه إلا في سياق إنهاء الاستعمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. واستند هذا الاتجاه ديمومته من الاعتقاد الليبرالي بأن «البركات تأتي مجتمعة»، إذ ساد الاعتقاد آنذاك أن من شأن عمليات التحديث والتنمية الشاملتين في البلدان النامية حديثة الاستقلال أن تؤدي، وعلى نحو شبه تلقائي، إلى التحول الديمقراطي. فالتنمو الاقتصادي يجلب معه بيئة اجتماعية أكثر تمايزاً، ومستوى أعلى من التعليم، وطبقة وسطى أقوى، ومجتمعاً مدنياً أكثر حيوية، وهذه كلها عوامل تسهم في ترويج الديمقراطية⁽¹⁶²⁾. غير أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، كما بيّنت ذلك الأنظمة العسكرية التي حكمت في العديد من بلدان أميركا اللاتينية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، فما أسفرت عنه تلك التجربة هو برامج تنشر بشكل مباشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما الرئيس ريجان، فقد أطلق برنامجاً عالمياً لترويج الديمقراطية في بداية الثمانينيات، واقترح «دعم السبيل التحتية للديمقراطية، أي نظام الصحافة الحرة، والنفقات، والأحزاب السياسية، والجامعات والذي يسمح لأي شعب باختيار طريقته في تنمية ثقافته الخاصة به، وتسوية خلافاته بالوسائل السلمية»⁽¹⁶³⁾. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه أدى إلى إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy) الذي ركز في مراحله عملياته الأولى على مدهصة الشيوعية، وهي غاية لم يكن من المستبعد أن تتطوي على تأكيد أنظمة تسلطية مدهصة للشيوعية وبرامج معادية للجماعات اليسارية. لذا، فإن الجزء المعني بترويج الديمقراطية في هذه البرامج كان مقيداً في بعض الأحيان، نتيجة مخاوف أخرى. غير أن جهداً أوسع وأكثر عالمية يهدف إلى الدفع بالديمقراطية إلى الأمام بات بدا ريساً على جدول أعمال كل من الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة. فأوروبا الشرقية أصبحت اليوم منطقة مركزية لجذب مساعدات

الديمقراطية، كما انطلق العديد من المشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي غيرها من مناطق العالم الثالث.

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، أصبح بشر الديمقراطية هما عالميا. هي حزيران/ يونيو من عام 2000، اجتمع في وارسو مجتمع الديمقراطيات (Community of Democracies) وهو منتدى عالمي جديد يتكون من أكثر من 120 بلداً، واعتمد إعلان وارسو (Warsaw Declaration) الذي ألزم البلدان بالعمل سوية لنشر الديمقراطية وتوطيدها. وقد اقتبسنا جزءاً من الإعلان في الإطار (4-2).

الإطار (4-1): مساعدات الديمقراطية في تسعينيات القرن العشرين

انتشرت مساعدات الديمقراطية انتشاراً واسعاً في مطلع تسعينيات القرن العشرين. فمع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، وتعكك الاتحاد السوفياتي، والتسارع المسرع لم يطلق عليه المتحمسون اسم «الثورة الديمقراطية العالمية»، صارت معونة الديمقراطية هي الجرح فجة موضع اهتمام بالغ لصانع السياسات في الولايات المتحدة الأميركية. فقد امتدت معونات الولايات المتحدة للديمقراطية بسرعة في بداية التسعينيات إلى أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوسعت في أميركا اللاتينية وأسيا، وتسللت إلى الشرق الأوسط. ودخلت أطراف أخرى من الولايات المتحدة على الساحة سعياً وراء الشهرة وبحلول منتصف التسعينيات، اكتسحت معونات الولايات المتحدة لديمقراطية أنحاء العالم النامي وعالم الشيوعية سابقاً، وباتت جزءاً مقبولة من المعونات الخارجية الأميركية والسياسة الخارجية.

المصدر:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 40.

الإطار (4-2): إعلان وارسو

يوكد مجتمع الديمقراطيات عزمها على العمل سوية لنشر الديمقراطية وتوطيدها، مع إدراك أن يمر بمرحلة مختلفة في تطور الديمقراطية وسوف تتعاون نرسخ المؤسسات الديمقراطية وتوطدها، مع احتراما الشديدة لتسيده ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهدف هو دعم الالتزام بالقيم والمعايير الديمقراطية المشتركة... سوف تشجع القادة السياسيين على المحافظة على قيم التسامح والسوية التي نستند إليها الأنظمة الديمقراطية الفعالة، وعلى نشر احترام التعددية، وذلك تمكن للمجتمعات من الاحتفاظ

بطبيعتها منعقد التفتت، وهي الوقت نفسه المحافظة على الاستقرار والنسك الأجتماعيين... وسوف تدعم
أيضا المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات السياسية، والمنظمات غير الحكومية، وبعثت للعمل
وجمعيات رجال الأعمال، ووسائل الإعلام المستقلة، بحيث تعزز من حقوقها الديمقراطية. من مشاريع جميع
شرايح المجتمع رجالا ونساء، على نحو يتسم بالتوعى والذرية في جبهة الشد الاقتصادية والسياسية، بما في
ذلك الأشخاص الذين يسمون إلى جماعات الأقليات، هو أمر لا غنى عنه لديمقراطية حيوية ومعمرة.

المصدر: مقتبس من إعلان واشنطن،

<<http://www.state.gov/g/drl/rls/26811.htm>>.

أكثر من 120 بلدا تشجع الديمقراطية بعمامة؟ هذا أمر حسن يصعب تصديقه. وفي الجزء
التالي من هذا الفصل سوف ننوقف عند الآراء الرئيسة المشككة في ترويج الديمقراطية من
الخارج. وسنرجح بأن ترويج الديمقراطية من الخارج أمر ممكن حتى ولو وقعت في وجهه
العقبات. ومن ثم، سوف نلقي نظرة على المشكلات التي تواجه دعم التوجهات الديمقراطية،
ووافق هذا الدعم، مع تركيزنا على الانتخابات، وعلى التحديثات الجمة التي تواجه تأييد
ترسيخ الديمقراطية. وسوف نولي عناية خاصة بالشروط المسبقة المحلية التي تتطلبها
الديمقراطية، وكذلك بالتوازن الدقيق الذي يجب على الجهات الخارجية صنته بين التأثير
في عملية التحول الديمقراطي من جهة، وترك السيطرة النهائية للقوى الداخلية من جهة
أخرى.

الجهات الخارجية والديمقراطية: هل من تناقض في المصطلحات؟

يبدو في ترويج الديمقراطية من الخارج تناقضا على مستوى المصطلحات. فمن كان جوهر
الديمقراطية هو أن تستند سلطة الحكومة إلى إرادة الشعب، وأن تحول مندبا انتخابات حرة
وبريئة ممثلي الشعب، فأنى للجهات الخارجية أن تؤثر في السيرة في المقام الأول من
دون أن تلحق بها تهمة قلاديمقراطية؟ مما لا شك فيه أن الأطراف الأجنبية الفاعلة، إن
تولت مهام الأمور وهيمت عليها هيمة تامة، عانت الديمقراطية نفسها من هذه الهيمة. لكن
هذا ليس بالضرورة فحوى مفهوم ترويج الديمقراطية. فإن ساعدت الجهات الخارجية في
الإعداد لانتخابات حرة وبريئة، وإن هي مكنت الشعب تمكينا ناجحا في المجتمع المدني،
بتوفيرها التعليم والمعلومات وغيرها من وسائل المشاركة الفعالة، صار بمقدورها عندئذ
المساعدة في ترويج الديمقراطية.

وثمة إشكالية أخرى في الفكرة الفعلة بأن الديمقراطية لا يمكن أن تنمو إلا من الداخل، وأن
القوى الخارجية يجب أن تنفي بعيدا عن المشهد العام. إن مثل هذا التوجه يقتل من مدى
الاعتماد المتردد لأي نظام سياسي في العالم على محيطه الخارجي. هائسة إلى العديد من
دول العالم الثالث، يتكون جزء كبير من ميزانياتها من معونات التنمية (development aid)

التي تقدمها الجهات المانحة الخارجية، كما تعتمد اقتصاداتها اعتمادًا كبيرًا في صلاتها على السوق العالمية. وقد برهنت نهاية الحرب الباردة على أن التعبير السياسي في بلد بعينه (أو منطقة بعينها) موثر رئيس على التنمية السياسية في بلدان أو مناطق أخرى (انظر الفصل الثاني)⁽¹⁶⁴⁾. علاوة على ذلك، فإن ما يسمى «محليًا» أو «داخليًا» في مقابل ما يسمى «دوليًا» أو «خارجيًا» ليس معطى ثابتًا؛ فأغلب بلدان العالم الثالث اكتسبت مجالها المحلي في فترة الاستقلال. أما قبل ذلك، فكانت جزءًا من المجال المحلي لوطان مستعمرية؛ وقد خلقت تلك التجربة في هذه البلدان ميراث مؤتية نوعًا ما لانتهاج الديمقراطية. وفي المجمل، ينبغي علينا ألا نعالى في مفهوم القضاء «المحلي» المعروف عرلة تامة عن كل شيء. ويترتب على ذلك أن الجهد المبذول «من الخارج» الموجه لتحرير الديمقراطية ليس إلا جزءًا من نسق أكبر من العوامل «الدولية» التي تؤثر في التنمية، هي المجال «الداخلي» الحاص بكل بلد.

وتستطيع الأطراف الفاعلة الخارجية أن تساعد الديمقراطية ورساء التحول الديمقراطي في بلدان بعينها، وتستطيع أن تعوقها، وهو ما يقودنا إلى السؤال عما إذا كان التركيز على تعزيز الديمقراطية هو في المقام الأول مجرد كلام انشائي مُنمق رُوج له سعيًا وراء مصالح قومية ضيقة⁽¹⁶⁵⁾. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت القوى العظمى تبحث قبل كل شيء عن حلفاء لها في العالم الثالث، غير ابهة ما إذا كان شركاؤها ديمقراطيين أم لم يكونوا. وقد انتصر منطق القوة والمصلحة القومية، بمعنى أن الولايات المتحدة قد ايدت أنظمة غير ديمقراطية في أميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، وغيرها؛ أما أن يؤيد الاتحاد السوفياتي اللاديمقراطية في العالم الثالث فأمر أقل إثارة للاستعراب، نظرًا إلى وضعه باعتباره دكتاتورية شمولية.

وكم أشرنا انباء، فإن انتهاء الحرب الباردة أبعد صعوبات التنافس بين القوى العظمى، ووطد توجهها في السياسات كان قد شق طريقه في الولايات المتحدة وغيرها من الدول العربية؛ إنه التركيز على تأييد التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان. وبطبيعة الحال، فإن المصالح القومية الأخرى لم تكن غائبة تمامًا عن المشهد العام؛ إنه حاضرة دومًا. والسؤال المحوري هو: هل كان السياق الجديد أكثر مواتية لتعزيز الديمقراطية الحقيقية؟ يجيب بعض المراقبين بالإثبات، بينما ينفى بعضهم الآخر متشككًا⁽¹⁶⁶⁾. ويتهم بعضهم الولايات المتحدة باستمرارها في اتباع السياسات نفسها التي لطالما اتبعتها، على غرار تأييد الحبب الصديقة في بلدان أخرى، مع صصعها بتعديل جديد: يجب على الحبب أن تؤيد قواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية الأساسية. وفي تحليل عميق يؤكد وليام إ. روبنسون William E.

Robinson) أن الولايات المتحدة تؤيد الديمقراطية الهشة (low intensity democracy) كما هو موضح في الإطار (3-4)⁽¹⁶⁷⁾.

هذا وقد وجهت تهمة مماثلة من بشر «الديمقراطية الهشة» إلى فرنسا، في سياق سياساتها في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرنكوفونية)⁽¹⁶⁸⁾.

الإطار (3-4): الديمقراطية الهشة

في أنحاء العالم كافة، تنشر الولايات المتحدة حاليًا صيغتها من «الديمقراطية»، بوصفها وسيلة لتخفيف الضغط عن الجماعات الحاصصة، بهدف إحداث تغيير جوهري على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. إلا أن الباعث على «ترويج الديمقراطية» هذا هو إعادة ترتيب الأنظمة السياسية في المناطق الهامشية وشبه الهامشية من «النظام العالمي»، وذلك لضمان تحقيق الهدف الصمغي، المتمثل في المحافظة على المجتمعات غير الديمقراطية أساساً ضمن نظام دولي غير عادل. ولا يهدف ترويج «الديمقراطية الهشة» هذا إلى التخفيف من التوترات الاجتماعية والسياسية التي ينتجها الوضع الراهن أو الأسس النخبوية وغير الديمقراطية، بعدد ما يستهدف قمع تطورات العمة والجمهير إلى تحول ديمقراطي تام يتمشى مع النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

المصدر: نقل بتصرف عن:

William I. Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 6.

ومع الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، أدخل بُعد جديد إلى مشروع بشر الديمقراطية. فمن ناحية، قادت الهجمات الولايات المتحدة إلى التركيز على استخدام معوماتها الخارجية لـ «تعزيز الحرية ودعم أولئك الذين يواصلون سلميًّا من أجلها، وحرصت على أن تكافئ الأمم التي تتحرك باتجاه الديمقراطية على ما تتحده من خطوات في ذلك الاتجاه»⁽¹⁶⁹⁾. ومن جهة أخرى، جندت الهجمات شبح الحرب الباردة، بمعنى أن «الحرب على الإرهاب» قد تتطلب علاقات ودية مع الأنظمة غير الديمقراطية في باكستان، ومصر، وغيرهما. وعلى المدى الطويل، فما من شك بأن إنشاء الأنظمة السياسية الأكثر ديمقراطية سيساعد في محاربة التطرف والإرهاب (الإطار 4-4).

غير أن سيرورات التحول الديمقراطي على المدى القصير والمتوسط، يمكن أن تعاقم الصراع والتوترات داخل المجتمعات. ذلك أن التحول الديمقراطي يعيد بنية السلطة السائدة، مهددة بذلك الوضع السياسي للحزب العريقة ومكاسبها، والتي تسعى بدورها إلى حماية مصالحها ومداخلها إلى السلطة. ويسعيها هذا، فإن هذه الحزب قد تلجأ إلى الاختلافات الدينية

أو العرقية لحشد التأييد أو لحلق مناح من القوصى والعنف يحطّان أي تغيير احر لمصلحة المحافظة على الوضع القائم⁽¹⁷⁰⁾.

إضافة إلى ما سبق، فإن الصراع والتوتر قد ينشأ أيضاً كردّة فعل على الجهد الذي تبذله بلدان غربية بهدف تعزيز الديمقراطية.

اين تترك هذه الأصوات المتشككة جهد تحرير الديمقراطية؟ أولاً، قد يكون في تهمة التأييد المنحاز للديمقراطيات التي تهيم فيها الحب بعض المبالغة؛ لأن التمييز بين هيمنة النخب وهيمنة الجماهير أقل وضوحاً مما يبدو عليه الأمر. فنعض الإدارات الحكومية (administrations) تحظى بتأييد كل من الحب وأغلبية السكان، كما تبين حالة البرازيل، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، حيث ينعكس هذا التأييد واسع النطاق على سياسات هذه الحكومات. من ناحية اخرى، تفتح الديمقراطية باب اللابقيين الذي يشوبه الحذر على العملية السياسية (انظر الفصل الثاني)، وذلك من خلال فتح قنوات الضغط الشعبي على مركز الحكم (rulership)، ومن شأن هذا ان يدفع بعيداً عن «الديمقراطية الهشة»، بل حتى الديمقراطيات التي تهيم فيها النخب يمكن دفعها باتجاه اتحاد التدابير الإصلاحية الأكثر فاعلية، وبهذا المعنى تصبح أكثر استجابة لاحتياجات الجماهير.

الإطار (4-4): طرائق الحدّ من التطرف في الديمقراطية

وجود من لتعير احكم سلمي. يستطيع العامة ان يعرفوا القادة، وأن يحدثوا تغييراً في السياسات من دور أن يحاطروا بخلق لزمة سياسية واسعة النطاق. وجود قنوات للمعارضة والفاش السياسي. يكون المواطنون أقل عرضة للاحساس بانهم عاجزون. - سيادة القانون. لا حاجة إلى العنف في حل الخلافات. المجتمع المدني. ثمة فرصة حقيقية للتأثير في التعبير في بلدك. - التدفق احر للمعلومات. يصعب في وضع سياسات أكثر استجابة. - دول قوية ما من حاجة إلى الاعتماد على القمع وعلى اجهزة عسكرية كثيرة للسيطرة على السكان. تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة الديمقراطية ضرورية للتنمية البشرية. القيم والمثل العليا التي تدعو الحاجة إليها. الأمم المستقرة والحرّة لا تولد ديكتاتوريات القتل.

ماخوذ بتصريف عن:

Jennifer L. Windsor, «Promoting Democratization Can Combat Terrorism,» *Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2003), pp. 46-47.

ثانيًا، ثمة حاجة في بعض البلدان (مصر مثلًا) إلى توصيح سياسات تحرير الديمقراطية. «فلسافة الولايات المتحدة الخارجية أهداف متعددة، وأحيانًا متناقضة، في مصر وجميع أنحاء الشرق الأوسط. ففي الماضي، كانت أيدي أنصار الديمقراطية من داخل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) معقدة بسبب سياسات الإملاء المفروضة عليهم من وزارة الخارجية والبيت الأبيض، اللذين لم يكونا مهتمين البتة بتحرير الديمقراطية من خلال الجهد الدبلوماسي الأميركي، أو من خلال مساعدات الولايات المتحدة»⁽¹⁷¹⁾.

وإذا أخذنا كل هذا بالاعتبار، فإننا نرجح أن صيغة معتدلة من أطروحة تأييد الشعب ستكون قابلة للتطبيق. فالبلدان العربية على الأرجح تؤيد الأنظمة: (1) التي تتبع قيادة ذات توجهات تميل إلى التعاون مع البلدان العربية الرئيسة؛ (2) التي تكون ليبرالية في سياساتها الاقتصادية، بما في ذلك دعمها للانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية؛ (3) التي تحترم الملكية الخاصة ولديها نظام فعال من القانون التجاري. ضمن هذا الإطار، فإن الترويج الواسع للديمقراطية من الخارج يكون ممكنًا بالتأكيد، حتى وإن وجدت حالات يكون تأييد «الشعب الصديقة» فيها هو الشغل الشاغل.

خلق الفرص الديمقراطية

لقد ناقشنا في الفصل السابق مسألة الدروع إلى التركيز على الانتخابات باعتباره عنصرًا أساسيًا في سيرورة التحول الديمقراطي. ومع تصاعد وتيرة المقاومة الواسعة للحكام السلطيين في العديد من البلدان، لعله كان منطقيًا أن تؤيد الجهات المانحة هذه العمليات، وذلك بالمساعدة في الإعداد لانتخابات حرة وبريئة وإجرائها. وكان الأمل في أن تصبح هذه الانتخابات انتخابات تأسيسية ومؤشرًا على انطلاق الانتقال إلى الديمقراطية. وبما أن الانتخابات تنطوي على عدد من المسائل التقنية والإدارية، وهي مهمات ملائمة تمامًا للجهات المانحة، فهي مرشح قوي لتلقي المساعدة الخارجية. هذا وقد حددنا اثنتي عشرة خطوة للعملية الانتخابية في الإطار (4-5).

في هذا السياق، ركزت المعونات الانتخابية على خمسة عناصر: (1) تصميم النظام الانتخابي، (2) الإدارة، (3) تثقيف الناخبين، (4) مراقبة الانتخابات، و(5) الوساطة الانتخابية (أي المساعدة في الحفاظ على تماسك العملية الانتخابية الهشة وصمان احترام نتائج الانتخابات)⁽¹⁷²⁾. والمساعدة الخارجية ذات صلة وثيقة بموضوعنا الراهن، ومن المرجح أن تكون فعالة. وما من شك في أن الجهات المانحة ساعدت في تحسين عدد كبير

من الانتخابات في العقود الماضية، إلا أن الانتخابات في عدد من الحالات لم تحقق نوعية الانتخابات التأسيسية التي أشرنا إليها سابقاً. فهل يقع اللوم في ذلك على الجهات المانحة؟

الإطار (4-5): الخطوات الاثنتا عشرة للعملية الانتخابية

- 1- وضع أسس الإطار القانوني للعملية الانتخابية
- 2 إنشاء بنية إدارة تنظيمية ملائمة لإدارة العملية الانتخابية
- 3- ترسيم حدود الدوائر الانتخابية وأماكن التصويت
- 4- تتقيد الناخبين ومعلومات الناخبين
- 5- تسجيل الناخبين
- 6- ترشيح الأحزاب السياسية والمرشحين وتسجيلهم
- 7- ضبط الحملة الانتخابية
- 8- للتصويت
- 9- عد الأصوات وحرزها
- 10- حل الخلافات والفكوى الانتخابية
- 11- للعمل بنتائج الانتخابات
- 12- التعامل مع الميراث الانتخابية بعد الانتخابات

المصدر: نُقل بتصريف عن:

Jørgen Elklit, «Electoral Institutional Change and Democratization», p. 40.

وهي المراحل المبكرة من معونات الديمقراطية، انخرطت المساعدات الانتخابية عن مسارها وصارت مجرد «مكب معدات، أو تجسيداً لمقولة: نحن نعمل ذلك من أجلك»⁽⁷³⁾!. وفي الفترات الأخيرة، برزت مشكلات خطيرة عندما تجاهل القادة السياسيون مهمة إدارة الانتخابات أو حتى عندما حاولوا تفويض عملية انتخابية جديدة. وقد أورد مثالاً على هذا في الإطار (4-6).

لكن الساسة الوصوليين في الديمقراطيات الجديدة لا يتحملون المسؤولية الكاملة عن الانتخابات الهشة. والجهات المانحة تترع إلى إعداد أنظمة انتخابية مصممة على غرار أنظمتها الخاصة، والتي من المحتمل ألا تكون مجدية أو قابلة للتطبيق مالياً وسياسياً في السياق الجديد. وعلى حد قول معقبيين ذوي باع طويل في هذا المجال:

إن البلدان الفقيرة بحاجة إلى الديمقراطية، لكن المؤسسات والسيرورات الديمقراطية التي تقدر عليها هذه البلدان محدودة ومختلفة عن تلك المعمول بها في الديمقراطيات الصناعية العريقة، ولعلها أقل من مثالية. وإذا تسعى الجهات المانحة إلى نشر الديمقراطية، عليها أن تولي التكلفة عناية أكبر مما توليها حالياً. ومع الأسف، يتجاهل العديد من برامج التحول الديمقراطي مسألة القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة طويلة الأمد. وبوحي من الانتقالات الديمقراطية المفاجئة في بلدان أوروبا الشرقية، تعاملت الجهات المانحة مع المساعدات الديمقراطية بالطريقة نفسها التي تعاملت بها في البداية مع المساعدات الاقتصادية؛ على اعتبار أنها مجهود بطولي قصير المدى يهدف إلى مساعدة البلدان على اجتياز الانطلاق المفاجئ نحو الديمقراطية. وطالما كان بمقدور المساعدات الخارجية أن تمكن بلدًا من تجاوز العقبات المبدئية والدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي، فإن الجهات المانحة لم ولن تقلق بشأن استدامة مشاريعها.... إن الفكرة القائلة بأن معظم البلدان (أو حتى العديد منها) من شأنه أن يمر بتجربة الانطلاق هذه قد جرى تجاوزها منذ زمن، وبانت من الماضي. فحتى أكثر المروجين للديمقراطية تفاولا يعترفون الآن بأن الانتعاشات الناجحة، هي في أحسن الأحوال، خطوة أولى يمكن العدول عنها، وأنه يجب أن يلحق بها عناء التحول الطويل والشاق⁽¹⁷⁴⁾.

الإطار (4-6): تخريب انتخابات عام 1996 في زامبيا

وصفت الولايات المتحدة وغيرها من المانحين الرئيسيين القلقين من انعكاس الانتقال في زامبيا، مجموعة متكاملة من برامج المعونة لدعم الانتخابات. إلا أن الرئيس فريديك شيلوب (Fredrick Chiluba) كان مصفها على إدارة الانتخابات على طريقته، وفي كل ما يلزم لبصم أسرته. فقد تلاعب بمسودة التعديلات الدستورية لإقصاء خصمه الرئيس الوحيد، وأصر على الاستعانة بشركة اجسبة مثيرة للجدل لإدارة نظام تسجيل الناخبين، على الرغم من انعدام الثقة على نطاق واسع بهذا النظام. وعمل التلفزيون الرسمي وكأنه أداة شخصية لحملته الانتخابية، واصطهد الجماعات المحيية بات النفوذ (Power Groups) التي نجرت على النفع. ولم تفلح برامج المعونة الدولية المتعددة المؤثرة في الانتخابات... هي أن توقف شيلوبا عند هذه الحد إذ فعل بالانتخابات ما يحلو له.

المصدر:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 130.

لا تدو تكاليف الانتخابات المبدئية معوقات جادة في طريق التحول الديمقراطي، لكنها عبء ثقيل على الميراثية لدى البلدان الفقيرة. ففي جنوب أفريقيا عام 1994، بلغت تكاليف الانتخابات ما يقارب 200 مليون دولار، كما كانت انتخابات عام 1999 أكثر تكلفة. وبلغت تكاليف انتخابات عام 1994 في مورمبيق 64.5 مليون دولار، أي ما يقارب 4.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وحتى في حال تقديم الجهات المانحة معظم التمويل (59.1 مليون دولار)، يبين هذا الوضوح كيف ساعدت الجهات المانحة في الإعداد لانتخابات ليست مجدية اقتصاديًا على المدى الطويل⁽⁷⁵⁾. وعمما تتنوع الجولة الأولى من الانتخابات رفيعة المستوى والممولة بسحاء جولة ثانية من الانتخابات الأدنى مستوى والأقل تمويلًا، ستكون نوعية الانتخابات هي الصحية. بعبارة أخرى، لن تدوم الانتخابات مرتفعة التكلفة على المدى الطويل، كما هو موضح في الإطار (4-7). وقد تؤدي الانتخابات رديئة النوعية إلى مشكلات تؤثر في السيرورة الكبرى لإرساء الديمقراطية، ذلك أن ثقة الشعب في النظام السياسي قد تتراجع.

الإطار (4-7): تكلفة الانتخابات ونوعيتها

ثمة أمثلة عديدة على إحراق سياسية، وجماعات مدنية، ومؤسسات انتخابية بعدم وجودها بعد الانتخابات الباردة الأولى، وهذا يدل على أن المساعدة التقنية المتطورة لا يمكنها أن تعوض عن الإرادة الحقيقية في الإصلاح للبلد المتلقي. فبعد انتخابات عام 1994 في مورمبيق، لم يفعل البلد شيئًا لتحديث سجل ناخبيه نتيجة لذلك، كما لا بد من المباشرة في مبادرة رئيسة جديدة لتسجيل الناحيين في إطار التخصيص للانتخابات المحلية عام 1998... وعدم لا يتوافر التمويل الخارجي للانتخابات التالية، فإن النوعية التقنية للتداهس تعاني في الحظ الأحسان. وقد شهدنا محاضر الاستقال من انتخابات أولى موبو المانحون لأجانب بسحاء إلى انتخابات تتوافق نسبيًا مع إمكانات البلد عام 1996 في بوركينا فاسو. فالانتخابات الرائدة عام 1991 تلت مساعدات خارجية كبيرة وأجريت بسلاسة. أما ميراثية انتخابات 1996 فكانت أقل بكثير نتيجة الانخفاض الحاد في المساعدات الدولية. وكنيجة تعري في جواب منها إلى هذا الانخفاض، نُظمت الانتخابات تنظيم رديء، وعثر هبط في تسليم وثائق تحديد هوية الناحيين وبطاقات الاقتراع، وتحيز في طباعة بطاقات الاقتراع، ومشكلات في عد الأصوات.

المصدر:

Marina Ottaway and Theresa Chung, «Toward a New Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (1999), p. 102.

وتستطيع الجهات المانحة أن تبدل جُهدًا أكبر في طرح انتخابات أقل تعقيدًا من الناحية التقنية وأقل تكلفة. كذلك ثمة بروع إلى إغراق الانتخابات بعدد كبير جدًا من المراقبين الخارجيين الذين يتجشمون عباء السفر حصيصًا لمراقبتها. وعلى الرغم من الشروع في تصحيح هذه

الأخطاء، غير أن نوعية الانتخابات تعتمد في المحصلة النهائية على «الإرادة الحقيقية في الإصلاح من جانب البلد المتلقي» (الإطار 4 7). وقد يشكل طرح هذا الموضوع إشكالية أكثر تعقيداً. فالانتخابات الجديدة عادة ما تجد نفسها في مواجهة «معضلة شيلوبا» (Shiluba Problem) (الإطار 4-6) المتمثلة في الحكام المعاصرين الذين يتآمرون كي ينفوا في السلطة، سواء أُجريت انتخابات أم لم تُجر. وتعتمد المرحلة المبكرة في التوجهات الديمقراطية والانتخابات اعتماداً كبيراً على نوعية الثقافة السياسية والمؤسسات القائمة.

وكما ذكرنا في الفصل الثالث، فإن الانتخابات المنظمة على عجل لا تقضي إلى سيرورة مستقرة من إرساء الديمقراطية الثابتة. وقد حلص بعض المعقبين إلى أن الانتخابات ينبغي تدجيلها إلى أن تجري عملية تغيير اجتماعي شاملة. وبكلمات روبرت كابان (Robert Kap an) «التنمية أولاً، والديمقراطية ثانياً»¹⁷⁶. إلا أن المطالبة بـ «الدولة أولاً» كما عبّر عنها فرانسيس فوكوياما (الفصل الثالث)، قد لا تضمن إيجاد شروط مسبقة لفصل الديمقراطية وإرساء الديمقراطية. وتعد تاوان وكوريا الجنوبية مثالين على الحكم التسلطي الذي عمل على إحداث عملية تغيير اجتماعي واسعة، بما هي ذلك إنشاء دولتين أكثر فعالية. لكنهما الاستثناء وليس القاعدة. ففي معظم الحالات لم تعمل الأنظمة التسلطية على تنمية دولة أقوى. وعليه، فإن المسألة الجوهرية لا تتعلق بتأجيل الانتخابات لفترات طويلة، وإنما بصمان لفصل أعداد ممكن للانتخابات التي يمكن أن تصبح عصباً راسخاً ودائماً في سيرورة التحول الديمقراطي الطويلة. وهذه المهمة ليست سهلة كما وصّحنا سابقاً.

التحدي الأكبر: التحول الديمقراطي

على الرغم من أن الدعم الخارجي للانتخابات يصعب أمام مشكلات معقدة، فإن التحدي الأكبر للجهات الخارجية المانحة هو التحول الإضافي للديمقراطية. وقد رأينا في ما تقدم أن معونات الديمقراطية في التسعينيات كانت منصبة، في أغلب الأحيان، على الانتخابات في حد ذاتها. أما في الثمانينيات، فقد مال الاهتمام الدولي إلى التركيز على المظاهر الليبرالية المحضة من الديمقراطية الليبرالية، بمعنى ابتكار دور محدود للدولة في ظل اقتصاد يسترشد بمبادئ السوق ومفتوح على التبادل الدولي. وكانت تلك هي صيغة الديمقراطية الليبرالية المنصوية تحت لواء الجيل الأول من برامج التعديل الهيكلي (Structural Adjustment Programs). ولا تصرّح بوجهة النظر هذه علناً منشورات البنك الدولي؛ لأن البنك يرى نفسه طرفاً محايداً وغير مُسيّس. ومع هذا، يطرأ إلى الدولة على أنها مشكلة أو قيد بدلاً من كونها طرفاً فاعلاً بإيجابية في قصايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها. وقد

هدفت برامج التعديل النيوي الى تقليص دور الدولة في المجتمع، كما أنها حررت الأسواق وخصصت المؤسسات العامة.

وكان للتعديل النيوي بعض الآثار الإيجابية، خصوصاً في تحسين الأوضاع المحيطة بالإنتاج الزراعي. فقد مال التوارر بين السوق والدولة بدرجة كبيرة لمصلحة الدولة في عدد من البلدان، ويمكن أن يؤدي التعديل دوراً سلباً في هذه الحالات⁽¹⁷⁷⁾. لكن ما حدث في معظم الأحيان هو أن النتائج المفيدة المحتملة كانت تتبدد في خصم النتائج السلبية قصيرة ومتوسطة المدى، والمتمثلة في الريادة السريعة للأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وخفض الإنفاق على الخدمات العامة، وغيرها. وفي تحليل لحال أميركا اللاتينية، وصف أحد الباحثين النتيجة بـ «تسلطية السوق»، مشيراً الى ظهور أنظمة سياسية واقتصادية فيها بعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية وإجراءاتها، لكن ليس في جعبتها ما تقدمه الى الأغلبية الفقيرة التي تبقى مشكلاتها اليومية المتمثلة في الصراع من أجل البقاء، من آخر أولويات الأجندة السياسية⁽¹⁷⁸⁾.

وبطراً الى المشكلات التي تتحلل كلاً من نموذج الانتخابات ونموذج السوق للتحويل الديمقراطي، بذل باحثون في الآونة الأخيرة جهداً أكبر من أجل رؤية أوسع للقضايا السياسية والاقتصادية التي تعرضت للأخطار في أثناء عملية الانتقال. ونسعى هذه إلى دعم حكومة تكون ديمقراطية، بمعنى أنها متجاوبة وشرعية ومحكومة بسيادة القانون؛ لكن الهدف أيضاً هو تحرير حكومة تكون تنموية (developmentalist)، بمعنى أن تكون قادرة على إحراز تقدم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والدولة القوية، من منظور التنمية، هي الدولة التي تمتلك قدرات مؤسسية، وتقنية، وإدارية، وسياسية، وتتضمن القدرة السياسية سلطة شرعية وحكومة متجاوبة وتمثيلية⁽¹⁷⁹⁾. ومن منظور التحول الديمقراطي، فإن هذا يقود إلى تحرير الترسيع الديمقراطي. وقد لحصنا المهمات المرتبطة بهذا الشأن في الإطار (4-8).

الإطار (4-8): المهمات الرئيسية لترسيخ الديمقراطية

نوع المهمة	هدف القطاع	القطاع
معاودة دستورية معاونات سيادة القانون	مستور ديمقراطي	مؤسسات الدولة

سلطة قضائية مستقلة وفعالة، ومؤسسات أخرى معنية بالعدول سلطة تشريعية مؤهلة وتمثيلية حكومات محلية متجاوبة قوة عسكرية موبدة للديمقراطية	توطيد السلطة التشريعية تنمية الحكومات المحلية علاقات عسكرية مدنية
أوضاع الدولة المجتمع	أحزاب سياسية وعربية قوية تشكيل الأحزاب السياسية
المجتمع المدني	مؤسسات تاييد شطة غير حكومية طبقة مواطنين مثقفة سياسياً وسائل اعلام مستقلة وقوية نقابات مستقلة وقوية إنشاء منظمات غير حكومية تعزيز وسائل الإعلام إشياء النقابات

المصدر: مأخوذ بتصرف وتعديل عن:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad The Learning Curve*, p. 88.

لا ريب في أن التوجهات الديمقراطية والتحول الديمقراطي متراكبان، خصوصاً أن بعض المهمات المذكورة في الإطار قد تنتمي إلى المرحلة الأولى أو الثانية. بيد أن ما لا شك فيه هو أن التحديات التي تواجه سيروية التحول الديمقراطي، القائمة على «رصية صلدة، عديدة ومعقدة. وجدير بالملاحظة أن كلاً من العناصر الرئيسة المحددة في الإطار تحتوي على قائمة من العناصر الفرعية الخاصة بها، والتي لا بد من معالجتها كي يتمكن من مواجهة تحديات التحول^(٨٥). ويبقى أن نصيف إلى كل هذا مسألة دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق التحول الديمقراطي. فهذا التزام طويل الأمد يعترضه العديد من المشكلات والانتكاسات، خصوصاً في ظل الأوضاع غير المواتية بسبباً للتحول الديمقراطي، والتي جسا على ذكرها في الفصل الثالث.

وكي يطلع القارى على شرح مفصل للمهمات المختلفة التي يطوي عليها الترسيع الديمقراطي، فإننا نوجه عنايته إلى تحليل توماس كارودرر^(٨٦). أم الآن فسركر على التوارر الحساس الذي يجب على مروّجي الديمقراطية من الخارج صبطه، والمتمثل في السيطرة على الخبرات الملائمة للمرحلة وتوجيهها واتخاذ القرارات بشأنها، مقابل ترك السيطرة النهائية لسيروية التحول الديمقراطي وقيادته في أيدي الأطراف الداخلية. والنفطة

الأخرى التي سناقشها، تتعلق بالأهمية القصوى للشروط المصيفة المحلية في إبحاح سىرورة إرساء اللىمقراطىة.

بسطت الجهات الحارآىة، فى كثر من الحالات، سىطرتها على سىرورة التآول اللىمقراطى فى البلاد التى تعمل فىها. وهذه هى الحال بشكل آاصر فى المآآمعآت التى تمزقها الحروب وتنتشر فىها درآة عالية من الصراع الذاآلى العىف. وعندما تولى اللورد باى اشداون (Paddy Ashdown) منصب المآوب السامى الأعلى فى البوسة عام 2002، صرآ بما ىلى:

لآآ خلصت الى ان أممى طرىقىن لاتآاء قرارىاتى. الأولى باسآآام شرىط قىاس، آآآ به لنفسى موقعه بآساوى فى أبعاءه بآقة بىن ثلاثة أطراف. والآرى ان أفعلى ما ارآه فى صالح البلاد برمته. وبى لأفصل الطرىفة الثانية من بىن هاتىن الطرىقتىن. لآآ عآآم أفعلى شىآ، فاسى مصمم على ان أفعلى ما بوسعى من آآل آماىة مصالآ شعب البوسة والهرسك كله، واصفا لولوبآته فى المآآمة⁽¹⁸²⁾.

والمشكلة هى ان الجهات الحارآىة، وآآى صاءفة البآآت مباء، عآآما آآاول آروىآ اللىمقراطىة عن طرىق فعل ما آراه هى صآىآا، آعوق آروىآ العملآآت السىاسىة المآلىة. وعلى الرغم من إمكان إرساء المآآهر النقىة لللىمقراطىة، فهى مآآهر بآقصها الآوهر السىاسى؛ ذلك ان القرارىات الرىسة كلها آآآآها آهآت حارآىة. وقآ سلط آآلىل آآىآ لـ آابآ شآنآلر (David Chandler) الصوء على هذه المعصلة:

هذا النهآ المآآطرس الذى بآباه [باى اشداون، المؤلف] الذى وسم سبوات النطام الالىى العشر فى الالىة البوسىة الصعىرة ما بعآ الحرب، آفع فى صمىم معصلة بآاء الالىة وفق قواعد الولسبوسىة الآآآة التى نناقشها هنا؛ والمعصلة هى ان فرص ممارسات سىاسة «الآوكمة الرشآة»، والتى ىرعم بأها آصب فى مصلآة الآمىع، آعنى آآما الآآ من أهماىة المآال السىاسى الذى بآمآص عن المآافسة الحربىة السىاسىة وصنع السىاسات على ىآ ممآلىن مآآآبىن. وتآرر هذه المعصلة بشكل مآراىآ فى الآقبة الآالىة للحرب الباردة، آصوصا ان الأطراف الالىة الفاعلة آآآع بآآر أكبر من الآرىة فى فرص الشروط على الالىة التى فشلت أو التى بآآآآ نأها عرصة للفشل، وكذلك الآآآل المآآشر فى شوببها⁽¹⁸³⁾.

لو كانت البوسة، وكوسوفو، وتىمور الشرقىة، وأفغانسآان، والعراق حالات مآطرفة، بمعنى ان للآهآت الحارآىة فىها سىطرة أكبر من المآآآاء، فالوصع بآشف عن معصلة آوهرىة آواجه الآهآت الحارآىة. فاآا آقاعست هذه الأطراف عن العمل كان من شأن ذلك ان بآآآ آمآ سىرورة التآول اللىمقراطى وبآرفها عن الآآآاه للصآىآ؛ واآا نشطت كثرآا، سآعانى السىرورة، وان بأشكال آرى بآكن ان تكون على الالىة نفسها من الآطورة.

والتحديات الكبرى هي التي تفررها المجتمعات التي تتعرض للتدخل العسكري، لأن الجهات الخارجية ملزمة بالسيطرة على المجالات الأساسية، ويصبح الانتقال إلى السيطرة المحلية معقدًا إذا استمر الصراع العنيف.

وقد يكون الوضع الأمثل لترويج الديمقراطية هو الحالات التي نستطيع فيها الجهات الخارجية تقديم حوافز قوية للجهات الداخلية كي تتحرك في اتجاه ترسيخ الديمقراطية. وهذا ما كان عليه حال بلدان أوروبا الشرقية، التي كانت تطمح إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ولأن القوى السياسية في أوروبا الشرقية رأت في عضوية الاتحاد الأوروبي اتفاقًا جذابًا، كانت حريصة على تنفيذ مطالب ترسيخ الديمقراطية التي أعدها الاتحاد الأوروبي. ومتى جرى نبذ العنصرية بالفعل، يفقد هذا الحافز وجاهه. ويرى بعض المعقبين أن هذا الوضع يساعد في تفسير مشكلات الترسيع الراهنة في بعض البلدان الشرق أوروبية⁽¹⁸⁴⁾.

وتتعلق المسألة العامة الأخرى التي نود أن نعرّج عليها هنا، بالأهمية القصوى للأوضاع المحلية في إنجاح سيروية التحول الديمقراطي. ففي بعض البلدان النامية - تلك التي حققت بشكل عام مستويات تنمية اقتصادية أعلى - سبّر كل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية سبْرًا حسنًا. ومع هذا، فقد حققت بلدان عديدة نجاحًا سياسيًا واقتصاديًا، على الرغم من المشكلات الجسيمة المحتملة، مثل الاحتمالية الكبيرة للصراع العرقي والمستوى المتدني من التنمية الاقتصادية في فترة الاستقلال. وإن استطعنا تفسير سر نجاح هذه البلدان، على الرغم من الظروف المعاكسة التي تواجهها، ستتوافر لنا بعض المؤشرات التي تعبرنا على تحطّي المشكلات التي ناقشناها آنفًا. علمًا أن هذه المعلومات مهمة بالنسبة إلى الجهات المانحة، لأنها تحدد الأوضاع المحلية المواتية لسيروية تحول ديمقراطي ناجحة.

أما المرشحان البارزان الجديران بمزيد من الدراسة في هذا الصدد، فهما بوتسوانا وموريشيوس. فعند الاستقلال عام 1968، كانت موريشيوس ذات اقتصاد ضعيف يعتمد اعتمادًا تامًا على السكر، ويعاني سكانها من انقسامات عرقية عميقة؛ أم بوتسوانا فكانت ذات اقتصاد يعتمد اعتمادًا رئيسًا على الماشية، وينقسم سكانها إلى إحدى عشرة قبيلة. ومن حسن حظ هذا البلد أنه اكتشف الماس، لكن العديد من البلدان الأفريقية الأخرى العنية بالمحروون المعدني لم يتمكن من تحويل هذه الإمكانيات إلى تنمية واسعة. فكيف كان من شأن موريشيوس وبوتسوانا أن تتجحا اقتصاديًا، وفي الوقت عينه تؤسسان ديمقراطيتين سياسيتين فعاليتين؟

يقدم لنا تحليل باربرا (Barbara) وتيرنس كارول (Terrance Carrol) إجابة عن هذا السؤال. فقد حددوا العوامل التالية الكامنة وراء النجاح السياسي والاقتصادي للبلدين: (1) قادة سياسيون

محبكون كانوا ملتزمين شخصيًا بالحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية؛ (2) إنشاء بيروقراطية للدولة ذات كفاءة ومستقلة سياسيًا، وتتبع في شؤون موظفيها بالدرجة الأولى سياسات الاستحقاق، لكنها ذات تكوين تمثيلي بسببًا لمجتمعاتها؛ (3) تطوير قضاء عام قادر في حدوده الدنيا على فرض صواب على أفعال الدولة، ويتصرف بقدرته على الموازنة بين المعايير العالمية والمعيير الخاصة، وباعتباره البراغماتي العملي بالدور التمثيلي المهم للمنظمات والمؤسسات القبلية أو العرقية^(١٨٥).

لكن تحليل كارول وكارول يثير أسئلة جديدة؛ فمن أين يأتي القادة الأفراد الملتزمون بالحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية؟ كما يشير أن، يثمر النجاح نجاحًا فمتى وضعت الأسس لقيادة مؤهلة، ومتى صنعت لنفسها سجلًا حافلًا جديرًا بالاحترام، يصير من المرجح أن تستمر القيادة المتمكنة. لكن ماذا عن تلك المرحلة الحاسمة من التحول، عندما لا يكون النجاح مصمومًا بالنتيجة، وقد تكون فيها القيادة صيغة الأفق ومتصخمة الذات ولا تحدم إلا مصالحها؟ ما الذي يدفع بأمثال مانديلا إلى المقدمة بدلًا من أمثال موعابي وموبوتو؟ إن الإجابة المتعائلة بأن قيادة من هذا القبيل تفرز بشكل شبه تلقائي من خلال اجراء الانتخابات، أمر لم تؤكد الوقائع. يضاف إلى ذلك أن وجود القادة الأحيار والصادقين ليس كافيًا، خصوصًا إذا كانوا ملتزمين بسياسات رديئة. فيولتيوس بيريري الترناني رجل صادق قدم الشيء الكثير للبلد، لكن سياساته في اقتصاد تقوده الدولة، ونظام حكمه غير الديمقراطي، جلبا نتائج كارثية.

وفي ما يخص القضية الثانية، أي البيروقراطية الحيدة، فمن الواضح أن القرارات المبكرة أُخذت في كل من بوتسوانا وموريشيوس كي لا يصحى بالكفاءة من أجل «توطيد» الخدمات العامة، وكي يعتمد التوظيف على أساس الاستحقاق. غير أن كارول وكارول يؤكدان في الوقت نفسه، أنه ينبغي التحلي عن المثالية الوبرية (Weberian Ideal) المتمثلة في الخدمات العامة المحايدة، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية التي يتكون سكانها من جماعات عرقية كثيرة مختلفة. وفي البلدين اللذين تمت دراستهما، أُخذت التدابير اللازمة لجعل البيروقراطية ممثلة للجماعات الثانوية في المجتمع من دون التصحية بمداد الاستحقاق. ولا ريب في أن بيروقراطية ممثلة بهذا النوع «ستأخذ على الأغلب وجهات نظر ومصالح واسعة النطاق عدد اتحاد القرارات. وبالفعل، فإن الوجود المحض لبيروقراطية ممثلة غالبًا ما يعده الشعب دليلًا على أن الحكومة مستجيبة وشرعية»^(١٨٦).

وتتعلق المسألة الثالثة التي جسا على ذكرها سابقًا بالحاجة إلى مجتمع مدني لتقيد الدولة. ففي العديد من بلدان العالم الثالث الفقيرة، لا وجود للمجتمع المدني بالمعنى العربي التقليدي للكلمة. ونظرًا إلى مستويات التنمية المتدنية جدًا، فليس في هذه البلدان طبقة رجال الأعمال،

ولا طبقة متوسطة، ولا حتى طبقة فلاحين محددة المعالم. ونتيجة لهذا الوضع إلى حد ما، لا نجد إلا عددًا محدودًا من المنظمات المستقلة الثانوية القوية التي تعتمد معايير شاملة في عضويتها. ووفقًا لتحليل قدمه غوران هايدن (Goran Hyden) «فإن التحدي الرئيس حاليًا هو كيف يُرْمى الفصاء المدني العام. وقد كان الاتجاه في سياسة فترة ما بعد الاستقلال، في معظم البلدان الأفريقية، هو تفكيك الفصاء المدني العام الموروث من القوى الاستعمارية واستبداله بعصاءات طائفية أو بدائية متناحرة، تتبع جميعها قواعد غير الرسمية الخاصة بها»⁽¹⁸⁷⁾. لكن الأضرار السارة التي تحملها لنا بوتسوانا وموريشيوس هي أن هذه العصاءات الطائفية والبدائية يمكن أن تقوم بدور «الصوائط المتواضعة على سلطة الدولة»⁽¹⁸⁸⁾. بعبارة أخرى، تستطيع القوى الاجتماعية التقليدية، في ظل الأوصاف المواتية، أن تؤدي بعض المهمات التي قد يتوقعها عادة في حال وجود مجتمع مدني أكثر تطورًا. فبعض المجتمعات قادرة على المحافظة على الديمقراطية حتى مع وجود مجتمعات مدنية ضعيفة وانفسامات عرقية مستمرة.

ولعل الدرس الرئيس الذي نحمله من هذه البلدان هو أهمية الجمع بين القيادة المؤهلة وبعض تدابير الابتكار المؤسسي والمجتمع المدني النشط. ويتوافق هذا الرأي مع تحليل حديث لمنظمة غير حكومية ديمقراطية أجرت «جردًا للديمقراطية» حدد عددًا من المشكلات الخطيرة في سياق تحول ديمقراطي في البلدان النامية، وقد جئنا على ذكرها في الإطار (4-9).

الإطار (4-9): النتائج الرئيسية لتدقيق الديمقراطية، 2006

- غياب الوعي الديمقراطي. معرفة الناس عن الديمقراطية محدودة للغاية.
- غياب الديمقراطية بين الانتخابات. تتجسد الديمقراطية بشكل أساسي في أوقات الانتخابات. وفي الفترة ما بين الانتخابات تكون المشاركة والتأثير الشعبيان محدودين للغاية، وبأدنى ما تعقد مشورات مع المجتمع المدني.
- غياب الثقة. ثمة نقص ملحوظ في الثقة بالممارسات الديمقراطية، والمؤسسات، والجهات الفاعلة. ممارسات انتخابية مشبوهة؛ بيانات حزبية جوفاء؛ التخصيص بدلاً من السياسات هي التي توجه الفصاء السياسي؛ وعود من نون أفعال، بعض العبارات المتكررة.
- غياب العمل في استئصال الفقر. لم ينحصر الفقر بشكل ملحوظ، وفي بعض البلدان فإنه قد في الازدياد. لا تقدم الديمقراطية ما يبحث عنه معظم الناس.

Mellemfolkeligt Samvirke: The State of Democracy-Empower the Poor! (Copenhagen: Mellemfolkeligt Samvirke, 2006),

تعتمد النتائج على مسح للبلدان التي تنشط فيها المنظمات غير الحكومية. في ظل هذه المعطيات، تقترح المنظمة غير الحكومية الديماركية عددًا من التدابير وتوصي بالاستثمار الهائل في:

- تعميق فهم كيفية عمل الديمقراطية في صفوف الفقراء والمهمشين
- دعم المنظمات المحلية بين الفقراء والمهمشين كمسؤوليات تأثير تنوب عنهم
- تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على فهم احتياجات الفقراء والمهمشين ومعالجتها، وذلك من خلال دعم الحكم اللامركزي والمفتوح والشفاف.

وبعد هذا مثالاً على ما تعنيه عبارة التزام معقد وطويل الأمد. فليست هناك طريقة سهلة وسريعة لإحداث مزيد من التحول الديمقراطي، فضلاً عن أن تحديات جديدة لا بد أن تطفو على السطح عند تصميم مشاريع حقيقية. على سبيل المثال، تشمل التوصيات المذكورة سابقاً دعم تنظيمات المجتمع المدني التي تهدف إلى الارتقاء بتأثير الفقراء والمهمشين، غير أنه، وحالما تبدأ الجهات الخارجية المانحة برعاية منظمات من هذا النوع، تترع مثل هذه المنظمات إلى الظهور من فراغ، ومن دون سابق إندار كي تحصل على نصيب من كعكة المساعدات الخارجية، وبدلاً من كونها منظمات تصاعدية وذات قواعد شعبية نشطة ومعبأة، نجد أنها تميل إلى كونها منظمات تشاركية (من فوق)،

تتشكل في العادة بمبادرة من عدد قليل من الأفراد، وتكون ذات برامج وشايطات رتبته قبل كل شيء بحسب ما يرغب المانحون في تمويله. وإن كان لهذه المنظمات عسوية، فإنها تترع إلى كونها صغيرة العدد وتجتمع بعد أن تكون المنظمة غير الحكومية قد تشكلت. والأهم من ذلك كله هو أن الأعضاء لا يحددون سياسات المنظمة بل يحددها العادة بالتعاون مع الممولين والمنظمات غير الحكومية من البلدان المانحة، والتي كانت قد فارت بعدد «دعم المجتمع المدني» في بلد بعينه (199).

ويوصي تحليل أوتاوي (Ottaway) وتشايع (Chung) بأن تولي الجهات الخارجية المانحة اهتماماً أكبر بالتكلفة والاستدامة. فالجهات المانحة تحتاج إلى التحول إلى منهج يوجهه الطلب «مركزة على المشاريع التي تحظى مسبقاً بدعم المجموعات المنظمة». ومن شأن هذا أن يعني دعم المنظمات ذات العسوية المستعدة لدعم عمل المنظمة بقوة، ومستعدة أيضاً لدفع بعض المستحقات المتواضعة، على الأقل، لتغطية نفقات المنظمة. ومن المرشحين

المحتملين لئيل مثل هذا الدعم النقابات العمالية، والجمعيات الحرفية/المهنية، وجماعات المنتجين، والمنظمات النسائية التي يمكنها جميعًا أن تبرهن بإيجابية على التزام أعضائها. ومن شأن تحرك في هذا الاتجاه أن يعنى أيضًا دعم التحول الديمقراطي تصاعديًا في مقابل عملية تنازلية (من فوق) من إصلاح المؤسسات الوطنية وممارساتها. وثمة بعض المؤشرات على أن مساعدات الديمقراطية العربية تتحرك في هذا الاتجاه، ما يشير إلى أن ترويج الديمقراطية ينظر إليه بشكل متزايد كالتزام طويل الأمد⁽¹⁰⁾.

الإطار (4-10): المنظمات غير الحكومية للديمقراطية الممولة من المانحين

إن معظم المنظمات غير الحكومية للديمقراطية الممولة من المانحين هي في الأساس «منظمات امداء» (Trustee Organizations) تعمل بالنيابة عن جماهير صامتة إلى حد كبير. وحتى في المنظمات غير الحكومية للديمقراطية التي تتمتع بهيكلية عسوية عريضة، فإن جماعات صغيرة تنصرف بالنيابة عن جماهير سلبية، فتقدم سلع وخدمات وتنفقًا مسببًا، وتمثيلاً ومواردًا سياسيين. كما تقدم تدريبات تعتقد أنه يصعب في مصلحة الجماعة. وتوفر المنظمات غير الحكومية المختصة بالتعليم المدني معرفة يعتقد القادة من الآخرين في حاجة إليها؛ فالمنظمات النسائية تمارس الصعديّة عن النساء الريفيات اللواتي نادرا ما يستشارن، وجماعات الإصلاح القانوني تروج لتغيير لا يعلم عنه عموما المستفيدون منه... إلا أن المشكلة تكمن في أن المانحين الأجانب لن يمولوا المنظمات النيابية هذه إلى الأبد، وبلا حدود، في الديمقراطية الناشئة، وي طرح هذا الأمر تساؤلات جادة حول استدامتها، خصوصًا في ظل نقص موارد البلد المتلقي.

المصدر:

Marina Ottaway and Theresa Chung, «Toward a New Paradigm», *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (1999), p. 107

الإطار (4-11): تعزيز الديمقراطية وفقًا لتوماس كاروذر

إن القول بأن معظم الجهد المبذول لترويج الديمقراطية لا يُحدث تغييرًا سريعًا أو حاسمًا لا يعني أنه ينبغي على الولايات المتحدة التقليل من التزامها بتطوير الديمقراطية في الخارج أو التحلي عنه لأن ما يعنيه هو أن ترويج الديمقراطية يجب أن تجري مقارنته كمجاذفة غير مصمومة طويلة الأمد. ويجب على صانع السياسة أن يكونوا مستعدين للترحم الهدف على مدى عقود، ولاحتمال الانتكاسات، وأن يجدوا سبلًا لمساءلة أساليبهم الخاصة وانتقادها، إذ يصعب فهم من دون أن يزوجوا المشروع في حالة من «الاضطرار». إن التحدي، باختصار، هو بناء فهم واقعي وحذر للعدوات التي ينطليها الالتزام، ما أن تستند

الدعوة إلى سياسة خارجية مويبة للديمقراطية إلى الافتراض بأن لاميركانهورا وسغا على المصدر السياسية للبدان الأخرى، فليس من شأنه إلا أن يهدد صرح السياسة برمنه بالسقوط.

المصدر:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*, p. 351.

خلاصة

قدما في هذا الفصل وصفا عاما للمشكلات المعقدة التي يطوي عليها دعم سيرورة التحول الديمقراطي من الخارج هدية، قد تكون للجهات المانحة مصالح أخرى غير الترويج المحض للديمقراطية، وقد تؤيد مبادئ وممارسات لا تلائم البيئة البلد المتلقي. ومع ذلك، فإن الجهات الخارجية قادرة على تقديم التأييد الكبير لسيرورة التحول الديمقراطي، غير أن السيرورة صعبة ويجب ترك المهمة الرئيسة للجهات الداخلية. فالديمقراطية لا يمكن تلقيها، بل يمكن تعلمها ليس إلا⁽¹⁹¹⁾. ويلخص توماس كارودرز باتقان التحديات التي تواجه ترويج الديمقراطية من الخارج في الإطار (4-11)، ومع أنه يناقش ترويج الولايات المتحدة، على وجه التحديد، للديمقراطية، فإن لملاحظاته صلة وثيقة عامة بالجهات المانحة كلها.

وبإزاء هذه الحلفية، فإنه من غير المفاجئ أن تكشف التحليلات الكمية التي تعطي عددا كبيرا من البلدان، عن تأثير ضئيل لمساعدات الديمقراطية في التحول الديمقراطي⁽¹⁹²⁾. وبحسب التقارير الحديثة، ثمة متاعب أكبر تلوح في الأفق، خصوصا أن «هجومًا على مساعدات الديمقراطية» بدأ يظهر في عدد من البلدان⁽¹⁹³⁾. فثمة مفومة من نوع خاص للبرامج التي تسعى إلى تمكين المجتمع المدني. وردة فعل من هذا القبيل تسم بلدانًا كثيرة استبدل «الانتقال» فيها بحالة من «الجمود» (الفصل الثالث). هذا وقد حذد غيرشمان (Gershman) وأل (Aven) الطرق التالية المعوقة لمساعدات الديمقراطية:

- قيود تُفرض على حق التجمع وعلى حرية تشكيل المنظمات غير الحكومية

- معوقات التسجيل والحرمان من الوصع القانوني

- قيود تُفرض على التمويل الأجنبي والتمويل المحلي

- تهديدات مستمرة من خلال ممارسة السلطة، وفقًا لما تراه ملائمًا (discretionary power)

- قيود تُفرض على النشاطات السياسية

- تدخل تعسفي في الشؤون الداخلية للمنظمات غير الحكومية

- مضايقات يُمارسها المسؤولون الحكوميون

- إنشاء منظمات بطريقة «مؤدية» عوضًا عن المنظمات غير الحكومية

- مصابغة الناشطين في المجتمع المدني وملاحقتهم قانونيًا وإبعادهم⁽⁹⁴⁾.

إن أيًا من هذه المشكلات لا يجعل التأييد الخارجي لنشر الديمقراطية مسألة مستحيلة، ويوصي تحليل غير شمان والى أيضًا بضرورة الاستجابة الملائمة للتحديات الجديدة⁽⁹⁵⁾. بيد أن أوصاع تزويج الديمقراطية من الخارج لم تشهد تحسناً، حتى وإن شهدنا توجهات ديمقراطية في عدد كبير من البلدان؛ إذ إن كلاً من الجهات الداخلية والخارجية تواجه تحديات هائلة في دعم سيروية حيوية للتحويل الديمقراطي. ولقد ركز هذا الفصل على أهمية الأحوال المحلية الموازية لتحرير الديمقراطية، وتوقف عند ثلاثة عناصر من مثل هذه الأحوال المحلية، والتي تتلخص هي: (1) قادة سياسيون ملتزمون بتحرير الديمقراطية، (2) بيروقراطية حكومية مستقلة سياسياً تعتمد مبدأ الاستحقاق، و (3) مجتمع مدني حيوي قادر على فرض صوابط على الحكومة. إن العفة الرئيسة لتزويج الديمقراطية (بل حتى لتقدم الديمقراطية بشكل عام) هي أن هذه الاوصاع الثلاثة غير موجودة في عدد كبير من البلدان الواقعة في المنطقة الرمادية.

(161) Woodrow Wilson, «Address to Congress Asking for Declaration of War,» (1917)

مقتبس من:

John A. Vasquez, *Classics of International Relations* (Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 1996), pp. 35-40.

(162) انظر أحد التحليلات الملهمة لهذا الرأي هو تحليل:

Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth A Non-Communist Manifesto* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960),

انظر أيضا الجزء المعني بالشروط المسبقة للديمقراطية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(163) مقتبس من:

Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 31,

وبعد التحليل الشامل الذي قدمه كارودزر مصدر الهام أساس لهذا الفصل.

(164) Kristian Skrede Gleditsch and Michael D. Ward, «Diffusion and the International Context of Democratization,» *International Organization*, vol. 60, no. 4 (2006), pp. 911-933, and John O'Loughlin [et al.], «The Diffusion of Democracy, 1946-1994,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 88 (1998), pp. 545-574.

(165) William I. Robinson, *Promoting Polvarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Gorm Rye Olsen, «Europe and the Promotion of Democracy in Post-Cold War Africa: How Serious is Europe and for What Reason?» *African Affairs*, vol. 97 (1998), pp. 343-367, and Michael McFaul, «Democracy Promotion as a World Value,» *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 1 (2004), pp. 147-163.

(166) انظر على سبيل المثال:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad. The Learning Curve*

(167) Robinson, *Promoting Polyarchy Globalization, US Intervention, and Hegemony*.

(168) Celestin Monga, «Eight Problems with African Politics,» *Journal of Democracy*, vol 8, no. 3 (1997), pp. 156-170.

(169) *National Security Strategy of the United States of America*, (Washington: Office of the President, 2002, sec. 2.

(170) انظر:

Jennifer L. Windsor, «Promoting Democratization Can Combat Terrorism,» *Washington Quarterly*, vol 26, no. 3 (2003), p. 48,

الحالات المستعصية في هذا الشأن هي العراق و أفغانستان.

(171) Windsor, «Promoting Democratization Can Combat Terrorism,» p. 54.

(172) Carothers, *Aiding Democracy Abroad The Learning Curve*, p. 125.

(173) *Ibid.*, p. 128.

(174) Marina Ottaway and Theresa Chung, «Toward a New Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (1999), pp. 99-113, Quote from p. 100.

(175) Ottaway and Chung, «Toward a New Paradigm,» p. 100.

(176) Robert Kaplan, «Was Democracy Just a Moment?» *Atlantic Monthly* (December 1997).

(177) انظر على سبيل المثال:

World Bank, *Adjustment in Africa Reforms, Results, and the Road Ahead* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

(178) Douglas W. Payne, «Latin America and the Caribbean: Storm Warnings,» in: Roger Kaplan [et al.], eds., *Freedom in the World The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 1996), pp. 77-84.

(179) Merilee Grindle, *Challenging the State: Crisis and Innovation in Latin America and Africa* (Cambridge: Cambridge University Press 1996),

انظر أيضًا:

World Bank, *World Development Report 1997 The State in a Changing World* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(180) يبطوي تحرير سيادة القانون، على سبيل المثال، على اصلاح المؤسسات، واعادة كتابة القوانين، ورفع مستوى مهنة المحاماة، وزيادة المداخل القانونية والدفاع، قارن مع:

Carothers, *Aiding Democracy Abroad The Learning Curve*, p. 168.

(181) Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*.

(182) Paddy Ashdown, Inaugural Speech, 27/5/ 2002,

مقتبس من:

David Chandler, «Back to the Future? The Limits of Neo-Wilsonian Ideals of Exporting Democracy,» *Review of International Studies*, vol 32, no. 3 (2006), p. 480.

(183) Chandler, «Back to the Future? The Limits of Neo-Wilsonian Ideals of Exporting Democracy,» p. 480.

(184) Jiri Pehe, «Consolidating Free Government in the New EU,» *Journal of Democracy*, vol 15, no. 1 (2004), pp. 36-47.

(185) Barbara Wake Carroll and Terrance Carroll, «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» *Journal of Development Studies*, vol 33, no. 4 (1997), pp. 464-486.

(186) Carroll and Carroll, «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» p. 473.

(187) Göran Hydén, *Governance and Politics in Africa* (Boulder: Lynne Rienner, [n. d.]), p. 23.

(188) Carroll and Carroll, «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» p. 479.

(189) Ottaway and Chung, «Toward a New Paradigm » p. 106.

(190) Joan Bloch Jensen, «American Democracy Promotion in Africa,» Manuscript, Department of Political Science, Aarhus, 2006 (in Danish).

(191) Christopher Clapham, «Governmentality and Economic Policy in Sub-Saharan Africa,» *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 4 (1996), pp. 809-824.

(192) Pamela Paxton and Rumi Morishima, «Does Democracy Aid Promote Democracy?» Working Paper, Ohio State University, 2006,

انظر أيضًا:

Jensen, «American Democracy Promotion in Africa.»

(193) Carl Gershman and Michael Allen, «The Assault on Democracy Assistance,» *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 2 (2006), pp. 36-51.

انظر أيضًا:

Thomas Carothers, «The Backlash against Democracy Promotion,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 2 (2006), pp. 55-68.

(194) تلخيص عن:

Gershman and Allen, «Assault on Democracy Assistance.»

(195) Gershman and Allen, «Assault on Democracy Assistance,» pp. 46-51.

الفصل الخامس: الآثار المحلية للديمقراطية:

هل تحقق النمو والرفاه؟

هل تستحق الديمقراطية حقًا تجشّم كل هذا العناء؟ هل تمهد الطريق لتحسينات في مجالات الحياة الأخرى غير تلك المرتبطة ارتباطًا صيفًا بالحرية السياسية؟ بالنسبة إلى شعوب البلدان التي تمر حاليًا بانتقال إلى حكم أكثر ديمقراطية، تُعد هذه القضية مسألة بالغة الأهمية. وسوف نتوقف في هذا الفصل عند آثار الديمقراطية على التنمية الاقتصادية التي تُعرّف أنها النمو والرفاه. كما يتفحص أيضًا العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبمما تعاملنا مع مفهوم الديمقراطية كمتغير تابع في الفصل الثاني، حيث كان بحثنا مُنصبًا على الظروف المواتية لظهور الديمقراطية، فسنعاملها في هذا الفصل كمتغير مستقل، حيث يبحث في تأثيرها على التنمية الاقتصادية. هذا وسوف نتوقف عند سؤال ما إن كانت الديمقراطية، إذا تحققت، قادرة على تلبية التوقعات بتحسين أداء النمو الاقتصادي والرفاه.

ولا يميل جميع الباحثين الذين تناولوا هذه المسألة إلى التناول؛ بل ويصل الأمر ببعضهم إلى الحديث عن مقايضة (trade-off) بين الديمقراطية السياسية من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. وسوف نقدم عرضًا موجزًا لوجهات النظر الرئيسية في الحوار النظري، كما سنعلم أيضًا مسحة للدراسات التجريبية التي تناولت هذه القضية^(١). وبالنسبة الياء، فإننا نرفض مفهوم المقايضة العامة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وسوف نبين الأسباب التي تجعل تحرير التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاه أمرين غير مصموني التحقق بالضرورة في الديمقراطيات الجديدة.

النقاش الدائر حول الديمقراطية والتنمية

يرى العديد من الدّحثين تباينًا بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. وترتبط الأسباب الاقتصادية بحقيقة أن النمو يتطلب فائضًا اقتصاديًا متاحًا للاستثمار. ويمكن استثمار الفائض من هذا القليل أو استهلاكه. لذلك، فإن الطريقة الوحيدة لزيادة الفائض المتاح للاستثمار هي الحد من الاستهلاك. والحجة هنا هي أن النظام الديمقراطي لن يكون قادرًا على اتباع سياسات كبح الاستهلاك (المحافظة على الأجور الحقيقية)؛ لأن المستهلكين سخيرون أيضًا، وسوف يعاقبون السياسيين من خلال صندوق الاقتراع في أول فرصة تلوح لهم. لذلك، على القادة السياسيين في النظام الديمقراطي أن يلبوا مطالب السكان قصيرة المدى. وعلى حد قول عالم اقتصاد هندي: «في ظل نظام يسعى

فيه المشرّعون... إلى الحصول على موافقة الناحيين، فانه ليس بمستطاع رجل السياسة أن... يتبع أي سياسات لن تجلب فوائد ملموسة للناحيين مع حلول الانتخابات المقبلة»⁽¹⁹⁷⁾.
بناءً على ذلك، هناك تناقض على المدى القصير والمتوسط بين النمو الاقتصادي (الاستثمار) والرفاه (الاستهلاك)؛ فلا يمكنك الجمع بين تقيضين. ويركز من لديه تحفظات اقتصادية على الديمقراطية، على نزوع القادة الديمقراطييين إلى الرضوخ لإملاءات الناحيين بدعم الكثير من الرفاه، وتباعاً، القليل من النمو، علماً بأن افعاله هذه تعرض أسس تعزيز الرفاه برمتها للخطر على المدى الطويل.

أما من لديه تحفظات سياسية على الديمقراطية، فيطلق من حقيقة مفادها أن التنمية الاقتصادية تعزّز، على أكمل وجه، عندما تتوافر درجة عالية من الاستقرار السياسي والنظام⁽¹⁹⁸⁾. والديمقراطية غير مفيدة في هذا الصدد، لأنها تعرض مؤسسات البلدان النامية الضعيفة أصلاً للضغط الذي يمارسه جماعات مختلفة في المجتمع. وتكون النتيجة الفوضى وعدم الاستقرار، لا سيما في البلدان التي تتطوي الأوضاع فيها على احتمالات كبيرة للصراع الناجم عن العديد من الانقسامات الدينية والعرقية والإقليمية والطبقية. ولا يمكن أن تنهض بأعباء سياسات التعبير التي تدعم التنمية الوطنية طويلة المدى الحكومات محصنة من تفاعلات الصفوط السياسية في نظم الحكم الديمقراطي. وبهذا المعنى، فإن التسلطية هي الأكثر ملاءمة لتعزيز التغيير⁽¹⁹⁹⁾.

ويسوق الباحثون حجة أخرى ليثبتوا أن الحكم التسلطي يكون ملائماً أكثر لدعم التنمية الاقتصادية من الديمقراطية، وتعتمد هذه على حقيقة أن الأوضاع تتصاغر أكثر فأكثر ضد تعزيز التنمية تعريزاً ناجحاً، وبالتالي، فإن المطالبات بأن تتخذ الدولة تدابير شاملة لتعزيز التنمية قد رادت بشكل كبير مع مرور الوقت. فثمة ملاحظة أكبر من السوق العالمية، وحاجة داخلية ملحة إلى التنمية أعلى مما كان عليها الحال عندما مرت البلدان العربية الصناعية بمراحل التنمية المبكرة. وبالفعل، فإن سيرورات التنمية انداك والآن مختلفة اختلافاً نوعياً مقارنة بما شهده اليوم. فضلاً عن أنه وفي هذا القرن بالذات لم يشهد أي حالة من التنمية الاقتصادية الناجحة من غير تدابير سياسية شاملة تتطوي على تدخل كبير للدولة في الاقتصاد. وفي ظل الأوضاع الديمقراطية، فإن تدابير حكومية منظمة من هذا النوع أمر صعب، إن لم تكن مستحيلة⁽²⁰⁰⁾.

إن مهمات بناء الدولة حالياً كبيرة بالفعل. ويقول أحد الباحثين: «إن إدارة هذه السيرة من دون اللجوء إلى الدكتاتورية أمر يكاد يستحيل تصوره»، وتلخص مقولته هذه بإيجاز موقف أولئك الذين يرون تناقضاً بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية⁽²⁰¹⁾. في الوقت عينه، لا بد من التأكيد بأن المفارقة موقته؛ فالنظام السياسي والسلطة الحكومية أمران لا غنى عنهما في

إنشاء مراحل التنمية الاقتصادية المبكرة الصعبة. أما المشاركة والتوزيع فلا تكونان ذات علاقة وثيقة بالموضوع إلا في مراحل متأخرة. وقد لحص غابريال أموند (Gabriel Amond) و ج. بديهام باول (G. Bingham Powell) الموقف بدقة إذ يقولان: «يكون بناء الدولة وبناء الاقتصاد، منطقيًا، متقدمين على المشاركة السياسية والتوزيع المادي، خصوصًا أن تقاسم السلطة والرفاه يعتمدان على وجود سلطة ورفاه لتقاسمهما»⁽²⁰²⁾.

ويتصدى بقاء وجهة النظر القائلة بأن هناك مقايضة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لكل الحجج المذكورة أعلاه. ويرد هؤلاء على الحجة الاقتصادية القائلة بأن الديمقراطية تصير بالنمو على النحو الآتي: صحيح أن كمية معينة من العناصر الاقتصادية إما أن تستثمر أو تُستهلك، لكن ليس الأثنان معًا، غير أن الاستنتاج بأن ثمة تناقضًا حادًا بين النمو والرفاه ليس بالدقة التي يبدو عليها في الوهلة الأولى. على سبيل المثال، بشكل الإنفاق العام على مجالات من مثل الصحة والتعليم استثمارًا في رأس المال البشري الذي يحسن في الوقت ذاته الرفاه لجماعات كبيرة من السكان. وبالفعل، يوجد عدد من علماء الاقتصاد استراتيجيًا تنمية تركز على الاحتياجات الأساسية للناس؛ إذ أنه من الممكن في هذا المجال تحقيق النمو والرفاه في آن⁽²⁰¹⁾. وإن كنا قادرين على الحصول على نمو ورفاه مترامبين، تُصبح الحجة التي تصب في مصلحة السلطوية بسبب جنوح الديمقراطية إلى تعزيز الكثير من الرفاه ضعيفة للغاية. وفي واقع الأمر، قد لا يكون الخيار بين النمو والرفاه وإنما بين نوعين مختلفين من سياسات الاستثمار؛ أحدهما تدعم الرفاه، والآخر لا تدعمه. وبطبيعة الحال يمكننا القول إن الحكومة الديمقراطية ستدعم على الأغلب السياسة الأولى، أما الحكومة السلطوية فتدعم على الأرجح الأخرى⁽²⁰⁴⁾.

ومن ثم يظل البقاء الحجة القائلة بأن الديمقراطية لا يمكنها تأمين النظم والاستقرار رأسًا على عقب، وذلك بالإشارة إلى أن السلطوية يمكن أن تعني الحكم التعسفي والتدخل غير المبرر في شؤون المواطنين. والنظام الديمقراطي وحده هو القادر على توفير بيئة واعدة تزدهر في ظلها التنمية الاقتصادية. إضافة إلى هذا، فإن التعددية السياسية والتعددية الاقتصادية تعزز أحدهما الأخرى. ومن دون الحريات المدنية والسياسية الأساسية، لن يشعر المواطنون بالأطمئنان للسعي من أجل الأهداف الاقتصادية⁽²⁰⁵⁾. وبهذا المعنى، ثمة علاقة تعزيز متبادلة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

أخيرًا، هناك الحجة المتعلقة بالحاجة إلى مبادرة الدولة باتخاذ تدابير شاملة ومنسقة من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أنه قد يكون ضروريًا أن تتخذ الدولة تدابير قوية، لا يمكننا التسليم بأن دولة قوية قادرة على النهوض بدور قيادي في جهد التنمية الاقتصادية هي بالضرورة دولة غير ديمقراطية. بعبارة أخرى، الدولة القوية والدولة

التسلطية ليستا مترادفتين. والدولة القوية بيروقراطية فعالة وغير فاسدة، ووحدة سياسية مستعدة وقادرة على إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية، وسياسات جيدة التصميم تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية. والدولة القوية بهذا المعنى ليست تسلطية بالضرورة²⁰⁶. هذا وقد لحّصنا الحجة المتعلقة بآثار الديمقراطية على التنمية الاقتصادية في الشكل (5-1).

وفي المجمل، فإن موقف النقاد يتمثل بأن الديمقراطية ليست على الدوام أكثر ملائمة لدعم التنمية الاقتصادية من الحكم التسلطي (فقد تكون هناك حالات مساعد فيها الحكم التسلطي على تحقيق معدل نمو أسرع خلال فترات معينة)، وإنما الحجج التي قدمها أولئك الذين يدافعون عن فكرة المقايضة بين الديمقراطية والتنمية ليست قوية بما يكفي لتأييد موقف عام من تفوق التسلطية في مجال التنمية الاقتصادية. بتعبير آخر، لا يمكن السطر إلى الديمقراطية والتنمية كمسألتين متباينتين أو متناقضتين عمومًا، حتى إن وجدت حالات من النمو السريع في ظل أوصاف تسلطية. فبعض البلدان التي تحكمها أنظمة تسلطية قاسية لم تظهر عليها فوائد التنمية الاقتصادية التي حددها مويبدو فكرة المقايضة.

الشكل (5-1): الديمقراطية: هل تدعم التنمية الاقتصادية أم تعوقها؟

يمكن للديمقراطية أن تعزز التنمية الاقتصادية	تعوق الديمقراطية التنمية الاقتصادية	
الاستثمار الديمقراطي في الاحتياجات الإنسانية الأساسية يفيد النمو الاقتصادي.	لا تستطيع الديمقراطية الحد من الاستهلاك لصالح الاستثمار. لذا، يعانى النمو الاقتصادي.	الأسباب الاقتصادية
توفر الديمقراطية بيئة سياسية مستقرة وأمنًا للتنمدية الاقتصادية. الديمقراطية تعني الشرعية: الدولة القوية في كثير من الأحيان هي أيضًا دولة ديمقراطية.	تزيد الديمقراطية الضغط على المؤسسات الضعيفة. جهد الدولة الموعود أكثر صعوبة. الدولة صعبة.	الأسباب السياسية

هل هناك مقايضة بين الديمقراطية والتنمية؟ لقد أجريت تحليلات عدة في محاولة منها للإجابة عن هذا السؤال لكنها لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة²⁰⁷. فـ روبرت مارش (Robert Marsh) أجرى مسحًا لأداء ثمانية وتسعين بلدًا بين عامي 1955 و 1970، واستنتج أن «التنافس السياسي/الديمقراطية له تأثير كبير على المعدلات اللاحقة للتنمية الاقتصادية»

ويتمثل تأثيره في كبح معدل التنمية، بدلا من تسهيله. وباحتصار، يريد النظام السياسي التسلطي في الأمم الفقيرة معدل التنمية الاقتصادية، في حين يبدو النظام السياسي الديمقراطي بالنسبة إليها ترفاً يعوق التنمية»⁽²⁰⁸⁾. وقد توصل يوسف كوهين (Youssef Cohen) إلى استنتاج مماثل اثر دراسته للنمو الاقتصادي في عدد من بلدان اميركا اللاتينية⁽²⁰⁹⁾.

وصرح ديرك بيرغ شلوسر (Dirk Berg-Schlosser) في تحليله للأنظمة الأفريقية، ان للأنظمة السلطوية «تأثيرا ايجابيا قويا على المعدل العام لنمو الناتج القومي الإجمالي»⁽²¹⁰⁾، لكنه شدد على ان أنظمة حكم التعددية الديمقراطية قدمت أداء أفضل مما ينبغي توقعه: «وبالنسبة فإن أنظمة حكم التعددية تنلي بلاء حسنا في ما يتعلق بنمو الناتج القومي الإجمالي وتحسين النوعية الأساسية للحياة. كما ان لهذه الأنظمة أفضل السجلات في ما يخص المعايير العيسية (حماية الحريات المدنية والحرية من القمع السياسي)»⁽²¹¹⁾. وقد توصل دوايت كنع (Dwight King) إلى استنتاج مماثل في دراسته لستة بلدان اسيوية: «ان قيم الاداء على اساس المساواة المادية والرفاه عوصا عن النمو، وإن نرس كظاهرة تاريخية على مدى العقد الماضي وصمم اطار الجماعات السكانية المتناوبة (الريفية، ومن لا تملك ارضا، وشبه غير المالكة لأرض)، يكون أداء الأنظمة التي تعتمد النمط الديمقراطي (ماليزيا، وسريلانكا) أفضل من أداء الأنظمة البيروقراطية السلطوية (اندونيسيا والفيليبين ونايلند)»⁽²¹²⁾.

وهي دراسة مبكرة أخرى، تناول ج. وليام ديك (G. William Dick) سجلات النمو في اثين وسبعين بلدا بين عامي 1959 و 1968. وقام بتصنيف البلدان وفق أشكال الحكم فيها: السلطوية او شبه التنافسية او التنافسية. وقد اعترف، من دون أدنى تردد، بان البيانات ليست قطعية تماما، لكنه أصر على ان «الناتج لا تدعم بالتأكيد، بل وتميل الى دعم الرأي العادل بأن البلدان السلطوية عموما أقدر على تحقيق نمو اقتصادي أسرع في المراحل المبكرة من التنمية من البلدان التي تديرها أنظمة سياسية تنافسية»⁽²¹³⁾.

لذلك، لا تنتهي هذه الدراسات إلى إجابة واضحة عن سؤال المفايضة، كما ذكرنا سابقا، ولن يقدم لنا استعراض تحليلات إضافية إلا مساعدة صيلة، وهذا ما يبينه الدراسات المسحية العامة في هذا المجال⁽²¹⁴⁾. والسؤال الذي يطرح نفسه، في المحصلة النهائية، هو هل كان سعيد وراء اجابة قاطعة من خلال هذه التحليلات الكمية، في أغلبها، لأعداد كبيرة من الحالات، والتي تعطي فترات زمنية محدودة، سعيا مجديا؟ ويرودنا اسهام ديك بمثال جيد على المشكلات التي نكتف بمثل هذه التحليلات. أولا، يبدو أنه من غير المعقول ان يبي تحليل من هذا النوع على فترة تعطي أقل من عقد من الزمن، فالأداء الاقتصادي للبلدان الدامية يتفاوت تفاوتاً كبيراً مع مرور الوقت، وتسع سنوات ليست فترة ممثلة. ثانياً، في الوقت الذي قد لا يكون فيه عدد صليل من الحالات عدداً ممثلاً، فإن عدداً كبيراً من الحالات

يُظهر بلا تفاوت مشكلات في ما يحصن تصنيف النظام. فالأفضل أداء من حيث النمو، وفق تحليل ديك، هو البلدان التي يطلق عليها مسمى شبه التنافسية. وبناء على التعريف الذي يوظفه الباحث، والبيانات التي يقدمها من عام 1970، فإن الجزائر، وإثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وبيكاراغوا هي أثناء حكم انستازيو سوموزا (Anastasio Somoza) لا تصنف دولاً تسلطية وإنما دول شبه تنافسية. غير أن المرء يستطيع بسهولة بالغة أن يبرهن على أن انظمة من هذا القبيل ينبغي أن تعد تسلطية، ومن ثم، فمن شأن جميع أسس استنتاج ديك أن تتلاشى.

وتعاني الإسهامات التحليلية الأخرى من مشكلات مماثلة. وما حلص إليه من هذه التحليلات هو أن عددًا كبيرًا من البلدان لا يمكن تعيينها بوصفها كبلدان ديمقراطية أو تسلطية، وأن البلدان تتأرجح بين التصنيفات؛ إذ تكون شبه ديمقراطية في الأمر، وتسلطية اليوم، وشبه ديمقراطية غدًا. وفي كل مرة تمر فيها هذه البلدان على أحد التصنيفات، تصب بيانات أدائها الاقتصادي التي تعطي على الأغلب بصع سنوات فحسب في سياق حجة مختلفة في هذه التفضيات.

وإذا افترضنا أنه من الممكن معالجة المشكلات المنهجية المربكة، فهل من شأن ذلك أن يساعدنا في التوصل إلى إجابة مقبولة عمومًا عن مسألة المقايضة؟ بالنسبة إلينا، يرى أنه من المستحيل التوصل إلى مقولة تشبه القانون في ما يتعلق بتأثير شكل النظام على التنمية الاقتصادية. وعندما ننظر لهذه العلاقة، علينا أن نكون أقل طموحًا في ما يحصن المدى المتوسط (the middle range). فبدلاً من محاولة الإدلاء بمقولات عامة عن العلاقة بين شكل النظام والتنمية الاقتصادية، ينبغي علينا أن نبحث عن العلاقات المنتظمة بين محركات التنمية والأنواع المختلفة من الأنظمة الديمقراطية والتسلطية، وينبغي أن ندرس المحركات على شكل أزواج متناظرة من الحالات الديمقراطية والتسلطية.

وسنحرب كلاً من هذين المسارين في الأقسام التالية من هذا الفصل، فتوقف أولاً عند روح من الحالات المتناظرة، أحدهما تسلطي والآخر ديمقراطي، ومن ثم سنتوقف عند أنواع مختلفة من الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية^(١٢).

الهند مقابل الصين

الهند والصين بلدان كبيرتا المساحة، ومكتطتان بالسكان، وكانا حتى وقت قريب رراعيتين. وكان لكليهما مستوى مُدنٍ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عام 1950، إثر استقلال الهند عام 1947 وقيام الثورة الصينية عام 1949. واليوم، للهند تقاليد عريقة في الحكم الديمقراطي، بينما بقيت الصين تحت التسلطية الاشتراكية منذ انتصار الشيوعيين عام 1949. وقد تكون ديمقراطية الهند أقل من مثالية، كما قد يجد بعض المقومات الديمقراطية

في الصين (انظر الفصل الأول)، لكن الفرق العام بينهما واضح. وعليه، لندى بلد ديمقراطي وحر تسلطي، وقد تمتعا بشكل نظام مستقر لاكثر من خمسة عقود، ويشتركان في عدد من السمات الأساسية، بما في ذلك مستويات تنمية متماثلة لعام 1950. بهما مثالان صالحان لمقاربة مخرجات التنمية في ظل الأنظمة الديمقراطية والتسلطية.

وتشمل التنمية الاقتصادية، بحسب التعريف الذي يتبناه في هذا الكتاب، عنصرين هما النمو والرفاه الاجتماعي. لتتوقف أولاً عدد النمو الاقتصادي في الصين والهند والموضح في الجدول (1-5). ويجب علينا أن نضع في الحسبان أن احصاءات النمو نادراً ما تكون موثوقة بالكامل، وهناك أيضاً مشكلة في المقارنة⁽²¹⁶⁾.

الجدول (1-5): النمو الاقتصادي في الصين والهند

المؤشرات	الصين	الهند
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 2005 (ثابت عند 2000 دولار أمريكي)	1.445	586
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ثابت عند 2000 دولار) تعادل القوة الشرائية ⁽¹⁾ بالدولار	5.878	3.118
معدل النمو السنوي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (في المئة)		
1965-1980	6.9	3.6
1980-1990	10.2	5.8
1991-2005	9.8	3.9
النمو الصناعي (في المئة سنوياً)		
1965-1980 ⁽²⁾	12.1	5.5
1980-1990	11.1	7.1
1991-2005	12.2	6.4
النمو الزراعي (في المئة سنوياً)		
1950-1980 ⁽³⁾	3.1	2.3
1980-1990	5.9	3.1
1991-2005	3.9	2.5

المصدر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report, var. years* (New York: Oxford University Press); World Bank, *World Development Report, var. Years* (New York: Oxford University Press, [n. d.]); Pranab Bardhan, *The Political Economy of Development in India* (Delhi: Oxford University Press, 1984), and Jürgen Domes, *The Government and Politics of the PRC. A Time of Transition* (Boulder: Westview, 1985).

(أ) تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parities): هو محاولة لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ما يتعلق بالقوى الشرائية المحلية للعملة، وبالتالي تجنب التشويه الناتج عن أسعار الصرف الرسمية.

(ب) إحصاءات للصين خلال الفترة الواقعة بين 1953 و 1982، أما إحصاءات الهند فتعطي من 1956 إلى 1979.

(ج) إحصاءات للصين خلال الفترة الواقعة بين 1952 و 1977.

على الرغم من أن الحجم المصبوط لمعدلات النمو موضع شك، فليس هناك ما يدعو إلى الشك في أن معدل النمو الإجمالي في الصين يبقى أعلى بكثير من معدل الهند. وبناء على أحد المقاييس المهمة، وهو النمو الزراعي في الفترة من 1950 إلى 1980، فإن الفرق بينهما ليس كبيراً. وقبل الدخول في المزيد من التفاصيل لهذه النقطة، دعونا نبدأ ببعض الملاحظات العامة حول معدلات النمو.

يبدو أن البيانات الواردة في الجدول (5-1) تؤكد تماماً حجة المقايضة إلى درجة أن الصين التسلطية قد حققت معدلات نمو أعلى بكثير مما حققته الهند الديمقراطية. ومن شأن أولئك الذين يؤمنون بوجود مقايضة بين الديمقراطية والنمو، لاقتصاديين، أن يقولوا على الأرجح، إن النظام الصيني التسلطي قد تحكّم، بانتظام، بالاستهلاك وأعطى أولوية قصوى للاستثمار. إضافة إلى ذلك، تمكّن النظام من تجنب الفوضى وعدم الاستقرار في وقت واصل فيه بانتظام استراتيجية للتعبير السريع.

وثمة شيء من الحقيقة في هذه الأطروحات: فباستثناء فترة الثمانينيات، درجت القيادة الشيوعية على وضع الاستثمار دائماً قبل الاستهلاك. ففي العشرين عاماً بين 1956 و 1976، كانت الطريقة الوحيدة لتحقيق معدلات استثمار مرتفعة هي الحد من الاستهلاك إلى مستوى كان في المناطق الريفية لا يكاد يتجاوز حد الكفاف⁽²¹⁷⁾. لكن للقضية جوانب أخرى. فقد أسهمت معطيات أخرى غير كبح الاستهلاك في معدلات النمو المرتفعة. ويأتي

في مقدمة هذه المعطيات أن النظام نادر باصلاحات بعيدة المدى في الصناعة والزراعة، ووفرت هذه فوائض اقتصادية متاحة للاستثمار. وفي السابق، كانت الفوائض لا تتراكم إلا عند مالكي الأراضي ملكًا خاصًا والراسماليين. في الوقت نفسه، رادت الإصلاحات من الإنتاجية، وخصوصًا في مجال الزراعة. وقد أشار عدد من المحللين إلى أن غياب اصلاحات اساسية من هذا القبيل هو المسؤول عن امكابات نمو كبيرة غير مستثمرة في قطاع الزراعة في الهند⁽²¹⁸⁾. ومن الأطروحات الرئيسة التي قدمها باريتون مور (Barrington Moore) في هذا الصدد، أن مالكي الأراضي الكبار والمرايين في الهند يستحوذون على جزء كبير من الفائض الزراعي ويفقونه بطرق غير منتجة⁽²¹⁹⁾. وقد ردّد عدد من الباحثين هذا الرأي، وفي حقيقة الأمر، فإن الصرايب المعروضة على الدخل الزراعي في الهند متدنية للغاية⁽²²⁰⁾. في الوقت عيه، هدفت استراتيجيّة الثورة الحصرء (Green Revolution) التي تسّتها بعض مناطق الهند منذ منتصف الستينيات، إلى زيادة الإنتاج عن طريق استعمال مدخلات حديثة من مثل الأسمدة الكيماوية، ومبيدات الحشرات، والرّي، واصناف جديدة من المحاصيل. وقد رادت الاستراتيجية من الإنتاجية في القطاع الزراعي الهندي، لكن مع مرور الوقت، بقي اسهام الزراعة في النمو الصناعي أقل من المستوى المطلوب.

على الرغم من هذا، ثمة عناصر لا تدعو إلى الإعجاب في سجل النمو الصيني والتي يجب أن يناقشها؛ إذ تنطوي قدرة النظام التسلطي على تنظيم نمو اقتصادي سريع، أيضًا، على القدرة على ارتكاب أخطاء فطيرة بل والتماذي في ارتكابها، كما حدث خلال ما يسمى بالفترة العظيمة إلى الأمام (Great Leap Forward) التي انطلقت عام 1958، وكان من المفترض لها أن تتشّط الإنتاج إلى حد يجعل الصين من ضمن البلدان الصناعية بامتياز في غضون عشر سنوات. لقد كانت الفترة فاشلة في مجال الصناعة وكارثية في قطاع الزراعة؛ فانتاح الحبوب العدائية تراجع عام 1959 إلى مستوى إنتاج عام 1953. ولم يصل إنتاج الفرد الواحد من حبوب العداء مستوى الإنتاج عام 1956 إلا عام 1978⁽²²¹⁾. أما الإنتاج الصناعي فقد زاد زيادة ملحوظة في البداية لكنه عاد وانخفض بشكل حاد بين عامي 1961 و1962. وترجع اسباب ارتفاع الإنتاج إلى عدم الاهتمام مطلقًا بالوعية ولا بتكلفة الموارد؛ أما أسباب التراجع فتعود إلى العوصى التنطيمية المتريدة وسوء توزيع الموارد. ومن منطلق لا يمكن اعتباره إلا إفراطًا في غطرسة السلطة، تمسك ماو تسي تونغ (Mao Zedong) لأسباب تعود إلى كبريائه الشخصي، باستراتيجية الفترة العظيمة حتى بعد أن ثبت أنها خطأ مدمر⁽²²²⁾.

ويجب علينا أيضًا أن نطرح الأسئلة بشأن استراتيجية النمو السنائية التي وطقتها الصين لكن من منظور أعم. فقد أعطت هذه الاستراتيجية أولوية قصوى للصناعة الثقيلة بينما طوّقت قطاع الزراعة بقبضة من حديد، مُفسحة بذلك المجال لاحتمالات محدودة جدًا من زيادة الاستثمار والاستهلاك في قطاع الزراعة⁽²²³⁾. ويعبر هذا الوضع الاختلاف الكبير بين معدلات النمو الصناعي والزراعي الصينية قبل عام 1980، كما أنه يساعد في تفسير الأسباب التي لم تجعل النمو الزراعي في الصين قبل 1980 أعلى من الهند إلا بقدر ضئيل (هذا إن كان أعلى بالفعل، نظرًا إلى عدم دقة البيانات).

لقد جرى تغيير الاستراتيجية السنائية عقب وفاة ماو. ودفع حليفته، دنغ شياوبينغ Deng Xiaoping، باتجاه إصلاحات في الصناعة والزراعة تهدف إلى اللامركزية وإلى إعطاء دور أكبر لقوى السوق. وتقف إصلاحات من هذا القبيل وراء معدلات النمو اللاحقة في التحسن في قطاع الزراعة منذ عام 1980، لكن تنفيذ إصلاحات مماثلة في الصناعة واجه صعوبات جمة. وتتم الصين حاليًا بمرحلة انتقال، ولا يرغب سوى عدد محدود من الناس في الرجوع إلى البنية الاقتصادية والسياسية المركزية القديمة؛ ومع ذلك، يصعب التحرك باتجاه نظام ينزع إلى المزيد من اللامركزية ويفاد للسوق؛ ذلك أن الشروط الموسمية المُسيّفة بحاجة إلى تأسيس. وتشتمل هذه الشروط على حرمة من الفواعد التي تنظم التنافس وتحدد ما هو قانوني وما هو غير قانوني. وفي حقيقة الأمر، هناك الكثير من «التكهف الرسمي»؛ لأن هذه الفواعد ليست شفافة⁽²²⁴⁾. وباحتصار، فإن التحول إلى نظام آخر أبعد ما يكون عن كونه تحولًا سلسًا وسهلاً.

يمكننا الآن، بعد أن استعرضنا النمو الاقتصادي في كل من الصين والهند، أن ننقل إلى البعد الآخر من أبعاد التنمية الاقتصادية ألا وهو الرفاه. والحال أنه ليس هناك مؤشر أحادي متميز لمستوى الرفاه، لكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام في السنوات الأخيرة بنشر تقرير التنمية البشرية الذي يرتب البلدان وفقًا لبعض أفضل المؤشرات. وبناء على هذه البيانات، في المقام الأول، يبين الجدول (5-2) الحطوط العريضة لإنجازات الرفاه في الصين والهند.

وإذا اعترفنا حتى بوجود مساحة من عدم الدقة في البيانات، فما من شك في التوجه العام الآتي: لقد حققت الصين، وفقًا لهذه المؤشرات، مستوى رفاه أعلى بكثير مما حققته الهند. ويُعد تصنيف الصين على مقياس التنمية البشرية المركب أفضل بكثير من تصنيف الهند (كذلك فإن معدل التحسن بالنسبة إلى الصين منذ عام 1975 أعلى). وجدير بالذكر أن الأرقام الواردة في الجدول هي معدلات لكل السكان. والوضع بالنسبة إلى الفقراء أسوأ بكثير؛ فالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق، أي عند مستوى الحد الأدنى من

الكفاف أو دونه، هو أكثر من 35 في الهند، ولم يطرأ على هذه النسبة أي تغيير يذكر منذ استقلال هذا البلد. ومع زيادة عدد السكان من 360 مليوناً إلى أكثر من مليار بين عامي 1950 و 2003، حدثت بطبيعة الحال زيادة حادة في عدد الناس شديدي الفقر. أما النسبة المئوية المقابلة للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق في الصين فهو ⁽²²⁵⁾ 17.

وتعارض هذه البيانات تماماً التوقعات الفائلة بأن الأنظمة الديمقراطية ستحصد لمطالب الناحيين بفوائد ملموسة، وستعطي الأولوية، بالتالي، لمطالب الرفاه العاجلة بدلاً من إعطائها الأولوية لأهداف الاستثمار والنمو طويلة الأمد. والسؤال الأهم في هذا السياق، بطبيعة الحال، هو التالي: لماذا لم تبدل الهند الديمقراطية جُهداً أكبر في مجال الرفاه؟

الجدول (2-5): الرفاه في الصين والهند

المؤشرات	الصين	الهند
متوسط العمر المتوقع عند الولادة، 2005 (بالسنوات)	71.6	63.3
معدل تعمد اليالعين، 2004 (النسبة المئوية للأعمار من 15 سنة وما فوق)	91	61
معدل وفيات من هم دون الخمس السنوات، 2003 (كل 1000)	37	87
ترتيب مؤشر التنمية البشرية ^(أ) ، 2005	0.755	0.602

(أ) يتكون مؤشر التنمية البشرية (HDI) من ثلاثة مؤشرات فرعية: متوسط العمر المتوقع، والتعليم، والدخل. ويحدّد لكل مؤشر قيمة عالمية هي (1) كحد أقصى و(0) كحد أدنى، ومن ثم يرتّب كل بلد وفقاً لموقعه. ومعدل المواقع الثلاثة مجتمعة هو مؤشر التنمية البشرية؛ وكلما اقترب المعدل من 1 كان الترتيب أفضل. انظر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006* (New York: Palgrave Macmillan), p. 394.

المصدر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006*,

<<http://hdr.undp.org/hdr2006>; World Bank, *World Development Report 2006*>.

إن رفع مستويات الرفاه للجماهير كان دوماً في مقدمة أولويات الأهداف التنموية للحكومات الهندية. غير أن الطريق من الكلام الإنشائي السياسي وصولاً إلى التقدم الفعلي لمستوى الرفاه طويلة جداً. أولاً، يجب أن تترجم السياسات الطيبة إلى مبادرات سياسية واقعية، وحتى في هذه العملية المبكرة نجد تحدياً من «دعوات الرفاه» الإنشائية. ثانياً، حتى لو افترضنا أن الإجراءات السياسية قد اتحدت بالفعل، فإن هذه تعتمد إلى التنفيذ، خصوصاً في القطاع الريفي. فتدابير الرفاه يطر إليها كتهديد للنخب التي تقف في وجه تطبيقها. وقد واجهت جميع البرامج المتعلقة بإعادة توزيع الأراضي، وقوانين الإيجار، وقوانين الحد الأدنى من الأجور، وحماية فقراء الريف، مقاومة من هذا النوع⁽²²⁶⁾. أضف إلى ذلك أن كثيراً من الشعارات تتحلل إجراءات التعيد العفلي، عندما تحدث، وينتهي التمويل في أيدي المسؤولين الفاسدين أو الوسطاء؛ وبحول مسار المنافع في نهاية المطاف ليصب في صالح متلفين غير مستهدفين من ذوي الدخل العالي⁽²²⁷⁾.

إن هذه هي بعض الآليات الكامنة وراء عدم إحراز تقدم في مجال الرفاه في الهند. ويمكن تفسير وجود هذه الآليات عن طريق دراسة بنية السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل أسس الديمقراطية في ذلك البلد. منذ الاستقلال، هيمنت على حرب المؤتمر ثلاث جماعات: أصحاب المهن الحصريون، وبرجوازيو الصناعة والتجارة، ونخب مالكي الأراضي الريفية. ومصالح هذه الجماعات، عموماً، هي التي سهرت عليها سياسات التنمية التي وصفتها حكومات يقوده حزب المؤتمر⁽²²⁸⁾.

لذلك، إن سألنا من هم المستفوعون الرئيسيون من سياسات التنمية التي بعثتها الدولة الهندية منذ الاستقلال، سنكتشف إجابتنا عن هذا السؤال عن ثلاث جماعات. أولاً، هناك البرجوازية الهندية (أو الطبقة الرأسمالية الصناعية). فمع سيطرتها على قوة قوية من المنشآت الاحتكارية، تمتعت الطبقة البرجوازية بسوق محلية محمية واستفادت من القطاع العام الضخم الذي يقوم بتزويد السيرة التحتية الصناعية وغيرها من المدخلات الأساسية معادل أسعار رهيبة؛ وقد وفرت المؤسسات المالية العامة مصدر تمويل رخيص، ولم يشكل مستوى الضرائب يوماً عبئاً ثقیلاً عليها.

ثانياً، هناك المزارعون الأثرياء الذين استفعوا من دعم أسعار المنتجات الزراعية ومن مجموعة واسعة من المدخلات المدعومة (مثلاً الأسمدة، والطاقة، والمياه). كذلك، انحصرت تهديد استصلاح الأراضي، ولم تفرص يوماً ضرائب ذات شأن على الدخل الزراعي أو الثروة الزراعية.

والجماعة الثالثة هي البيروقراطية؛ أي المهنيون والموظفون الإداريون (أو موظفو الـ"بلاك" البيص) في القطاع العام. وقد جاءت العوائد لهذه الجماعة من طريق التوسع الكبير في القطاع العام، ويُعزى ذلك جزئياً إلى التدخل المباشر في الاقتصاد على شكل مؤسسات عامة، وجزئياً إلى التحكم غير المباشر؛ فالبيروقراطية سلطة منح التراخيص، والإعانات، وخدمات أخرى يسعى القطاع الخاص وراءها.

وفي المجمل، ترأست الحكومات الهندية هذا الائتلاف الذي يشكل الـ 20 في المئة الأعلى تقريباً من السكان. إنه ائتلاف مهيم، وقد عززت مكانته بفصل سياسات الحكومة التي خدمت على المدى الطويل مصالح أعضائه⁽²²⁹⁾. ولم تبعد سياسات الدولة التنموية يوماً ابتعاداً ملحوظاً عن دائرة ما هو مقبول من طرف الائتلاف المهيم، أما السواد الأعظم من الناس الفقراء فغير مبظم إلى حد كبير، ومنقسم، وضعيف سياسياً، ما لا يتيح له القدرة على التعبير الواسع تعبيراً راديكالياً.

لماذا نجد وضع رفاه أفضل في الصين، أداءً على الرغم من أن حكومة سلطوية هي التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي؟ من ناحية، لم تشجع الإصلاحات في قطاع الزراعة النمو بحسب، بل وعززت الرفاه أيضاً. ووفقاً لأحد التقديرات، ردت حصة الحبوب للفرد من الأسر الريفية من الدخل الإجمالي من 6 في المئة إلى 11 في المئة نتيجة الإصلاح الزراعي⁽²³⁰⁾. ومن ناحية أخرى، اتحدت مجموعة من التدابير التي استهدفت مباشرة تحسين الرفاه. وتبرز ثلاثة مجالات في هذا الصدد: الصحة والتعليم وأنظمة التوزيع العامة. فقد تحسّن متوسط الوضع الصحي في البلد تحسناً كبيراً نتيجة نظام الرعاية الصحية العام الذي عُمل به في الخمسينيات، ووسّع ليشمل المناطق الريفية في الستينيات. وإضافة إلى الرعاية الصحية الوقائية، وهي المجال المعتاد للرعاية الصحية العامة، اشتمل هذا النظام على الرعاية الصحية العلاجية⁽²³¹⁾. أما في ما يخص التعليم، فإن 93 في المئة من الفئات العمرية ذات الصلة التحقت بالمدراس الابتدائية منذ عام 1983، وحتى لو تسرب أكثر من ثلث التلاميذ في المناطق الريفية كما الحال على أرض الواقع، فإن مستوى التعليم تحسّن تحسناً هاملاً. أخيراً، يشمل نظام الضمان الاجتماعي في الصين توزيع المواد الغذائية من خلال قنوات عامة منتشرة على نطاق واسع⁽²³²⁾.

ومع هذا هناك أيضاً عناصر رفاه تصب في صالح الهند. فالهند الديمقراطية تجسبت المعالاة في السياسات، مثل الفقرة العظيمة إلى الأمام في الصين، والتي يمكن أن تقود إلى أوصاع كارثية. كما أن الهند لم تشهد مجاعة سيئة منذ الاستقلال. وإشارات الإنذار التي تحذر من كوارث من هذا النوع تُبث بسرعة عبر صحافة حرة نسبياً، مما يحث الحكومة الديمقراطية على اتخاذ تدابير مصادرة عاجلة. أما الوضع في الصين فمختلف. فلم تكن فيها صحافة حرة،

على سبيل المثال، نلصق إحقاقات القفرة العظيمة الى الامام والمجاعة الشديدة التي أعقبتها. وتشير التقديرات الى ان المجاعة قصت على ما يتراوح بين 16.5 و 29.5 مليون شخص. في الوقت نفسه، لم يوفر النظام السياسي الأكثر انفتاحاً في الهند حماية صد نقص التغذية المستوطن. ويؤكد جان دريز (Jean Dreze) وأمارتيا سن (Amartha Sen) أنه «في كل ثماني سنوات أو نحوها يموت من الناس في الهند بسبب ارتفاع معدل الوفيات العادية فيها ما يفوق عدد من قصى في الصين بسبب المجاعة العظيمة بين عامي 1958 و 1961. ويبدو أن الهند تمكنت من إبقاء فصائح محرية كل ثماني سنوات تفوق ما أحفته الصين خلال سنوات العار»⁽²³³⁾.

وبحتصار، فإن النتائج الإجمالية لمطوري النمو والرفاه من التنمية الاقتصادية تصع الصين السلطوية في الصدارة مقارنة بالهند الديمقراطية. فالإصلاحات الراديكالية في الصين مهدت الطريق أمام التنمية الاقتصادية، ما وفر مستوى معيشياً لانفا للأغلبية الساحقة من السكان. وما كان للإصلاحات أن تزي النور من غير قيادة قوية عارمة على الدفع بسياسات من هذا النوع، ولربما إلى درجة تصل إلى حد استعمال الإكراه ضد المعارضين. لكن هذه الإصلاحات الراديكالية انطوت أيضاً على صراعات وسياسات خاطئة أدت إلى معاناة إنسانية وخسائر في الأرواح. علاوة على ما تقدم، فإن الجانب الآخر للقيادة القوية صلبة الإرادة هو أنها دعمت نظاماً تتعدم فيه بشكل صارخ الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. قُذمت الحكومة الديمقراطية في الهند، بشكل عام، حماية لحقوق الشعب المدنية والسياسية الأساسية. وقد تجذبت المغالاة في السياسات ووقوع كوارث إنسانية كالمجاعات واسعة النطاق. هذا إضافة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت عند مستوى مستقر ومقبول. لكن الديمقراطية حافظت أيضاً على بنية اجتماعية غير متكافئة بالمطلق تترأسها بحب مهيممة، ويقاوم اعصاؤها تغييراً بعيد المدى من شأنه أن يعود بالفائدة على الفقراء. وقد أدى عدم إحراز تقدم في مطهر الرفاه في الهند إلى معاناة إنسانية وخسائر في الأرواح، لا من خلال كوارث مذهلة كما الحال في الصين، وإنما من خلال المعاناة الصامتة والمتواصلة لـ 35 في المئة من السكان الذين يعيشون في فقر مطلق.

أنماط الأنظمة السلطوية

إن المقارنة بين الهند والصين تساعد في تسليط ضوء يوضح النقاش النظري الحاص بمخرجات التنمية الاقتصادية للأنظمة الديمقراطية والسلطوية. ولكن النقاش لا يمكن حسمه بناء على زوج واحد من الحالات. فالمقارنة لا تظهر لنا شيئاً عن العلاقة بين الهند والصين من جهة، وأمثلة أخرى من الأنظمة السلطوية والديمقراطية من جهة أخرى. وحتى لو لم تعط مقابلة الهند والصين درجات عالية للديمقراطية الهندية، فإنه من الضروري أن نعرف المرید

عن الأنواع المختلفة للأنظمة السلطوية والديمقراطية، وكيف تتوضع الهند والصين في هذا المشهد الأوسع قبل أن يستخلص المريد من الاستنتاجات. وسوف يدافع في الأجزاء التالية عن رأينا القائل بأن الصين ليست نموذجاً معيارياً للمجموعة الكبيرة من الأنظمة السلطوية، والصين، وعدد قليل من البلدان الأخرى، تنتمي إلى مجموعة حصرية نوعاً ما من الأنظمة التنموية السلطوية (authoritarian developmental regimes) التي أثبتت قدرتها على دعم كل من النمو الاقتصادي والرفاه. وعندما ندقق في محررات التنمية، نجد أن الأغلبية العظمى من الأنظمة السلطوية تنتمي إلى مجموعتين أقل جاذبية: إما أنظمة تدفع بالنمو قداماً ولكن ليس بالرفاه، أو - وهو الأسوأ - أنظمة لا تدفع قداماً بأي منهما. ولا تجعل الأنظمة التي تنتمي إلى المجموعة الأخيرة من التنمية الاقتصادية هدفاً رئيساً لها، فهدفها النهائي هو إثراء النخب التي تسيطر في الدولة. هذه الأنواع الرئيسية الثلاثة من الأنظمة السلطوية موصحة في الشكل (2-5) ونصغها بتفصيل أكبر في ما يلي.

الشكل (2-5): أنماط الأنظمة السلطوية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

نوع النظام	حواث النسبة الاقتصادية النمو الرفاه		بلد كمثال
النظام التنموي السلطوي	+	+	تايبوان في ظل الحكم السلطوي؛ الصين
نظام النمو السلطوي	+		البرازيل في ظل الحكم العسكري
نظام إثراء نخب الدولة السلطوي			زائير في ظل حكم موبوتو

الأنظمة التنموية السلطوية

إن السمة المميزة للنظام التنموي السلطوي هي قدرته على دعم كل من النمو والرفاه. والحكومة ذات توجه اصلاحي وتتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، بعيداً من مصالح النخب الراسخة. وتسيطر الحكومة على جهاز دولة له إمكانيات بيروقراطية وتنظيمية قادرة على دعم التنمية، وتدير هذا الجهاز نخب الدولة المترمة أيديولوجياً بتنشيط التنمية الاقتصادية من حيث النمو وكذلك الرفاه. وتعد الصين مثالاً على النظام التنموي السلطوي الاشتراكي، وهناك أيضاً مجموعة متنوعة من مويدي الرأسمالية، وتمثل تايبوان في ظل الحكم السلطوي (الذي استمر من عام 1949 حتى أوائل التسعينيات) مثالاً عليه. فتايبوان، مثل الصين، دفعت

بالتنمية الاقتصادية قنفاً من خلال اصلاح زراعي راديكالي، ومن خلال نقل الفائض الاقتصادي من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة. وكما الحال في الصين، أولت الدولة الاقتصاد اهتماماً كبيراً.²³⁴

لكن هناك أيضاً اختلافات بين البلدين، وبعضها مسؤول عن حقيقة ان تايوان في نواح عديدة كانت أكثر نجاحاً من نظيرتها الاشتراكية.²³⁴ أولاً، إن تجربتي نقطة الانطلاق في البلدين عندما شرعا في السعي إلى تنمية اقتصادية (عام 1949 تقريباً) كانتا مختلفتين. فالصين كانت منغمكة بحرب أهلية شرسة خلال النصف الأول من القرن العشرين؛ بينما في الفترة نفسها، وفر الحكم الياباني المستتب في تايوان أساساً لإحداث تقدم في التنمية الاقتصادية. ثانياً، لم يوظف في تايوان تخطيط مركزي كذاك الذي كان في الصين؛ لم يحاول النظام هناك مطلقاً احتكار السلطة الاقتصادية، وكان المسار الذي انتهجته تايوان أشبه بالنموذج الياباني من النموذج الصيني؛ إذ جمع بين قوى السوق والملكية الخاصة، ووجهت الدولة السوق توجيهاً مكثفاً. ويبدو ان تايوان قد نجحت في تحقيق توازن سوي بين مشكلات الركود التي يسببها «الحضور الرائد للدولة»، والنحرر المفرط لقوى السوق غير المصبوطة والتي لا تخدم تلقائياً أهداف التنمية الاقتصادية. ثالثاً، مرت تايوان بضرورة سلسلة من ريادات النمو والإنتاجية في كل من قطاع الزراعة ونظامه المعتمد على المزارع العائلية، وفي قطاع الصناعة الذي يركز على التصنيع الخفيف الذي يتطلب عمالة كثيفة والمدعوم من المنشآت العامة. وفي سيرة الإصلاح الاقتصادي هذه، لم تمر تايوان بانتكاسات حادة نتيجة احقاق السياسات التي طبعت الصين. كما أن السيرة بمرمتها تلفت دعم المعونات الاقتصادية الكبيرة من الولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، حدثت الصين حدود النموذج الستاليني في النمو الصناعي، والذي بالغ في الصناعات الثقيلة ولم يترك متسعاً للنمو في الصناعات الخفيفة والزراعة. وقد تعبت الصين هذه السياسة حتى أواخر السبعينيات. بالإضافة إلى ذلك، كانت الصين معزولة دولياً لفترة طويلة، ولم تسفر علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق خلال فترة الخمسينيات عن مساعدات اقتصادية كبيرة مقارنة مع ما تلفته تايوان من الولايات المتحدة. وقد مهد نجاح تايوان التزموي الطريق لانتقالها إلى الديمقراطية في التسعينيات.

وكان هناك أمل في لحظة ما بأن تمثل «النموذج الأربعة» في آسيا (تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة) نموذج التنمية السلطوية من التنمية ذات الأهمية البالغة لبلدان أخرى، لكن الأمر لم يكن على هذه الشاكلة. وقد تكون فيتنام مثلاً راهناً على التنمية السلطوية؛ إذ إنها تتبع على ما يبدو النموذج الصيني من التحرر الاقتصادي والنمو مع شيء من الإصاف، لكن من الصعب العثور على تنمية سلطوية في اجراء أخرى من العالم.²³⁵

وبدلاً هذا على وجود تركيبة خاصة من الشروط المُسبِّبة للاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وغيرها، الماثلة في حالة جنوب شرق آسيا، والتي لا يمكن استنساخها بسهولة في أماكن أخرى.

أنظمة النمو السلطوية

يمثل نظام النمو السلطوي النمط الرئيس الثاني من النظام السلطوي، وهو حكم تهيمن فيه الشعب ويدعم النمو الاقتصادي لكنه لا يدعم الرفاه. وتعد البرازيل في ظل الحكم العسكري من عام 1964 حتى الفترة الراهنة من إعادة التحول الديمقراطي، مثالاً جيداً على هذا النمط من الحكم. وكنظام نمو سلطوي، أظهرت البرازيل الخصائص التالية: سعت وراء أهداف النمو الاقتصادي بعية بقاء اقتصاد وطني قوي (يمكن بدوره أن يوفر الأساس لسلطة عسكرية قوية)، واحترمت المصالح طويلة الأمد (لكن ليس المصالح الفورية بالضرورة) للقوى الاجتماعية المهيمنة، في وقت تطلعت فيه إلى العمال والعاملين من الأغلبية العظمى الفقيرة للحصول على العناصر الاقتصادية اللازم لإطلاق النمو.

لذلك كان النظام البرازيلي نموذج تنمية ذو منحى تحوي صريح، استند إلى تحالف بين رأس المال الحاضر المحلي، ومؤسسات الدولة، والشركات العابرة للحدود الوطنية. وبسبب المنحى التحوي للنموذج على جانب العرض من التنمية (إذ كان التركيز على السلع الاستهلاكية المعمرة)، وكذلك على جانب الطلب (إذ كان التصنيع كثيف رأس المال، وكانت معظم الفوائد تذهب إلى طبقة محدودة من العمال والموظفين المهرة من ذوي الياقات البيضاء). ولم تنتفع الأغلبية الفقيرة في حقيقة الأمر من سيرورة النمو؛ فالكثير منهم كان له احتياجات أساسية ملحة في مجالات الصحة، والسكن، والتعليم، والعمل المربح⁽²³⁶⁾. وكان لتدابير إعادة التوزيع الإصلاحية، بما فيها الإصلاح الزراعي، أن تساعد في الدفع بعيد الرفاه من التنمية الاقتصادية إلى الأمام، لكن ما تعهد به النظام، وخصوصاً في سنواته الأولى، كان إعادة توزيع من النمط المعاكس تماماً. فبعد إقصاء المنظمات الشعبية عن النفوذ السياسي، حفّض النظام الأجور الحقيقية حفصاً كبيراً، واتخذ تدابير أخرى أدت إلى التركيز الضخم للدخل الذي صب في مصلحة الـ 20 في المئة الأغنى من السكان⁽²³⁷⁾.

حاولت الأنظمة العسكرية التي فرضت حكماً تسلطياً في الأوروغواي وتشيلي والارجنتين، في أوائل السبعينيات ومنتصفها، تطبيق نماذج نمو اقتصادي ذات خصائص مماثلة، بيد أنها كانت أقل نجاحاً من النظام البرازيلي في ما يخص النمو الاقتصادي. فعلى عكس البرازيل، فتحت هذه البلدان اقتصاداتها لصدمات خارجية، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية معرطة في تحررها قادت، قبل اتخاذ تدابير تصحيحية، إلى الارتداد عن التصنيع؛ أي تفكيك القاعدة الصناعية القائمة⁽²³⁸⁾. ومع ذلك، فإن لهذه الحالات سمة أساسية مشتركة؛ إذ حاولت

الأنظمة التسلطية السعي وراء النمو الاقتصادي من جانب أحادي وبالتحالف مع مصالح النخب

أنظمة إثراء نخب الدولة التسلطية

لا يدعم النمط الرئيس الأخير من الحكم التسلطي، أي نظام إثراء نخب الدولة التسلطية، لا النمو ولا الرفاه؛ ولا يستهدف سوى إثراء النخب التي تسيطر في الدولة. وغالبا ما يعتمد هذا النظام على حكم فردي يقوده رعيم واحد. وعلى الرغم من أن تصرفات مثل هذا الرعيم قد تنعقد إلى أي معنى عندما يحكم عليها وفق معايير أهداف التنمية الرسمية التي وضعها النظام، لكنها سطوية تماما من منظور المحسوبية والرئسية السياسية. ويمكن ترشيح العديد من الأنظمة الأفريقية، مع ما لها من أنظمة الحكم الشخصي التي وصفناها في الفصل الثاني، لهذه الفئة من التسلطية. وقد وصف أحد المراقبين هذا النظام بأنه سياسة عشائرية: «العشيرة فصيلة سياسي يعمل داخل مؤسسات الدولة والحرب الحاكم؛ إنها موجودة قبل كل شيء لدعم مصالح أفرادها... ومبدأ وحدتها الأول هو اتفاق المكافآت المادية للنجاح السياسي: العزيمة هي طوطم العشيرة»⁽²³⁹⁾.

ويورع الفانص الذي يصل إلى يدي القيادة بفصل سيطرتها على الدولة على العشيرة أو على ائتلاف من العشائر، والتي توفر بدورها دعما سياسيا للقيادة. وسبق التوزيع ليس متساويا بطبيعة الحال: فحصة الأسد من الفوائد تذهب إلى الرعيم الأواحد وبحبة صغيرة من بطانته. وليس هناك تمييز واضح بين السياسيين وموظفي الدولة؛ فالعفة الأخيرة تتخبط بنشاط في جهدها لاكتساب مافع شخصية من وراء ماصبها العامة.

لذلك، وبعض النطر عن المراعم الرسمية التي تشير إلى العكس، فإن النخبة الحاكمة لا تظهر اهتماما جادا بالتنمية الاقتصادية، سواء في ما يتعلق بالنمو أو الرفاه؛ فالهدف الرئيس للنظام هو إثراء الذات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إيجاد توارس ضد المعارضين المحتملين (أما بتقديم الرشوى لهم وأما بالتحكم بهم باستخدام القوة)، ويتطلب أيضا، كما ذكرنا أعلا، توزيع العناب. وقد يكون لهاتين الاستراتيجيتين آثار جانبية في ما يتعلق بدعم الرفاه أو النمو، لكن مرة أخرى، هذا المخرج ليس هو الهدف الرئيس.

وقد تكون رانير (الكوبو الآ) في ظل حكم موبوتو (Mobutu) المثال الأوضح على نظام إثراء نخب الدولة التسلطي⁽²⁴⁰⁾. فالدارة المفرقة من عشيرة موبوتو تألفت من بصع مئات من الأشخاص، أو «رابطة» موبوتو. وقد اقتصرت المناصب المربحة في الدولة، والهيئة الدبلوماسية، والحزب، والجيش، والشرطة السرية، والرئاسية على أبناء العشيرة⁽²⁴¹⁾، وحصدت «الرابطة» مباشرة ما يقارب 20 في المئة من الميراثية الوطنية، واستكمل أفرادها دخولهم عن طريق التهريب (الماس والذهب) والمبيعات الخاصة للنحاس. وكان

لموبوتو نفسه حصة شخصية في جميع المشاريع الأجنبية العاملة في زائير، وسيطرت عائلته على 60 في المئة من صافي التجارة المحلية. وقد جمع موبوتو، المتوفى الآن، ثروة هائلة، وجرى الاعتراف به كواحد من أغنى الناس في العالم.

وعليه، فإن الحاصية المحددة لنظام إثراء بحب الدولة السلطوية هي ببساطة أن الحب التي تسيطر في الدولة مهمة باثراء نفسها. ومن الأمثلة الأخرى من أفريقيا، والتي يطبق عليها هذا الوصف، جمهورية أفريقيا الوسطى في أثناء حكم جان بيديل بوكاسا (Jean Bede Bokassa)، وأوغندا في أثناء حكم عيدي أمين (Id. Amin). ومن أمثلة الأنظمة السلطوية خارج أفريقيا، والتي يصلح ترشيحها أيضًا لغة إثراء بحب الدولة السلطوية، هايتي في أثناء حكم فرانسوا دوفالييه (François Duvalier) الأب، وحكم ولده جان كلود دوفالييه (Jean Claude Duvalier)، وبوركينا فاسو في أثناء حكم سوموزا (Somoza)، والباراغواي في أثناء حكم ألفريدو سترويسنر (Alfredo Stroessner).

ما الذي يمكن أن نتعلمه من هذه النماذج للأنظمة السلطوية؟ أولاً، ليس من الممكن إطلاق الأحكام العامة على جميع الأنظمة السلطوية في ما يخص قدراتها على دعم التنمية الاقتصادية؛ فالأنظمة السلطوية المختلفة تتباين تبايناً كبيراً في هذا الشأن. وفي هذا الفصل، قدما وصف لثلاث فئات رئيسة من الأنظمة السلطوية: الأنظمة التنموية السلطوية القادرة على دعم النمو والرفاه على حد سواء؛ وأنظمة النمو السلطوية التي تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي؛ وأنظمة إثراء بحب الدولة السلطوية التي لا تشجع النمو ولا الرفاه. ثانياً، لا تؤدي السلطوية تلقائياً إلى النمو الاقتصادي والنظام والاستقرار، كما يدّعي أنصار فكرة المقايضة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ولعل نظام النمو السلطوي هو النوع الأقرب لوجهة النظر العالمة عن الأنظمة السلطوية، والتي يتبناها أنصار فكرة المقايضة. ففي ظل هذا النظام، يُشجع النمو الاقتصادي على حساب رفاهية الأغلبية العظمى من السكان. وعلى الرغم من أن أنصار هذا النظام يعتقدون، على ما يبدو، بأن مرحلة طويلة من النمو يمكن أن توفر أساساً جيداً لتحسين الرفاه في مرحلة لاحقة، لكن يبدو أن حالة البرازيل السلطوية تثبت العكس. ففي ذلك البلد، مع عدد من المعوقات الأثر الانتشاري المتوقع من ترك أثره على نطاق يسمح له بالإسهام الكبير في تحسين الرفاه⁽²⁴²⁾. ولعل أحد الأسباب المهمة وراء ذلك كان المنحى الحبوي الحاصل بضرورة النمو.

أخيراً، تسلط المدجة ضوءاً جديداً على حوار المقايضة، وذلك من خلال تأكيدها تنوع الأنظمة السلطوية. فإن تأملنا نظام إثراء بحب الدولة السلطوي في زائير، سجدد بان السلطوية، بلا شك، أسوأ للتنمية الاقتصادية مما يشاع عنها؛ وإن درسنا النظام التنموي السلطوي في تاوان، سجدد بان السلطوية لفصل بكثير للتنمية الاقتصادية مما يشاع عنها.

وفي ظل هذه الحفريات، ومع علمنا بأن الأنظمة التنموية التسلطية من النوع التايواني نادرة وقليلة، فإنه من السهل أن نرفض الحجة القائلة بوجود مقايضة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، على أساس أن معظم الأنظمة التسلطية لا تبلى بلاء أفضل من الديمقراطيات في مجال التنمية. ومن ثم فإنه ما من سبب يدعو إلى التصحية بالحقوق والحريات المرتبطة بالديمقراطية. ولكن، قبل أن نستخلص استنتاجات نهائية، دعونا نلقي نظرة فاحصة على الأنماط المختلفة للديمقراطيات.

نماذج الأنظمة الديمقراطية

إن تطوير نمذجة (typology) للأنظمة الديمقراطية أمر صعب، والسبب في ذلك بكل بساطة هو ندرة الديمقراطيات المستقرة نسبياً في العالم السامي. وتكون هذه الأنظمة، في كثير من الحالات، ديمقراطيات تهيمن فيها النخب؛ وبمكانها، في بعض الحالات، أن تحول نفسها إلى ديمقراطيات اجتماعية ذات محى يميل نحو الرفاه. وسنقدم أدناه مريذاً من التفاصيل حول نماذج الأنظمة المختلفة هذه وتأثيرها في النمو والرفاه.

الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب والديمقراطيات الاجتماعية

تحففت الديمقراطية الهندية، في إطار المراح العام للانتقالات الراهة إلى الديمقراطية، على يد ائتلاف تهيمن فيه النخب، ويتكون من ثلاث جماعات رئيسة: المهديون الحصريون الذين أسسوا حركة المؤتمر عام 1885؛ ومجتمع رجال الأعمال المحرطين في التجارة والصناعة؛ ونخب مالكي الأراضي الريفية. وقد أيدت جماهير الفلاحين الفقراء كفاح ائتلاف النخب من أجل الاستقلال والديمقراطية؛ والتفوا حول غاندي على اعتبار أنه الشخصية القيادية العظيمة التي من شأنها أن تلم شمل هذا ائتلاف بين جماعات النخب والجماهير الفقيرة. ومع هذا، فإن تأييد الفلاحين الفقراء لم يزد في الحقيقة إلى اسنيء النخب الريفية؛ إذ لم تنصم روية غاندي لمستقبل القرى الهندية أي تهديد لمركز النخبة، إضافة إلى أن النخب الريفية هي التي كانت تسيطر على تنظيم حزب المؤتمر على المستوى المحلي وليس الفلاحين المعتمدين⁽²⁴³⁾.

بيناً انفاً أن الهيمنة المتواصلة للنخب في الديمقراطية الهندية رسمت ما يمكن تحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية؛ بل ووضعت لها الحدود المسموح بها. فقد خدمت سيرورة التنمية الاقتصادية في المقام الأول مصالح جماعات النخب في الائتلاف المهيمن. وقد أعاق احترام مصالح النخبة قدرة الديمقراطية الهندية على حشد الموارد للنمو الاقتصادي وتحسين الرفاه، عبر إصلاحات زراعية أساسية وغيرها من الإصلاحات⁽²⁴⁴⁾.

وفي الفصل الثالث، وصحب أن هيمنة النخب حاصية رئيسة من خصائص العديد من سيرورات تعبير الأنظمة الراهة. ولعله من المبرر أن نقلق ببراء امتناع مثل هذه الأنظمة

عن القيام بإصلاحات جوهرية تعالج حال المواطنين الفقراء. فهي ظل معطيات التجربة الهدية ذات الحمسين سنة ويبف من الديمقراطية التي تهيمن فيها الحزب، فإن لمحواف من هذا الفيل ما يبررها بقوة؛ فقد حدثت تنمية اقتصادية في الهند في كل من النمو والرفاء، لكن لم تقدم السيرورة عموماً للجماهير العفيرة من الفقراء شيئاً يذكر.

غير أنه من المهم تأكيد نقطة أخرى أثريها في الفصل الثاني؛ ألا وهي أن الديمقراطية تدخل شيئاً من اللافين على السيرورة السياسية. فهي تفتح القوات للصعط الشعبي على الحكام. وقد تُجبر حتى الديمقراطية التي تهيمن فيها الحزب على الاتجاه نحو تدابير إصلاحية أكثر فاعلية؛ عبارة أخرى، قد تتحول الديمقراطية التي تهيمن فيها الحزب إلى ديمقراطيات اجتماعية. وتعرف الديمقراطية الاجتماعية بأنها عبارة عن أنظمة تعتمد فيها الائتلافات السياسية عريضة القاعدة إلى إصلاحات اجتماعية موجهة للرفاء، وتعد حالة كوستاريكا خير مثال على ذلك.

تعتمد ديمقراطية كوستاريكا على أحلاف سياسية بين الفصائل الحزبية. أما الجماعات الرئيسة الثلاث في الائتلاف المهيمن في كوستاريكا فهي حزب الزراعة التصديرية والصناعة (بمن في ذلك المستثمرون الأجانب)، وعناصر بيروقراطية الدولة⁽²⁴⁵⁾. وتجسّي هذه الجماعات ثمار الفوائد التي يجلبها نموذج التنمية الذي يعتمد على الزراعة التصديرية، ويشجع التصنيع دور الدولة القوي في بعض المجالات. لذلك، تلفت الزراعة التصديرية دعماً منتظماً من الحكومة، وبقي مستوى الصرائب متواضعاً للغاية، ولم تشكل تدابير الإصلاح الزراعي أي تهديد يذكر. وعلى الرغم من أن الصناعيين اضطروا إلى القبول بأن الزراعة لا يمكن إعادة هيكلتها وفقاً لاحتياجات التصنيع الخاصة، فقد تلقوا دعماً كبيراً في ما يتعلق بالحماية الخارجية، والتعريفات الجمركية المحفصة على مستلزمات الإنتاج، والإعفاءات الضريبية، والدعم الشامل الذي قدمه القطاع العام للبيئة التحتية. وقد قويت شبكة البيروقراطية من خلال النوسع السريع لمؤسسات متنوعة في القطاع العام، والتي شكلت أساساً صلباً يمكن من طريقه التفاوض مع الدولة للحصول على مافع إصافية.

وبهذا المعنى، يمكن اعتبار ديمقراطية كوستاريكا «هيمّة مقنعة تتألف من الحزب المتنافسة التي وافقت صراحة على احترام مصالح بعضها لبعضها الآخر»⁽²⁴⁶⁾. وتعتمد السياسات على التوازن بين حزب مختلفة تحترم المصالح الأساسية بعضها لبعض؛ لذا انقي على برامج الرفاء ضمن حدود تقبلها المصالح الهيمّة. وقد تجسبت البرامج الاجتماعية الراديكالية للتعبير البيوي، كما تجسبت السياسات الاقتصادية التي قد تشكل تهديداً خطراً على أي من الفصائل الحزبية. نتيجة لذلك، فإن تحسينات الرفاء في كوستاريكا تستند إلى أساس متصدعة من اقتصاد التصدير الزراعي المنقل بالديون الخارجية الصالحة (والمترابدة).

الجدول (3-5): الرفاه والنمو في كوستاريكا

78.3	متوسط العمر المتوقع عند الولادة، 2003 (بالسنوات)
94.9	معدل تغطيم البالغين (النسبة المئوية لمن هم في الخامسة عشرة فما فوق)
0.838	مؤشر التنمية البشرية، ترتيب 2005 ^(أ)
9.606	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (تعاادل القوة الشرائية بالدولار)، 2003 ^(ب)
3.5 0.7 2.1	معدل النمو السنوي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالنسبة المئوية): 1965-1980 1981-1995 1996-2006

المصدر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006*, <<http://hdr.undp.org/hdr2006/>>, and The World Bank, *World Development Indicators*

(أ) يتكون مؤشر التنمية الإنسانية (HDI) من ثلاثة مؤشرات فرعية: متوسط العمر المتوقع، والتعليم، والدخل. وتحدد لكل مؤشر قيمة عالمية هي (1) كحد أقصى و (0) كحد أدنى، ومن ثم يرتب كل بلد وفقاً لموقعه. ومعدل المواقع الثلاثة مجتمعة هو مؤشر التنمية البشرية؛ وكلم اقرب المعدل من 1 كان الترتيب أفضل. انظر:

United Nations Development Programme, *Human Development Report 1991* (New York: Oxford University Press, 1991), p. 106.

(ب) تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parities): هو محاولة لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ما يتعلق بالقوى الشرائية المحلية للعملة، وبالتالي تجنب التشويه الناتج عن أسعار الصرف الرسمية.

مع ذلك، وفي إطار هذه القيود، أيدت الانطلاقات المهيمة في كوستاريكا الحكومات التي دعمت برامج رفاه طموحة. وكما يبين الجدول (3-5)، فإن إجمالي انجازات البلد في ما يتعلق بالرفاه مثيرة للاعجاب حقاً، في حين أن إنجازات النمو الاقتصادي اقرب إلى المعدلات العادية. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أرقام المعدلات الوارد في الجدول (3-5) يحفي وجود مجموعة كبيرة جداً من الناس في أسفل السلم، عجزت عن تحقيق أي تقدم يذكر. وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً جداً وصل إلى مستوى الجوع الفعلي، فإن تقديرات تعود إلى

عام 2006 تشير إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون عند مستوى الكفاف هي 22 في المئة⁽²⁴⁷⁾. وينتمي معظم هؤلاء الناس إلى الريفيين الذين لا يملكون أرضاً أو إلى سكان الحضر من الأحياء الفقيرة في المدن.

ومع ذلك، ابلت ديمقراطية الحزب المهيمنة في كوستاريكا بلاء حسناً نسبياً في ما يتعلق بالرفاه. وتسهم عناصر عدة في تفسير هذا الإنجاز. أولاً، احتلف حكم الحزب في كوستاريكا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عن حكم الحزب في بلدان أميركا اللاتينية الأخرى. فكوستاريكا لم يكن فيها نظام اليهود والعبيد الذي تسيطر فيه حزب ريفية؛ بل كان فيها فلاحون مستقلون، وكانت الطبقة العاملة الريفية متحررة من قيود الإقطاع التي تشدها إلى سادة ريفيين. ثانياً، دعمت الطبقة المهيمنة من بارونات القهوة القيم الليبرالية مثل حرية الصحافة، والحرية الدينية، والتعليم العام. فقد صدر قانون التعليم المجاني الإلزامي عام 1884، وأسهم مستوى تعليم السكان، بالإضافة إلى الحوار العام المفتوح، في تمهيد الطريق أمام تأليف جماعات وجمعيات متنوعة ادخلت المطالب في صلب النظام السياسي⁽²⁴⁸⁾. ثالثاً، للديمقراطية التي أنشئت بعد عام 1948 سمعة بإجراء انتخابات عادلة ونزيهة، في ظل نظام سياسي موجه نحو التفاوض والتسوية. وعلى النقيض الصارخ من جيرانها في أميركا الوسطى، حلت كوستاريكا جيشها عام 1949.

وفي ما يتعلق بالرفاه، فإن كوستاريكا أثبتت أنه ليس من المحتم أن يكون بلاء الديمقراطية التي تهيمن فيها الحزب بمثل رداءة أداء الهند، على سبيل المثال. فالديمقراطيات هذه قادرة على التحول باتجاه درجة أعلى من الاستجابة لمطالب الجماهير. غير أن الحفزية السياسية لكوستاريكا تحتوي على سمات فريدة من نوعها سمحت لها بالتحرك في هذا الاتجاه. فقد أدت القيم المساواتية (egalitarian values) التي عرفها الائتلاف المهيمن، إلى بيئة اجتماعية وسياسية مواتية لتنظيم القوى الشعبية في مرحلة مبكرة. وشكلت هذه العناصر الأرضية لسياسات الرفاه، ولتطوير «نظام من الديمقراطية الليبرالية المستقرة المبطنة النطير في أميركا اللاتينية»⁽²⁴⁹⁾.

كما يبد من دراسة الحالة هذه، تستطيع الديمقراطيات التي تهيمن فيها الحزب أن تعالج قصايا الرفاه. ولأسوء الحظ، فإن عدداً محدوداً من ديمقراطيات الحزب في العالم الثالث تتمتع بطروف مماثلة لتلك التي كان لها شأن مهم في الوصول إلى هذه النتيجة في كوستاريكا. وفي أوروبا الشرقية، ثمة اتفاق أفضل للديمقراطيات الاجتماعية، لاسيما وأن الجماعات الشعبية منظمة تنظيمياً أفضل، وقادرة على إيصال صوتها عبر السيرة السياسية⁽²⁵⁰⁾.

الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير

تعدّ الديمقراطية التي تهيمن فيها الجماهير أنظمة تكون فيها اليد العليا للأطراف الفاعلة الجماهيرية وليس للطبقات التقليدية الحاكمة. ويطالب هؤلاء الناشطون بإصلاحات تنطلق من القاعدة، مسلطين جام غضبهم على سلطة النخب وامتيازاتهم. ومن الأمثلة البارزة على نظم الحكم هذا حكومة الوحدة الشعبية (أو الاتحاد الشعبي) برعاية سلفادور أليندي (Salvador Allende) في تشيلي، بين عامي 1970 و 1973، فقد انتخبت الحكومة على أساس برنامج يعدّ الجماعات متدنية الدخل والفقيرة بتخصيصات كبيرة في ما يتعلق بزيادة الأجور والمرتبات وتحسين الأوصاف الاجتماعية والإسكانية. واتحدت الحكومة أيضاً تدابير لجعل الاقتصاد أكثر فاعلية؛ وكان من شأن السياسات أن تتوجه نحو نمو أسرع ورقابة عامة أكبر. وطبقت الحكومة سياسات لإعادة توزيع الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي، ولتأمين قطاع التعدين، وهو توجه استشرفته أيضاً لمعظم المؤسسات الكبرى في القطاع الخاص¹²⁶. وعلى الرغم من النجاح الذي أحررته الوحدة الشعبية في عامها الأول في السلطة، واجهت الحركة مقاومة متصاعدة الوتيرة من مالكي الأراضي، والصناعيين، والقطاعات الوسطى (middle sectors)، فقد حدثت سيرورة راديكالية واجهت خلالها المعارضة الموحدة كثيراً الحكومة التي انقسمت داخلياً حول ما إذا كان ينبغي لها مواجهة خصومها السياسيين مواجهة راديكالية أو استيعابهم باعتدال. وفي عام 1973 بلغ الوضع ذروته مع قيام أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet) بانقلابه العسكري. ويؤكد هذا المثال هشاشة الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير، فهي تقاد بهسر نحو المواجهة العدائية، والتي قد تؤدي بدورها إلى العودة إلى الحكم التسلطي.

يتيح لنا منظور تحليل أوسع رؤية مشهد أكثر تعاقلاً. فالديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير ينبغي أن تكون قادرة على المضي بحدود أكبر على طريق الإصلاح من الوحدة الشعبية، على سبيل المثال، وبهذا، تتجنب شكل المواجهة الشاملة الذي وقع في تشيلي، مما قد يجعلها شبيهة بالديمقراطيات الاجتماعية التي جسدتها على دكرها نفاً. ومن الحكومات التي نجحت في تحقيق هذا حكم الجبهة اليسارية في السعال العربية في الهند، والتي وصلت إلى سدة الحكم عام 1977¹²⁵². ويبدو أن الديمقراطيات الاجتماعية بدأت تظهر في أوروبا الشرقية، كما ذكرنا سابقاً. وفي الوقت نفسه، فإن للديمقراطيات قدرات تحويلية؛ إذ يمكن النظر إلى تطور معظم الديمقراطيات الأوروبية العربية منذ القرن التاسع عشر، كسيرورة تبدأ بأنظمة تهيمن فيها النخب ومن ثم تتحول تدريجاً إلى ديمقراطيات اجتماعية. وتعدّ الأنماط الأخيرة بدورها هي المسؤولة عن دول الرفاه التي أسست منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وقد مهدت سيرورة التحول التدريجي الطريق أمام قبول النخب بالإصلاحات الاجتماعية وسياسات العدل والإنصاف.

بناءً على ما تقدم، يبدو جلياً أن افق التنمية الاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية، وخصوصاً في ما يتعلق باحتمال إدخال تحسينات تنفع المحرومين، تعتمد على طبيعة الائتلافات الحاكمة خلف ستار الديمقراطيات. وقد تكون الديمقراطيات المهيمنة بحبوايا، والمقيدة للعبية، مجمدة عملياً، بمعنى أن قدرتها على المناورة في طرح قضايا الرفاه، وكذلك في دعم الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي، محصورة ضمن الحدود الصيقة لدعمها المتواصل للوضع القائم. وإن كانت معظم الانتقالات الراهنة إلى الديمقراطية تنارية (بمعنى أنه تهيمن فيها النخب)، كما رجحنا سابقاً، فإن الإسقاط التشاومي بأن العديد من الانتقالات الراهنة ستصبح ديمقراطيات مجمدة يبقى وارداً إلى حد كبير.

أما الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير فليست مجمدة بهذه الطريقة، بل تحتوي على إمكانات إصلاح كبيرة تتعارض مع مصالح النخب الحبوية. ولكن إصلاحاً من هذا القبيل قد يعود إلى مواجهة مع قوى النخب، وبالتالي إلى تقويض الديمقراطية ذاتها.

ومع ذلك، هناك مساحة بين هذين النقيضين يمكن للديمقراطية المستقرة نسبياً والتقدم الاقتصادي أن يسيرا فيها جنباً إلى جنب. وتثبت الديمقراطيات الاجتماعية هذا الاحتمال، ودول الرفاه الإسكندنافية أمثلة على البلدان التي تحولت من ديمقراطيات تهيمن فيها النخب إلى ديمقراطيات اجتماعية.

الأداء الاقتصادي في الانتقالات الديمقراطية الراهنة

انصب تركيزنا حتى الآن على النتائج الاقتصادية طويلة المدى للديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب، وتلك التي تهيمن فيها الجماهير. لكن معظم الانتقالات الديمقراطية الراهنة كانت قد وصفت سياسات اقتصادية لعقد من الزمان أو أكثر، فما الذي يمكن أن نقوله عن أداء سياساتها الاقتصادية خلال تلك الفترة؟

عالج مشروع بحثي هذا السؤال من خلال تحليله لاثني عشر بلداً متوسط الدخل، وهي الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وتشيلي، والبيرو، والمكسيك، والأوروغواي في أمريكا اللاتينية؛ وكوريا الجنوبية، وتايوان، والفلبين، وتايلند، وتركيا في آسيا⁽²⁴⁾. وقد نجح بعض هذه البلدان نسبياً في سياسته الاقتصادية، فحقق استقراراً اقتصادياً وأوجد أوصافاً ملائمة للنمو الاقتصادي. لكن بعضها الآخر كان أقل نجاحاً. وبما أن جميع هذه البلدان هي ديمقراطيات تهيمن فيها النخب، وإن بدرجات متفاوتة، فإن هذا العامل بمفرده لا يمكن أن يفسر الاختلافات في أداء سياساتها الاقتصادية. فما هي إذاً الأوصاف الرئيسة التي تؤثر في أداء السياسة الاقتصادية على المدى القصير؟

يحدد هاغارد (Haggard) وكوفمان (Kaufman) في دراستهما نوعين من العوامل السيوية - أحدهما اقتصادي والآخر سياسي - وكلاهما يساعد في الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه.

والعامل الاقتصادي يأخذ في الاعتبار وجود أزمة اقتصادية في فترة الاستيلاء الديمقراطي أو عدم وجود مثل هذه الأزمة، أما العامل السياسي فيأخذ في الاعتبار قدرة البلد على تنظيم حكم سياسي مستقر.

وصلت بعض الديمقراطيات الجديدة التي تناولتها هذه الدراسة إلى السلطة في حصص أزمة اقتصادية حادة، اتسمت بارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار في الاقتصاد الكلي. وكان هذا هو الحال في الأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا، والبيرو، والأوروغواي. فالأزمة الاقتصادية تحدث وضعا صعبا للحكومات الديمقراطية الجديدة التي يجب عليها أن تتعامل مع أوضاع اقتصادية معاكسة للعادة. غير أن هناك توقعات عامة كبيرة بأن النظام الديمقراطي سوف يحسن الظروف بشكل ملحوظ، وأن العوائد الاقتصادية سوف تتدفق بسرعة نتيجة التحول الديمقراطي. وتخلق هذه المعضلة حافزا للتحرك باتجاه شكل من أشكال «السلطوية الناعمة» (soft authoritarianism) التي تكون لها سلطة تنفيذية قوية وبرلمان ضعيف، كما كان الحال في البيرو عام 1992 عندما أغلق الرئيس فوجيموري (Fujimori) المجلس وأقام سلطة دكتاتورية. على الرغم من ذلك، لم يكن هذا هو النسق العام. ففي بعض البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة، طبقت سياسات التكيف واستقرار الاقتصاد الكلي تدريجيا، في ظل الأوضاع الديمقراطية. وبراء الأحوال الاقتصادية الصعبة، أثبتت الديمقراطيات الجديدة بلاء حسب إلى حد ما. «ولذلك، لا يمكن اعتبار التحول الديمقراطي في حد ذاته المسؤول عن فشل السياسة... فقد لا يكون لتغير الأنظمة الا تأثير طفيف على السياسة، إن لم يذهب أبعد من ذلك ويشير إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه مثل هذا التعبير في توافر الفرص لمبادرات اصلاح جديدة»⁽²⁵⁴⁾.

وثمة درجة عالية من الاستمرارية في السياسة الاقتصادية في الديمقراطيات الجديدة البعيدة عن الأزمة الاقتصادية (تايلند، وكوريا الجنوبية وتشيلي، وتركيا). والحكومات الديمقراطية في هذه البلدان تمسكت تمسكا جوهريا بالسياسة الاقتصادية لأسلافها التسلطيين. وعلى الرغم من أن سياسات من هذا القبيل قد تفصل الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى القصير، فهي تحتوي أيضا على ضعف متأصل يتمثل في محاربة تلك الشرائح من السكان التي أبدت النظام التسلطي. نتيجة لذلك، فإن الجماعات الأضعف والأفقر التي دأبت الأمير في ظل التسلطية تبقى محرومة من الانتفاع، في ظل الديمقراطية. وقد تكون النتيجة ريادة في الاستقطاب (polarization)، مما لذلك من آثار سلبية على الديمقراطية، مثل شكل من أشكال الديمقراطية المجعدة التي تهيمن فيها الحزب وقد حدّناها انفاً.

وكما ذكرنا من قبل، فإن العامل السياسي الذي يؤثر في أداء السياسة الاقتصادية في الديمقراطيات الجديدة، هو القدرة على تنظيم حكم سياسي مستقر. وتعتمد هذه القدرة على

المؤسسات السياسية، وخصوصاً على وجود نظام أحزاب سياسية لا يتسم بانقسامه الشديد، ولا باستقطابه (فلا انقسام يرداد مع زيادة عدد الأحزاب المتنافسة، والاستقطاب يرداد مع تنامي المسافة الايديولوجية بين الأحزاب). وفي الحالات التي درسها هاغرد وكوهمان، «شكلت أنظمة الأحزاب المنقسمة والمستقطبة معوقات كبرى في وجه التنفيذ المستقيم للإصلاح»⁽²⁵⁵⁾.

إذا، يعتمد أداء السياسة الاقتصادية النجاح اعتماداً كبيراً على نظام أحزاب قوي غير منقسم انقساماً حاداً وغير مستقطب. وفي اميركا اللاتينية شكل حاصر (الاوروغواي هي الاستثناء)، أدى انعدام نظام الأحزاب الشبيه بهذا النوع الى «فشل دريع في السياسات»⁽²⁵⁶⁾. ولكن أسوأ حالات الانقسام والاستقطاب في نظام الأحزاب في الديمقراطيات الجديدة تدور في تلك احر، بعيداً من الحالات التي درسها هاغرد وكوهمان: انها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من أوروبا الشرقية، بما في ذلك روسيا.

وثمة علاقة، بطبيعة الحال، بين أداء السياسة الاقتصادية قصيرة المدى في الديمقراطيات الجديدة التي ناقشناها هنا، والأداء الاقتصادي بعيد المدى الذي ناقشناه قبل ذلك. ذلك ان الديمقراطيات الجديدة الفاعلة على اجتياز الأزمة الاقتصادية الحادة، والفاعلة على صوغ سياسات اقتصادية رصينة وتنفيذها، وتقود إلى الاستقرار والنمو، ستكون بحورتها أيضاً أفضل الامكانيات لمعالجة قصايا الرفاه وبالتالي لتحسين احوال جماعات كبيرة من الفقراء. وسترسخ ديمقراطيات من هذا القبيل، على الأرجح، الحكم الديمقراطي وتتفادى النكوص الى التسلطية⁽²⁵⁷⁾.

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في الميزان

استناداً إلى نماذج الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية التي قدمناها في هذا الفصل، وإلى المقارنات التي ناقشناها، نستطيع الآن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة بخصوص المقايضة المحتملة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. أولاً، ليس هناك علاقة ترابط دقيق بين شكل النظام (ديمقراطي أو تسلطي) ومخرجات التنمية، وذلك لسبب بسيط؛ هو ان لأنماط المختلفة من الأنظمة الديمقراطية والأنظمة التسلطية قدرات تنموية متفاوتة. فإذا قارنا نمط الديمقراطية الذي تهيمن فيه النخب بالنظم التنموي التسلطي، كما فعلنا في المقارنة بين الصين والهند، يمكننا القول إن ثمة مقايضة بين الديمقراطية والتنمية؛ لأن النظم التنموي التسلطي يقدم أداء أفضل في التنمية مما تقدمه الديمقراطية التي تهيمن فيها النخب. إلا أن هذا الاستنتاج ليس قوياً بما يكفي لدعم فكرة المقايضة بشكل عام بين الديمقراطية والتنمية؛ فأنماط أخرى من الأنظمة التسلطية تقدم أداء أسوأ في التنمية

الاقتصادية مما تقدمه الانظمة التنموية السلطوية، وقد تنصدر القائمة الأنظمة الديمقراطية، مقارنة مع هذه الأنظمة.

ثانيًا، في ما يخص الأنظمة التنموية السلطوية قليلة العدد نسبيًا، والتي أبلت بلاءً حسنًا في التنمية الاقتصادية، علب أن بين من خلال للة غاية في الدقة كيف، وإلى أي مدى، يمكن أن يبرر تعليق الحقوق المدنية والسياسية من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، على الرغم من أن السلطوية الاشتراكية في الصين قنمت للنظام عطاء منحه الحرية في المساورة، وهو ما مهد الطريق لإعادة التوزيع الجذرية للأراضي لمصلحة الجماهير الريفية، فإن فوائد التنمية لا تبرز المقايضة المفتوحة من غير قيود أو شروط بين التنمية وأنواع الحقوق المدنية والسياسية كافة. وكما اشار أحد الباحثين، فإن انتهاكات من مثل «التعذيب، والاحتفاء، والإعدامات التعسفية، يمكن القضاء عليها في كل الأحوال تقريبًا من دون حسائر في التنمية؛ وقد لا يكون للحق في الجنسية والمساواة أمام القانون، إلا تكاليف محدودة جدا على التنمية؛ ومن المرجح أن يكون لصمان الحقوق القانونية تكلفة أكثر، لكن العبء يبدو محتملًا...» بعبارة أخرى، يجب أن تكون مقايضات الحقوق المدنية والسياسية انتقائية، ومرنة، ومحددة تمامًا إن كان لها أن تبرز على الإطلاق»⁽²⁵⁸⁾. لذلك، حتى في الحالات التي يبدو انها تبرز المقايضة، من الضروري أن يدرس أي الحقوق تتطلب التعليق فعليًا كي تشجع التنمية.

قلت بصريح العبارة إن نظرية المقايضة العامة بين الديمقراطية والتنمية يجب أن ترفض. على أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لا تسيران تلقائيًا جنبًا إلى جنب، ولا يعرر احدهما الآخر تعزيزًا متبادلًا. وثمة معضلات أخرى على الدرجة نفسها من الخطورة خلف المقايضة المرفوضة. أولًا، إن عددًا كبيرًا نسبيًا ليس من الأنظمة السلطوية فحسب، بل من الأنظمة الديمقراطية أيضًا، ولأسباب مختلفة، لا يبلي بلاءً حسنًا في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. فأنظمة إثراء حزب الدولة السلطوية، وأنظمة النمو السلطوية الموجهة للحزب، إضافة إلى الديمقراطيات المجمدة التي تهيمن فيها النخب، لا تبرز بخير عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية التي ستعود بالرفع على الجماهير العفيرة من الفقراء.

ثانيًا، يبدو أن الأنماط الرئيسة من الديمقراطيات تواجه مقايضة بين الاستقرار من جهة، والقدرة على تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة من جهة أخرى. إذ تتطوي الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب، على أفصل الاتفاق للاستقرار، كما تثبت تجارب أميركا اللاتينية؛ وفي الوقت نفسه، غالبًا ما تعني هيمنة النخب تبديد الوضع القديم والقليل من تقدم التنمية. وتعد الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير بتقدم اقتصادي أسرع من خلال اصلاحات تهاجم مصالح النخب الحيوية، ولكن قد تكون النتيجة عدم الاستقرار والعودة إلى السلطوية.

لقد رجحت في وقت سابق وجود مساحة بين هذين النقيضين تمثلها الديمقراطيات الاجتماعية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كم عدد التوجهات الديمقراطية الراهنة التي ستتحرك في ذلك الاتجاه؟

الديمقراطية وحقوق الإنسان

لا تقتصر التنمية على التقدم في النواحي المادية فقط (الطعام، والسكن، والخدمات الصحية، والتعليم، وغيرها)؛ إنها تتطوي أيضاً على جوانب غير مادية تتعلق بحرية الإنسان وهويته وأمنه⁽²⁵⁹⁾. ويمكن أن تتصوي الجوانب غير المادية تحت مظلة حقوق الإنسان، لاسيما حقوق الإنسان المدنية والسياسية⁽²⁶⁰⁾. وتشمل هذه عناصر من مثل حظر التعذيب، والحق في محاكمة عادلة والحماية المتساوية بموجب القانون، والتحرر من التوقيف التعسفي، وحرية التنقل والإقامة، وحرية الفكر والصمير والدين.

ما العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وهل تدعم الديمقراطية حقوق الإنسان؟ تبدو الإجابة للوهلة الأولى صريحة ومباشرة. فتعريف الديمقراطية السياسية الوارد في الفصل الأول ينطرق إلى حقوق مدنية وسياسية: حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع (تشكيل الجمعيات والاتحادات)، والحق في المشاركة السياسية. وإن كانت الحقوق المدنية والسياسية جزءاً من تعريف الديمقراطية نفسها، فمن المنطقي الاعتقاد بأن الديمقراطيات يجب أن تدعم هذه الحقوق. وقد لا تدعم الديمقراطيات دائماً التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، لكنها على الأقل تركز الحقوق المدنية والسياسية الأساسية⁽²⁶¹⁾. وبالفعل، فإن الديمقراطية هي حق من حقوق الإنسان وفقاً لأغلب اتفاقات حقوق الإنسان.

حاول باحثان تحديد العلاقة بين الديمقراطية السياسية كما تقيسها بيت الحرية، ونسق انتهاكات حقوق الإنسان بدءاً على معلومات مستفاة من وراة الخارجية الأميركية. وكما هو مبين في الجدول (4-5)، فإن الانظمة الديمقراطية (الحررة) تحترم حقوق الإنسان بدرجة أعلى بكثير من الانظمة السلطوية (غير الحررة).

غير أن مزيداً من التححيص يكشف عن مشكلات في بعضتي. أولاً، إن العلاقة بين الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان ليست علاقة مثالية. فالعديد من الديمقراطيات تدعم الحريات السياسية الأساسية المرتبطة بالديمقراطية، بينما تنتهك حقوقاً أخرى للإنسان. وانتهاكات من هذا القبيل ترصدها منظمة العفو الدولية. وفي السنوات الأخيرة، وجهت انتقادات للتدابير التي اتخذتها بلدان عربية عديدة كي تكافح الإرهاب لعدم احترامها الكافي لحقوق الإنسان⁽²⁶²⁾.

الجدول (4-5): الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2004: النسبة المئوية للدول التي ترتكب انتهاكات منتقاة لحقوق الإنسان⁽¹⁾

ليست حرة	حررة	
7	2	المعتقودون
20	16	القنصل السياسي / خارج نطاق القانون
48	11	السجن السياسي
52	29	التعذيب

(1) النسبة المئوية للدول التي وقعت فيها انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان (50 مرة أو أكثر). لا توجد بيانات لأفغانستان والعراق وإيران.

المصدر:

Cingranelli-Richards (CIRI), *Human Rights Database* <http://ciri.binghamton.edu/index.asp>, and Freedom House, *Freedom in the World*.

وإن جرى تعريف الحقوق بالمعنى الواسع جدًا للكلمة، فإن توفر حتى البلدان الأكثر ديمقراطية هذه الحقوق كلها. وقد ساعدت محاولات قياس نوعية الديمقراطية التي عرصناها في الفصل الأول، في لفت الانتباه إلى هذا الأمر⁽²⁶³⁾. وعلى الرغم من أن هذه المعلومات قد تلقي بظلال سلبية على بعض الديمقراطيات، فإنها على ما يبدو لا تكسر القاعدة العامة القائلة إن الديمقراطيات تظهر احترامًا أكبر لحقوق الإنسان مما تظهره الأنظمة السلطوية، حتى لو لم يكن هذا الاحترام كاملاً.

لكن هناك مشكلة ثانية في أطروحة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما الاوجهان لعملية واحدة. وترتبط المشكلة بعدم اكتمال العديد من الانتقالات إلى الديمقراطية. فمعظم الأنظمة لا تزال ديمقراطيات مفيدة في المصطفة الرمادية، وبلا احترام كافٍ للحقوق المدنية والسياسية. وقد حلص تحليل حديث إلى أن «السلطات لا تنظر في أي قيود للحد من القمع أو في بدائل عن السيطرة الاجتماعية إلا بعد أن تتحقق أعلى مستويات الديمقراطية؛ وإلى أن نحين هذه

ال لحظة، فليس من رادع لهذه السلطات بصرفها عن انتهاك حقوق الإنسان»⁽²⁶⁴⁾. بعبارة أخرى، يعتمد احترام حقوق الإنسان اعتمادًا كبيرًا على التحول الديمقراطي، علما أن أغلب الأنظمة (شبه) الديمقراطية حاليًا ليست راسخة.

إضافة إلى ذلك، نثير بعض الانتقالات الاضطراب وعدم الاستقرار، وهو ما قد يترك آثارًا سلبية على حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أكد أحد الباحثين أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تقتصر على الحكم التسلطي فحسب، بل وتتركب أيضًا في أثناء انهيار السلطة⁽²⁶⁵⁾، فانهيار السلطة يعني اصعاف سلطة الحكومة (الديمقراطية أو الاستبدادية) إلى درجة تكون فيها على حافة فقدان السلطة أو تضطر إلى استخدام وسائل قاسية للحفاظ على السلطة⁽²⁶⁶⁾. لذلك، فإن عددًا كبيرًا من انتهاكات حقوق الإنسان يمكن ملاحظتها في الانتقالات المتقلة بالآزمات إلى الديمقراطية، والتي تسعى فيها الحكومات المدنية الصغيرة جاهدة إلى السيطرة على رمام الأمور. والحريات السياسية (كالمباشرة والمشاركة) قد تشير إلى أوضاع ديمقراطية مواتية نوعًا ما، لكن انهيار السلطة يؤدي إلى درجة عالية من الانتهاكات (الأخرى) لحقوق الإنسان. ويقع العديد من البلدان ضمن هذه الفئة، بما في ذلك كولومبيا، والسلفادور، وباراغواي، والبيرو، وبلعاريا، ونيكاراغوا، وبنما، والفلبين، وتركيا، وسريلانكا.

وفي المجمل، فإن الديمقراطية من حيث المبدأ تظهر احترامًا أعلى لحقوق الإنسان عموما مما تظهره الأنظمة التسلطية. وإذا قُومنا بالمداد من منظور قائمة شاملة لحقوق الإنسان، سنكتشف أن ديمقراطيات عديدة تنتهك بعضها من هذه الحقوق. إضافة إلى ذلك، قد تؤدي الانتقالات إلى الديمقراطية إلى انهيار السلطة، والذي يمكن أن تنتج عنه انتهاكات أعلى لحقوق الإنسان مما قد يكون عليه الحال في ظل الأوضاع التسلطية المستقرة. لذا، فإن الديمقراطية المستقرة والراسخة تترافق مع احترام عالٍ لحقوق الإنسان بشكل عام، لكن التحرك باتجاه الديمقراطية والمراحل الأولى من التوجهات الديمقراطية، التي تسم أغلبية الانتقالات الراهنة، يمكن أن تنتج أوضاعا ترتفع فيها درجة انتهاك حقوق الإنسان.

خلاصة

افتتحنا هذا الفصل بالسؤال عما إذا كانت الديمقراطية تستحق حقًا تجشم كل هذا العناء، وعما إذا كانت تمهد الطريق لإدخال تحسينات في مجالات أخرى غير تلك المرتبطة ارتباطًا ضيقًا بالحريات السياسية. وأعطينا عددًا من الأسباب التي تبرر الرد بالإيجاب عن السؤالين. فالديمقراطية ليست قيمة في حد ذاتها فحسب، بل إنها تساعد في دعم الحقوق المدنية والسياسية الأخرى أيضًا. وعلى الرغم من أن الديمقراطية لا تقدم دائمًا أداء أفضل من أداء الأنظمة التسلطية في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فقد رفضنا مفهوم المعايضة الكلية بين

الديمقراطية والتنمية. وغلب الأنظمة التسلطية قمعية، ويكون أدائها في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية رديًا. وفي الوقت عينه، فإن الانتقالات إلى الديمقراطية لا تضمن تحقق الوعود بتنمية اقتصادية سريعة، وتحسن ملحوظ في وضع حقوق الإنسان. كذلك لا تشر الديمقراطية المجردة التي تهيم فيها النخب بالحير في ما يخص سيرورة التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تعود بالنفع على مجموعات كبيرة من الفقراء. ويمكن أن تؤدي الانتقالات نفسها إلى عدم استقرار وانهيار يطويان على انتهاكات أعلى لحقوق الإنسان من ذي قبل. فالديمقراطية لا تعد بتحسينات تلقائية في مجالات الحياة غير المتصلة على نحو صيق بالحريات السياسية؛ فهي تتيح فرصة سانحة، أو إطارا سياسيًا، بمنح الجماعات التي تواصل من أجل التنمية وحقوق الإنسان فرصًا أفضل من ذي قبل لتنظيم مطالبها والتعبير عنها. إن الديمقراطية قادرة على منح الفرص لكنها لا تضمن للنجاح.

(196) انظر الملحة العامة هي:

Atul Kohli, «Democracy and Development: Trends and Prospects,» in: Atul Kohli, Chun-in Moon and Georg Sørensen, eds., *States, Markets, and Just Growth* (Tokyo: UN University Press, 2003), pp. 39-64,

انظر أيضاً:

Larry Sirowy and Alex Inkeles, «The Effects of Democracy on Economic Growth: A Review,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 25, no. 1 (1990), pp. 125-157; A. Brunetti, «Political Variables in Cross Country Growth Analysis,» *Journal of Economic Surveys*, vol. 11, no. 2 (1997), pp. 163-190; Yi Feng, *Democracy Governance, and Economic Performance* (Cambridge: MIT Press, 2003); Robert J. Barro, *Determinants of Economic Growth A Cross-Country Empirical Study* (Cambridge: MIT Press, 1997); Charles Kurzman, Regina Werum, and Ross E., Burkhardt, «Democracy's Effect on Economic Growth: A Pooled Time-Series Analysis, 1951-1980,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 37, no. 1 (2002), pp. 3-33; Jagdish N. Bhagwati, «Democracy and Development: Cruel Dilemma or Symbiotic Relationship?» *Review of Development Economics* 6, no. 2 (2002), pp. 151-162; David Gillies, «Democracy and Economic Development,» *International Democratic Development*, vol. 6 (2005), pp. 8-28.

بعض ما يتبع يستند إلى:

Georg Sørensen, *Democracy, Dictatorship, and Development Economic Development in Selected Regimes of the Third World* (London: Macmillan, 1991).

(197) B. K. Nehru, «Western Democracy and the Third World,» *Third World Quarterly*, vol. 1, no. 2 (1979), p. 57 n.

انظر أيضًا:

V. Rao, «Democracy and Economic Development,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 19, no. 4 (1984-1985), pp. 67-82; Barro, *Determinants of Economic Growth*, p. 49, and Erich Weede, «Political Regime Type and Variation in Economic Growth Rates,» *Constitutional Political Economy*, vol. 7 (1996), pp. 167-176.

(198) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 2006).

(199) David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago: University of Chicago Press, 1965).

(200) Dieter Senghaas, *The European Experience A Historical Critique of Development Theory* (Leamington Spa/Dover: Berg, 1985), and Dieter Senghaas, «China 1979,» in: J. Habermas, ed., *Stichworte zur «Geistigen Situation der Zeit»* (Frankfurt Main: Suhrkamp, 1979), vol. 1, p. 435.

(201) J. A. Hall, *Powers and Liberties The Causes and Consequences of the Rise of the West* (Harmondsworth, U. K.: Penguin, 1986), p. 222.

(202) Gabriel Almond and G. Bingham Powell, *Comparative Politics A Developmental Approach* (Boston: Little, Brown, 1978), p. 363.

انظر أيضًا:

Samuel P. Huntington, «The Goals of Development,» in: Myron Weiner and Samuel P. Huntington, eds., *Understanding Political Development* (Boston: Little, Brown, 1987), p. 19, and Irene

Gendzier, *Managing Political Change Social Scientists and the Third World* (Boulder: Westview, 1985), chap. 6.

(203) Hollis Chenery [et al.], *Redistribution with Growth* (London: Oxford University Press, 1974), and Paul Streeten [et al.], *First Things First Meeting Basic Human Needs in Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 1981).

(204) Grace Goodell and John P. Powelson, «The Democratic Prerequisites of Development,» in: Raymond Gastil, ed., *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 1982), pp. 167-176, and Atul Kohli, «Democracy and Development,» in: John Lewis and Valeriana Kallab, eds., *Development Strategies Reconsidered* (New Brunswick, N.J.: Transaction, 1986), pp. 153-182.

(205) Richard Claude, «The Classical Model of Human Rights Development,» in: Richard Claude, ed., *Comparative Human Rights* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976), pp. 6-50; Feng, *Democracy, Governance, and Economic Performance*, and Dani Rodrik, «Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them,» *Studies in Comparative International Development*, vol 35, no. 3 (2000), pp. 3-31.

(206) Georg Sørensen, «Democracy and the Developmental State,» Mimeograph, Institute of Political Science, University of Aarhus, 1991.

(207) انظر المصادر المشار اليها في الهامش (1). ولمراجعة عامة نقدية لتصاميم البحث ولنتائج الدراسات السابقة المتناقضة انظر:

Jonathan Kriekhaus, «The Regime Debate Revisited: A Sensitivity Analysis of Democracy's Economic Effect,» *British Journal of Political Science*, vol 34 (2004), pp. 635-655.

(208) Robert M. Marsh, «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Social Research*, vol 2 (1979), p. 244.

(209) Yousseff Cohen, «The Impact of Bureaucratic-Authoritarian Rule on Economic Growth,» *Comparative Political Studies*, vol 18, no. 1 (1985), pp. 123-136.

(210) Dirk Berg-Schlosser, «African Political Systems: Typology and Performance,» *Comparative Political Studies*, vol. 17, no. 1 (1984), p. 143.

(211) Ibid., p. 121.

(212) Dwight Y. King, «Regime Type and Performance: Authoritarian Rule, Semi-Capitalist Development and Rural Inequality in Asia,» *Comparative Political Studies*, vol. 13, no. 4 (1981), p. 477.

(213) G. William Dick, «Authoritarian Versus Nonauthoritarian Approaches to Economic Development,» *Journal of Political Economy*, vol 82, no. 4 (1974), p. 823.

(214) Kohli, «Democracy and Development»; Sirowy and Inkeles, «Effects of Democracy on Economic Growth, and Brunetti, «Political Variables in Cross-Country Growth Analysis,» Kurzman [et al.], «Democracy's Effect on Economic Growth.»

(215) بعض هذه الاعتبارات تبني على:

Sørensen, *Democracy, Dictatorship, and Development*

(216) انظر:

Jean Drèze and Amartya Sen, *Hunger and Public Action* (Oxford: Clarendon, 1989), p. 206 n.

(217) C. Ka and M. Selden, «Original Accumulation, Equity, and Late Industrialization: The Cases of Socialist China and Capitalist Taiwan,» *World Development*, vol 14, nos. 10-11 (1986), p. 1300 n.

Francine Frankel, «Is Authoritarianism the Solution to India's Economic Development Problems?» in: Atul Kohli, ed., *The State and Development in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1986), pp. 154-161.

(219) Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon, 1966), p. 355.

(220) Pranab Bardhan, *The Political Economy of Development in India* (Delhi: Oxford University Press, 1984), p. 56,

انظر أيضًا:

Rajni Kothari, *Politics in India* (Delhi: Orient Longman, 1982), p. 352 n., and K. Subbarao, «State Policies and Regional Disparity in Indian Agriculture,» *Development and Change* vol. 16, no. 4 (1985), p. 543.

(221) A. Piazza, *Food Consumption and Nutritional Status in the PRC* (Boulder: Westview, 1986), p. 36.

(222) Carl Riskin, *China's Political Economy The Quest for Development Since 1949* (Oxford: Oxford University Press, 1987), p. 276.

(223) Ka and Selden, «Original Accumulation,» p. 1301.

(224) Clemens Stubbe Østergaard and Christina Petersen, «Official Profiteering and the Tiananmen Square Demonstrations in China,» Paper Presented at: *The Second Liverpool Conference on Fraud, Corruption, and Business Crime*, Liverpool, April 17-19, 1991.

(225) United Nations Development Programme, *Human Development Report 2006*.

(226) G. Etienne, *India's Changing Rural Scene, 1963-79* (New Delhi: Oxford University Press, 1982), pp. 152-158, and J. Breman, «I Am the Government Labour Officer... State Protection for Rural Proletariat of South Gujarat,» *Economic and Political Weekly*, vol. 20, no. 4 (1985), pp. 1043-1056.

(227) Bardhan, *Political Economy of Development in India*, p. 4.

(228) التحليل التالي يبني باستعانة (Ibid)

(229) A. Rudra, «Political Economy of Indian Non-Development,» *Economic and Political Weekly*, vol. 20, no. 21 (1985), p. 916.

(230) Riskin, *China's Political Economy*, p. 235.

(231) Piazza, *Food Consumption and Nutritional Status*, p. 176.

(232) Drèze and Sen, *Hunger and Public Action*, p. 209.

(233) Ibid., p. 215.

(234) انظر على سبيل المثال:

Thomas B. Gold, *State and Society in the Taiwan Miracle* (New York: Sharpe, 1986).

(235) واجهت «العمور» أزمة اقتصادية في نهاية التسعينيات من القرن العشرين، انظر على سبيل المثال:

Robert Garran, *Tigers Tamed The End of the Asian Miracle* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1998), and K. S. Jomo, ed., *Southeast Asian Paper Tigers? From Miracle to Debacle and Beyond* (New York: Routledge Curzon, 2003).

(236) Peter T. Knight, «Brazilian Socio-Economic Development: Issues for the Eighties,» *World Development*, vol. 9, nos. 11-12 (1981).

(237) Sylvia Ann Hewlett, *The Cruel Dilemmas of Development: Twentieth-Century Brazil* (New York: Basic, 1980).

(238) C. Ominami, «Déindustrialisation et restructuration industrielle en Argentine, au Brésil et au Chili,» *Problemas*

D'Amerique Latine, vol 89 (1988), pp. 55-79.

(239) D. Cruise O'Brien,

مُقتبس في:

Goran Hyden, *No Shortcuts to Progress African Development Management in Perspective* (London: Heineman, 1983), p. 37.

(240) David Gould, «The Administration of Underdevelopment,» in: Guy Gran, ed., *Zaire. The Political Economy of Underdevelopment* (New York: Praeger, 1979), pp. 87-107, and Salua Nour, «Zaire,» in: Dieter Nohlen and Franz Nuscheler, eds., *Handbuch der Dritten Welt* (Hamburg: Hoffmann und Campe), vol. 4, pp. 468-522.

انظر أيضا:

Mabiengwa Emmanuel Naniuzeyi, «The State of the State in Congo-Zaire: A Survey of the Mobutu Regime,» *Journal of Black Studies*, vol 29, no. 5 (1999), pp. 669-683.

(241) Salua Nour, «Zaire,» in: Nohlen and Nuscheler, eds., *Handbuch der Dritten Welt*, p. 512.

(242) Hewlett, *The Cruel Dilemmas of Development*, and Knight, «Brazilian Socio-Economic Development.»

(243) Sørensen, *Democracy, Dictatorship and Development*, chap. 2.

(244) حول وجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية الهيدية قد تكون في طريقها إلى التحول إلى ما يدعو إليه المؤلف في هذا الكتاب بـ «الديمقراطية الاجتماعية» انظر:

Susanne Rudolph and Lloyd Rudolph, «New Dimensions of Indian Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002), pp. 52-66.

(245) Charles D. Ameringer, *Democracy in Costa Rica* (New York: Praeger, 1982), and John A. Peeler, *Latin American Democracies: Colombia, Costa Rica, Venezuela* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1985).

(246) Peeler, *Latin American Democracies: Colombia*, p. 129.

(247) «Costa Rica,» in: Freedom House, *Freedom in the World 2006*.

(248) Ameringer, *Democracy in Costa Rica*, p. 19.

(249) J. A. Booth, «Costa Rica,» in: Larry Diamond [et al.], eds., *Democracy in Developing Countries Latin America*, 2nd ed. (Boulder: Lynne Rienner, 1999), p. 462.

(250) Nick Crook, Michael Dauderstädt and André Gerrits, eds., *Social Democracy in Central and Eastern Europe* (Bonn: Friedrich Ebert, 2002), and Detlef Pollack [et al.], eds., *Political Culture in Post-Communist Europe. Attitudes in New Democracies* (Aldershot, U.K.: Ashgate, 2003).

(251) المقولات الخاصة بتشيلي تعتمد على:

Jakob J. Simonsen and Georg Sørensen, *Chile 1970-73: Et eksempel på Østeuropæisk udviklingsstrategi* (Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1976).

(252) Atul Kohli, *The State and Poverty in India The Politics of Reform* (Cambridge: Harvard University Press, 1987).

(253) Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton: Princeton University Press, 1995),

ما يأتي من تعقيبات تعتمد على هذا الكتاب.

(254) Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions*, p. 227.

(255) Ibid., p. 370.

(256) Haggard and Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions*, p. 371.

(257) For the View that there is Variation across Regions on the Relationship between Democratization and Economic Reform, see: Valerie Bunce, «Democratization and Economic Reform,» *Annual Review of Political Science*, vol 4 (2001), pp. 43-65.

(258) Jack Donnelly, «Human Rights and Development: Complementary or Competing Concerns?» *World Politics*, vol. 36, no. 2 (1984), p. 281 n.

(259) انظر على سبيل المثال:

Johan Galtung, «Why the Concern with Ways of Life?» in: Council for International Development Studies, *The Western Development Model and Life Style* (Oslo: University of Oslo, 1980).

(260) Jack Donnelly, *Human Rights and World Politics* (Boulder: Westview, 1993).

انظر أيضًا:

Jack Donnelly, *Universal Human Rights in Theory and Practice* (Ithaca: Cornell University Press, 2002), and David Forsythe, *Human Rights in International Relations* (Cambridge University Press, 2002).

(261) David Beetham, *Democracy and Human Rights* (Cambridge: Polity, 1999), pp. 89-95.

(262) Amnesty International, *Amnesty International Report 2005*; available at: <<http://web.amnesty.org/repo005/index-eng>>; Michael Welch, «Trampling Human Rights in the War on Terror: Implications to the Sociology of Denial,» *Critical Criminology*, vol. 12 (2004), pp. 1-20, and Richard Ashby Wilson, ed., *Human Rights in the War on Terror* (New York: Cambridge University Press, 2005).

(263) Freedom House, *Freedom in the World 2005* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006) (Available at: www.freedomhouse.org); David Beetham [et al.], eds., *The State of Democracy Democracy Assessments in Eight Nations around the World* (The Hague: Kluwer Law International, 2002), and Larry

Diamond, «The Quality of Democracy. An Overview,» *Journal of Democracy*, vol 15, no. 4 (2004), pp. 20-31.

(264) Christian Davenport and David A. Armstrong II, «Democracy and the Violation of Human Rights: A Statistical Analysis from 1976 to 1996,» *American Journal of Political Science*, vol. 48, no. 3 (2004), p. 551.

(265) انظر:

Richard Falk, *Human Rights and State Sovereignty* (New York: Holmes & Meier, 1981), pp. 63-124.

(266) انظر:

Stephen Marks, «Promoting Human Rights,» in: Michael T. Klare and Daniel C. Thomas, *World Security Trends and Challenges at Century's End* (New York: St. Martin's, 1991), p. 303.

الفصل السادس: النتائج الداخلية للديمقراطية: السلام والتعاون؟

تري هل سيعني انتشار الديمقراطية، يوما نهاية الحروب؟ هل بوسعنا أن نتطلع إلى عالم يسوده السلام ويركز على التعاون والمكتسبات المتبادلة بدلا من الصراع والعنف؟ يتناول هذا الفصل نتائج ترويج الديمقراطية وأثرها على العلاقات الدولية. ومرة أخرى، نعمل الديمقراطية كمعيار مستقل؛ فهدفنا هو التوصل إلى آثارها على العلاقات بين الدول وعلى النظام الدولي.

وتتضمن الحوارات العلمية آراء شديدة التباين. فقد تنبأت إحدى المدارس الفكرية بنتائج إيجابية للغاية لانتشار الديمقراطية؛ ورفضت أخرى الإقرار بأهمية الديمقراطية للعلاقات الدولية. وسوف نرى أن هذه الآراء المتناقضة طاهرنا ليست متعارضة، لكن علينا، بآدي دي بدء، عرض الحجج الرئيسة في الحوار النظري.

النقاش الدائر حول الديمقراطية والسلام

يُعد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (Immanuel Kant) من أقوى المؤيدين للأطروحة القائلة بأن الديمقراطية قوة مهمة للسلام. ففي كتابه السلام الدائم (1795) (*perpetual Peace*)، يطور كانط حجته على مراحل⁽²⁶⁷⁾، إذ يشير أولا إلى برعة طبيعية في الدول إلى تنظيم نفسها على شكل جمهوريات ليبرالية، لأن نظام الحكم هذا يضمن شرعية على العادة السياسيين، ويشجع على التأييد الشعبي للدولة، ما يجعلها أهلا لمواجهة التهديدات الخارجية. ويتعبّر آخر، فإن الدول التي لا تنظم على شكل جمهوريات ليبرالية تميل عادة إلى الفشل. وفي كتابه هذا، يستخدم مصطلح «الجمهورية الليبرالية» رديفا تقريبا لما يسمى «الديمقراطية السياسية». فتأسيس الديمقراطيات في العالم، بحسب كانط، هو برعة طبيعية، على الرغم من احتمالية وقوع انتكاسات. وحالما تتأسس الديمقراطيات تؤدي إلى علاقات سلمية؛ ذلك أن الحكومات الديمقراطية يسيطر عليها المواطنون الذين لا استعداد عدهم للدخول في براع عيف قد يعرضهم لإراقة الدماء والحرب. وبكلمات كانط:

إن كانت موافقة المواطنين ضرورية لاتحاد قرار بأن الحرب ينبغي إعلانها... فأكثر الأمور طبيعية أن يلزموا الحذر من الشروع في لعبة سفيمة كهذه، ملزمين أنفسهم بكل شرور الحرب. ومن بين هذه الشرور: الاضطراب إلى القتال، والاضطرار إلى دفع تكاليف الحرب

من مواردهم الخاصة، والاضطرار المولم إلى اصلاح الدمار الذي تحلعه الحرب وراءها، وكي يطفح الكيل بالشرور، تحميل انفسهم ديوناً وطنية طائلة من شأنها ان تدس العلقم في السلام نفسه، والتي لن ينتهي سدادها بسبب الحروب المتواصلة في المستقبل»⁽²⁶⁸⁾.

ساند جوريف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، أحد كبار علماء الاجتماع في القرن العشرين، مفهوم الديمقراطية السلمية، موطناً مطلقاً شبيهاً بمنطق كانط. ويرى شومبيتر ان التوسع الإمبريالي والحرب لا يعودان بالفائدة إلا على فئة قليلة من المنتفعين، ومصنعي الأسلحة، والعاملين في المؤسسة العسكرية. لذلك، «فليس من ديمقراطية يمكن ان تسعى وراء مصالح فئة قليلة وتغص الطرف عن التكاليف الباهظة للإمبريالية»⁽²⁶⁹⁾.

وثمة دراسات ميدانية تؤيد هذه الآراء. فقد تناولت دراسة اجراها ر. ح. رومل (Rummel) الدول الحرياتية (Libertarian States) (بمعنى الدول التي تؤكد الحريات السياسية والاقتصادية)، وقارن تورط هذه الدول «الحرّة» في النزاع بدءاً من مستوى فرض العقوبات الاقتصادية فما أعلى مع الدول «غير الحرّة»، والدول «الحرّة جزئياً». وحلص رومل إلى أن 24 في المئة فقط من الدول الحرّة تورطت في أعمال عنف بين عامي 1976 و 1980، مقارنة بـ 26 في المئة للدول الحرّة جزئياً، و 61 في المئة للدول غير الحرّة. بعبارة أخرى، كلما كانت الدولة أكثر تحرراً قل تورطها في العنف الخارجي. وأكد رومل أيضاً ان عدداً من الدراسات السابقة كانت قد أبدت هذا الاستنتاج⁽²⁷⁰⁾.

بيد أن عدداً من الدراسات الحديثة رفضت الفكرة القائلة بأن الديمقراطيات أكثر سلمية من الأنظمة الأخرى. فقد درس ملهين سمول (Mervin Small) وج. دايفد سندر (J. David Singer) الحروب التي وقعت بين عامي 1816 و 1965، ولم يجدوا أي اختلافات تذكر بين الديمقراطيات والأنظمة الأخرى من حيث تكرار تورطها في الحروب. وقد أبدت هذه الاستنتاج دراسة اجراها ستيف تشان (Steve Chan) عن الحروب التي شنت بين عامي 1816 و 1980؛ وساندته أيضاً دراسة إريك فيدي (Erich Weede) عن التورط في الحروب بين عامي 1960 و 1980. وتتعرض دراسة رومل للنقد لأنها لا تعطي سوى الفترة المحصورة بين عامي 1976 و 1980. أما الدراسات التي ترصد فترات زمنية أطول فتغطي بصدق أكبر. إضافة إلى ذلك، فإن طريقة رومل في استعراض الأدبيات البحثية عرصة للنقد أيضاً⁽²⁷¹⁾. وبالفعل، فثمة اجماع كاسح بين الباحثين على أن الديمقراطيات حاصت حروباً لا تقل عدداً من تلك التي خاضتها أنواع الأنظمة الأخرى.

لكن النقاش لا ينتهي عند هذا الحد؛ لأن الدراسات التجريبية توصلت إلى نتيجة تعشش آمال المتفانين بالديمقراطية كطريق للسلام. فمع أن الديمقراطيات ميالة إلى الحرب مثل غيرها من الأنظمة، إلا أنها لا يحارب بعضها بعضاً: «فعلى الرغم من انحراط الدول الليبرالية في

حروب عديدة مع الدول غير الليبرالية، إلا أن الدول الليبرالية المصانة دستورياً (constitutionally secure) لم تنش حتى يومنا هذا حروباً بعضها ضد بعض»⁽²⁷³⁾. وقد انتهت الأبحاث التجريبية إلى ما يؤكد هذا الزعم تبيداً كبيراً. وكان دين بابست (Dean Babst) أول من أكد هذه الملاحظة عام 1964، ومجد ذلك الحين، جرى تأكيدها في العديد من الدراسات⁽²⁷⁴⁾. وبالفعل، فإن أحد الباحثين وصف تأكيد أن الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضاً بأنه «من أفضل التصورات التي يمكن أن تعبر عن العلاقات الدولية بعيداً عن الابتذال والحشو»⁽²⁷⁵⁾. تُعد هذه النتيجة، إذاً، هي لباس التناول الحالي بين العديد من الباحثين وضد السياسات. ويمضي هؤلاء في منطقتهم على النحو التالي: لقد راد عدد الديمقراطيات في العالم بسرعة في السنوات الأخيرة، والديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضاً لذلك، بإمكاننا النطلع إلى عالم أكثر سلاماً تنسم فيه العلاقات الدولية بالتعاون بدلاً من الصراع. وإذا كان جرمهم صحيحاً، فإن الواقعية (Realism)، وهي النموذج النظري الطاعى على العلاقات الدولية، ستحتاج إلى مراجعة عميقة، على ما يبدو (والواقعية في هذ السياق هي تصور نظري حول العلاقات الدولية ترعم بأنها تحلل العالم كما هو على الحقيقة، وليس كما يفترض أن يكون). وبحسب هذا التصور، يكون الصراع في العالم الحقيقي راسخ بسبب القوى المتأصلة في الطبيعة البشرية، وبسبب الطريقة التي اختار فيها سكان العالم تطعيم أنفسهم على شكل دول مستقلة ذات سيادة، لا تحترم أي سلطة خارجة عن سلطتها أو أعلى منها). ومن منظور الواقعية، فالخاصية الرئيسة التي تميز النظام الدولي هي انعدام وجود سلطة أعلى من سلطة الدول القومية ذات السيادة، وهو ما يجعله نظام تسوده الفوضى (anarchy) إلى حد تحشى فيه الدول باستمرار من خطر الصراع العنيف مع دول أخرى. وإن كان لنا أن نقبل بأن الديمقراطيات لا يعاقل بعضها بعضاً، يصبح إجراء تعديل جوهري على مفهوم الفوضى التي تقود إلى صراع عنيف أمراً ملخاً.

لكن من المفيد، قبل الخوض في هذه القضايا، أن نعود إلى كانت، فقد أدرك كانت جيداً أن الديمقراطية قد لا تؤدي إلى إلقاء الحرب إلقاء كاملاً، وإنما لن تؤدي إلا إلى سلام بين الديمقراطيات. وقد عرضنا أيضاً النقطة التي انطلق منها: ثمة آليات دستورية في الديمقراطيات تردعها عن حوص غمار الحرب، بسبب الأعباء التي تفرضها الحرب على السكان. لكن هذه القيود الرادعة لا تكون فعالة إلا في العلاقات مع الديمقراطيات الأخرى. فلماذا لا تكون مثل هذه القيود فعالة إلا في هذه الحالة؟ لقد قدم كانت سببين: أحدهما أخلاقي، والآخر اقتصادي. ويرتبط السبب الأخلاقي بعيم الحقوق المشروعة المشتركة التي تحافظ عليها الديمقراطيات، وبالاحترام والتفهم المتبادلين بينها. وتؤدي هذه الروابط إلى ما يطلق عليه كانت اسم الاتحاد السلمي (pacific union)، وهو ليس معاهدة متعفا عليها وإنما منطقة

سلام (zone of peace) تقوم على اساس الفواعد الاخلاقية المشتركة للديمقراطيات (انظر الشكل (1-6)).

الشكل (1-6): عناصر كائط للاتحاد السلمي بين الديمقراطيات

1. المعيار الديمقراطي لحل النزاعات سلميا
2. علاقات سلمية بين الدول الديمقراطية تقوم على قواعد اخلاقية مشتركة
3. التعاون الاقتصادي بين الديمقراطيات روابط الاعتماد المتبادل

وثمة اعتقاد بأن الوسائل السلمية هي حل النزاعات المحلية اسمى اخلاقيا من السلوك العنيف. وقد وجدت وجهة النظر هذه طريقها الى العلاقات الدولية بين الديمقراطيات. ذلك أن بدء التعاون يولد سلسلة ايجابية من التعاون المتزايد: «ومع نمو الثقافة واقترب الأفراد تدريجا من توافق أكبر حول مبادئهم، تؤدي [المبادئ المنفق عليها هذه] الى تفاهم متبادل وسلام»¹. وتعد شفافية الديمقراطيات ذات أهمية بالغة للعملية برمتها. إذ تسهم حرية التعبير وحرية التواصل في التوصل الى تفاهم متبادل دوليا، وتضمنان تصرف الممثلين السياسيين وفقا لوجهات نظر المواطنين محليا.

ويعتمد السبب الاقتصادي على المبادئ التي تجلبها التجارة والاستثمار الدوليان. ففي الاتحاد السلمي، يصبح من الممكن التركيز على ما سماه كائط «روح التجارة»، أي امكان تحقيق مكاسب متبادلة لأولئك المحرطين في التعاون الاقتصادي الدولي. ويسهم تطوير الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي يشق طريقه إلى الوجود، عندما تترك جانبا مفاهيم (الاكفاء الذاتية) (autarky) وتعطى الأولوية للسعي وراء المكاسب الاقتصادية المتبادلة في تعريف الاتحاد السلمي.

وهي المجلد، ثمة عناصر ثلاثة وراء رعم كاسط بأن الديمقراطية تؤدي إلى السلام. العنصر الأول هو الوجود المحصر للديمقراطيات وما لها من ثقافة تؤمن بالحل السلمي للنزاع. والعنصر الثاني هو أن الديمقراطية تتمسك بقيم أخلاقية مشتركة، وبأن الأواصر التي تبنيها في ما بينها بسبب هذه القيم تؤدي إلى تشكيل اتحاد سلمي. والعنصر الأخير هو أن الاتحاد السلمي يجري تعريضه بواسطة التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل. وتعد العناصر الثلاثة كلها ضرورية لربط الديمقراطية بالسلام. ولكن الديمقراطية تواصل حوص الحروب مع الأنظمة غير الديمقراطية التي لا تربطها به قواعد أخلاقية مشتركة. ويهوم السلام بين الديمقراطيات على أساس وجود اتحاد سلمي فيه روابط اقتصادية متبادلة، ولا تنشأ هذه العناصر تلقائياً، بل تتكون نتيجة عملية تعود فيها نتائج التعاون المبكرة إلى جهد تعاوني إصافي، ويحذر كاسط من احتمالية الكووص والارتداد إلى استخدام العنف، لكن في المحصلة النهائية سيتسع الاتحاد السلمي ويوفر سلاماً دائماً بين الأمم الديمقراطية كلها. ربما أن كاسط كان قد دافع أيضاً عن انتصار الديمقراطية، على اعتبار أنها الشكل الأرقى للدولة، فإن العتبة ستكون، في نهاية المطاف، للسلام بين جميع الأمم.

هذه هي الرؤية الإيجابية التي صاغها كاسط. وكى نعيم اتفاقه في ما يتعلق بضرورات التحول الديمقراطي الراهنة، من الضروري أن يناقش كل عنصر من عناصر رؤية كاسط في ظل سياق معاصر. وسوف نتوقف أولاً عند المشهد الداخلي ومن ثم عند العلاقات الدولية.

المشهد الداخلي: السياسة الخارجية في الديمقراطيات

تظهر الديمقراطيات اتزاناً وتفعلاً في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى، لكن ليس في علاقاتها مع الأنظمة غير الديمقراطية. فما سبب الروح العدائية المحتملة هذه تجاه الأنظمة غير الديمقراطية؟ على الرغم من أن العلاقات بين الدول داخل نطاق الاتحاد السلمي تتمم بالتعاون، يستمر الصراع، خارج نطاق الاتحاد السلمي، على النفوذ من أجل الأمن والموارد والمكانة، ويصير تصور الواقعيين لنظام دولي يتمم بالنفوضى أمراً وارداً. فللديمقراطيات أسباب تدعوها للارتياح في علاقاتها مع حكومات لا يمكنها أن ترعم تمثيل شعوبها. وكما كتب أحد المراقبين: «لأن الحكومات غير الليبرالية تكون في وضع عدائي مع شعوبها، تصبح علاقاتها الخارجية بالنسبة إلى الحكومات الليبرالية موضع شك عميق. باختصار، يستفيد الشركاء في الليبرالية من افتراض الصداقة؛ ويعاني غير الليبراليين من افتراض العداء»²⁶. والحرب كنتيجة للنزاع هي احتمالية واردة دوماً في ظل هذه المعطيات.

إضافة إلى ذلك، تتعمل الأنظمة الديمقراطية مع الحرب كحملة لتعريض القيم الديمقراطية في مناطق جديدة، وبهذا المعنى، «فانه بإمكان القيود الدستورية، والمصالح التجارية المشتركة، والاحترام الدولي لحقوق الفرد، وهي العوامل التي تعزز السلام بين المجتمعات الليبرالية،

إن تعاقب الصراعات في العلاقات بين المجتمعات الليبرالية من جهة وغير الليبرالية من جهة أخرى»⁽²⁷⁷⁾. ويساعد هذا الرأي في تفسير الاحتراز الديمقراطي الليبرالي في التعامل مع المدطق غير الديمقراطي، لاسيما في ضوء «مسؤولية الرجل الأبيض» التي اختارها لنفسه في إرساء حكم متحضر وبسط النظام في المستعمرات. ويرى هذا التوجه العنصري في الحصار العربية سموا يفوق طرق سكان المستعمرات الأصليين «الهمجية»؛ وبسبب عليه، فإنه من المنطقي أن تحصص المستعمرات لقيادة عربية، وباستخدام القوة إن لزم الأمر. وفي وقت لاحق، وطفت حركات التحرر في المستعمرات هذه الحجة ضد الأسيد العربيين. وكان موقفها أن الحكم الذاتي حق مشروع بموجب المبادئ الديمقراطية. وقد لعبت هذه الحجة المضادة العديد من الأسيد الاستعماريين نفهم بحفهم في الحكم، ووفرت حافرا مهما لعملية إنهاء الاستعمار⁽²⁷⁸⁾.

أخيرا، قد يقال بأن الديمقراطية تدخل عصرا من اللاعقلانية إلى صنع السياسة الخارجية. فبدلاً من توظيف الحكمة في العلاقات الدولية، قد تدعس الديمقراطية لاهواء الرأي العام أو امرجة العداء المحتمل أو التهديد، والتي قد تسفر عن سياسات مضطربة وغير حكيمة. ويرجح والتر ليبمان (Walter Lippmann) أن الرأي العام قد أجبر الحكومات على «أن تتأخر ولا تقدم إلا القليل، أو أن تقدم الكثير ولكن بعد انتظار طويل، أو أن تكون مسالمة أكثر مما ينبغي وقت السلام، ومولعة بالقتال وقت الحرب، أو أن تكون محايدة أكثر من اللازم أو مهتنة في إنشاء التفاوض أو مجرد عنزة سبيل»⁽²⁷⁹⁾.

وتقود هذه اللاعقلانية في صنع السياسة الخارجية إلى خلق معضلة في طريقة إدارة الديمقراطيات للشؤون الخارجية. فالإطار الديمقراطي للحكم هو حجر الزاوية في الاتحاد السلمي، لكن قد تقود الديمقراطية في الوقت نفسه إلى سياسات معامرة وطائشة تجاه الأنظمة غير الديمقراطية. ويندو أن أعداد هذه اللاعقلانية عن صنع السياسات من شأنه أن يتطلب سلطة تنفيذية أكثر تحرراً من قيود السلطة التشريعية التمثيلية مما هو عليه الحال في الوقت الراهن، ولكن تعبيراً في ذلك الاتجاه من شأنه، في المقابل، أن يهدد اسم الاتحاد السلمي. بعبارة أخرى «قد لا يكون الحل الكامل لمعضلات الليبرالية ممكن من نون تهديد النجاح الليبرالي»⁽²⁸⁰⁾.

وفي ضوء حلقات هذه المعضلة، يدور حوار طويل حالياً حول للفدر العلام من النفود الجماهيري على السياسة الخارجية في الديمقراطيات. ونمة موقفاً رئيس. همصهم يتفق مع موقف جون لوك (John Locke) من أن السياسة الخارجية ينبغي تركها لأهل الاختصاص. وقد ساندته في رأيه الكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) الذي رأى أن احصاع السياسة الخارجية للسيرورة الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية. فالديمقراطية، كما قال

توكفيل في عام 1835، «غير قادرة على صسط التفاصيل الدقيقة لالتزام مهم، والمثيرة على التخطيط، وإعداد خطة لتنفيذ مثل هذا التخطيط، في ظل وجود معوقات خطيرة. إنها لا تستطيع الجمع بين إجراءاتها والسرية، ولن تنتظر تداعيات إجراءاتها بصبر»⁽²⁸¹⁾.
أما بعضها الآخر فيسند الرأي القائل بأن السيرة الديمقراطية الصحيحة في السياسة الخارجية ستسهم في ضمان السلام. وكان عضو البرلمان البريطاني آرثر بوسونبي (Arthur Ponsonby) هو من طرح هذا الرأي عام 1915، إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى التي عدها بوسونبي دليلاً على فشل النموذج النخبوي في اتخاذ القرارات؛

عندما يضطر عدد قليل من رجال الدولة، وهم من يديرون العلاقات بين الأمم بسرية، إلى الاعتراف بعجزهم عن الحفاظ على علاقات جيدة، فإنه ليس من المخطط أن يقول إن أفعالهم الانفرادية ينبغي أن يكملها ويعززها الدعم العقلاني المستند إلى معرفة جيدة تقدمها الشعوب نفسها»⁽²⁸²⁾.

إن هذه الآراء حول العود الجماهيري الديمقراطي على السياسة الخارجية آراء معيارية. فما الوضع الفعلي في العالم الحقيقي؟ ليست هناك إجابة مباشرة عن مثل هذا السؤال. وفي وقت لاحق في هذا الفصل، سنتوقف عند بعض الدراسات التجريبية، وذلك بعد أن نتأمل احتمالاً التعارض بين الديمقراطية وإدارة السياسة الخارجية.

جاء أحد المؤلفين على ذكر ثلاث نقاط تدعم الرأي القائل بأن الديمقراطية والسياسة الخارجية لا تتسجمان⁽²⁸³⁾. وتتعلق النقطة الأولى بالشروط التي تنطوي عليها المساومة مع الجهات الخارجية. فالانفتاح الديمقراطي والانقسام الداخلي اللذان يلزامان الديمقراطية يمكن أن يقودا إلى نتائج سلبية في سيرة المساومة. إضافة إلى ذلك، يبدو أن من الحكمة أن تترك مفاوضات من هذا القبيل للمحترفين الذين يتقنون فن المساومة. وهناك أيضاً مسألة الحاجة إلى السرية، وهو أمر يصعب تحقيقه إن اقتصت الشؤون الخارجية للنقاشات والإجراءات الديمقراطية المعتادة.

وتتعلق النقطة الثانية بالمخاطر التي تنطوي عليها السياسة الخارجية؛ لأن هذه السياسة معنية بأمم الأمة، أي ببقائها. لذلك، ترى الحجة أنه ليس من مصلحة المواطنين أن يحصعوا قصايا من هذا القبيل لحوارات مفتوحة وحررة. ويصبح من المهم للغاية أن يتحدوا حلف قادتهم، فالمعارضة، في ظل أوضاع من هذا النوع، لا تعد حياة فحسب، بل قد تكون مخاطرة بسلامة الأمة أيضاً.

أخيراً، هناك مسألة النُعد (remoteness). فالشؤون الخارجية بعيدة كل البعد عن المسائل الحياتية اليومية التي تهيم على السياسات الداخلية ذات المصامين الواضحة على المستوى

الفردى لكل مواطن. والمسألة هنا ليست في كون السياسة الخارجية غير مهمة، وإنما في أن إدراك المواطنين للعاديين للآثار التي ستجلبها خيارات سياسية خارجية معينة على حياتهم يكون أكثر صعوبة من التسو بما يستمحص عنه سياسة داخلية ما. ويستتبع هذه الحجة أن الشؤون الخارجية ينبغي أن تؤدي دوراً متواريًا عن الأنظار في مداولات السحيين السياسية، خصوصاً أن أغلبية الناحيين يعصلون ترك أمور من هذا النوع للحبراء⁽²⁸⁴⁾.

وترى إحدى الحجج التي تصدت لوجهة النظر هذه، أن النقاط الثلاث المذكورة أعفا تحقق في التمييز بين المجالات المختلفة للشؤون الخارجية. ومن أوجه التمييز المتداولة هو تلك الثنائية التي تفرق بين السياسات العليا (high politics) للأمن القومي، والسياسات الدنيا (low politics) المختصة بمجالات أخرى في السياسة الخارجية كتلك المعنية بالتجارة والتمويل والاستثمار والبيئة، إضافة إلى مجموعة واسعة من القضايا الأخرى. ومن الواضح أن النقاط المتعلقة بعدم الانسجام بين الديمقراطية والسياسة الخارجية ترتبط بالسياسات العليا أكثر من ارتباطها بالسياسات الدنيا⁽²⁸⁵⁾. ولكن حتى في مجال الأمن القومي، يمكن القول من وجهة نظر ديمقراطية إنه من غير المقبول، بكل بساطة، أن تبقى المسائل معرولة عن الآليات المعتادة للديمقراطية. غير أن هذا النقاش المعيارى لن يحظى بمزيد من المتابعة هنا. وفي ما يلي، سنركز على بعض الدراسات الاستقصائية التجريبية المتعلقة بدرجة النعود الديمقراطى الفعلية على مجال السياسات العليا في الشؤون الخارجية.

واحدة الإشكاليات التي تواجه استقصاءات على هذا النحو هي صعوبة تحديد المقصود فعلاً، من الناحية الإجرائية، بديمقراطية أكثر أو ديمقراطية أقل في الشؤون الخارجية. فالى أي مدى يؤثر الرأي العام في مجال السياسات العليا من السياسة الخارجية؟ لقد قاربت دراسة أجراها توماس ريسه كابن (Thomas Risse Kappen) بين دور الرأي العام في ردات الفعل المختلفة لأربعة بلدان - الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان - على التعيرات في السياسة الخارجية السوفياتية منذ عهد ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) (في أواخر السبعينيات) حتى عهد ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) (في أواخر الثمانينيات)⁽²⁸⁶⁾. وقد خلص الباحث الى أن الرأي الجماهيري العام ذو أهمية في كل بلد؛ فصاع السياسة في الديمقراطيات الليبرالية لا يتحدون قرارات صد إجماع شعبي كاسج. غير أن المؤلف يستكمل قائلاً: «ثمة حدود معلومة لتأثير عامة الجمهور على السياسات الخارجية والأمنية. فنادراً ما يؤثر الرأي العام الكلي تأثيراً مباشراً في قرارات تتحد في صوء سياسات معينة أو في تنفيذ سياسات بعينها»⁽²⁸⁷⁾. ويرجح الباحث أن التأثير الرئيس للعامة هو تأثير غير مباشر، وذلك من خلال صعطها على جماعات النخب. فالنخب الكلمة الأخيرة، ولكن من المرجح أن تسود في النهاية جماعات النخب التي تتماشى أروها مع خيارات العامة. أخيراً،

يرى ريسه كاين بأن الاختلافات في النسي الداخلية في البلدان الأربعة يمكن أن تفسر الفروق في محرجات السياسات التي لوحظت في بعض الأحيان، حتى عندما تشابهت المواقف العامة في البيئة الدولية وتمثلت تأثيراتها. وتشمل النسي الداخلية ثلاثة عناصر: درجة المركزية في المؤسسات السياسية، ودرجة هيمنة الدولة على شبكات السياسات، ودرجة الاستقطاب بين الجماعات في المجتمع.

وتؤكد دراسات أخرى الرأي القائل بأن الرأي العام ذو أهمية في الشؤون الخارجية، حتى وإن لم يكن ذلك بطريقة مباشرة بل من خلال التأثير على جماعات النخب. فقد وجدت دراسة أجراها دوغلاس فويل (Douglas Foyle) أن نظام معتقدات الرئيس الحاص بقيمة الرأي العام وأهميته، يؤثر في الطرق التي يمارس فيها العامة نفوذهم على خيارات السياسة الخارجية⁽²⁸⁸⁾. وفي المجلد فإن للرأي العام أهمية لكن وربه يختلف باختلاف السياق السياسي وسيق السياسات.

والسؤال المطروح هو: ما الصوء الذي تسلطه هذه الدراسات على النقاش الدائر حول المظاهر المحلية للديمقراطية والسلام؟ لقد أكد كاست أن الديمقراطيات ستكون سلمية لأن المواطنين يحملون أنفسهم مسؤولية ابقاء الحكومات بمنأى عن سفك الدماء والحرب. بيد أن العلاقة بين وجهات نظر المواطنين والمحرجات المتعلقة بقرارات السياسة الخارجية تتسم، على ما يبدو، بدرجة أعلى من عدم الوضوح والصلابية والتعقيد مما أشار إليه كاست. فضبط النفس الذي يديه الديمقراطيات في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى لا يعزى حصرياً إلى تأثير المواطنين المحبين للسلام على صنّاع القرار⁽²⁸⁹⁾. وبالتالي، فإنه من الضروري أن يبحث عن عوامل أخرى يمكن أن تساعد في تفسير السلام بين الديمقراطيات. ولعل أحد الاحتمالات المنسجمة مع الإطار العام لكاست هو أن الديمقراطية تعزّر معايير وتوقعات بين المواطنين، وكذلك بين صنّاع السياسات، وتدعم الحل السلمي للتداعيات مع الديمقراطيات الأخرى. والعنصر الحاسم هنا ليس التأثير الذي يمارسه المواطنون في كبح لحام النخب، بل في الثقافة السياسية الديمقراطية التي ترى أن «للدول الحق في التحرر من التدخل الأجنبي. وبما أن للمواطنين المستقلين حقوقاً معنوية في التحرر، صار لزاماً على الدول التي تمثلهم تمثيلاً ديمقراطياً ممارسة الحق في الاستقلال السياسي. من هاء، يصبح الاحترام المتبادل لهذه الحقوق محور نظرية التحرر الدولية»⁽²⁹⁰⁾. وتستند الثقافة السياسية الديمقراطية هذه الدوافع الأيديولوجية التي تحث الديمقراطيات على سلوك بهج توسعي بعصها صد بعض، كما أنها تجعل تبرير النخب الديمقراطية للحروب صد الديمقراطيات الأخرى أمراً بالغ الصعوبة⁽²⁹¹⁾.

إضافة إلى ما سبق، تسهم الديمقراطية في استئصال بعض الدوافع المهمة للسياسات التوسعية (expansionism) والسعي وراء الهيمنة اللتين مبرت الأنظمة قبل بروع فجر الديمقراطية. وقد تبع الروح العدوانية تجاه الخارج من رغبة الحكام غير الديمقراطيين في تعريف مواقفهم في الداخل؛ كما أنها قد نتج عن سعي الحكام وراء الاعتراف بهم لا من رعتهم فحسب، وإنما من الدول الأخرى أيضاً⁽²⁹²⁾. وفي الديمقراطيات، يستند الاعتراف بالعادة إلى أسس مختلفة نوعياً. صحيح أن الأنظمة الديمقراطية قد تحوص حروباً على دول تراها غير شرعية، إلا أن الثقافة السياسية الديمقراطية تصفب عليها شس حرب على الأنظمة التي تستند إلى شرعية ديمقراطية.

ويكمز جوهر المسألة في أن المعايير الديمقراطية لحل النزاعات سلمياً، والمعايير الديمقراطية التي تقر حق الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها، توجد عنصر صبط أو حذر في الطريقة التي تدير بها الديمقراطيات العلاقات الدولية. وتسهم هذه العناصر الداخلية في الثقافة السياسية الديمقراطية، في تفسير العلاقات السلمية بين الديمقراطيات. وسنتوقف بعد قليل عند البعد الدولي، لكن من المفيد أولاً أن نلقي نظرة على العصر الداخلي المرتبط بسلرورات التحول الديمقراطي الراهنة.

نقد رجحاً أن السلوك السلمي للديمقراطيات يقوم أساساً على وجود ثقافة ديمقراطية ذات معايير واضحة في ما يتعلق بالحل السلمي للنزاع، وبحق الآخرين في تقرير مصيرهم. وإذا أردنا دراسة الأفاق المحتملة بعالم أكثر سلمية، علينا أن نطرح سواً ذا صلة وثيقة وهو: هل من الممكن العثور على بدور ثقافة ديمقراطية سلمية على هذا النحو في العدد الكبير من الديمقراطيات التي تشق طريقها إلى النور حالياً؟

وصحت في الفصل الثاني أن الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى نظام ديمقراطي هو سلرورة طويلة ومركبة تتطوي على مراحل متراكبة عدة، وتتسم المرحلة النحصيرية بنصال سياسي يؤدي إلى انهيار النظام غير الديمقراطي؛ ثم تأتي مرحلة اتحاد الفرار التي تصع الأسس لمبادئ واضحة المعالم للنظام الديمقراطي؛ وأخيراً، نصل إلى مرحلة التحول، حيث يجري تطوير الديمقراطية الجديدة وتصبح الممارسات الديمقراطية تدريجاً جزءاً أساسياً من الثقافة السياسية.

إن شوء الثقافة الديمقراطية عملية طويلة الأمد تتشكل كجزء من مرحلة الترسيح. ويطر، خلال هذه المرحلة، إلى الديمقراطية على اعتبار أنها «الختيار الوحيد المتاح»، وتبدأ الأطراف الفاعلة سياسياً، كما يبدأ السكان، في النظر إلى الممارسات الديمقراطية وكأنها النظام الصحيح والطبيعي للامور. وك قد ننبها في الفصل الثالث، الأطروحة الفائلة بأنه لا يمكن النظر إلى الديمقراطيات الجديدة وكأنها ديمقراطيات راسحة، كما وصحا أن

«الاستقال» قد استُبدل بـ «الجمود»، مما ترك معظم البلدان في المظفة الرمادية بين ديمقراطية كاملة وتسلطية صريحة.

ويترتب على هذا أن معايير الثقافة الديمقراطية للحل السلمي للنزاع لم تصبح بعد سمة من سمات الديمقراطيات الجديدة. وتؤكد نظرة فاحصة لبعض الانتقالات الأخيرة هذا الرأي. وباختصار، فإن ثقافة ديمقراطية قد بدأت الظهور في الديمقراطيات الجديدة، لكن لا يزال اشتداد عود هذه الثقافة بما يكفي ليشكل الأسس المحلية لعلاقات سلمية بين الديمقراطيات، موضع خلاف.

ولعل من الصعب الوصول إلى استنتاج نهائي في هذا المجال؛ لأن لا يعرف بدقة مدى التطور الذي يجب أن تحرره الثقافة الديمقراطية كي تستقيم الأسس الدائمة لعلاقات سلمية. وقد أشار مايكل دويل (Michael Doyle) إلى أن الثقافة الديمقراطية (التي أطلق عليها تسمية «أثار إحلال السلام نتيجة الليبرالية») لا بد أن تكون ضاربة الجذور قبل أن تتمكن من وضع أسس العلاقات السلمية. أما بروس رست (Bruce Russett) فقد أكد أنه «من غير الواضح أي عتبة من عتبات المعايير والممارسات الديمقراطية يجب عبورها قبل أن يتحقق السلام»⁽²⁰³⁾.

ومع استمرار ارتفاع مستويات العنف المحلي في العديد من البلدان في أميركا اللاتينية وإفريقيا، يكون للظرة التشاؤمية مبررها. ولعل أفضل ما يمكن قوله هو أن عددًا كبيرًا من البلدان قد اعتمد عناصر من الثقافة الديمقراطية، لكن من المؤكد أن الثقافة الديمقراطية ستعرق وقتًا لا يستهان به قبل أن تصبح متصلة وصاربة الجذور، فضلًا عن عدم وجود ضمانات ضد الانتكاس أو الارتداد.

مرت الدول الفقيرة والضعيفة مؤسساتيًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بتجارب نزاع محلي عفيف نتيجة لتوجهات ديمقراطية بدأتها للتو⁽²⁰⁴⁾. وكما أثرب في الفصل الثالث، فإنه أمر بالغ الصعوبة أن نزرع الديمقراطية في دول ضعيفة تقتصر إلى المؤسسات الحفيفية، إضافة إلى افتقارها إلى مستوى معقول من الثقة والقبول المتبادل بين الجماعات المتنافسة من الشعب والمواطنين العاديين. فالتحول الديمقراطي يعني إمكانات أفضل لصوغ المطالب ومناقشة النزاعات نقاشًا مفتوحًا؛ ويمكن أن يؤدي هذا الوضع بسهولة إلى مواجهاة ونزاعات أكثر حدة قد تفوض النواذر الديمقراطية الهشة.

وينتج تهديد من هذا القبيل عن الحركات الانفصالية التي تقوم في كثير من الأحيان على أسس عرقية، وتوجد في معظم الدول الضعيفة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعندما يتيح تحرر وسائل الإعلام، وحقوق التنظيم المحسنة، مساحة أكبر لصوت هذه الجماعات العرقية، قد تصطبغ البوادر الديمقراطية بحاجر من صغ أيديها، إلى حد ما؛ لأن أحد

الشروط المسبقة الأساسية للديمقراطية يصبح موضع تساؤل. ويتعلق الشرط المسبق هذا بالوحدة الوطنية التي تعني، كما أشرنا في الفصل الثاني، أن «الاعلية العظمى من المواطنين في ديمقراطية المستقبل... لا يحالها أي شك، وليست لديها أي تحفظات ذهبية، بشأن المجتمع السياسي الذي تنتمي إليه». وهذا الافتراض بالتحديد هو ما تشكك به الحركات الانفصالية. فهي تريد أن تكون جماعة سياسية قائمة بذاتها. وإن لم يتم التوصل إلى حل بخصوص هذه المعضلة، فعلى الأغلب ألا يمضي التحول الديمقراطي نحو الأمام، وسيصدر الراجع العنيف بسهولة جدول الأعمال.

ولسوء الطالع فإن الحلين الممكنين لهذه المعضلة - الانفصال وتعتبر مواقف الجماعات العرقية وغيرها من الجماعات الانفصالية بخصوص المجتمع السياسي الذي تريد الانتماء إليه - يصعب ترجمتهما إلى ممارسة عملية. والهويات العرقية مربة، لكن الجماعات النخبوية تستغل، في الكثير من الحالات، الهويات العرقية بطرق تحدث مزيداً من التجربة والراجع بدلاً من الحد منها. وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء عدد كبير من الدويلات أو الدول المصغرة لا يعد حلاً عملياً بالمطلق.

وقد تكون هناك مصادر أخرى للراجع وراء ما يبدو أنه مطالب عرقية أو قومية. فالسلطة السياسية، في الدول الصغيرة، تعني أيضاً السلطة الاقتصادية؛ أي السيطرة على علاقات المحسوبية التي تعتمد على جهاز الدولة. وتعني السيطرة على الدولة مدحلاً إلى الوظائف والعقود وفرص الكسب غير القانوني، عن طريق تصاريح الاستيراد والرحص التجارية وما شابه. وليس للحزب أي حافز لإنشاء اقتصاد سوق مستقل، أما سياسياً، فيعني التحول الديمقراطي سيطرة غير مأمونة على جهاز الدولة وما لها من شبكات محسوبية. لذلك، «فإن للقومية معانٍ أعظم بالنسبة للحزب السياسية في دولة تنهار اقتصادياً وكذلك سياسياً، فهي [أي القومية] تستطيع أن تدفع نحو إنشاء تكتلات جديدة تُقدم الحماية للأسماك الصغيرة الصغيرة التي تحشى من أن يلتهمها سمك القرش الأكبر»²⁹⁵.

أدت النواثر الديمقراطية المعكّرة، في حالات عدة، إلى تراجع عفيف، بل حتى إلى انهيار الدولة. ففي السودان، منح التحول الديمقراطي صوتاً سياسياً للمنظمات الإسلامية في الشمال، مما فاقم من حدة النزاع مع الجنوب غير المسلم. وقد هذا الوضع إلى انهيار الدولة في أثناء اقتتال أمراء الحرب، بعضهم مع بعض من أجل السيطرة على أقاليم بعينها. وفي انغولا، أثارت انتخابات عام 1993 نزاعاً متراً أيضاً؛ وفي إثيوبيا، حاولت جبهة تحرير الشعب التيجري (Tigrean People's Liberation Front (TPLF))، وهي حزب الائتلاف المهيمن الذي تسلم زمام الأمور بعد سقوط نظام منغسو (Mengistu) عام 1991، تجنب التجربة من طريق إبقاء

الأحزاب العرقية بعيداً من الانتخابات. ولم تقدم هذه المحاولة شيئاً من أجل ترويح الديمقراطية، بل على العكس أثارت ردّاً عيافاً من بعض الجماعات العرقية.

إن الديمقراطية الليبرالية المستفزة والراسخة هي أساس الاتحاد السلمي الذي تصوره كانط. ولكن السيروورات المبكرة من التحول الديمقراطي من جهة، والديمقراطية الراسخة من جهة أخرى، ليستا وجهين لعملة واحدة. ففي الدول الضعيفة، يؤدي التحول الديمقراطي المبكر غالباً إلى مزيد من التراجع الضعيف وليس إلى إحساره. ونتيجة لذلك، تصل سيروورة التحول الديمقراطي إلى جمود، أو تتراجع إلى الوراء، ويبقى الاتحاد السلمي هدفاً بعيد المسال.

ولا تتعلق هذه الاعتبارات إلا بالأسس المحلية للاتحاد السلمي الذي تصوره كانط. وتتضمن منطقة السلام الممكنة بين الديمقراطيات بعداً دولياً أيضاً، وهو موضوع الجزء التالي.

العلاقات الدولية: التعاون بين الديمقراطيات

يعتمد البعد الدولي في تصور كانط للسلام بين الديمقراطيات على عنصرين مترابطين، الأول أخلاقي، والثاني اقتصادي. وسوف نعالج كلا منهما على حدة في الأقسام التالية.

المظاهر الأخلاقية للتعاون بين الديمقراطيات

بحسب كانط، يعتمد العنصر الأخلاقي الذي يساعد في تشكيل إطار عام للعلاقات السلمية بين الدول الديمقراطية، على مبادئ التعاون والاحترام المتبادل والتفاهم المشتركة. وكانت مبادئ من مثل هذه قد بدأت في الظهور في أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر، في وقت بدأت فيه القوى الأوروبية الرئيسية بتوسيع أقاليمها في محاولة منها لبسط هيمنتها على جميع أنحاء العالم. لكن هذه الفترة كانت أيضاً المرحلة التي توصلت فيها هذه الدول إلى قواعد لصبط السلوك في ما بينها، وهو ما يمكن اعتباره خطوة مهمة نحو تأسيس المعايير المشتركة التي تصورها كانط.

استند التفاهم المتبادل بين القوى الأوروبية إلى مبادئ أساسيين: الاعتراف بالسيادة المطلقة للدول، ومعاملة الدول على أساس أنها متسوية قانونياً⁽²⁹⁶⁾. وعلى هذا الأساس، شكلت أربعة مبادئ الإطار العام للعلاقات بين الدول الأوروبية. المبدأ الأول هو توازن القوى (Balance of Power)، وهو مفهوم أطلقت عليه تسمية الممارسة المنهجية لمقاومة الهيمنة (Antihegemonism). وكانت الفكرة الأساس هي أن أي دولة يمكن منعها من أن تصبح دولة غالبة في العظمة، مقارنة مع الدول الأخرى خلال تحول التحالف عنها، مما يعوق قدرتها على السيطرة. أما المبدأ الثاني فكان وضع حرمة من ممارسات التفاعل بين الدول لتشكل نواة للتعاون الدولي. وكان المبدأ الثالث هو توظيف المؤتمرات العامة لتسوية شؤون الدول الأوروبية؛ تقرر للدول في هذه المؤتمرات معاهدات لإنهاء الحروب، وتوقع اتفاقات اصافية

تقع في أي مكان من العالم فرص تبادل الروى والتفاهم بين الشعوب والقادة على حد سواء. ويرى بعض الباحثين ان ثقافة عالمية جديدة قد بدأت بالظهور نتيجة هذه التطورات وغيرها⁽³⁰¹⁾.

مهد انهيار الأنظمة الشمولية، والاقتصادات الموجهة في أوروبا الشرقية، الطريق على ما يبدو، لالتزام أقوى بمعايير الرأسمالية الليبرالية؛ أي الجمع بين الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق. وكما اكندا في الفصل الأول، يمكن ان تأخذ الأنظمة التي تعتمد على هذين المبدأين أشكالاً عديدة مختلفة. لكن يبدو أن هناك اجماعاً أكثر حالياً على اعتماد السمات الجوهرية للرأسمالية الليبرالية ورفض البديلين الراديكاليين: العاشية من ناحية، والشيوعية الشمولية من ناحية أخرى. في الوقت ذاته، يمكن ان تساهم شبكات التواصل العالمي أيضاً القوى المعادية لليبرالية كما بينت «ارمة الرسوم المتحركة» في السمارك، او استخدام تنظيم القاعدة لوسائل الإعلام. وقد تعزز البلدان والجماعات التي تشعر بأنها مهددة أو مهمشة، نتيجة لعدم الليبرالية، من دعمها للأفعال المعادية لليبرالية⁽³⁰²⁾.

ولعل السؤال هنا: ما علاقة هذه التطورات بابق العلاقات السلمية بين الديمقراطيات المترمة بالتفاهم المشترك؟ عملاً بمنطق كانط، لنا أن نتوقع حصولاً قوياً للاتجاهات العامة التي وصفتها هنا في العلاقات بين الديمقراطيات ذات القواعد الاحلاقية المشتركة بشكل خاص. وبناء على ذلك، ينبغي ان نتوقع تطور المعايير بين الديمقراطيات (خاصة الراسخة منها)، والتي تضمن التزامها بالحل السلمي للنزاع.

ويبدو أن هذا هو الحال عندما ننظر في العلاقات بين الديمقراطيات الراسخة بعمق في العرب الصناعي (بما في ذلك اليابان). فأوروبا العربية وأميركا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا أصبحت مجتمع أمن (Security Community)، ما يعني انها تشكل مجموعة من الدول التي لا تعد لاستخدام القوة العسكرية، ولا تتوقع استخدامها، ولا تحشى من استخدامها في علاقاتها، بعضها مع بعض⁽³⁰³⁾. وقد ساهمت عوامل عديدة أخرى في تطوير مجتمع الأمن هذا، ومنها التعاون الاقتصادي، والاعتماد المتبادل (مسعود الى هذه النقطة لاحقاً)، والتعاون بين القوى العربية في التحالف ضد الكتلة الشرقية. ومع ذلك، فإن العنصر الحاسم في تطوير مجتمع أمن بين الشركاء في التحالف الغربي لن يكون، في ضوء تحليل كانط، تلك السمة السلبية المتمثلة في وجود عدو مشترك، وإنما هو تلك القواعد الإيجابية المشتركة من الديمقراطية والتعاون⁽³⁰⁴⁾. صحيح أن ثمة خلافات قد برزت بين صفتي المحيط الأطلسي في السنوات الأخيرة حول أفضل السبل لمواجهة تهديد الإرهاب الدولي، لكن مجتمع الأمن لم يتعرض للخطر بسبب هذه الخلافات؛ فاسمه الصلبة تمنع حدوث ذلك⁽³⁰⁵⁾.

غير ان العلاقات السلمية بين الديمقراطيات الصناعية العربية لم تتسع بشكل متساوٍ لتشمل الديمقراطيات في العالم النامي. وتوضح ذلك العلاقات بين الولايات المتحدة وبعض الديمقراطيات في أميركا اللاتينية. فعلى مستوى الكلام الإنشائي المرسل، يتواعم الموقف الأميركي توافماً تاماً مع وجهة نظر كاست التي تفيد بأن الديمقراطيات تسعى إلى نشر القيم الديمقراطية في علاقاتها مع البلدان الأخرى، وذلك منذ أرسى وودرو ويلسون القواعد لعلاقة إدارته مع أميركا اللاتينية:

بومن، وأنا على ثقة تامة، بأن قادة الحكومات الجمهورية بعيدي النظر كافة، في كل مكان، يؤمنون، بأن الحكومة الشرعية تستند دائماً إلى موافقة المحكومين، وأن لا مكان للحرية من غير نظام يعتمد على القانون، وعلى صميم عامة الجماهير وموافقتهم. إننا نتطلع إلى جعل هذه المبادئ أسس العلاقات والاحترام والمساعدة المتبادلة بين الجمهوريات الشقيقة وبيننا (306).

وكان ترويج القيم الديمقراطية في الآونة الأخيرة أيضاً مبداً موحّها لسياسة الولايات المتحدة. مع ذلك، استمرت عناصر أخرى تتعلق بالمصالح القومية المتصورة في التنافس، بهدف تعزيز الديمقراطية. فبعد عام 1945، كان الكفاح ضد الشيوعية والنفوذ السوفياتي في أميركا اللاتينية مسألة مهمة؛ إضافة إلى مسألة أخرى تتمثل بحماية المصالح الاقتصادية الأميركية في المنطقة. ولم يكن هناك ما يمنع هاتين المسألتين من الهيمنة على الاهتمام بشعر الديمقراطية في مناسبات عدة. ويعطينا أحد المواقف التي حدثت في جمهورية الدومينيكان، في مطلع الستينيات، مثالاً توضيحياً مفيداً. ففي ذلك الوقت بادرت قيادة منتخبة ديمقراطياً برئاسة خوان بوش (Juan Bosch) إلى تحرير التنمية الاقتصادية، من خلال سياسات اقتصادية قومية عارضت مصالح اقتصادية أميركية معينة في ذلك البلد. وعندما واجه بوش اتفاق إعلاء عسكري، قررت واشنطن اختيار دكتاتور عسكري متسلط. وقد صاغ جون ف. كينيدي (John F. Kennedy) الدائل على النحو التالي: «هناك ثلاثة احتمالات، برئها تداركاً بحسب أفضليتها: نظام ديمقراطي لائق، أو بقاء نظام تزويج [ديكتاتور عسكري]، أو نظام كاستروي (A Castro Regime). ينبغي علينا أن نتوخى الأول، ولكننا لا نستطيع حقاً التكرار للتأني إلا بعد أن نتأكد من أنه قادرون على تجنب الثالث»⁽³⁰⁷⁾. لذلك، نتيجة الخوف من تحول نظام بوش الديمقراطي إلى نظام كاستروي، وجدت الولايات المتحدة بأنه من الأسلم دعم ديكتاتور عسكري. لقد عرر هذا الإجراء الكفاح ضد الشيوعية وحمل المصالح الاقتصادية الأميركية، ولكن نكاد نجزم بأنه لم ينشر الديمقراطية ولم يعرر سياسات الرفاه الاقتصادي في جمهورية الدومينيكان.

ويقدم لنا موقف في تشيلي مثالا آخر. ففي عام 1970 كان لتشيلى سجل حافل كواحدة من أكثر الديمقراطيات استقرارا والأطول أمداً في أميرك اللاتينية. وجاءت انتخابات عام 1970 بسلفادور أليندي الى السلطة، وهو مرشح دعمه ائتلاف الوحدة الشعبية اليساري. وقد تعارضت سياسات أليندي الاقتصادية التي هدفت الى اصلاحات اعادة التوزيع مع مصالح الحزب الحيوي، بما في ذلك المصالح الاقتصادية الأميركية في تشيلي. وحاولت واشنطن منع انتخاب أليندي، وذلك بدعمها لمرشحين منافسين؛ وبعد انتخابه دعمت الولايات المتحدة بقوة المعارضة سياسيا، ودعمت العسكر التشيلي، وقدمت مساعدات في مواطن اخرى⁽³⁰⁸⁾. وقد توجت المواجهة بالانقلاب العسكري الذي قاده اوغستو بينوشيه عام 1973، والذي مهد الطريق لأكثر من خمسة عشر عاما من الدكتاتورية العسكرية الفاسية في تشيلي. ولا يعني هذا أن الولايات المتحدة حاصت حرباً مع تشيلي أليندي؛ بهذا المعنى، ولم يدهش بمودج كانط. لكن وكما كشفت الحوادث في أميركا الوسطى في الثمانينيات، فإن التدخل السري مع ما يتصممه من دعم على صعيد الاقتصاد والجيش والخبراء لقوى المعارضة، يمكن أن يتطور الى حد يجعل التمييز بين أنشطة من هذا النوع والحرب المفتوحة مجرد سفسطة لا طائل منها.

ويحشى بعض المراقبين من أن تؤدي محاولات ترويح الديمقراطية أو اقتصاد السوق الرأسمالي، في سياق الحرب على الإرهاب، إلى نتائج غير ليبرالية وغير ديمقراطية⁽³⁰⁹⁾. ويشتمل الفصل الرابع على نقاش للمشكلات الراهنة التي يطوي عليها نشر الديمقراطية من الخارج.

وفي كل الأحوال، فإن هذه الأمثلة وغيرها هي أقل دليل على تطوير الديمقراطيات لعلاقات سلمية على أساس التفاهم المتبادل والقواعد الأخلاقية المشتركة. ويُطرح السؤال هنا: كيف ستتطور العلاقات بين الديمقراطيات المهيمنة في الشمال والديمقراطيات الموجودة في الجنوب في المستقبل؟ تفاوليا، ولأن الشيوعية السوفياتية لم تعد تشكل تهديداً، يتعين على الديمقراطيات الليبرالية المهيمنة، والتي تفوقها الولايات المتحدة، أن تكون قادرة على قبول أنواع متفاوتة من البؤس الديمقراطية في الجنوب ودعمها. فليس هناك ما يدعو الى النظر إليها كحلفاء محتملين لحركة شيوعية عالمية، لأن حركة من هذا القبيل لم تعد موجودة. ومن جهة أخرى، تبعث التطورات التي خلفتها الحرب الباردة على القلق، فالأمن القومي أو المصالح الاقتصادية المبطورة قد تساعد في الحفاظ على وجود أنظمة «جامدة» في المنطقة الرمادية، وليس من شأن هذا أن يدعم سلاماً ديمقراطياً.

ومادا عن الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية؟ على الرغم من أن الديمقراطيات العربية الرئيسية قد تفصل، دون أي شك، أنظمة ديمقراطية ليبرالية في أوروبا الشرقية، يبقى

سيناريو الدعم العربي لتروخيو شرق أوروبي غير وارد. فلبلدان أوروبا الشرقية ماضٍ مشترك مع أوروبا الغربية، وهي في طور إحياء العلاقات القديمة وبناء أخرى جديدة. وإن مصت سيرورة التحول الديمقراطي ببجاء، من الممكن أن تصبح معظم بلدان أوروبا الشرقية ذات عضوية كاملة في مجتمع الأمن الذي تطور في أوروبا الغربية.

أصبحت كل من بلغاريا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا والمجر وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا أعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما أن مقدونيا وكرواتيا وتركيا مرشحة للعضوية. ومعظم هذه البلدان أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO). وقد يشهد المستقبل تحول منظمة حلف شمال الأطلسي إلى منظمة حلف أوروبا

الديمقراطية^(3.0) (Democratic Europe Treaty Organization).

وتعد روسيا في الوقت الحالي المشكلة الكبرى في أوروبا الشرقية. ويتحتم أن يسهل تواصل التحول الديمقراطي في روسيا، دمجها الكامل في مجتمع الديمقراطيات الليبرالية، لكن سيرورة من هذا النوع، كما رأينا في الفصل الثالث، لن ترى السور تلقائياً. وفي أحسن الأحوال، سيكون لمريد من التحول الديمقراطي في روسيا، ولتوسيع علاقاتها مع العرب، دور في حل المشكلة. أما في أسوأ الأحوال، فسيعاني التحول الديمقراطي في روسيا من انتكاسات، وسيلوح في الأفق تهديد حرب باردة جديدة^(3.1).

تتاولنا في هذا القسم رؤية كاسط للتعاون السلمي بين الديمقراطيات، على أساس القواعد الأخلاقية المشتركة. ورأينا أن تعاوناً من هذا النوع قد تطور بالفعل بين ديمقراطيات الشمال الراححة. أما في ما يتعلق بالعلاقات مع الديمقراطيات في العالم الثالث، فقد كانت الصورة أقل وضوحاً. وفي أوروبا الشرقية، أمام العديد من البلدان فرص جيدة للانضمام إلى مجتمع أمن أوروبي أكبر، لكن العلاقة بين مجتمع من هذا النوع وروسيا ليست مؤكدة.

التعاون الاقتصادي بين الديمقراطيات

يستند اتحاد كاسط السلمي بين الديمقراطيات إلى عصر أخير هو التعاون الاقتصادي. فعندما تركز الدول على روح التبادل التجاري، تطور علاقات متنازلة المفعة في التجارة والاستثمار، فضلاً عن تطويرها علاقات اقتصادية أخرى. وتعزز هذه الروابط بدورها أواصر السلام في ما بينها.

زاد تدفق السلع والأموال، وكذلك الناس والرسائل وأشكال أخرى من العلاقات بين البلدان، زيادة هائلة منذ زمن كتابات كاسط. فمقد وقت مبكر عام 1975، رأى أحد الباحثين أن «العقود الأخيرة تكشف عن برعة عامة تتصاعف فيها كل عشر سنوات أشكال مختلفة من الترابط الإنساني العابرة للحدود الوطنية»^(3.2). ومنذ مطلع الثمانينيات، نمت التجارة العالمية

بانتظام نموًا أسرع من الانتاح الاقتصادي العالمي، وامت كذلك التدفقات المالية الدولية بسرعة تفوق سرعة نمو التجارة.

ووفق تحليل كاسط، ينبغي أن يكون التبادل الاقتصادي كامل التطور بين الديمقراطيات بشكل حاصر. ويبدو أن هذه الفرصة تثبت صحتها أيضًا عندما نوجه أنظارنا إلى الديمقراطيات الصناعية الغربية، لكن من الواضح أن عوامل أخرى كحجم الاقتصاد الوطني، ومستوى التنمية الاقتصادية، وطبيعة السياسات الاقتصادية، يكون لها شأن أكبر من دور الديمقراطية في تحديد مستويات العلاقات الاقتصادية، وعليه، فإن لبلد ذي اقتصاد وطني صحم، مثل الولايات المتحدة أو الهند، حصة أصغر نسبيًا من إجمالي نشاطها الاقتصادي العابر لحدودها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، مثل كوستاريكا والدنمارك. وللبلدان ذات المستويات المرتفعة من التنمية الاقتصادية، كاليابان والسويد، تجارة خارجية أكبر بكثير من البلدان ذات المستويات المنخفضة من التنمية كنيبال وبنغلادش. أخيرًا، فإن للبلدان ذات السياسات التنموية التي تستهدف السوق الدولية، كتايبان وهولندا على سبيل المثال، مستويات أعلى من النشاطات الخارجية من البلدان ذات الاستراتيجيات التي تركز على الداخل، كسوريا وكوريا الشمالية.

مهما كان الأمر، فهناك درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أو الترابط الاقتصادي المتبادل، بين الديمقراطيات الصناعية الغربية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا. ولا تفي هذه البلدان بالشرط الثالث من شروط كاسط المضيقة للاتحاد السلمي بحسب - التعاون الاقتصادي - بل وتفي أيضًا بالشرطين الآخرين اللذين ناقشناهما سابقًا؛ وهما ثقافة ديمقراطية متطورة مع ما لها من معايير لحل النزاع سلميًا، وتغاهم أخلاقي مشترك يقوم على هذا الأساس. وكما أشرنا من قبل، فإن هذه البلدان تشكل مجتمع آمن يمكن أن نصفه بأنه ساحة معاصرة من اتحاد كاسط السلمي. وقد عرف كارل دويتش (Kar Deutch) مجتمع الأمن كما يلي:

إن مجتمع الأمن عبارة عن مجموعة من الناس حققت «الاندماج» في ما بينها. وما نعيه بالاندماج هو أن يتحقق في إقليم معين «الحس الاجتماعي المشترك»، وأن تنشأ المؤسسات والممارسات القوية بما فيه الكفاية، والمنتشرة على نطاق واسع لتضمن توقعات يمكن الاعتماد عليها من «التعبير السلمي» بين سكان الإقليم. ويعني بالحس الاجتماعي المشترك الإيمان بأن المشكلات الاجتماعية المشتركة يجب أن تحل وقابلة أن تحل بسلوكيات «التعبير السلمي»⁽³¹³⁾.

وعلى الرغم من احتمال وجود مشكلات تتطلب تعبيرًا داخل مجتمعات الأمن، فصلاً عن وجود صراعات اقتصادية وغيرها من مجالات النزاع بين الأفراد، تصر الجماعات التي

تعيش في مجتمعات الأمن، على تشجيع التعبير وحل النزاعات بالوسائل السلمية. وتستفيد البلدان التي صمتت في أوروبا الشرقية، أو التي توشك أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، اقتصاديا. وعلى النقيض من ذلك، ستكون لبلدان أوروبا الشرقية الأقل تطورا، والتي تربطها علاقات ضعيفة بمجتمع الأمن، مكانة أشد بالتعبئة في مصمار العلاقات الاقتصادية.

أما العلاقات بين الشمال والجنوب فتتسم باعتماد الجنوب أحادي الجانب على الشمال، وليس بالترباط ذي المنفعة المتبادلة. ويستفيد بعض البلدان الجنوبية بالفعل من التعاون الاقتصادي مع الشمال. ومن أمثلة الحالة الأولى الدول الصغيرة، وأغلبها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إذ تتكون الصادرات من هذه البلدان من منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات الأساسية، وتعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على استيراد المنتجات المركزة تكنولوجيا، ولا يظهر الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) اهتماما بالتوجه إلى هذه البلدان، نظرا إلى انعدام الاستقرار والظروف الجاذبة للعمل فيها؛ إن ما نسبته أقل من 2 في المئة من إجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي يكون من حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁽³¹⁴⁾، فضلا عن أنه، وفي الحالات التي يدخل فيها الاستثمار هذه البلدان، تكون له سيطرة احتكارية على مجالات محدودة من الاقتصاد التي لا تربطها إلا روابط محدودة، وأحيانا بلا روابط بالمطلق، مع المنشآت المحلية. في ظل هذه الأوضاع، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يؤدي إلى تنمية اقتصادية محدودة للغاية؛ وليس مستغربا أن يكون «المستثمرون» الذين يأتون إلى هذه البلدان هم في العادة تجار الأسلحة والذهب والماس ومهربو المخدرات، وما شابه. وتعد هذه تعبئة أكثر منها اعتمادا متبادلا.

لنعارن هذا الوضع بالدول الأكثر تقدما في شرق آسيا، وإلى حد ما في أميركا اللاتينية، وتايوان حير مثال على ذلك. فقد حدثت التنمية الاقتصادية في تايوان على ثلاث مراحل: استدال الاستيراد في الخمسينيات، وتصدير السلع الاستهلاكية المصنعة غير المعمرة (الألعاب والأحذية وغيرها) في الستينيات، وسيرورة من الارتقاء الصناعي مع التركيز على السلع الإنتاجية وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة (المعدات الإلكترونية وأجهزة الحاسوب) ابتداء من منتصف السبعينيات. وعندما بدأ الاستثمار المباشر الأجنبي بالتدفق على نطاق واسع، كانت تايوان قد انتهت من بناء قاعدة صناعية؛ أي قدرة صناعية محلية يمكن أن تستفيد من العلاقات مع المستثمرين الخارجيين والارتقاء بقدرتها في أثناء ذلك⁽³¹⁵⁾. وقد ساعدت المشاركة في العولمة الاقتصادية عبر الاستثمار المباشر الأجنبي تايوان في إحداث تنمية اقتصادية. وحلاصة القول إن العلاقات الاقتصادية متبادلة المنفعة، وهي الركن

الثالث من أركان السلام الديمقراطي، قد تطورت في إجراء من العلاقات بين الشمال والجنوب؛ أما في إجراء أخرى فإن الاعتماد أحادي الجانب لا يزال النمط المهيمن.

ركزنا في هذا القسم على الركن الأساس الثالث لاتحاد كامنط السلمي، وهو التعاون الاقتصادي متبادل المنفعة بين الديمقراطيات. وقد تطور تعاون اقتصادي من هذا الطراز بالفعل بين الديمقراطيات الصناعية المستقرة كاوروبا العربية وأميركا الشمالية واليابان وأستراليا وسويسرا، إلا أن العلاقات الاقتصادية متفاوتة في الجنوب؛ فالدول الصغيرة تابعة إلى حد كبير، بينما تستفيد الدول الأكثر تقدماً وقوة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ولم تطور الديمقراطيات الوليدة الصغيرة في الجنوب روابط للتعاون الاقتصادي متبادلة المنفعة مع الديمقراطيات الرائدة في الشمال التي تشكل في رأي كامنط العصر الأساس الثالث للاتحاد السلمي. وتبقى الأفاق أفضل بالنسبة إلى بعض إجراء الجنوب، وخاصة بالنسبة إلى بلدان أوروبا الشرقية التي ستندمج في الاتحاد الأوروبي، أو تلك التي انضمت إليه بالفعل.

السلام بوصفه نتيجة للديمقراطية

في الماضي، لم يحصل أن شنت الديمقراطيات الحرب، بعضها ضد بعض، وفي السنوات الأخيرة زاد عدد البلدان التي تعتمد قدرًا من الديمقراطية في العالم ريادة سريعة. فهل سيحلب انتشار الديمقراطية مستقبلاً مشرقاً تدعم فيه الأمم بالسلام؟ لقد أرسى كامنط المبادئ النظرية لتوقع تحقق السلام نتيجة الديمقراطية. ويستند اتحاد السلمي للديمقراطيات إلى ثلاثة أركان: (1) الوجود المحض للديمقراطيات مع ما فيها من ثقافة لحل النزاع سلمياً، (2) الأواصر الأخلاقية التي تنشأ بين الديمقراطيات على أساس قواعدها الأخلاقية المشتركة، و(3) تعاون الديمقراطيات الاقتصادي بهدف المنفعة المتبادلة.

حلل هذا الفصل كلاً من هذه الشروط في ضوء سيرورات التحول الديمقراطي الأخيرة. والمائل للعيان هو أن ثقافة ديمقراطية ذات معايير لحل النزاع سلمياً لم تتطور بعد في الديمقراطيات الجديدة. فالمعايير الديمقراطية يجب أن تتأصل قبل أن يصبح الأساس المحلي للاتحاد السلمي مصمومًا، وتطوير ثقافة سياسية من مثل هذا النمط سيستغرق بعض الوقت. وقد تحدث انتكاسات نحو أشكال من الحكم غير الديمقراطي.

ويتمثل الشرط الثاني في وجود أواصر أخلاقية مشتركة بين الديمقراطيات. وقد تطورت علاقات مثل هذه بالفعل بين الديمقراطيات للراسخة في العرب. علاوة على ذلك، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مجتمع الأمن الذي يتكون من الديمقراطيات العربية المستقرة، يمكن أن يتوسع ليشمل الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية، شريطة ألا تلحق انتكاسات حادة بمساعيها الرامية إلى مزيد من التحول الديمقراطي. وقد تدخل الديمقراطيات الموجودة في الجنوب إلى مجتمع الأمن وقد تستبعد. وفي الماضي، انقلبت الولايات المتحدة، في بعض

الأحيان، على الديمقراطيات في الجنوب لحماية مصالحها الاقتصادية أو الأمنية المتصورة. هذا إضافة إلى وجود مخاوف من أن تقود محاولات ترؤيخ الديمقراطية إلى نتائج غير ليبرالية أو غير ديمقراطية، وهي حالة لا يحري فيها تعزيز الاتحاد السلمي.

أما الشرط الأخير فهو وجود تعاون اقتصادي متبادل المصفعة بين الديمقراطيات. ولا ريب أن اعتمادًا اقتصاديًا متبادلًا كهذا هو امر متطور إلى حد كبير بين الديمقراطيات الراسحة في العرب. وقد وصفت الترتيبات لإدماج العديد من الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية في الشبكات الاقتصادية هذه، وذلك من خلال عضويتها المرتقبة في الاتحاد الأوروبي. أما في ما يخص البلدان الأضعف في الجنوب فإن الوضع الطبيعي فيها هو مواصلة الاعتماد الاقتصادي أحادي الجانب بدلًا من الاعتماد المتبادل، حتى بعد نهاية الحرب الباردة.

وبعبارة موجزة، لا يمكن الاعتقاد بأن ظهور اتحاد سلمي عالمي يحتضن الديمقراطيات الجديدة والقيمة أمر محسوم. فالاتحاد السلمي، مع ما يتصممه من منطقة سلام، مشروع طويل الأمد. وكى ينجح المشروع يجب أن تفي الديمقراطيات كلها بالشروط الأساسية الثلاثة التي وضعها كانط. وحاليًا يعد الاتحاد السلمي أمرا واقعيًا بين الديمقراطيات الصناعية في العرب، وقد يتسع ليشمل ديمقراطيات جديدة في الشرق. مع ذلك، أحرقت العديد من الديمقراطيات حتى الآن في الجنوب في تحقيق شرطين على الأقل من شروط كانط، وبدلاً من إظهاره مريداً من التقدم، فإنها قد تتراجع نحو الحكم السلطوي.

ترى ما أثار وجود اتحاد سلمي وتوسيعه على النموذج التطري المهيمن في العلاقات الدولية الواقعية؟ سنتفحص في القسم التالي من هذا الفصل انتقادات الواقعيين للتصورات الكانطية.

الديمقراطيات السلمية والفكر الواقعي

ينتمي كانط في تصوره لعالم سلمي من الديمقراطيات إلى مدرسة فكرية ليبرالية؛ ويفصل النقاد وضعه بـ «المثالية» لأنهم يسطرون بعين الرينة إلى المراعم الليبرالية و/أو بحامهم الشك في المراعم التي قدمت. ويكمن المفهوم الأساس في الفكر الليبرالي في قابليته على التغلب على النزاع والعنف إلى نظم العالم وفقاً للمبادئ الليبرالية. وبحسب كانط، فإن المبدأ الملائم قد يكون الديمقراطية. وهذا المفهوم مرفوض بواسطة الفكر الواقعي الذي يزعم بأنه يحلل العالم كما هو على حقيقته وليس كما ينبغي أن يكون. وفي العالم الحقيقي، نجد النزاع متواصلًا في الطبيعة البشرية؛ علاوة على ذلك، فقد احتار سكان العالم بتنظيم أنفسهم على شكل دول مستقلة ذات سيادة لا تحترم أي سلطة خارج أو أعلى من سلطاتها. وقد شدد الفكر الواقعي في بداياته على أن السعي وراء السلطة والهيمنة التابعين من الطبيعة البشرية هو المحرص الأساس على النزاع. أما الإسهامات الأخيرة التي غالباً ما يطلق عليها الواقعية الجديدة فتؤكد أن بنية نظام الدولة هو السبب؛ فالدول ذات السيادة لا تحترم أي سلطة أعلى

من سلطاتها الخاصة. وليس هناك حكومة للعالم. بهذا المعنى، فإن الفوضى هي السمة الأساس لنظام الدولة. ومع الفوضى يصبح النزاع وشيكاً. والدول لا تستطيع حقاً أن يتق بعضهما ببعض، وتصبح محاولة إحدى الدول رفع مستوى سلامتها، عن طريق حيازتها مزيداً من الأسلحة، تهديداً، لأمم الدول الأخرى. باحتصار شديد، حيثما وجد دولاً قومية ذات سيادة سجد نظام الدولة الذي يتسم بالفوضى. وطالما وجدت الفوضى سجد تهديداً بالنزاع العنيف. وفي نظام من هذا النوع، فإن السلام الأبدى على النحو الذي تصوره كانط أمر مستحيل.

ليس من المستغرب، إذاً، كما يرى العديد من الواقعيين الجدد «أن تعاني نظرية الديمقراطية المحبة للسلام من أوجه قصور»^(3,6). وفي هذا القسم سناقش نقد الواقعية الجديدة لتصور كانط للديمقراطية والسلام. ورائنا أن البون بين تحليل مبني على رأي كانط من جهة، وعلى فكر الواقعية الجديدة من جهة أخرى، أصغر بكثير مما يوحي به النقد. فالفوضى لا تعني بالضرورة الآثار المروعة التي ادعى وجودها جون ميرشايمر (John Mearsheimer) وغيره؛ وتتوافق النتائج التي توَقَّفا عنها في نقاش الديمقراطية والسلام، إلى حد كبير، مع تحليل الواقعية الجديدة.

بدأ ميرشايمر بالهجوم على منطق نظرية كانط الذي يربط الديمقراطية بالسلام^(3,7). وتتعلق النقطة الأولى، كما أشرنا في موضع سابق، بتأكيد أن الديمقراطيات أكثر سلمية من الأنظمة السلطوية، لأن الناس أكثر تردداً في شن الحرب. وقد أوضح ميرشايمر أن الديمقراطيات عرضة لخوض الحروب، مثلها مثل الأنظمة الأخرى، وأن العامة قد لا يكونون أقل ميلاً للحرب من العادة السلطويين. ولا تتناقص حججه مع كانط؛ فالميل العام لحوص الحرب بين الديمقراطيات سبغت الإشارة إليه، هذا فضلاً عن الإشارة إلى حقيقة أن صبط النفس الذي تظهره الديمقراطيات في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى لا يعزى بشكل مباشر إلى تأثير المواطنين المحبين للسلام على صناع القرار. والاقترح الذي قدمناه في هذا الصدد يتمثل بأن الثقافة الديمقراطية لحل النزاع سلمياً تدخل عنصر، من الكبح على الطرق التي تدير بها الديمقراطيات العلاقات الدولية. ولا يعد هذا العنصر وحده كافياً لتفسير وجود الاتحاد السلمي بين الديمقراطيات، غير أنه يعد أحد الأركان الأساسية الثلاثة للاتحاد السلمي.

وتنقد النقطة التالية التي يثيرها ميرشايمر فكرة القاعدة الأخلاقية المشتركة بين الديمقراطيات، أي الركن الثاني في الاتحاد السلمي. فهو يزعم أن الأواصر الأخلاقية تتنافس مع عوامل أخرى تشد حوص النزاع بدلاً من السلام، كالقومية والأصولية الدينية. لكن كانط لم ينكر وجود هذه العناصر المصادمة. فقد رأى بكل بساطة أن العوامل المتنافسة في العلاقات

بين الديمقراطية ذات الثقافات الديمقراطية المتصلة، لن نطعم، على الأرجح، على القاعدة الأخلاقية المشتركة.

ونصل الآن إلى النقطة المركزية في هجوم ميرشيمر على منطق هذه النظرية. وتستحق حجته أن نقتبسها كاملة:

سواء احتمالية قائمة بما أن تترد الدول الديمقراطية إلى دول تسلطية. ويعني خطر الانتكاس هذا أن أي دولة ديمقراطية لن تكون مطمئنة يوماً إلى أن دولة ديمقراطية أخرى لن تنقلب على نظامها وتتحول عنه في وقت ما في المستقبل. لذلك يجب على الديمقراطيات الليبرالية أن تصنع في حسابها القوة النسبية في ما بينها، وهو معادل للقول بأن لكل واحدة منها حافزاً للتفكير في الاعتداء على الأخرى لنأفي مشكلات المستقبل. ومما يرثى له أنه من غير الممكن حتى بالنسبة إلى الديمقراطيات الليبرالية أن تنمو فوق الفوضى⁽³²⁸⁾.

كان كاسط مدرك تمام الإدراك لاحتمالية الرجوع إلى الحكم السلطوي. غير أن كون البلدان قابلة للانتكاس لا ينفص مفهوم الاتحاد السلمي. والنقطة الحاسمة في حجة ميرشيمر هي استدلاله بأنه نظراً إلى احتمالية الانتكاسات، تبقى الفوضى السمة الأساس للنظام، بعض النظر عن شكل نظام الدولة.

في نظام الدول المستقلة (أي في ظل الفوضى) يجب على كل دولة أن تحشى دائماً مما قد تفعله الدولة الأخرى، ومن الآثار الوحيدة الممكنة لمثل هذه الأفعال. وهذا هو ما يعنيه الواقعيون الجدد عندما يتحدثون عن الصلة الوثيقة بين الفوضى والمساعدة الذاتية؛ فالفوضى تسود مع ما لها من آثار وحيدة، وإن حتمية، من النزاع الوثيك وخطر الحرب.

ويتسم نظام الدول المستقلة فعلاً بالفوضى، لكن ليس الضروري أن تفقد الفوضى دائماً إلى المساعدة الذاتية والتنافس وتوازن القوى والحصومة، وربما الحرب المفتوحة، كما يزعّم الواقعيون الجدد؟ يرى ألكسندر ويندت (Alexander Wendt) أن الفوضى لا ينبغي أن تترتب عليها بالضرورة هذه الآثار. فالدول المستقلة يمكن أن تكون صديفة، ويمكن أن تكون عدوة. وثمة «ثقافات فوضى» مختلفة؛ ويعتبر هنت ثلاثة أنواع مثالية رئيسة من الفوضى: الهوبزية (Hobbesian)، واللوكية (Lockean)، والكانطية⁽³²⁹⁾. وفي الثقافة الهوبزية، تنظر الدول، بعضها إلى بعض كعداء؛ ومنطق الفوضى الهوبزية هو «حرب لكل ضد الكل». والدول حصوم، والحرب متصلة لأن الصراع الضيف هو وسيلة للنقاء؛ ويطبق هذا الطرح لفكرة المساعدة الذاتية عند الواقعيين الجدد. لكن ثمة احتمالات أخرى: ففي الثقافة اللوكية تنافس الدول، بعضها بعضاً. وفي ثقافة الفوضى الكانطية، ترى الدول بعضها بعضاً كأصدقاء، وتسوى النزاعات سلمياً، وتوازن الدول بعضها بعضاً في حال تعرض أي منها للتهديد من طرف ثالث⁽³³⁰⁾.

ويؤيد مفهوم الاتحاد السلمي هذا النمط من التفكير. والفوضى الصديقة تقوم على القوى الثلاث التي ناقشناها انفاً: (1) ثقافة حل النزاع سلمياً في الديمقراطيات الراسخة، (2) الأواصر الأخلاقية التي تنشأ بين الديمقراطيات على أساس القواعد الأخلاقية المشتركة، و(3) التعاون الاقتصادي بين الديمقراطيات بعرض المصلحة المتبادلة. وعلى القول إن مثل هذا قد تطور بالفعل بين مجموعة من الديمقراطيات الراسخة.

وكان ميرشايمر يعترض قائلًا إن مجتمعات الأمن هذه قد لا تدوم؛ فقد يحدث تراجع نحو أشكال فجوة من الفوضى، وهو على حق؛ إن كانت أيضًا كان قد حشي من حدوث تطورات من هذا القبيل. لكن تنبؤات الواقعيين الجدد بشأن ازدياد حدة التنافس في أوروبا وعبر المحيط الأطلسي، إثر انتهاء الحرب الباردة (لأن العدو المشترك ما عاد له وجود) لم تثبت صحتها⁽¹²⁾. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الفوضى الصديقة يمكن أيضًا أن تتطور نحو مزيد من الاندماج، كما يحدث حاليًا في الاتحاد الأوروبي، بحسب العديد من المراقبين. فالاتحاد الأوروبي يهضم في الوقت الراهن بالمهام السياسية التي كانت في وقت سابق من امتيازات الدول الأعضاء كل على حده، وإن استمرت سيرورة الاندماج في ذلك الاتجاه، ستكون النتيجة فدرالية أوروبية، ودولة جديدة، وفاعلًا دوليًا موحدًا جديدًا. وقد تستبعد الفوضى التي كانت سائدة بين الدول الأعضاء في الماضي إلى الأبد، لأن هذه الدول تكون قد قبلت بسلطة مركزية جديدة تشرف على الدول القومية السابقة. وعلى النقيض من رأي ميرشايمر، يبدو مما سبق أن الدول الديمقراطية الليبرالية تستطيع بالفعل أن تتجاوز الفوضى تجاوزًا كاملاً. غير أنه من الضروري التأكيد أن سيرورة الاندماج في الاتحاد الأوروبي لم تصل إلى هذا المستوى.

بهذا نصل إلى مسار النعد الثاني الذي طرحه ميرشايمر. فقد رعم بأن التاريخ لا يقدم دليلًا واضحًا على صحة النظرية القائلة بأن الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضًا. وقد أثار اعتراضًا مفاده أن عددًا من الديمقراطيات أوشكت على الاقتتال، ومنها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأميركية وتشيلي أليبيدي، وبواصل ميرشايمر قائلًا إننا إن صغنا ألمانيا الفيلهلمية (Wilhelmine Germany) ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، تصبح الحرب العالمية الأولى حربًا بين ديمقراطيات. ولكن هذه الأمثلة ناتجة عن سوء فهم يرى أن الاتحاد السلمي يتحقق دفعة واحدة بين البلدان حالما تحقق [هذه البلدان] الحد الأدنى من الديمقراطية. ولكن ذلك ليس صحيحًا. فالاتحاد السلمي يقوم على القواعد المحلية للثقافة الديمقراطية، وعلى ركيز دوليين. ويجب أن تتحقق العناصر الثلاثة كلها كي يكون الاتحاد السلمي فعالًا، وهو ما لم تكن عليه الحال في هذه الأمثلة.

وتتعلق تحفظات ميرشايمر الأخرى بعدم وجود دليل فعلي يثبت صحة نظرية الديمقراطية السلمية. فهو يشير إلى حقيقة أن الديمقراطيات كانت قليلة العدد على مدى القرنين الماضيين، وبالتالي لم تشهد حالات كثيرة وجدت فيها ديمقراطيتان نفسيهما في موقف الاقتتال، بعضهما مع بعض. ويرغم ميرشايمر بأنه عندما وقعت بالفعل حالات من هذا القبيل «فثمة تفسيرات مقبولة أخرى لعدم وقوع الحرب.... ويجب أن تستبعد هذه التفسيرات التي يتعارض بعضها مع بعض قبل اعتماد نظرية الديمقراطية المحيطة للسلام»⁽¹²³⁾.

وإذا كان على الاحتيار الصحيح للنظرية أن يعي متطلبات ميرشايمر التي تنص على ضرورة استبعاد كل التفسيرات المتناقضة الأخرى، فإن يكون هناك أبداً احتيار صحيح للنظرية. فهي العلاقات الدولية، وكذلك هي الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية، ليس هناك إمكان لتجارب محيرة. نحن لا نستطيع أن نعزل، بطريقة سريرية، عاملاً بمفرده كالديمقراطية عن جميع العوامل الأخرى المحتملة ذات الصلة بالعلاقات بين البلدان. ومع ذلك، يمكن اعتبار المحافظة على مجتمع الأمن في أوروبا الغربية، بعد انتهاء الحرب الباردة، اثباتاً قوياً يصب في مصلحة الاتحاد السلمي. فمجتمع الأمن يقوم على الأعمدة الثلاثة التي ناقشناها سابقاً. ولا تتأثر هذه الأركان بوجود أو غياب التهديد السوفياتي. بناء على ذلك، من شأن نظرية كانط أن تتنبأ ببقاء مجتمع الأمن قائماً ولعله يتسع بشكل أكبر نتيجة سيروية التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية. وهذا تماماً هو يحدث على ما يبدو⁽³²³⁾.

خلاصة

تعد نظرية كانط عن الاتحاد السلمي بين الديمقراطيات، نظرية لا غبار عليها جوهرياً. لكن من الخطأ الاعتقاد بأن الاتحاد السلمي يتسع تلقائياً ليشمل بلداناً هي في المراحل المبكرة من سيروية تحول ديمقراطي طويلة ودقيقة، أو بلداناً لم تطور أواصر أخلاقية واعتماداً اقتصادياً متبادلاً. وتريد سيرويات التحول الديمقراطي الراهنة من احتمالات اتحاد سلمي أكثر لكنها لا تضمن تحقيقه. وتعد آفاق صمم ديمقراطيات الجيوب الحديدية، على نحو خاص إلى الاتحاد السلمي، ضعيفة للغاية. ويرى النقاد بأن لدى مويدي النظرية مشكلة، لأنها ليست واضحة تمام الوضوح⁽³²⁴⁾. وهم محقون في ذلك؛ فمن ناحية، ليس من اليسير تعيين اللحظة التي تصبح فيها ثقافة حل النزاع سلمياً أمراً واقعاً، ولا هو من اليسير تعيين الوقت الذي تتطور فيه الأواصر الأخلاقية بين الديمقراطيات. أصف إلى ذلك أنه ليس من السهل تحديد الآليات الخاصة التي تقود من الديمقراطية إلى السلام. ومن ناحية أخرى، فإنه من الصعب رفض الطرح العام بوجود علاقة بين الديمقراطية الراسخة والسلام.

(267) يمكن الاطلاع على نسخة انكليزية للسلام الدائم لكانت في:

Hans Reiss, ed., *Kant's Political Writings* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970),

يعتمد تلخيصي لأفكار كانت اعتمادًا كبيرًا على ثلاثة مقالات لمايكل و. دويل وهي:

Michael W. Doyle: «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» *Philosophy and Public Affairs* vol 12, no. 3 (1983), pp. 205-235; «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» *Philosophy and Public Affairs*, vol 12, no. 4 (1983), pp. 323-354, and «Liberalism and World Politics,» *American Political Science Review*, vol 80, no. 4 (1986), pp. 1151-1169,

انظر أيضًا:

Michael W. Doyle, «Three Pillars of the Liberal Peace,» *American Political Science Review*, vol 99, no. 3 (2005), pp. 463-466.

حول الدراسات التي توجه النقد لتفسير دويل لكانت انظر:

John MacMillan, «Beyond the Separate Democratic Peace,» *Journal of Peace Research*, vol 40, no. 2 (2003), pp. 233-243, and John MacMillan, «Liberalism and the Democratic Peace,» *Review of International Studies*, vol 30, no. 2 (2004), pp. 179-200.

(268) مُقتبس من:

Reiss, *Kant's Political Writings*, p. 100.

(269) مُقتبس من:

Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1153.

(270) Rudolph J. Rummel, «Libertarianism and International Violence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 27, no. 1 (1983), pp. 27-71.

(271) «Democratic Regimes,» *Jerusalem Journal of International Relations* 1, no. 4 (1976), pp. 50-69; Steve Chan, «Mirror, Mirror on the Wall... Are the Freer Countries More Pacific?» *Journal of*

Conflict Resolution, vol. 28, no. 4 (1984), pp. 617-648, and Erich Weede, «Democracy and War Involvement,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 28, no. 4 (1984), pp. 649-664,

الدراسات من مثل دراسة تشان (استشهد بها في هذا الهامش) والتي تعتمد على فترات طويلة من الملاحظة تواجه صعوبات أخرى لأن المحتويات الجوهرية في هذا الشيء الذي يسمى ديمقراطية يتغير مع مرور الوقت، كما يبدأ في الفصل الأول.

(272) Doyle, «Kant Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» p. 213.

(273) Dean Babst, «Elective Governments: A Force for Peace,» *Wisconsin Sociologist*, vol. 3, no. 1 (1964), pp. 9-14;

انظر أيضاً:

Small and Singer, «War-Proneness of Democratic Regimes,»;
Chan, «Mirror, Mirror»; Bruce Russett, «Democracy and Peace,»
in: B. Russett, H. Starr and R. J. Stoll, eds., *Choices in World Politics: Sovereignty and Interdependence* (New York: Freeman, 1989), pp. 245-261; Fred Chernoff, «The Study of Democratic Peace, and Progress in International Relations,» *International Studies Review*, vol. 6, no. 1 (2004), pp. 49-79; Bruce Russett and John Oneal, *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations* (London: Norton, 2001).

وهناك دراسات حديثة كثيرة انظر:

The bibliography at the website by Rummel:
www.hawaii.edu/powerkills/BIBLIO.HTML

(274) Russett, «Democracy and Peace,» p. 245.

(275) Reiss, *Kant's Political Writings*, p. 114.

(276) Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1161.

(277) Doyle «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,»
p. 324 n.

كتب هذا الاقتباس بالخط المائل في الأصل. ولتحليل معاصر للسعي الليبرالي لتعريف القيم الليبرالية انظر:

Georg Sørensen, «Liberalism of Restraint and Liberalism of Imposition: Liberal Values and World Order in the New Millennium,» *International Relations*, vol 20, no. 3 (2006), pp. 251-272.

(278) Russett, «Democracy and Peace,» p. 250.

(279) Walter Lippmann, *Essays in the Public Philosophy* (Boston: Little, Brown, 1955), p. 20.

للاطلاع على دراسات حول دور وسائل الإعلام في السياسة الخارجية انظر :

Matthew Baum, *Soft News Goes to War. Public Opinion and American Foreign Policy in the New Media Age* (Princeton: Princeton University Press, 2003), and Yehudith Auerbach and Yaeli Bloch-Elkon, «Media Framing and Foreign Policy: The Elite Press vis-à-vis US Policy in Bosnia, 1992-5,» *Journal of Peace Research*, vol. 42, no. 1 (2005), pp. 83-99.

(280) Doyle, «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» p. 344.

(281) مُفتبس من:

Kjell Goldmann, «'Democracy Is Incompatible with International Politics: Reconsideration of a Hypothesis,» in: K. Goldmann, S. Berglund and G. Sjöstedt, eds., *Democracy and Foreign Policy* (Aldershot, U. K.: Gower, 1986), p. 2.

(282) Goldmann, Berglund, and Sjöstedt, eds., *Democracy and Foreign Policy*, p. 2,

هناك نسخ عدة معاصرة من حجة بوسوبي، انظر على سبيل المثال:

Jørgen Christensen, *Demokratiet og sikkerhedspolitikken* (Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1990), vols. 1-2.

(283) Goldmann, «Democracy is Incompatible with International Politics,» pp. 5-8.

(284) Ibid., p. 7 n.

(285) اقترحت اختلافات أخرى جعلت محور الحجة المتعلقة بالتعارض بالدرجة الرئيسية سياسة الأمر الدبلوماسي. وقد عرضت هذه الآراء في:

Goldmann, «Democracy is Incompatible with International Politics,» pp. 27-31.

(286) Thomas Risse-Kappen, «Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies,» *World Politics*, vol. 43, no. 4 (1991), pp. 479-513.

انظر أيضًا:

Douglas C. Foyle, *Counting the Public In: Presidents, Public Opinion, and Foreign Policy* (New York: Columbia University Press, 1999), and Richard Sobel, *The Impact of Public Opinion on U.S. Foreign Policy since Vietnam* (New York: Oxford University Press, 2001).

(287) Risse-Kappen, «Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies,» p. 510.

(288) Foyle, *Counting the Public In: Presidents, Public Opinion, and Foreign Policy*.

انظر أيضًا:

Douglas Foyle, «Leading the Public to War? The Influence of American Public Opinion on the Bush Administration's Decision to Go to War in Iraq,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 16, no. 3 (2004), pp. 269-294.

(289) قد تكون الحالات التي ينفذ فيها العامة مع التحرك العسكري معادلة لتلك التي يقعون فيها صدها؛ انظر:

Miroslav Nincic, *Democracy and Foreign Policy: The Fallacy of Political Realism* (New York: Columbia University Press, 1992).

(290) Doyle, «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» p. 213.

(291) Stephen Van Evera, «Primed for Peace: Europe After the Cold War,» *International Security* vol. 15, no. 3 (1990-1991), p. 26

n.

(292) Van Evera, «Primed for Peace: Europe After the Cold War,» p. 26.

(293) Doyle, «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs,» p. 213, and Russett, «Democracy and Peace,» p. 260,

انظر أيضًا:

Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

(294) يبني بعض مما يتبع على:

Georg Sørensen, «Individual Security and National Security: The State Remains the Principal Problem,» *Security Dialogue* vol. 27, no. 4 (1996), pp. 371-386.

(295) Marina Ottaway, «Democratization in Collapsed States,» in: William I. Zartmann, ed., *Collapsed States The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority* (Boulder: Lynne Rienner, 1995), p. 243.

(296) Adam Watson, «European International Society and Its Expansion,» in: Hedley Bull and Adam Watson, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon, 1988), p. 23.

(297) Ibid., p. 24 n.

(298) Watson, «European International Society and Its Expansion,» p. 1.

(299) Barry Buzan, *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 233.

(300) Daniel Bell, *The Coming of Post-Industrial Society. A venture in Social Forecasting* (New York: Basic, 1973), p. 317.

(301) انظر على سبيل المثال:

James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990), pp. 416-443, and James Lull, *Media, Communication, Culture A Global Approach*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 2000).

(302) Georg Sørensen, «What Kind of World Order? The International System in the New Millennium,» *Cooperation and Conflict*, vol. 41, no. 4 (2006).

The «cartoon Crisis» arose when a Danish newspaper published caricatures of the Prophet Muhammad in 2005.

(303) Karl Deutsch and S. A. Burrell, *Political Community and the North Atlantic Area* (Princeton: Princeton University Press, 1957).

(304) لتحليل حديث يسير في الاتجاه نفسه، انظر:

Daniel Deudney and G. John Ikenberry, «The Nature and Sources of the Liberal International Order,» *Review of International Studies*, vol. 25, no. 2 (1999), pp. 179-197.

(305) حول الحجة الفائلة بأن التعيينات البيوية في الدولة الليبرالية تحلق أسساً قوية للمجتمعات الأمية العابرة للمحيط الأطلسي، انظر:

Georg Sørensen, *Changes in Statehood The Transformation of International Relations* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001).

(306) نشر الخطاب في:

New York Times, 12/3/1913, p. 1,

مقتبس من:

Cole Blasier, «The United States and Democracy in Latin America,» in: James M. Malloy and Mitchell A. Seligson, eds., *Authoritarians and Democrats' Regime Transition in Latin America* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1987), pp. 219-233.

(307) مقتبس من:

Doyle, «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» p. 335.

(308) انظر على سبيل المثال:

James Petras and Morris Morley, *How Allende Fell* (Nottingham, U. K.: Spokesman, 1974).

(309) William Robinson, «Promoting Capitalist Polyarchy: The Case of Latin America,» in: M. Cox, G. J. Ikenberry, and T. Inoguchi, eds., *American Democracy Promotion* (New York: Oxford University Press, 2000), pp. 308-325, as well as the other contributions to the volume.

انظر أيضًا:

Edward Rhodes, «American Grand Strategy: The Imperial Logic of Bush's Liberal Agenda,» *Policy* (Summer 2003-2004), pp. 1-14.

(310) Timothy Garton Ash, «Ten Thoughts on the New Europe,» *New York Review of Books*, 14/4/14, 1990,

انظر أيضًا:

Timothy Garton Ash, *History of the Present* (London: Penguin, 2000).

(311) Graeme Gill, «A New Turn to Authoritarian Rule in Russia?» *Democratization*, vol 13, no. 1 (2006), pp. 58-77, and Roger E. Kanet, ed., *The New Security Environment. The Impact on Russia, Central and Eastern Europe* (Aldershot, U. K.: Ashgate, 2005).

(312) Alex Inkeles, «The Emerging Social Structure of the World,» *World Politics*, vol 27, no. 4 (1975), p. 479.

(313) Deutsch and Burrell, *Political Community*; p. 5.

(314) World Bank, *World Development Report 2000* (New York: Oxford University Press, 2000), p. 38.

(315) تطور هذه الحجة أكثر في:

Georg Sørensen, *The Transformation of the State Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2004).

(316) John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» *International Security*, vol 15, no. 1 (1990), p. 49,

انظر أيضاً:

Christopher Layne, «Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace,» *International Security* vol 19, no. 2 (1994), pp. 5-49; David E. Spiro, «Give Democratic Peace a Chance? The Insignificance of the Liberal Peace,» *International Security*, vol 19, no. 2 (1994), pp. 50-86, and Sebastian Rosato, «The Flawed Logic of the Democratic Peace Theory,» *American Political Science Review*, vol. 97, no. 4 (2003), pp. 585-602.

(317) Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» pp. 49-51.

(318) Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» p. 50.

(319) Alexander Wendt *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999),

تسند تحليلات عدة تعتمد على رؤى مختلفة من الواقعية الجديدة فكرة الدرجات المتفاوتة من الفوضى، انظر على سبيل المثال:

Barry Buzan, *People, States, and Fear*, 2nd ed. (Hemel Hempstead, U. K.: Harvester Wheatsheaf, 1991),

انظر أيضاً:

Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers. The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(320) Wendt, *Social Theory of International Politics*, pp 246-313.

(321) Sørensen, «Liberalism of Restraint and Liberalism of Imposition: Liberal Values and World Order in the New Millennium,» pp. 252-253.

(322) Mearsheimer, «Back to the Future,» p. 50.

(323) Thomas Risse, «Beyond Iraq: The Crisis of the Transatlantic Security Community,» in: David Held and Mathias Kosnig-Archibugi, eds., *American Power in the 21st Century* (Cambridge: Polity, 2004), pp. 181-213,

انظر أيضًا:

Sørensen, *Changes in Statehood* Michael Cox, «Beyond the West: Terrors in Transatlantia,» *European Journal of International Studies*, vol 11, no. 2 (2005), pp. 203-233; Gregory Flynn and Henry Farrell, «Piecing Together the Democratic Peace: The CSCE, Norms, and the 'Construction' of Security in Post-Cold War Europe,» *International Organization*, vol 55, no. 3 (1999), pp. 505-535,

(324) انظر المصادر في الهامش (50). وانظر أيضًا:

Halvard Buhaug, «Dangerous Dyads Revisited: Democracies May Not Be That Peaceful After All,» *Conflict Management and Peace Science*, vol 22 (2005), pp. 95-111.

الخاتمة: مستقبل الديمقراطية والتحول الديمقراطي

في نهاية عام 2006، حظي تسعون بلدا بتصنيف «حر» بحسب تقويم بيت الحرية. وبعد هذا تقدم كبير، أحرر منذ أيام الحرب الباردة؛ ففي عام 1972 لم يحط بتصنيف «حر» الا ثلاثة واربعون بلدا⁽¹²⁵⁾. واليوم شهد تأييدا شعبيا قويا للمثل الديمقراطية، حتى في المجتمعات التي كان يعتقد في يوم من الأيام أنها تعتمد قيما مختلفة⁽¹²⁶⁾. ويبدو أنه لا يوجد الا حصص ايدولوجي رئيس واحد لفكرة الديمقراطية السياسية التي تهيم اليوم: انه الإسلام. ولكن حتى لو كان الإسلام ذا حضور قوي في العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية، فإن النهضة الإسلامية الراهنة يجب ان تفهم في سياق السعي من اجل التحديث الذي يترك بصماته في أكثر البلاد الإسلامية أهمية. ففي المملكة العربية السعودية، أوجدت عملية التحديث موطن قدم أكثر ثباتا ورسوخا للأفكار الديمقراطية⁽¹²⁷⁾، وفي الوقت نفسه، فإن الجزائر والعراق تعيش تجربة التناقض الذي يكمن في ان التوجهات الديمقراطية يمكن ان تأتي الى الواجهة بقوة إسلامية أقل ديمقراطية عند الانتخابات، وهي قوى كانت مكيوتة في اثناء فترات الحكم التسلطي السابق، إلا انه ليس من تعارض يذكر، على ما يبدو، بين الإسلام والديمقراطية كما تبرهن حالتنا اندونيسيا وتركيا. وباختصار، فإن فكرة الديمقراطية راسخة على المستوى الأيديولوجي العالمي. ولا يمكن الا لعدد محدود جدا من الحكام التسلطيين ان يدافعوا بجدية عن صيغ الحكم التقليدية التسلطية.

في الوقت عيه، هناك العديد من الديمقراطيات غير الراسخة والهشة في المنطقة الرمادية، ويلاحظ ان اتفاق احرار مريد من التقدم الديمقراطي لا تعد جيدة في معظم هذه البلدان. لقد بين الفصل الثاني كيف أسهمت الانتخابات الضعيفة، وغياب «الدولة»، وهيمنة النخب في استبدال «الانتقال» بـ «الجمود». ويرهن الفصل الخامس على ان التنمية الاقتصادية والتحسين العام في حقوق الإنسان لن يكونا وشيكي التحقق بالضرورة، في ظل الأنظمة المصنفة في المنطقة الرمادية. وأكد الفصل السادس ان عالما أكثر سلاما لن يكون مضمونا بالضرورة نتيجة لسيرورات إرساء الديمقراطية الراهنة؛ ان إدراج جميع البوادر الديمقراطية في اتحاد سلمي هو مشروع طويل الأمد ليس لنجاحه اي ضمانات.

وإراء هذه المعطيات، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهها اليوم ليس التسلطية المحدقة وانما هو التحول الديمقراطي، بمعنى المضي قدما في التغيرات المؤسسية والاقتصادية

والاجتماعية العديدة التي ستسهم في تطوير الديمقراطية وتعميقها في الأنظمة السطحية المصنفة في المنطقة الرمادية. وما سيرورة تعميق الديمقراطيات إلا مطهر واحد من الترسيح. أما المطهر الآخر فهو التعبير الذي أصبح بموجبه الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية.

وليس هناك من نظرية تحدد أهم العوامل التي تؤثر في ترسيخ الديمقراطية؛ «د يرى أحد الممارسات التحليلية أن مستوى التنمية الاقتصادية عنصر حاسم في تحديد قدرة البلد على مد الديمقراطية بأسباب النقاء والاستمرار: «فمتى حقق البلد درجة كافية من الثراء، وتجاوز معدل الدخل الفردي السنو ألف دولار سوياً، صممت الديمقراطية بقاءها واستمرارها، مهما كان الثمن بهطاً»^(١٢٨). على أن الأغلبية العظمى من التوجهات الديمقراطية الأخيرة هي دون هذا المستوى الاقتصادي. فم العوامل ذات الصلة بتكوين فرص الديمقراطيات الناشئة في التحول الديمقراطي؟ لقد اقترح الباحثون المعيون بهذا السؤال عددًا من العوامل المختلفة، وقد جسا على ذكر بعض منها في نقاشد للسمات النموذجية للاستقلالات الديمقراطية الحالية (الفصل الثالث)^(١٢٩). ولعل أهم هذه العوامل هي:

- شرعية الحكم السياسي

- أحزاب سياسية مُعَلَّسة

- قوة المجتمع المدني

وتستند الديمقراطيات الراسخة إلى نوع من الشرعية سماه مكس فيبر «العقلاني - القانوني» (rational legal): فعامة الشعب يفلون بسلطة الحكام لا لأسباب تتعلق بشخصياتهم الفردية وإنما لأن النظام الذي فار بموجبه هؤلاء الحكام، والذي خولهم تسلم مناصبهم، هو بطام مقبول عندهم ويحظى بتأييدهم. وكى يسود هذا النمط من الشرعية، لا بد من الفصل بين مصدر الشرعية وممثليها. غير أن هذا الفصل صعب العال خصوصاً في الأنظمة التي تستند فيها شرعية النظام إلى إيمان الناس برعيم شخصي، وهذا ما سماه فيبر الشرعية الكارزمية. وتستند أنظمة الحكم الشخصي في إفريقيا، على سبيل المثال، إلى الشرعية الكارزمية، مما يحعل التحول الديمقراطي في هذه اللدان صعباً للغاية؛ لأن أسس الحكم الشرعي برمتها تحتاج إلى تعبير، وكلما استحكمت أشكال الشرعية غير العقلانية - القانونية - هذه، أصبحت صعوبات التحول الديمقراطي أكثر تعقيداً^(١٣٠).

إن الأحزاب السياسية ذات أهمية قصوى للتحول الديمقراطي. فكما ذكرنا في الفصل الثاني، تأتي الديمقراطية بشيء من عدم اليقين إلى السيرورة السياسية. وتسهم المؤسسات الديمقراطية، وخاصة التي تمتلك نظام أحزاب مستفرا، في الحد من عدم اليقين؛ لأن

«الأطراف الفاعلة تعرف قواعد اللعبة، ولديها المام بكيفية السعي وراء مصالحها. وعلى وجه العموم فقد ازدهرت الديمقراطية عندما تمت مأسسة أنظمة الأحزاب»⁽³³¹⁾. وتعني مأسسة الأحزاب السياسية ظهورها إلى السطح كعناصر ثابتة تحظى بالتقدير في العملية السياسية⁽³³²⁾. ويفتقر العديد من البلدان في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية إلى أنظمة أحزاب مأسسة؛ ومن شأن هذا الوضع أن يعوق سيروية التحول الديمقراطي في هذه البلدان. في المقابل، فإن للبلدان التي تمتلك نظامًا من هذا النوع (على سبيل المثال، الأوروغواي وتشيلي) آفاقًا أفضل في التحول الديمقراطي.

تعد الأحزاب السياسية جزءًا من النظام الأوسع للمؤسسات غير الحكومية الذي يسمى عادة المجتمع المدني. أما المجتمع المدني الفعال - أي الشبكة المعقدة من الجمعيات، وجماعات المصالح، وجماعات الحقوق المدنية، وغيرها - فهو أفضل أساس لترسيخ الديمقراطية. وفي عدد من الديمقراطيات الجديدة، بما في ذلك ديمقراطيات أوروبا الشرقية وروسيا وكذلك ديمقراطيات عدة في الجنوب، لا يزال المجتمع المدني الفعال في طور التأسيس؛ لذا تواجه هذه البلدان مشكلات إضافية في ترسيخ الديمقراطية.

وفي المجمل، هناك عدد كبير من التوجهات الديمقراطية غير الراسخة في العالم ولكل منها آفاق متفاوتة في تحقيق مريد من التحول الديمقراطي. وتعد العوامل المذكورة أعلاه من أبرز محددات هذه الآفاق. ففي البلدان التي تتوفر فيها هذه العوامل، ينبغي علينا أن نتوقع نسبة نجاح عالية للتحول الديمقراطي، والعكس صحيح. وفي العديد من البلدان، تعوق الترسيع الديمقراطي العوامل الثلاثة مجتمعة؛ وتكتنف التناقضات المشهد في بعضها الآخر. ويتمتع عدد محدود جدًا من البلدان، هذا إن وجد أصلاً، باتفاق مثالي للتحول الديمقراطي على المستويات الثلاثة؛ ومن هه تتبع الشكوك التي نشهدها في المرحلة الراهنة في ما يتعلق باتفاق التحول الديمقراطي.

وتتعلق الاعتبارات السابقة باتفاق الديمقراطيات الجديدة، لكن يجب علينا للانتفات إلى عصر أحيير ذي أهمية لمستقبل الديمقراطية، والمتمثل بالإمكانات المتوافرة لمواصلة الحيوية الديمقراطية في الديمقراطيات الصناعية الراسخة. فـروبرت بوتنام (Robert Putnam) يرى بأن الولايات المتحدة تشهد حاليًا تضعفًا في «رأس المال الاجتماعي» (social capital) وهو ما يترك آثارًا سلبية على نوعية الديمقراطية. ويُعرف بوتنام رأس المال الاجتماعي بأنه «سمات للتنظيم الاجتماعي كالثقة، والمعايير، والشبكات التي يمكن أن تحسّن فعالية المجتمع، وذلك من خلال تسهيلها للنشاطات الموسعة»⁽³³³⁾. أما المؤشر الرئيس على وفرة رأس المال الاجتماعي أو شحّه، فهو معدل العضوية في الجمعيات التطوعية، من مثل أندية كرة القدم للهواة، وجمعيات الكورال [الترتيل الكسي]، وأندية السير على الأقدام لمسافات

طويلة، والأوساط الأدبية. غير أن معدل العنصرية في الولايات المتحدة شهد انخفاضاً ملحوظاً. فنادية البولس شهدت انخفاضاً في العنصرية، بمعدل 40 في المئة بين عامي 1980 و 1993، ومع ذلك، فإن عدد المشاركين في اللعبة خلال الفترة نفسها زاد بمعدل 10 في المئة. ويرى بوتنام أن من شأن أي انخفاض في رأس المال الاجتماعي أن يقوض حيوية الديمقراطية في العديد من الديمقراطيات الراسخة والثرية.

وعلى الرغم من أن النقاد يشيرون إلى إشكاليات نظرية وتجريبية في تحليل بوتنام، فإن إسهامه يلفت النظر إلى نقطة مهمة؛ وهي أن الديمقراطية ليست أمراً مفروغاً منه؛ وبالفعل، فإنها سيرة تتطلب مشاركة متواصلة كي تبقى حيوية وقوية⁽³³⁴⁾. إن أحد العناصر الحاسمة في الحفاظ على الديمقراطية، إذاً، هو المشاركة الششطة للأغلبية الساحقة من عامة الشعب وتأييدها لها. ومع تراجع رأس المال الاجتماعي، تصبح أحوال المشاركة والتأييد الشعبيين، على هذا النحو، سالمة [عكسية] على نحو متزايد.

ويبجم التحدي الآخر الكبير للديمقراطيات الراسخة عن العولمة. فكما أشرنا في موضع سابق، قد تصعب العولمة الديمقراطية؛ ذلك أن الحكومات الوطنية تتمتع بقدرة محدودة في التناقص على التحكم بمجريات الأمور داخل إطار حدودها. صحيح أنه يجري انتخاب القادة الوطنيين وفقاً للمبادئ الديمقراطية، لكن ما معنى ذلك إن كانوا عاجزين عن إدارة الشؤون الوطنية، لأن التطورات الاقتصادية وغيرها تقررهما عوامل خارجية لا سيطرة لهم عليها.

وعند مغاربتنا لهذا السؤال، علينا أن نصنع في الحساب أن المدى الذي تتحدى به العولمة ديمقراطية بلد ما، لا يزال موضع جدل كبير. فبعض الباحثين يرى أن الآثار السلبية للعولمة مبالغ فيها - أي لا تزال أمام الحكومات الديمقراطية مساحة واسعة لبسط نفوذها على التنمية الوطنية. ويلج بعض رجال السياسة إلى توظيف العولمة كعذر لعدم القيام بأي جهد، بمعنى أنهم يكتفون بموقف المنفعلة السلبي بدلاً من ضبطهم للشؤون الوطنية وإدارتها بفعالية⁽³³⁵⁾. ويؤكد باحثون آخرون أن العولمة تؤثر بعمق في أوضاع صنع السياسات الوطنية، وذلك من خلال تصيقها لمساحة المناورة المتاحة أمام الحكومات الوطنية⁽³³⁶⁾.

كيف للديمقراطية أن تواجه تحدي العولمة؟ إن اللجوء إلى الانعزالية - وهي محاولة لحماية البلد من المؤثرات الخارجية - ليس حلاً. فالعولمة تتطوي على التعاون مع الآخرين بهدف المصفعة المتبادلة؛ إذ تجبي الديمقراطيات الصناعية، على سبيل المثال، مافع رفاه طائلة نتيجة العولمة. وفي عالم يعتمد بعضه بترديد على بعضه الآخر، لا تفيد العزلة رفاه أمة، كما تبين حالة كوري الشمالية وبعض البلدان الأخرى.

إن أحد السبل الممكنة للمضي قدماً هو التكامل الإقليمي، كما الحال في الاتحاد الأوروبي. فتعاون الاتحاد الأوروبي يمكن فهمه كمحاولة من طرف الدول الأعضاء لاستعادة شيء من

النفوذ الذي حسرته على المستوى الوطني بسبب العولمة. ويعني التعاون المكثف فرصة للتأثير في سياسات البلدان الأخرى، وبالتالي التأثير مباشرة على البيئة الخارجية على المستوى الأوروبي.

غير أن تعاون الاتحاد الأوروبي، من وجهة نظر ديمقراطية، يعاني من مشكلتين؛ الأولى تتمثل في أنه في الوقت الذي تكتسب فيه البلدان قدرة على التأثير في البلدان الأخرى، يجب عليها بدورها أن تسمح للبلدان الأخرى بتأثير أكبر عليها. لكن السؤال هو: إلى أي حد تستطيع البلدان الصغيرة أن تتخذ قراراتها الخاصة في المحافل الإقليمية والدولية؟ ألا تكون مجبرة على اتباع خطى الدول الكبرى والقوية؟ وتتمثل المشكلة الثانية في أن بنى حوكمة الاتحاد الأوروبي عابرة الحدود الوطنية (التي تتخطى الحدود الوطنية) هي أقل ديمقراطية في بعض أوجهها من بنى حوكمة البرلمانات والحكومات الوطنية. وقد حدد بعضهم «عجزاً ديمقراطياً» في الاتحاد الأوروبي، خصوصاً أن العديد من القرارات تترك لبيروقراطيين لا يسمعون بتقويض ديمقراطي واضح أو لأقسام كاللجان المختصة، لا تكون مداولاتها شفافة بما يكفي لتدقيق ديمقراطي. ويتمثل أحد الحلول الممكنة في المضي باتجاه بنية فدرالية حقيقية في تعاون الاتحاد الأوروبي، لكن الدول الأعضاء ليست على استعداد بعد لاتخاذ خطوات على هذا المستوى.

تعد حالة الاتحاد الأوروبي برهاناً على صعوبة إنشاء مستويات حكم عابرة للحدود الوطنية وترقى إلى المطالب الديمقراطية التي اعتدنا توقعها نتيجة تجاربنا على المستوى الوطني. وإن كانت لمنظمات إقليمية من هذا القبيل مشكلات مع الديمقراطية، يجب علينا أن نتوقع مشكلات أكبر في المحاولات التي تهدف إلى إنشاء بنى حكم عولمية. وقد بدأ بعض الباحثين في التفكير بـ «ديمقراطية كوزموبوليتانية ذات امتداد عالمي» تتصدى من خلالها البلدان لتحدي العولمة، وذلك من طريق تشكيل إطار ديمقراطي جديد لا يعتمد على الدولة القومية وإنما على بنية ديمقراطية ذات امتداد عالمي⁽³³⁷⁾، فقد تصور دايفد هلد، على سبيل المثال، ديمقراطية كوزموبوليتانية يتمتع فيها الناس بحسيات متعددة: «قد يكون مواطنين في مجتمعاتهم السياسية المباشرة، ومواطنين في الشبكات الإقليمية والعالمية لأوسع التي تتصل بحياتهم»⁽³³⁸⁾.

وتعبر فكرة تعدد المواطنة عن حجم التحدي الذي تفرضه سيورورات العولمة على الديمقراطية. ولنتذكر الشرط المسبق للديمقراطية الذي وصحه رستو (Rustow) وجننا على ذكره في الفصل الثاني: يجب ألا يساور الناس أي شك في ما يحضر المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه، ويجب ألا تراودهم أي تحفظات حول انتمائهم إليه. ولنقارن هذا بمفهوم تعدد المواطنة الذي يكون فيه الناس مواطنين في مجتمعات محلية ووطنية وإقليمية وفوق -

إقليمية. إن الديمقراطية الكوزموبوليتانية مختلفة عن الديمقراطية في بلد مستقل. وبهذا المعنى، فإن العولمة تمثل تحديًا صارخًا للديمقراطية، وخصوصًا في المناطق المتقدمة والصناعية في العالم؛ حيث هذه المناطق أيضًا هي الأكثر تأثرًا بضرورات العولمة. وبايجار، يجب على ضرورات التحول الديمقراطي أن تواجه المشكلات المستجدة، وأن تتعامل معها بشكل حثيث. فالديمقراطية ليست تحصيل حاصل، وينطبق هذا حتى على تلك المناطق من العالم التي يبدو أن الديمقراطية راسخة فيها بلا منازع.

شكل نقاشنا لمعنى الديمقراطية في الفصل الأول أساسًا لتقويم ضرورات التحول الديمقراطي الجارية حاليًا في العديد من البلدان، ولمعايشتنا لنتائج الديمقراطية المحلية والدولية المحتملة. وثمة معضلة أساسية حددها في البداية: إن البوادر الديمقراطية التي شهدناها ما هي إلا بداية؛ ولا تعني هذه البوادر، بأي حال من الأحوال، أنها كفيلة بإحراز مزيد من التحول الديمقراطي أو بتحقيق منافع إضافية تأخذ شكل التنمية الاقتصادية، والسلام، والتعاون. لقد ركر كل فصل من فصول هذا الكتاب على أحد أوجه هذه المعضلة. وإن كان التقويم النهائي يميل باتجاه السيناريو التشاؤمي، فلنصع في اعتبارنا أن المستقبل ليس مفروضًا سلفًا؛ فالأنماط المتوقعة للتنمية يمكن أن تعبرها تعبرًا جذريًا أفعال الأفراد والجماعات على المستوى المحلي والوطني والعالمي. ومجموع هذه الأفعال كلها هو الذي يحدد ما إن كانت الديمقراطية ستسود. وفي كل الأحوال، يجب أن تستحدث سبل لتعميق الضرورات الديمقراطية وتعزيزها. فديمقراطيات اليوم الهشة خطوة إلى الأمام مقارنة بأنظمة أمس التسلطية، لكن التقدم الحقيقي والمستدام سيتطلب مزيدًا من التحول الديمقراطي.

(325) Arch Puddington, «Freedom in the World,» 2007, <freedomhouse.org/essays>.

(326) Ronald Inglehart and Pippa Norris, «The True Clash of Civilizations,» *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 5 (2004), pp. 49-60.

(327) انظر على سبيل المثال:

Rebekka Sylvest, *Værdier og udvikling i Saudi-Arabien* [*Values and Development in Saudi Arabia*] (Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1991). For the Role of Islam as a Carrier of Anti-Western Sentiment, see: Barry Buzan, «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century,» *International Affairs*, vol. 67, no. 3 (1991), p. 441 n.

(328) Adam Przeworski [et al.], «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 1 (1996), p. 49.

(329) تبني الآراء التالية على:

Larry Diamond, «Is the Third Wave Over?» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 3 (1996), pp. 20-38; Scott Mainwaring and Timothy R. Scully, eds., *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America* (Stanford: Stanford University Press, 1995); Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» *American Sociological Review* (February 1994), pp. 1-22, and Arend Lijphart and Carlos H. Waisman, eds., *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America* (Boulder: Westview, 1996).

(330) Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited».

(331) Mainwaring and Scully, eds., *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*, p. 27.

(332) Ibid., p. 8.

(333) Robert D. Putnam, *Making Democracy Work. Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton: Princeton University Press, 1993),

انظر أيضًا:

Robert D. Putnam, «Bowling Alone: America's Declining Social Capital,» *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 1 (1995), pp. 65-78.

(334) Sidney Tarrow, «Making Social Science Work across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's *Making Democracy Work*,» *American Political Science Review*, vol. 90, no. 2 (1995), pp. 389-397.

(335) حول هذه الحجة، انظر:

Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Government* (Cambridge: Polity, 1996).

(336) انظر على سبيل المثال:

Philip G. Cerny, «Globalisation and the Erosion of Democracy,» Paper Presented at: ECPR Workshop, Berne, 1997, and David Held, *Democracy and the Global Order* (Cambridge: Polity, 1995).

(337) Held, *Democracy and the Global Order*, p. 232.

(338) Ibid., p. 233.

أسئلة للنقاش

الفصل الأول

1- أعط تعريفًا واسعًا وآخر موجزًا للديمقراطية. ما الحجج التي تصب في مصلحة كل منهما؟

2- بحسب بوليوس بيريري، الرئيس السابق لـتوانيا، فإن الكفاح من أجل الحرية في العالم الثالث هو في المقام الأول كفاح من أجل التحرر من الجوع والمرص والعقر، وليس كفاحًا من أجل الحقوق السياسية والحريات. هل هذا صحيح؟

3- في عام 1968، تولى مجلس عسكري يقدّم السلطة في البيرو وتحلّى عن النظام السياسي الديمقراطي. وأطلقت الحكومة العسكرية مبادرات واسعة المدى لمكافحة الفقر وسوء الأحوال المعيشية للأغلبية العظمى من الناس فاقت ما عُرف في ظل الحكومة الديمقراطية السابقة التي كانت تهيمن فيها الحزب. فأَي النظامين أكثر ديمقراطية؛ ذاك الذي يلتزم بنظام سياسي ديمقراطي يخدم الحزب بالدرجة الأولى، أم ذاك الذي يلعب النظام السياسي الديمقراطي من أجل تحرير الكفاح للتحرر من الجوع والمرص والعقر؟

4- ناقش الأطروحة القائلة بأن النظام الرأسمالي محسوب هو القادر على توفير الأسس الضرورية للديمقراطية. أي العناصر في الرأسمالية يمكن أن تعزز الديمقراطية وأي العناصر يمكن أن تعوقها؟

الفصل الثاني

1- بعض المعطيات تكون مواتية أكثر من غيرها لظهور الديمقراطية. فما الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأكثر مواتية للديمقراطية؟ وما الذي يجعل نشوء الديمقراطية ممكنًا في أماكن لا تكون الظروف فيها مواتية للديمقراطية؟

2 هل هناك عوامل مشتركة تسهم في تفسير الاندفاع في الآونة الأخيرة نحو الديمقراطية في العديد من البلدان، أم أنه يجب تفسير التحوّلات الديمقراطية في الأجزاء المختلفة من العالم بطرق مختلفة؟

3- صمغ الحطوط العريضة لمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، بحسب النموذج الذي وصفناه في هذا الفصل، وطبق النموذج على بلدك. هل في بلدك ديمقراطية راسخة؟ كم مصى من

الوقت مدد بدا التحرك نحو الديمقراطية في بلدك؟ ما الصوء الذي تسلطه تجربة بلدك على سيرورة الانتقال الى الديمقراطية في بلدان اخرى؟

4- ما الحجج التي يمكن أن تقدمها لتأييد الأطروحة القائلة بأن الديمقراطية أحررت تقدماً كبيراً في العالم خلال العقد الماضي أو دحصها؟

الفصل الثالث

1 ما دور الانتخابات في سيرورة التحول الديمقراطي؟ هل الانتخابات مؤشر حقيقي على انطلاق التحول الديمقراطي؟ برر إجابتك بنعم أو لا؟

2- عرف مفاهيم «الديمقراطية التفويضية»، «الديمقراطية اللابيرالية»، «التعددية العاجرة» و «سياسات القوة المهيمنة». هل هذه مفاهيم متماثلة ام مختلفة؟

3- ما المقصود بالدولة الضعيفة، ولماذا يصعب تحقيق التحول الديمقراطي في الدول الضعيفة؟

4- ناقش الحراك الشعبي في الكعاج من أجل الديمقراطية. هل هو مفيد دوماً في تحرير التحول الديمقراطي؟

الفصل الرابع

1- هل يطوي الترويج للديمقراطية من الخارج على تناقص في المصطلحات؟ ناقش الإيجابيات والسلبيات.

2- ما هي «الديمقراطية الهشة»؟ هل هو أحد أشكال الديمقراطية التي تدعمها الولايات المتحدة؟

3- إن الانتخابات باهظة التكلفة مشكلة بحسب أوتاوي وتشويع، لكن الانتخابات ذات الميزانية المحفظة مشكلة أيضاً. ناقش.

4- تمق نتائج تدقيق الديمقراطية في الإطار (4-9). هل يمكن حل هذه المشكلات على المدى القصير والمتوسط؟

5- هل سيجح التحول الديمقراطي في العراق؟ برر إجابتك بنعم أو لا؟

الفصل الخامس

1 ما الحجج التي طرحت تأييداً لئ رأي الفائل بوجود مقايصة بين الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية؟ ما الحجج التي طرحت دحصاً لهذا الرأي؟ هل من الممكن حسم هذا النقاش على أساس التحليل التجريبي؟

2- يحدد هذا الفصل ثلاثة أنواع من الأنظمة السلطوية: الأنظمة التنموية السلطوية، وأنظمة النمو السلطوية، وأنظمة انزواء حزب الدولة السلطوية. أي هذه الأنماط هو الأكثر شيوعاً اليوم؟ كيف تختلف الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخبة والديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير؟

3- في بعض الأحيان، لا تحقق سيروورة التحول الديمقراطي في مراحلها المبكرة تحسناً في الرفاه، ولا وصفاً أفضل لحقوق الإنسان. هل هذه حجة ضد الديمقراطية؟

الفصل السادس

1 ما الحجج التي تصب في مصلحة الرأي القائل بأن انتشار الديمقراطية سيؤدي إلى خلق عالم يسوده السلام؟ صحيح أن الديمقراطيات لم تحص حرباً بعضها ضد بعض في الماضي، لكن عدد مثل هذه الديمقراطيات كان محدوداً ولم تتح لها فرص كثيرة ليحارب بعضها بعضاً. هل تشكل هذه المعرفة عن الماضي مرجعاً يعتد به في الاستدلال على سلوك الديمقراطيات في عالم المستقبل، حيث يحتمل دخول عدد كبير من الديمقراطيات في نزاع، بعضها مع بعض؟

2- هل تعتقد بأن عالماً أكثر سلاماً سوف يتمحص عن سيروورات التحول الديمقراطي الحالية؟ برر إجابتك بنعم أو لا؟

3- قيم التطورات الجارية حالياً في الاتحاد الأوروبي، في ضوء النقاش الدائر بين وجهة النظر الكاسطية ووجهة نظر الواقعية الجديدة الميرشايمرية. أيهما صحيح، هذا إن صح أي منهما؟

الثبت التعريفي

الاتحاد السلمي (Pacific Union): فكرة تتكرر في نظرية السلام الديمقراطي (أو السلام الليبرالي)، وقد راجت في ستينيات القرن العشرين. ترجع مبادئها الأساسية إلى أعمال كانط وطوماس باين. مهد كانط لها في مقالته «السلام الدائم» (1795)، ورجح أن يكون العالم المكون من الجمهوريات الدستورية من جملة الشروط الضرورية لتحقيق السلام الدائم. يرى كانط أن الأغلبية العظمى من الشعب لن تصوت أبدًا على شن الحرب إلا في حالة الدفاع عن النفس. لذلك، إذا كانت جميع الأمم جمهوريات، فإن الحروب ستلغى نظرًا إلى عدم وجود أي معتد. وفي وقت سابق تحدث طوماس باين عن مزاعم مماثلة حول الطبيعة السلمية للجمهوريات خصوصًا في «الحس المشترك» (1776)، وقال إن جمهوريات أوروبا كلها تعيش حالة من السلام، وإن الملوك هم من يحوّسون الحروب من باب العجز. كذلك رأى الكسيس دو توكفيل في الديمقراطية في أميركا بأن الأمم الديمقراطية أقل عرضة لشن حرب.

اتفاقات هلسكي أو الوثيقة الحتمية لهلسنكي أو إعلان هلسكي، هو الوثيقة الحتمية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في هلسنكي، فنلندا، خلال تموز/يوليو وأب/أغسطس 1975، وقد وقعت خمس وثلاثون دولة - بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وكندا والدول الأوروبية باستثناء الباب وأندورا - الإعلان في محاولة منها لتحسين العلاقات بين الكتلة الشيوعية والعرب. والاتفاقات غير ملزمة لأنها لا ترقى إلى مستوى المعاهدة. وقد حدد الإعلان المبادئ التالية أساسًا لإقامة علاقات جديدة في القارة الأوروبية: المساواة في السيادة، واحترام حقوق السيادة الوطنية لكل دولة، وحصانة حدودها ووحدة أراضيها وسلامتها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية التفكير والمعتقدات، والمساواة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وترسيخ مظاهر التعاون بين الدول وتسهيل الالتزامات والتعهدات الدولية بما يسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

الأحلاف السياسية (Political Pacts): اتفاقات بين جماعات الحزب تفيد الديمقراطية وذلك بتحديد مجالات الاهتمام الحيوية التي تحض الحزب. وفي كثير من الأحيان لا تدعم جماعات الحزب الديمقراطية الجديدة ما لم تحترم هذه الاتفاقات.

أصحاب الامتيازات (Nomenklatura): اسم اطلق على الطنقة ذات الامتيازات (أي النخب السياسية والاقتصادية والأيدولوجية) في ظل النظام الشيوعي. وبلغ عدد أصحاب الاميازات في الاتحاد السوفياتي السابق حوالى 75000 شخص.

الاعتماد المتبادل (Interdependence): عبارة تستعمل لوصف الأوضاع التي تتسم بالاعتماد المتبادل بين البلدان أو بين اطراف فاعلة في بلدان مختلفة.

أفريقيا الباطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية) (Francophone Africa): الاسم الذي يستعمل لوصف بلدان في أفريقيا كانت في العاصي تحت الحكم الاستعماري الفرنسي، ولا تزال تحتفظ بعلاقات خاصة مع فرنسا. والبلدان التي تشكل أفريقيا الفرنكوفونية هي موريتانيا والسعال ومالي وساحل العاج وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو والكونغو والكاميرون.

الانتخابات التأسيسية (Founding Elections): انتخابات تنافسية وحررة وديمقراطية، تشير إلى حدوث تحول واضح في قواعد اللعبة السياسية باتجاه ممارسات ديمقراطية جديدة.

الباتريمونيالية الجديدة أو النيوباتريمونيالية (Neopatrimonialism): يجب فهمها في ضوء الباتريمونيالية، وهو مصطلح صكه ماكس فيبر لوصف أي نوع من الحكم ترجع اصوله إلى أسرة مالكة فيها حاكم يعامل أمور الدولة كما لو أنها شأن شخصي، وتعد الأنظمة الحالية من هذا النوع، كأنظمة الحكم الشخصي في أفريقيا، أمثلة على الباتريمونيالية الجديدة.

البيريسترويكا: المعنى الحرفي لها هو «إعادة الهيكلة»، وتشير إلى سيرورة إعادة هيكلة النظامين السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفياتي. وهي في الأساس حركة سياسية تهدف إلى اصلاح الحركة الشيوعية للاتحاد السوفياتي، وبدأت في ثمانينيات القرن العشرين. وقد ارتبطت بالرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف وسياسة الإصلاح المفتوح أو الشفاف. ويحتاج كثيرون بأن البيريسترويكا هي السبب في انهيار الاتحاد السوفياتي، وثورات 1989 في أوروبا الشرقية، وانتهاء الحرب الباردة.

التجارة البينية الداخلية (Intrafirm Trade): تشير إلى التجارة العابرة للحدود الوطنية لكنها تجري بين وحدات مختلفة للشركة نفسها.

التحرر (Liberalization): العمليات التي تقود إلى زيادة احتمالات المعارضة السياسية والتنافس على سلطة الحكومة. وعادة ما تتطوي الخطوات الأولى على تحسين امكانات النقاش العام المفتوح، مما يسمح بنقد النظام التسلطي وببشاط معارضة مفتوح.

التحول الديمقراطي (Democratization): يشير إلى سيرورة التعبير إلى أشكال حكم أكثر ديمقراطية. وتتطوي المرحلة الأولى على انهيار النظام غير الديمقراطي. وفي المرحلة

الثانية، توّصع أسس النظام الديمقراطي. أما خلال المرحلة الثالثة وهي التحول فتُصنع الديمقراطية الجديدة إلى مريد من التطوير، وتدرّجاً تصبح الممارسات الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية.

السلطوية الناعمة (Soft Authoritarian): تسمية أطلقها تشالمرز جونسون (Chalmers Johnson) على الديمقراطية اليابانية التي احتفظت ببعض السمات السلطوية المعتدلة في مؤسساتها الحكومية، بما في ذلك حكم الحرب الواحد الذي يعد جزءاً من النظام منذ ما يريد على الثلاثة عقود، وتمتاز بإدارة دولة قوية للعاية وغير حاصصة للرقابة سبياً.

الثقافة السياسية (Political Culture): تشير الثقافة السياسية، بحسب تعريف صمويل هنتنغتون، إلى نظم القيم والمعتقدات التي تحدد سياق العمل السياسي ومعناه.

ثورة 1688 أو الثورة الإنكليزية أو الثورة العظيمة: هي الثورة التي ترعّمها قادة برلمانيون إنكليز بالتحالف مع وليام الثالث، حاكم جمهورية هولندا، وأسفرت عن عزل الملك جيمس الثاني وتثبيت ابنته ماري الثانية وزوجها وليام الثالث ملكين على إنكلترا. وتمحصت الثورة أيضاً عن «إعلان الحقوق» عام 1688، والذي بيّن الجرائم التي ارتكبها الملك جيمس في حق الشعب، واشترط الإعلان على الملك الجديد عدم المساس بحقوق الشعب أو تكرار ظلم جيمس الثاني. وقد أُلغى الإعلان حق التاج الإلهي في الحكم واستبدله باستناده إلى الشعب الممثل في البرلمان، ولا يحق للملك إصدار القوانين أو تنفيذها أو إلّاؤها أو وقف تنفيذها إلا بموافقة البرلمان، كما جعل فرض الضرائب الجديدة وتشكيل جيش جديد أمراً مرهوناً بموافقة البرلمان، كما كفل الإعلان حرية الرأي والتعبير في البرلمان. وبهذا أصبح البرلمان هو صاحب الكلمة العليا في شؤون الحكم، أي سيادة البرلمان فوق التاج.

حركة نضام (Solidarity): تعرف أيضاً بحركة اتحاد نقابة العمال البولندية، واسمها الكامل «نقابة العمال ذاتية الحكم المستقلة»، وقد تأسست تحت قيادة ليح فاليس (Lech Walesa) وكان أول اتحاد عمالي في إحدى دول حلف وارسو لا يتحكم فيه الحزب الشيوعي. بلغ عدد أعضائه ما يقارب العشرة ملايين عضو قبل انعقاد مؤتمره الأول في عام 1981، وهو ما يشكل ثلث عدد العاملين في بولندا. وقد قدمت الولايات المتحدة إلى الاتحاد في أثناء عمله سراً معونات يقال إنها بلغت ما يقارب الخمسين مليون دولار. في ثمانينيات القرن العشرين، كانت حركة نضام حركة اجتماعية مباحصة للديمقراطية واستخدمت وسائل المقاومة المدنية سعياً منها لاكتساب حقوق العمال وتعبير أوضاعهم الاجتماعية. حاولت الحكومة تدمير النقابة في أثناء فترة الحكم العسكري (العرفي) في بداية الثمانينيات وخلال سنوات القمع السياسي الطويلة، لكنها اضطرت في النهاية إلى التفاوض معها. أدت المحادثات بين

الحكومة والمعارضة بقيادة حركة تصامن الى انتخابات شبه حرة عام 1989، وشكل تحالف بقيادة الحركة حكومة ائتلافية عام 1990، وانتُخب فاليسا رئيس لبولندا.

الحكم الذاتي الديمقراطي (Democratic Autonomy): مفهوم واسع جدًا سنّه دايفد هلد للديمقراطية. ويتضمن المشاركة المباشرة في مؤسسات المجتمع المحلي، والسيطرة الفعلية للسياسيين المنتخبين من خلال نظام الأحزاب، وحقوق اجتماعية واقتصادية لضمان توافر الموارد الكافية لدعم نشاط المواطنين السياسي، وتأخذ في الاعتبار الإدارة الذاتية للمؤسسات المملوكة تعاونيًا.

الحكم الشخصي (Personal Rule): الاسم الذي يطلق على نظام الحكم الأفريقي والذي يعتمد على الولاء الشخصي للرعيم، أو الشخصية البارزة في النظام. ويشغل اتباع الزعيم المناصب المهمة في الدولة، ويعرر ولاؤهم له بحصولهم على نصيب من غنائم المنصب. درجة الاشتمالية أو المشاركة (Inclusiveness): تصف عدد المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات في المجتمع. وقد تقصي الأنظمة غير الديمقراطية الاغلبية العظمى من السكان من المشاركة. أما في الأنظمة الديمقراطية فيتمتع السكان البالغون كلهم بجميع الحقوق والحريات.

الدول الضعيفة (Weak states): تعاني من نقص في ثلاثة مظاهر اساسية. المظهر الأول هو الـ الاقتصاد ضعيف؛ المظهر الثاني هو غياب مجتمع وطني متماسك؛ والمظهر الثالث هو غياب مؤسسات الدولة الفعالة وسريعة الاستجابة.

دولة التمدّد (Polyarchy): كلمة استخدمها روبرت دال لوصف الأنظمة التي تسمى أنظمة ديمقراطية في هذا الكتاب. ويحدد دال ثمانية شروط يجب توافرها لوصف نظام ما بأنه ديمقراطي. ولا يعني أي بلد بجميع هذه الشروط تمامًا. لذلك، يستخدم دال مصطلح «حكم الكثرة» لوصف هذه الأنظمة.

الديمقراطيات الحامدة (Frozen Democracy): تسمية استعملها تيري لين كارل لوصف الديمقراطيات المقيدة التي تهيمن فيها النخب، وغير الراجية في إجراء إصلاحات جوهرية تحسن أحوال الفقراء.

الديمقراطيات المقيدة (Restricted Democracy): أنظمة سياسية فيها بعض العناصر الديمقراطية، ولكن فيها أيضًا قيود مفروضة على المنافسة والمشاركة والحريات.

الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير (Mass-Dominated Democracy): الأنظمة التي تفوز فيها الأطراف الفاعلة الممثلة للجماهير على الطبقات الحاكمة التقليدية.

الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy): أحد أنواع النظام الديمقراطي، ويتسم بوجود آليات تهدف إلى تعزيز التسوية والإجماع بين الجماعات في المجتمع. وتشمل الآليات هذه النظم الفدرالية، والممارسات التشريعية الخاصة، والوكالات التابعة للدولة التي تسهل التسوية داخل الجماعة الواحدة.

الديمقراطية الراسخة (Consolidated Democracy): بحسب حواس ليسر هي التي لا يرى أي من الأطراف الرئيسيين الفاعلين سياسيًا بديلًا منها للوصول إلى السلطة، والتي لا ترغم فيها أي مؤسسة سياسية أو جماعة أن لها الحق في نقض أفعال صناعات الفرار المستحيين ديمقراطيًا. باختصار، يطر إلى الديمقراطية على أنها الخيار الوحيد أمام الجميع.

الديمقراطية غير الليبرالية (Liberal Democracy): مصطلح اقترحه فريد زكريا لتعيين الأنظمة التي يعاني فيها الطرف الليبرالي في الديمقراطية من عدم التطور. لا تطبق فيها سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والحقوق الأساس في التعبير والتجمع والدين والملكية، على الرغم من إمكان إجراء الانتخابات.

رأس المال الاجتماعي: يشير المصطلح إلى المؤسسات، والعلاقات، والمعايير التي تشكل نوعية والتفاعلات الاجتماعية وكميتها في المجتمع. وتبين الأدلة أن التماسك الاجتماعي بالغ الأهمية لازدهار المجتمعات اقتصاديًا، ولاستدامة التنمية. ورأس المال الاجتماعي ليس المجموع الكلي للمؤسسات التي يهتص عليها المجتمع فحسب، بل هو أيضًا العنصر الذي يجمع في ما بينها.

الشرعية الكارزمية: كما أوضحها ماكس فيبر، هي التي تستمد من أفكار وكاريزما شخصية الزعيم، وهو رجل (أو امرأة) توي شخصيته الطاهرية دورًا في أسر الناس والسيطرة عليهم نفسيًا كي يتفقوا مع النظم والحكم. وعادة ما تنهص الحكومة الكارزمية على مؤسسات سياسية وإدارية ضعيفة، لأنها تستمد السلطة من شخصية القائد، وعادة ما تحتفي باحتفائه. وقد تستمر الحكومة الكارزمية إن كان للعائد حلف يحل مكانه.

طبقة أصحاب الامتيازات: هي فئة من الناس في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ممن تقلدوا مناصب إدارية حساسة في جميع مرافق الدولة (السياسة والصناعة والزراعة والتعليم)، وحظوا بمناصبهم بعد موافقة الحرب الشيوعي في كل منطقة أو بلد، وكانوا كلهم من أعضاء الحرب، وقد أطلق عليهم اسم «الطبقة الجديدة»، علما بأن شغلهم لهذه المناصب كان على أساس المحسوبية.

علاقات الراعي - الرعية الزبائن (Patron-Client Relationships): يوفر الوالي أو الراعي الخدمات والمكافآت أو الحماية لعدد من الناس مقابل ولانهم الشحصى له. ويسيطر على

الموارد؛ لذلك تكون علاقة هولااء مه علاقة تنعية ربائية.
العوامل الخارجية (External Factors): عوامل اقتصادية وسياسية وايدولوجية وغيرها تشكل السياق الدولي للعمليات التي تجري في بلدان بعينها. وغالبًا ما يكون لها تأثير عميق على تلك العمليات.

العولمة (Globalization): تكثيف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العابرة للحدود.

المقر المدقع (Absolute poverty): يشير إلى الحد الأدنى من الكفاف في بلد معين. لا تستوفي الاحتياجات الأساسية للبشر، والمرص وسوء التغذية والامية شائعة.
الموضى/عدم الانضباط (Anarchy): هو اعدام السلطة السياسية؛ فالنظام الدولي تسوده الفوضى لعدم وجود سلطة سياسية مركزية أعلى من سلطة الدول ذات السيادة.
القطاع الأوسط. هو الأسر ذات الدخل الذي يراوح بين 50 إلى 150 في المئة من المتوسط الوطني.

القفزة العظيمة إلى الأمام: وهي عبارة عن حملة اقتصادية واجتماعية قام بها الحرب الشيوعي الصيني، وتمثلت في إصدار قرارات تحطيطية من عام 1958 حتى عام 1961. كانت تهدف إلى استخدام تعداد السكان الصخم لتطوير الدولة بشكل سريع من اقتصاد زراعي إلى مجتمع شيوعي حديث، وذلك من خلال عمليتي التصنيع والتتظيم الجماعي السريعين. واعتمد فيها ماو تسي تونغ على نظرية القوى المنتجة، وكان قد كتنفها إثر علمه بكارثة وشيكة من نقص الحبوب. اشتملت التعبيرات الرئيسة في حياة الصيديين الريعين على تنظيم زراعي جماعي الزامي وحظر الزراعة الخاصة، وسُمي من شارك في هذه الأخيرة بأعداء الثورة وجرت محاكمهم. انتهت القفزة العظيمة بكارثة، حيث أدت إلى وفاة عشرات الملايين. وقيل إن الإرهاب والعنف المظم كانا أساساً للقفزة العظيمة إلى الأمام، ما أدى إلى أكبر عمليات القتل الجماعي في تاريخ البشر. شهدت أعوام القفزة العظيمة إلى الأمام انهياراً اقتصادياً؛ إذ أدت المبالغ الاستثمارية الصخمة اما إلى ريادات صيلة في الإنتاج أو انعدامه. وهي مؤتمرات عامي 1960 و 1962، درست التأثيرات السلبية للقفزة العظيمة إلى الأمام من الحرب الشيوعي الصيني، وانتقد ماو، وظهر في قيادة الحرب أعضاء معتدلون اسهموا في تهميش ماو وسياساته.

الماويون السيباليون: جماعة من المقاتلين اشتنكت مع القوات الحكومية في برااع مسلح بدأ عام 1996 واستمر حتى عام 2006. وكان هدف الجماعة الإطاحة بالنظام الملكي السيبالي واقامة جمهورية الشعب. انتهى البراع بتوقيع اتفاق سلام شامل في عام 2006.

المثالية (Idealism): تعني، في سياق هذا الكتاب، الرأي القائل بأن النزاع والعنف يمكن تجاوزهما إن نُظم العالم وفقاً لأفكار أو مبادئ معينة. ويصبح الانسجام ممكناً في حال إعطاء الأولوية للأفكار «الملائمة».

المثالية الفيدرالية: إشارة إلى نظرية إدارة كلاسيكية أسسها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920). والموسسة المثالية برأيه هي حالة تكون فيها علاقات السلطة مدروسة مسبقاً بأسلوب علمي، ومقررة كتعليمات رسمية ملزمة للجميع، ويعمل الكل على تنفيذها، ما يحقق الاستقرار والثبات لهذه المؤسسة حتى لو تغير أفرادها. ومن المبادئ الأساسية التي تميز النيروقراطية: التنظيم الرسمي المحكم؛ تحريك الموظفين وفق أوامر وتعليمات صارمة لضمان عدم تدخل المصالح الشخصية بالعمل؛ وجود اختصاص في العمل؛ اختيار الموظفين وترقيتهم على أساس مبدأ الاستحقاق؛ الخبرة والمهارة والتأهيل هي أسس اختيار القائد؛ لا وقت في العمل إلا للعمل.

مجتمع الأمن. عبارة عن منطقة أصبح من المستبعد جداً أو حتى من غير الوارد فيها الاستخدام واسع النطاق للعنف كالحرب. وقد صاغ باحث العلوم السياسية البارز كارل دويتش هذا المصطلح عام 1957. وفي كتاب *Political Community and the North Atlantic* (area - International Organization in the Light of Historical Experience) عرف مجتمع الأمن بأنه «مجموعة من الناس» يؤمنون «بأنهم قد توصلوا إلى اتفاق حول نقطة واحدة على الأقل، وهي أنه يمكن بل ويجب حل المشكلات الاجتماعية المشتركة من طريق سيوررات «التغيير السلمي». وعرف التعبير السلمي بأنه حل المشكلات الاجتماعية، عادة من خلال إجراءات مؤسسية، من دون اللجوء إلى القوة المادية واسعة النطاق»، ويجمع بين الناس في مجتمع الأمن «الإحساس بالانتماء للمجتمع»، والتعاطف المتبادل والثقة والمصالح المشتركة.

المجتمع الدولي (International Society): وفقاً لهنري بل وادم واطسون، هو مجموعة من الدول التي تؤسس بوساطة الحوار والموافقة قواعد ومؤسسات مشتركة لإدارة علاقاتها، وتترك مصالحها المشتركة الناجمة عن الحفاظ على هذه الترتيبات.

المجتمع المدني (Civil Society): فضاء العلاقات الاجتماعية التي لا تتحكم بها الدولة. ويشمل جميع المؤسسات غير الحكومية كجماعات الاهتمام المشترك والجمعيات وجماعات الحقوق المدنية، والحركات الشبابية. وفي ظل النظم الشمولي، تحاول الدولة استيعاب المجتمع المدني، وتكون أنواع المنظمات كافة تحت سيطرة الدولة.

المجتمع الأمني (Security Complex): الاسم الذي استعمله باري بوران لوصف مجموعة من الدول تتقاطع مخاوفها الأمنية الأساسية. ومن أمثلة المجمعات الأمنية أوروبا والخليج

العربي وجنوب آسيا.

مجموعة السبع (The Group of Seven (G7)): رابطة تصمم الدول الرأسمالية السبع الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وكندا. وتجتمع هذه المجموعة دوريًا لمناقشة القضايا العالمية.

مذهب بريجنيف. هو سياسة خارجية للاتحاد السوفياتي، وقد وصفه تمامًا كوفاليف (Kuvalev) في مقالة بعنوان «السيادة والالتزامات الدولية للدول الاشتراكية»، نشره في صحيفة البرادو سنة 1968 (صحيفة سياسية سوفياتية وثيقة الصلة بالحرب الشيوعي السوفياتي)، وأكده ليونيد بريجنيف في كلمة ألقاها في المؤتمر الخامس لحزب العمال المتحدين البولندي سنة 1968، وهو: «عندما تحاول القوات المعادية للاشتراكية تحويل تطور بعض البلاد الاشتراكية نحو الرأسمالية، لا يصح الأمر مشكلة للبلد المعني وحده، وإنما هو مشكلة وقضية تعني جميع الدول الاشتراكية». وكان في إعلان المذهب تبرير باثر رجعي للعرو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا سنة 1968، وغزو المجر عام 1956. ومن حيث الممارسة العملية، عنت هذه السياسة أن الأحزاب الشيوعية تتمتع باستقلال محدود، لكن لا يحق لأي بلد ترك حلف وارسو، ولا التدخل في احتكار الحرب الشيوعي للسلطة، ولا الدخول في تسويات تصير تماسك الكتلة الشرقية. ومما تضمنه المذهب أن لقيادة الاتحاد السوفياتي أن تحفظ لنفسها الحق في تعريف «الاشتراكية» و«الرأسمالية». وبعد الإعلان عن مذهب بريجنيف، جرى التوقيع على العديد من المعاهدات بين الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له لتأكيد هذه النقاط وصمم مريد من التعاون الداخلي بين الدول. وكانت مبادئ المذهب في غاية الاتساع بحيث وطمحها السوفياتيون لتبرير تدخلهم العسكري في بلاد خارج حلف وارسو، مثل أفغانستان في عام 1979. وانتهى مفعول المذهب عندما أحجم الاتحاد السوفياتي عن غزو بولندا خلال أزمة 1980-1981، وعندما رفض ميخائيل غورباتشوف في وقت لاحق استخدام القوة العسكرية عندما أجرت بولندا انتخابات حرة في عام 1989 وهرمت فيها حركة التضامن الحرب الشيوعي. وقد حل مكانه عام 1989 ما سماه غورباتشوف «مذهب سيدترا» وهو أن «لكل الدولة الحق في التصرف في شؤونها الداخلية».

المساءلة الأفقية (Horizontal Accountability): يعرفها روبرت يوهانسن بأنها قدرة المواطنين على التأثير في القرارات التي تتخذ في مجتمعات مجاورة والتي تمسهم بشكل مباشر. وتجري هذه عبر المؤسسات الدولية الديمقراطية التي تصمم حقوق الأقليات وكذلك الأغليات العالمية.

معاهدة أوترخت هي التي وصفت أسس سلام أوترخت، وهي عبارة عن سلسلة من معاهدات السلام الفردية التي وقعها المتحاربون على الحلفاء الإسبانية في مدينة أوترخت الهولندية عام 1713. وشرك في المعاهدات العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك إسبانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا والبرتغال وسافوي والجمهورية الهولندية. وصفت المعاهدة نهاية لطموحات الهيمنة الفرنسية في أوروبا التي تمثلت في حروب لويس الرابع عشر وحافظت على النظام الأوروبي المعتمد على توازن القوى.

المقايضة: يشير هذا المصطلح إلى استحالة الجمع بين الديمقراطية من جهة، والتنمية الاقتصادية المتمثلة بتحقيق الرفاه والنمو من جهة أخرى. وعلى الدول أن تصحى بأحد هذين الطرفين كي تنقي على الآخر، لكنها لا تستطيع أن تجمع بينهما في آن.

مؤتمر فيينا: مؤتمر لسعراء الدول الأوروبية ترأسه رجل الدولة النمساوي كليمنس فون مترنيش وعُقد في فيينا بين عامي 1814 و 1815. كان الهدف من المؤتمر تسوية القضايا الناجمة عن حروب الثورة الفرنسية، أو الحروب النابليونية، وتفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة. تمحصر عن المؤتمر إعادة رسم الخريطة السياسية للقارة. وقد عُقد المؤتمر إثر هزيمة فرنسا النابليونية واستسلامها عام 1814 ما وضع حدًا لحملة وعشرين عامًا من الحرب شبه المستمرة. وقد استمرت المفاوضات على الرغم من اندلاع القتال الناجم عن عودة نابليون المعاجبة من المنفى وتسلمه السلطة لمدة يوم من آذار/مارس حتى تموز/يوليو 1815. وقد وقّع على «الوثيقة النهائية» للمؤتمر قبل تسعة أيام من الهزيمة النهائية لنابليون في واترلو في 18 حزيران/يونيو 1815.

مؤتمر وستفاليا: سلسلة من معاهدات السلام التي وقعت عام 1648 في أوسا بروك ومونستر في ألمانيا، ووصفت نهاية لحرب الثلاثين عامًا (1618-1648) في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحرب الثمانين عامًا (1568-1648) بين إسبانيا وجمهورية هولندا التي اعترفت إسبانيا رسميًا باستقلالها. وقد أصبحت لوائح المعاهدات جزءًا لا يتجزأ من القانون الدستوري للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وباتت مهددة لمعاهدات دولية كبيرة في وقت لاحق، وبالتالي أساسًا لتطوير القانون الدولي بشكل عام. لم تتمحصر المعاهدات عن سلام في جميع أنحاء أوروبا إذ طلت فرنسا وإسبانيا في حالة حرب طوال الأحد عشر عامًا التالية، لكن سلام وستفاليا خلق على الأقل أساسًا لحق تقرير المصير.

نزع الشرعية (De legitimation): يجب أن يفهم في ضوء مفهوم الشرعية، والذي يشير إلى حق حكومة ما في الحكم استنادًا إلى معايير من مثل القبول الشعبي، أو العملية الدستورية، أو

الإنجازات الاقتصادية أو غيرها من الإنجازات. ويبدأ نزع الشرعية عندما تفشل الحكومة في الإشارة إلى أساسٍ لحقها في الحكم.

نظام إثراء النخب في الدولة التسلطية (Authoritarian State Elite Enriching Regime): نظام هدفه الأساس إثراء النخب التي تسيطر في الدولة، ولا يعد النمو الاقتصادي ولا الرفاه هدفًا مهمًا له. وعاليًا ما يعتمد هذا النوع من النظام على حكم الفرد المطلق بوساطة رعيم أعلى. وزائير في ظل حكم موبوتو خير مثال على ذلك.

نظام التصويت المتعدد (Plural Voting): يكون لبعض الناحين أصوات أكثر من غيرهم. وقد اقترح ج. س. مل بأنه ينبغي أن يكون لمن هم «أكثر حكمة وموهبة» أصوات أكثر ممن هم «جهلة وأقل قدرة».

النظام النموي التسلطي (Authoritarian Developmental Regime): نظام ذو توجهٍ اصلاحي ويتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن مصالح النخب الحيوية. ويسيطر النظام على جهاز الدولة مع ما له من قدرة بيروقراطية على تعزيز السمية وتديره نخب الدولة المترمة أيديولوجيًا بتنشيط التنمية الاقتصادية المتمثلة في النمو والرفاه.

النظام الشمولي (Totalitarian): شكل من أشكال التسلطية تسيطر فيه الدولة على كل مظهر من مظاهر حياة المواطنين.

نظام النمو التسلطي (Authoritarian Growth Regime): نظام تهيمن فيه النخب ويركز على بناء اقتصاد وطني قوي. وتحترم فيه المصالح طويلة الأمد للقوى الاجتماعية التي تهيمن فيه، بينما يجري التطلع إلى عمال وفلاحين الأغلبية العفيرة لتوفير العناصر الاقتصادي اللازم للشروع بالنمو.

نظرية المدى المتوسط: وهي لروبرت ميرتون (Robert Merton)، تسهم هذه النظرية بتقديم فهم أوسع للسلوك الإنساني والاجتماعي وللبنية الاجتماعية وللتغير الاجتماعي؛ ذلك أن البحث عن نظام كلي، كما كانت الحال في الأنظمة الفلسفية الشاملة، مصيره الإحفاق. ويعتقد ميرتون أنه لا يمكن بناء نظرية عامة لعدم وجود معطيات كافية تساندها، وعليه فمن الأفضل تركيز الجهود على تنمية نظريات متوسطة المدى تساعد في اختيار مستوى من التحليل يمضي إلى ما وراء البحث عن الحوادث الجرنية، مع الحذر من الوقوع في تأملات نظرية مغامرة منفصلة جذريًا عن البيانات الأولية.

نهاية التاريخ (The End of History): عبارة صكها فرانسيس فوكوياما لوصف النقطة النهائية لتطور البشرية الأيديولوجي وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية على «نحاء العالم كافة»، على اعتبار أنها الشكل النهائي لحكم البشر.

الهيئة أو المجمع الانتخابي في الولايات المتحدة: مثلاً عبارة عن المؤسسة التي تنتخب رسمياً الرئيس ونائنه كل أربع سنوات. ولا ينتخب المواطنون/الناخبون الرئيس ونائبه مباشرة، بل ينتخبهما ناخبون يُختارون بالتصويت الشعبي. ويُعد المجمع الانتخابي مثالاً على الانتخابات غير المباشرة. وبدلاً من التصويت مباشرة لمصلحة الرئيس ونائبه، يصوت مواطنو الولايات المتحدة لصالح ناخبي المجمع الانتخابي، الذين يقومون بدورهم بانتخاب الرئيس ونائبه. ووفقاً للدستور، لكل ولاية من الولايات الخمسين أصاغة إلى واشنطن العاصمة عدد من الناخبين يساوي عدد أعضاء ممثلها في مجلسي الشيوخ والنواب. كما أن لكل ناخب في المجمع الانتخابي صوت واحد للرئيس وصوت واحد لنائبه.

هيمنة النخب (Elite Domination): علامة على وجود جماعات بخفية تحتفظ لنفسها بالحق في التدخل في سيرة التحوّل الديمقراطي لحماية مصالحها.

الواقعية (Realism): كما استعملت في سياق هذا الكتاب، فهي تصور نظري للعلاقات الدولية تدعي بأنها تحلل العالم كما هو في الحقيقة وليس كما ينبغي أن يكون. وفي العالم الحقيقي، يكون النزاع ثابتاً بسبب قوى متأصلة في الطبيعة البشرية، وبسبب الطبيعة التي اختار فيها سكان العالم تنظيم أنفسهم على شكل دول مستقلة ذات سيادة لا تحترم أي سلطة خارجية على سلطتها أو أعلى منها.

الويلسوية الحديثة. هي رؤية للعالم ترى بأن الولايات المتحدة قادرة على وضع أسس نظام عالمي مستقر، وفي الوقت نفسه تحافظ على قبضة من حديد على النظام الاجتماعي الداخلي. ويمكن تحقيق هذه الرؤية من خلال تعبير السياسة العالمية من الداخل، ما يتطلب رزع مجموعة حفية من البيروقراطيين ذوي النفوذ داخل الإدارة. أما الويلسوية فتصف موقفاً أيديولوجياً في السياسة الخارجية. ويرجع المصطلح إلى سياسة الرئيس الأميركي وودرو ويلسون ونقاطه الأربع عشرة التي يعتقد بأنها ستقود إلى السلام العالمي إن طبقت، ومن المبادئ التي ترتبط عادة بالويلسونية: الدعوة إلى نشر الديمقراطية، والدعوة إلى نشر الرأسمالية، ومعارضة الانعزالية وعدم التدخل، ومباشرة الإمبريالية أو التدخل لتحقيق المزيد من المصالح القومية الخاصة.

ثبت المصطلحات

اتحاد سلمي - Pacific Union

اتفاق - Agreement

أثر انتشار - Diffusion Effect

إجماع - Consensus

أحكام عرفية - Martial Law

أرستقراطية - Aristocracy

أزمة ديون - Debt Crisis

استبداد - Despotism

استقطاب - Polarization

استقلال ديمقراطي - Democratic Autonomy

استقلالية / حكم ذاتي - Autonomy

استقلالية مؤسسات - Associational Autonomy

اشتراكية - Socialism

أصحاب امتيازات - Nomenklatura

إصلاح - Reform

إصلاحات سياسية - Policy Reforms

أطراف اجتماعية فاعلة - Social Actors

أطراف سياسية فاعلة - Political Actors

أطراف فاعلة - Actors

إعادة توزيع - Redistribution

اعتراف دولي - International Recognition

اعتماد متبادل - Interdependence

إعلان وارسو - Warsaw Declaration

أفريقيا الفرنكوفونية - Francophone Africa

اقتصاد أخلاقي - Moral Economy

اقتصاد سوق - Market Economy

اقتصاد مركزي التخطيط - Centrally Planned Economy

اقتصادات أحادية - Mono-economy

اقتصادات كفاف محلية - Localized Subsistence Economies

اكتفاء ذاتي - Autarky

انتخابات اقتراع سري - Secret Ballot Elections

انتخابات تأسيسية - Founding Elections

انتفاضة شعبية - Popular Uprising

انتقال - Transition

انتقال إلى الديمقراطية - Transition to Democracy

انتقال تصاعدي - Transition from below

انتقال تنازلي / من فوق - Transition from above

انتقال ديمقراطي - Democratic Transition

انتكاسات - Setbacks

أنظمة إثراء بحب - Authoritarian State Elite Enrichment Regimes

الدولة التسلطية

أنظمة تسلطية - Authoritarian Systems

أنظمة تسلطية انتخابية - Electoral Authoritarian Systems

أنظمة تنمية تسلطية - Authoritarian Developmentalist Regimes

أنظمة ديمقراطية وصائية - Tutelary Democratic Regimes

أنظمة شمولية - Totalitarian Systems

أنظمة نمو تسلطية - Authoritarian Growth Regimes

انهيارات ديمقراطية - Democratic Breakdowns

أوجه قصور - Flaws

ائتلاف - Coalition

باتريمونيالية جديدة أو نيوباتريمونيالية - Neopatrimonialism

برامج تعديل هيكلية - Structural Adjustment Programs (SAPs)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP

البنك الدولي - World Bank

تبعية - Dependence

تحديث - Modernization

تحرير - Liberalization

تحليل تجريبي - Empirical Analysis

Democratization - تحوّل ديمقراطي

Democracy Audit - تدقيق ديمقراطية

Democratic Consolidation - ترسيخ ديمقراطي

Normative Commitments - التزامات معيارية

Outright Authoritarian - تسلطية محضة

Soft Authoritarianism - تسلطية ناعمة

Compromise - تسوية

From Below - تصاعدية

Plural Voting - تصويت متعدد

Solidarity - تضامن

Popular Demonstrations - تظاهرات شعبية

Single-Party Pluralism - تعددية الحزب الواحد

Multipartism - تعددية حزبية

Feckless Pluralism - تعددية عاجزة

Democratic Deepening - تعميق ديمقراطية

Regime Change - تغيير أنظمة

Popular Mandate - تفويض شعبي

Democratic Progress - تقدم ديمقراطي

Representation - تمثيل

Urbanization - تمدن/تحضر

تنازلية/ من فوق - From Above

تنمية اقتصادية - Economic Development

تنمية إنسانية - Human Development

توازن قوى - Balance of Power

توجهات/ بوادر ديمقراطية - Democratic Openings

ثقافة سياسية - Political Culture

جماعات إقليمية وجماعات - Regional and Hometown Associations

مسقط الرأس

جماعات مصالح - Interest Groups

جمعيات عرقية - Ethnic Associations

جمعيات قرابة - Kinship Associations

جمعيات مساعدة ذاتية - Self-help Organizations

جمود - Standstill

جهات خارجية - Outsiders

جهات/ مجتمعات محلية - Localities

جهاز دولة - State Apparatus

حاكمة - Rulership

حراك وتنظيم شعبي - Popular Mobilization and Organization

حركات اجتماعية - Social Movements

حركات انفصالية - Secessionist Movements

Popular Movements - حركات شعبية

Political Liberties - حريات سياسية

Civil Liberties - حريات مدنية

Liberty - حرية

Freedom of Expression - حرية تعبير

Negative Freedom - حرية سالبة

Bolshevik Party - حزب بلشفي

Chinese Communist Party - الحزب الشيوعي الصيني

Universal Franchise - حق اقتراع عام

Inclusive Suffrage - حق اقتراع عام شامل

Authoritarian Rule - حكم تسلطي

Polyarchy - حكم / دولة تعددية

Personal Rule - حكم شخصي

Autocracy - حكم فرد

All-powerful Rule - حكم مطلق

Representative Government - حكومة تمثيلية

Governance - حوكمة / حكم

Military Dictatorships - دكتاتوريات عسكرية

Libertarian States - دول تحررية

Weak States - دول ضعيفة

Failed States - دول فاشلة

Donor Countries/States - دول مانحة

City-States - مدن - دول

Mixed State - دولة خليط

Welfare State - دولة رفاه

Stateness - دولتية / حضور الدولة

Statehood - دولنة

Weak Statehood - دولنة ضعيفة

Electoral Democracies - ديمقراطيات انتخابية

Mass-Dominated Democracies - ديمقراطيات تهيمن فيها جماهير

Male Democracies - ديمقراطيات ذكورية

Democracy - ديمقراطية

Social Democracies - ديمقراطية اجتماعية

Parliamentary Democracy - ديمقراطية برلمانية

Delegative Democracy - ديمقراطية تفويضية

Consociational Democracy - ديمقراطية توافقية

Protective Democracy - ديمقراطية حمائية

pseudo Democracy - ديمقراطية زائفة

Illiberal Democracy - ديمقراطية غير ليبرالية

Fully Democratic - ديمقراطية كاملة

Liberal Democracy - ديمقراطية ليبرالية

Direct Democracy - ديمقراطية مباشرة

Frozen Democracy - ديمقراطية مجمدة

Restricted Democracy - ديمقراطية مقيدة

Elite-dominated Democracy - ديمقراطية مهيمنة نخبويًا

Managed Democracy - ديمقراطية موجهة

Hybrid Democracy - ديمقراطية هجينة

Low-intensity Democracy - ديمقراطية هشة

Sovereign - ذو سيادة

Capitalism - رأسمالية

Redemocratization - رجوع إلى تحول ديمقراطي

Welfare - رفاه

Cooperative Control - رقابة تعاونية

Strongman - زعيم

State Power - سلطة دولة

Durable Consumer Goods - سلع استهلاكية معمرة

Sovereignty - سيادة

Expansionism - سياسات توسعية

Low Politics - سياسات دنيا

High Politics - سياسات عليا

Dominant-power Politics - سياسات قوى مهيمنة

International Context - سياق دولي

Process - سيرورة / عملية

Personal Control - سيطرة شخصية

Semiauthoritarianism - شبه تسلطية

Semidemocracy - شبه ديمقراطية

Legitimation - شرعنة

Legitimacy - شرعية

Preconditions - شروط مسبقة

Communism - شيوعية

Political Conflict - صراع سياسي

Fund for Peace - صندوق السلام

International Monetary Fund (IMF) - صندوق النقد الدولي

National Endowment for Democracy - الصندوق الوطني

للديمقراطية

Tyranny - طغيان

Anarchy - عدم فوضى

Electoral Processes - عملية انتخابية

Globalization - عولمة

State Failure - فشل دولة

Coercion - إكراه / قسر

Great Leap Forward - قفزة عظيمة إلى الأمام

Outside Forces - قوى خارجية

Popular Forces - قوى شعبية

Dominant Forces - قوى مهيمنة

Measurement of Democracy - قياس ديمقراطية

Nondemocracy - لاديمقراطية

Decentralizing Economic Control - لامركزية رقابة اقتصادية

Inequality - لامساواة

Liberalism - ليبرالية

Neoliberals - ليبراليون جدد

Donors - مانحون

Hard Liners - متشددون

Democratic Ideals - مثل ديمقراطية

Security Community - مجتمع أمن

International Community - مجتمع دولي

Community of Democracies - مجتمع ديمقراطيات

Participatory Society - مجتمع قائم على أساس مشاركة

Civi. Society - مجتمع مدني

National Community - مجتمع وطني

مجلس ثوري - Junta

مجلس وزراء - Cabinet

مُحسوبية - Clientelism

مراكز قوة - Power Positions

مرحلة اتخاذ قرار - Decision Phase

مرحلة تحضيرية - Preparatory Phase

مرحلة ترسيخ - Consolidation Phase

مساواة - Equality

مساواتي - Egalitarian

مشاركة سياسية - Political Participation

مشاركة شاملة - Inclusiveness

المعتدلون - Soft Liners

معونات التنمية - Development Aid

معونات الديمقراطية - Democracy Aid

معونة اقتصادية - Economic Aid

مقاومة - Resistance

مقاومة نشطة - Active Resistance

مقاومة الهيمنوية - Antihegemonialism

مقايضة - Trade-off

ملاك الأراضي التقليديون - Traditional Landowners

الملكيات الدستورية - Constitutional Monarchies

الملكيات المستبدة - Despotic Monarchies

الملكية - Monarchy

ملكية مطلقة - Absolute Monarchy

المنافسة - Competition

منطقة سلام - Zone of Peace

المنظمات/ البنى الدولية - International Structures

منظمة حلف شمال الأطلسي - NATO

موافقة - Consent

المؤسسات غير التابعة للدولة - Nonstate Institutions

ميثاق - Pact

نخب حاكمة - Ruling Elites

نزاع، صراع - Conflict

نزع الشرعية - Dolegitimation

نظام الأغلبية - Majoritarian Regime

النظام البرلماني - Parliamentary Regime

نظام التعددية الحزبية - Multiparty Regime

النظام التمثيلي - Representational Regime

النظام التوافقي - Consociational Regime

نظام الحزب الواحد - One-party System

Two-party Regime - نظام الحزبين السياسيين

International System - النظام الدولي

Presidential Regime - النظام الرئاسي

Political Order - النظام السياسي

Hybrid Regime - نظام هجين

Popular Influence - النفوذ الشعبي

Typology - نمذجة

Growth - النمو

Quality of Democracy - نوعية الديمقراطية

Totalitarianism - النوعية الشمولية

Domination - هيمنة

Elite Domination - هيمنة النخب

National Unity - الوحدة الوطنية

USAID - الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

New Right - اليمين الجديد

المراجع

Books

- Almond, Gabriel and G. Bingham Powell. *Comparative Politics: A Developmental Approach*. Boston: Little, Brown, 1978.
- Ameringer, Charles D. *Democracy in Costa Rica*. New York: Praeger, 1982.
- Apter, David E. *The Politics of Modernization*. Chicago: University of Chicago Press, 1965.
- Ash, Timothy Garton. *History of the Present*. London: Penguin, 2000.
- Bardhan, Pranab. *The Political Economy of Development in India*. Delhi: Oxford University Press, 1984.
- Barro, Robert J. *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*. Cambridge: MIT Press, 1997.
- Bastion, Sunil and Robin Luckham. *Can Democracy Be Designed? The Politics of International Choice in Conflict-Torn Societies*. London: Zed, 2003.
- Baum, Matthew. *Soft News Goes to War: Public Opinion and American Foreign Policy in the New Media Age*. Princeton: Princeton University Press, 2003.
- Beetham, David. *Democracy and Human Rights*. Cambridge: Polity, 1999.
- [et al.] (eds.). *The State of Democracy Democracy Assessments in Eight Nations around the World*. The Hague: Kluwer Law International, 2002.
- Bell, Daniel. *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*. New York: Basic, 1973.

Blecher, Mark. *China: Politics, Economics, and Society*. London: Frances Pinter, 1986.

Bull, Hedley and Adam Watson (eds.). *The Expansion of International Society*, Oxford: Clarendon, 1988.

Buzan, Barry. *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

_____. *People States, and Fear*. 2nd ed. Hemel Hempstead, U. K.: Harvester Wheatsheaf, 1991.

_____ and Ole Wæver. *Regions and Powers The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Campbell, Bonnie K. and John Loxley (eds.). *Structural Adjustment in Africa*. London: Macmillan, 1989.

Carothers, Thomas. *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*. Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

Cheibub, Jose Antonio and Fernando Limongi. *Democracy and Development Political Institutions and Well-Being in the World*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Chenery, Hollis [et al.]. *Redistribution with Growth*. London: Oxford University Press, 1974.

Christensen, Jørgen. *Demokratiet og sikkerhedspolitikken*. Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1990.

Claude, Richard (ed.). *Comparative Human Rights*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976.

Cohen, Carl. *Democracy*. New York: Free Press, 1971.

Collier, Ruth Berins. *Regimes in Tropical Africa: Changing Forms of Supremacy, 1945-75*. Berkeley: University of California Press,

1975.

Conteh-Morgan, Earl. *Democratization in Africa The Theory and Dynamics of Political Transitions*. Westport, Conn.: Praeger, 1997.

Council for International Development Studies. *The Western Development Model and Life Style*. Oslo: University of Oslo, 1980.

Cox, M., G. J. Ikenberry and T. Inoguchi (eds.). *American Democracy Promotion*. New York: Oxford University Press, 2000.

Crook, Nick, Michael Dauderstädt and André Gerrits (eds.). *Social Democracy in Central and Eastern Europe*. Bonn: Friedrich Ebert, 2002.

Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press, 1989.

_____. *Polity, Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press, 1971.

_____. *A Preface to Economic Democracy*. Cambridge: Polity, 1985.

Deutsch, Karl and S. A. Burrell. *Political Community and the North Atlantic Area*. Princeton: Princeton University Press, 1957.

Diamond, Larry. *Developing Democracy Toward Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

_____ and Marc F. Plattner (eds.). *The Global Divergence of Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001.

_____, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds.). *Democracy in Developing Countries vol. 3: Asia*. Boulder: Lynne Rienner, 1989.

_____. *Democracy in Developing Countries, Vol. 2: Africa*. Boulder: Lynne Rienner, 1988.

Diamond, Larry [et al.] (eds.). *Democracy in Developing Countries: Latin America*. 2nd ed. Boulder: Lynne Rienner, 1999.

- Domes, Jurgen. *The Government and Politics of the PRC: A Time of Transition*. Boulder: Westview, 1985.
- Donnelly, Jack. *Human Rights and World Politics*. Boulder: Westview, 1993.
- _____. *Universal Human Rights in Theory and Practice*. Ithaca: Cornell University Press, 2002.
- Drèze, Jean and Amartya Sen. *Hunger and Public Action*. Oxford: Clarendon, 1989.
- Eide, Asbjørn and Bernt Hagtvet (eds.). *Human Rights in Perspective A Global Assessment*. Oxford: Blackwell, 1992.
- Elster, Jon and Rune Slagstad (eds.). *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- Etienne, G. *India's Changing Rural Scene, 1963-79*. New Delhi: Oxford University Press, 1982.
- Evans, Peter B. [et al.] (eds.). *Bringing the State Back in*. London: Cambridge University Press, 1985.
- Falk, Richard. *Human Rights and State Sovereignty*. New York: Holmes & Meier, 1981.
- Feng, Yi. *Democracy, Governance, and Economic Performance*. Cambridge: MIT Press, 2003.
- Forsythe, David. *Human Rights in International Relations*. Cambridge: University Press, 2002.
- Foyle, Douglas C. *Counting the Public In: Presidents, Public Opinion, and Foreign Policy*. New York: Columbia University Press, 1999.
- Freedom House. *Freedom in the World 2006*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006.
- _____. *Freedom in the World 2005*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2006.

- Fukuyama, Francis. *State Building Governance and World Order in the Twenty First Century*. London: Profile, 2004.
- Garran, Robert. *Tigers Tamed. The End of the Asian Miracle*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1998.
- Gastil, Raymond (ed.). *Freedom in the World Political Rights and Civil Liberties*. New York: Freedom House, 1982.
- Gendzier, Irene. *Managing Political Change. Social Scientists and the Third World*. Boulder: Westview, 1985.
- Gold, Thomas B. *State and Society in the Taiwan Miracle*. New York: Sharpe, 1986.
- Goldmann, K., S. Berglund and G. Sjostedt (eds.). *Democracy and Foreign Policy*. Aldershot, U. K.: Gower, 1986.
- Gould, Carol C. *Rethinking Democracy*. New York: Cambridge University Press, 1988.
- Gran, Guy (ed.). *Zaire: The Political Economy of Underdevelopment*. New York: Praeger, 1979.
- Grindle, Merilee. *Challenging the State Crisis and Innovation in Latin America and Africa*. Cambridge: Cambridge University Press 1996.
- Habermas, J. (ed.). *Stichworte zur «Geistigen Situation der Zeit»*. Frankfurt Main: Suhrkamp, 1979.
- Haggard, Stephan and Robert R. Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton: Princeton University Press, 1995.
- Hall, J. A. *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West*. Harmondsworth, U.K.: Penguin, 1986.
- Hayek, F. A. *The Constitution of Liberty*. London: Routledge & Kegan Paul, 1960.

Held, David. *Models of Democracy* 3rd ed. Cambridge: Polity, 2006.

_____. *States and Societies*. Oxford: Martin Robertson, 1983.

_____ and Mathias Kosnig-Archibugi (eds.). *American Power in the 21st Century*. Cambridge: Polity, 2004.

Hewlett, Sylvia Ann. *The Cruel Dilemmas of Development: Twentieth-Century Brazil*. New York: Basic, 1980.

Hirst, Paul and Grahame Thompson. *Globalization in Question. The International Economy and the Possibilities of Government* Cambridge: Polity, 1996.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 2006.

_____. *The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Hydén, Göran. *Governance and Politics in Africa*. Boulder: Lynne Rienner, [n. d.].

_____. *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective*. London: Heinemann, 1983.

Jackson, Robert and Carl G. Rosberg. *Personal Rule in Black Africa. Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant*. Berkeley: University of California Press, 1982.

Jomo, K. S. (ed.). *Southeast Asian Paper Tigers? From Miracle to Debacle and Beyond*. New York: Routledge Curzon, 2003.

Kanet, Roger E. (ed.). *The New Security Environment. The Impact on Russia, Central and Eastern Europe*. Aldershot, U. K.: Ashgate, 2005.

Kaplan, Roger [et al.] (eds.). *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1995–1996*. New York: Freedom House, 1996.

- Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye (Jr.). *Power and Interdependence World Politics in Transition* 3rd ed. New York: Longman, 2001.
- Kitching, Gavin. *Rethinking Socialism A Theory for a Better Practice* London: Methuen, 1983.
- Klare, Michael T. and Daniel C. Thomas. *World Security: Trends and Challenges at Century's End*. New York: St. Martin's, 1991.
- Kohli, Atul (ed.). *The State and Development in the Third World*. Princeton: Princeton University Press, 1986.
- _____. *The State and Poverty in India The Politics of Reform*. Cambridge: Harvard University Press, 1987.
- _____, Chun-in Moon and Georg Sørensen (eds.). *States, Markets, and Just Growth*. Tokyo: UN University Press, 2003.
- Kothari, Rajni. *Politics in India*. Delhi: Orient Longman, 1982.
- Lehmann, David. *Democracy and Development in Latin America*. Cambridge: Polity, 1990.
- Lewis, John and Valeriana Kallab (eds.). *Development Strategies Reconsidered*. New Brunswick, N.J.: Transaction, 1986.
- Lijphart, Arend and Carlos H. Waisman (eds.). *Institutional Design in New Democracies Eastern Europe and Latin America*. Boulder: Westview, 1996.
- Linz, Juan J. and Alfred Stepan (eds.). *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.
- Lippmann, Walter. *Essays in the Public Philosophy*. Boston: Little, Brown, 1955.
- Lipset, Seymour Martin and Jason M. Lakin. *The Democratic Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 2004.

- Lull, James. *Media, Communication, Culture: A Global Approach* 2nd ed. New York: Columbia University Press, 2000.
- Macpherson, C. B. *The Life and Times of Liberal Democracy*. Oxford: Oxford University Press, 1977.
- Mainwaring, Scott and Timothy R. Scully (eds.). *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*. Stanford: Stanford University Press, 1995.
- Malloy, James M. and Mitchell A. Seligson (eds.). *Authoritarians and Democrats: Regime Transition in Latin America*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1987.
- Mellemfolkeligt Samvirke. *The State of Democracy-Empower the Poor!*. Copenhagen: Mellemfolkeligt Samvirke, 2006.
- Moore, Barrington (Jr.). *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston: Beacon, 1966.
- Naess, Arne [et al.]. *Democracy, Ideology, and Objectivity*. Oslo: Oslo University Press, 1956.
- National Security Strategy of the United States of America*. Washington: Office of the President, 2002.
- Nincic, Miroslav. *Democracy and Foreign Policy: The Fallacy of Political Realism*. New York: Columbia University Press, 1992.
- Nohlen, Dieter and Franz Nuscheler (eds.). *Handbuch der Dritten Welt*. Hamburg: Hoffmann und Campe, [n. d.].
- O'Donnell, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1973.
- _____. [et al.] (eds.). *The Quality of Democracy*. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 2004.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

_____, Philippe C. Schmitter and Laurence White head (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule Comparative Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988.

Pateman, Carole. *Participation and Democratic Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

_____. *The Problem of Political Obligation: A Critique of Liberal Theory*. Cambridge: Polity, 1985.

Peeler, John A. *Latin American Democracies Colombia, Costa Rica, Venezuela*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1985.

Petras, James and Morris Morley. *How Allende Fell*. Nottingham, U.K.: Spokesman, 1974.

Piazza, A. *Food Consumption and Nutritional Status in the PRC*. Boulder: Westview, 1986.

Pollack, Detlef [et al.]. (eds.). *Political Culture in Post-Communist Europe Attitudes in New Democracies*. Aldershot, U. K.: Ashgate, 2003.

Putnam, Robert D. *Making Democracy Work Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

Reiss, Hans (ed.). *Kant's Political Writings*. Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

Riskin, Carl. *China's Political Economy The Quest for Development Since 1949*. Oxford: Oxford University Press, 1987.

Robinson, William I. *Promoting Polyarchy Globalization, US Intervention, and Hegemony*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

- Rosenau, James N. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton: Princeton University Press, 1990.
- Rostow, Walt W. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge: Cambridge University Press, 1960.
- Russett, Bruce. *Grasping the Democratic Peace*. Princeton: Princeton University Press, 1993.
- _____, H. Starr and R. J. Stoll (eds.). *Choices in World Politics: Sovereignty and Interdependence*. New York: Freeman, 1989.
- _____ and John Oneal. *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations*. London: Norton, 2001.
- Sandbrook, Richard. *The Politics of Africa's Economic Stagnation*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. London: Allen & Unwin, 1976.
- Scott, J. R. *Comparative Political Corruption*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1972.
- Senghaas, Dieter. *The European Experience: A Historical Critique of Development Theory*. Leamington Spa/Dover: Berg, 1985.
- Simonsen, Jakob J. and Georg Sørensen. *Chile 1970-73: Et eksempel på Østeuropæisk udviklingsstrategi?*. Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1976.
- Sobel, Richard. *The Impact of Public Opinion on U S Foreign Policy since Vietnam*. New York: Oxford University Press, 2001.
- Sørensen, Georg. *Changes in Statehood: The Transformation of International Relations*. Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001.
- _____. *Democracy, Dictatorship, and Development: Economic Development in Selected Regimes of the Third World*. London:

Macmillan, 1991.

_____. *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat*. Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2004.

_____. _____. Basingstoke, U. K.: Palgrave Macmillan, 2001.

Streeten, Paul [et al.]. *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries*. New York: Oxford University Press, 1981.

Sylvest, Rebekka. *Værdier og udvikling i Saudi-Arabien [Values and Development in Saudi Arabia]*. Aarhus: University of Aarhus, Institute of Political Science, 1991.

United Nations Development Programme. *Human Development Report 2006*. New York: Palgrave Macmillan, [n d.].

_____. *Human Development Report 1991*. New York: Oxford University Press, 1991.

_____. *Human Development Report, var years*. New York: Oxford University Press.

Vanhanen, Tatu. *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries*. London: Routledge, 1997.

Vasquez, John A. *Classics of International Relations*. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 1996.

Weiner, Myron and Samuel P. Huntington (eds.). *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown, 1987.

Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

William I. Zartmann, ed., *Collapsed States. The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. Boulder: Lynne Rienner, 1995.

World Bank. *Adjustment in Africa. Reforms, Results, and the Road Ahead*. Oxford: Oxford University Press, 1994.

_____. *World Development Report 2000*. New York: Oxford University Press, 2000.

_____. *World Development Report 1997 The State in a Changing World*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

_____. *World Development Report, var years*. New York: Oxford University Press, [n.d.].

Zakaria, Fareed. *The Future of Freedom Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York: Norton, 2003.

Zartman, William I. (ed.). *Collapsed States The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. Boulder: Lynne Rienner, 1995.

Periodicals

Andrain, Charles F. «Capitalism and Democracy Revisited.» *Western Political Quarterly* vol. 37, no. 4, 1984.

Auerbach, Yehudith and Yaeli Bloch-Elkon. «Media Framing and Foreign Policy: The Elite Press vis-à-vis US Policy in Bosnia, 1992-5.» *Journal of Peace Research* vol. 42, no. 1, 2005.

Babst, Dean. «Elective Governments: A Force for Peace.» *Wisconsin Sociologist* vol. 3, no. 1, 1964.

Barro, Robert J. «Determinants of Democracy.» *Journal of Political Economy* vol. 107, no. 6, 1999.

Beetham, David. «Freedom as the Foundation.» *Journal of Democracy* vol. 15, no. 4, 2004.

Berg-Schlosser, Dirk. «African Political Systems: Typology and Performance.» *Comparative Political Studies* vol. 17, no. 1, 1984.

Bienen, H. and J. Herbst. «The Relationship between Political and Economic Reform in Africa.» *Comparative Politics* vol. 29, no. 1 1996.

Breman, J. «I Am the Government Labour Officer... State Protection for Rural Proletariat of South Gujarat.» *Economic and*

Political Weekly: vol. 20, no. 4, 1985.

Bruneau, Thomas C. «Continuity and Change in Portuguese Politics: Ten Years after the Revolution of 25 April 1974.» *West European Politics*: vol. 1, no. 2, 1984.

Brunetti, A. «Political Variables in Cross-Country Growth Analysis.» *Journal of Economic Surveys*: vol. 11, no. 2, 1997.

Buhaug, Halvard. «Dangerous Dyads Revisited: Democracies May Not Be That Peaceful After All.» *Conflict Management and Peace Science*: vol. 22, 2005.

Bunce, Valerie. »Democratization and Economic Reform.» *Annual Review of Political Science*: vol. 4, 2001.

Burkhart, Ross E. and Michael S. Lewis-Beck. «Comparative Democracy. The Economic Development Thesis.» *American Political Science Review*: vol. 88, no. 4, 1994.

Buzan, Barry. «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century.» *International Affairs*: vol. 67, no. 3, 1991.

Cardoso, Fernando Henrique. «Dependent Capitalist Development in Latin America.» *New Left Review*: no. 74, 1973.

_____. «Democracy in Latin America.» *Politics and Society*: vol. 15, no. 1, 1986-1987.

Carothers, Thomas. «The Backlash against Democracy Promotion.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, 2006.

_____. «The End of the Transitions Paradigm.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, 2002.

Carroll, Barbara Wake and Terrance Carroll. «State and Ethnicity in Botswana and Mauritius: A Democratic Route to Development?» *Journal of Development Studies*: vol. 33, no. 4, 1997.

Chan, Steve. «Mirror, Mirror on the Wall... Are the Freer Countries More Pacific?» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 28, no.

4, 1984.

Chandler, David. «Back to the Future? The Limits of Neo-Wilsonian Ideals of Exporting Democracy.» *Review of International Studies*; vol. 32, no. 3, 2006.

Chazan, Naomi. «The New Politics of Participation in Tropical Africa.» *Comparative Politics*, vol. 14, no. 2, 1982.

Chernoff, Fred. «The Study of Democratic Peace, and Progress in International Relations.» *International Studies Review*; vol. 6, no. 1, 2004.

Cherry, J. [et al.]. «Democratization and Politics in South African Townships.» *International Journal of Urban and Regional Research* 24, no. 4, 2000.

Clapham, Christopher. «Governmentality and Economic Policy in Sub-Saharan Africa.» *Third World Quarterly* vol. 17, no. 4, 1996.

Cohen, Yousseff. «The Impact of Bureaucratic-Authoritarian Rule on Economic Growth.» *Comparative Political Studies*; vol. 18, no. 1, 1985.

Cox, Michael. «Beyond the West: Terrors in Transatlantia.» *European Journal of International Studies*; vol. 11, no. 2, 2005.

Davenport, Christian and David A. Armstrong II. «Democracy and the Violation of Human Rights: A Statistical Analysis from 1976 to 1996.» *American Journal of Political Science*; vol. 48, no. 3, 2004.

«Democratic Regimes.» *Jerusalem Journal of International Relations*; 1, no. 4, 1976.

Deudney, Daniel and G. John Ikenberry. «The Nature and Sources of the Liberal International Order.» *Review of International Studies*; vol. 25, no. 2, 1999.

Diamond, Larry. «Is the Third Wave Over?» *Journal of Democracy*; vol. 7, no. 3, 1996.

Diamond, Larry. «The Quality of Democracy: An Overview.» *Journal of Democracy*: vol. 15, no. 4, 2004.

_____. «Thinking about Hybrid Regimes.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, 2002.

Diamandouros, Nikiforos P. «Transition to, and Consolidation of, Democratic Politics in Greece, 1974–83: A Tentative Assessment.» *West European Politics* vol. 7, no. 2, 1984.

Dick, G. William. «Authoritarian Versus Nonauthoritarian Approaches to Economic Development.» *Journal of Political Economy*: vol. 82, no. 4, 1974.

Doepp, Peter Von. «Political Transition and Civil Society: The Cases of Kenya and Zambia.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 31, no. 1, 1996.

Donnelly, Jack. «Human Rights and Development: Complementary or Competing Concerns?» *World Politics* vol. 36, no. 2, 1984.

Doyle, Michael W. «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 12, no. 3, 1983.

_____. «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,» *Philosophy and Public Affairs* vol. 12, no. 4, 1983.

_____. «Liberalism and World Politics.» *American Political Science Review*: vol. 80, no. 4, 1986.

_____. «Three Pillars of the Liberal Peace.» *American Political Science Review*: vol. 99, no. 3, 2005.

Elklit, Jørgen and Palle Svensson. «What Makes Elections Free and Fair.» *Journal of Democracy* vol. 8, no. 3, 1997.

Elklit, Jørgen and Andrew Reynolds. «A Framework for the Systematic Study of Election Quality.» *Democratization*: vol. 12, no. 2, 2005.

Evera, Stephen Van. «Primed for Peace: Europe after the Cold War.» *International Security*: vol. 15, no. 3, 1990-1991.

Flynn, Gregory and Henry Farrell. «Piecing Together the Democratic Peace: The CSCE, Norms, and the 'Construction' of Security in Post-Cold War Europe.» *International Organization*: vol. 55, no. 3, 1999.

Foyle, Douglas. «Leading the Public to War? The Influence of American Public Opinion on the Bush Administration's Decision to Go to War in Iraq.» *International Journal of Public Opinion Research*: vol. 16, no. 3, 2004.

Fukuyama, Francis. «The End of History?» *National Interest* vol. 16, 1989.

_____. «'Stateness' First.» *Journal of Democracy*: vol. 16, no. 1, 2005.

Gasiorowski, Mark. «The Political Regimes Project.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 25, no. 1, 1990.

Geddes, Barbara. «What Do We Know About Democratization After Twenty Years?» *Annual Review of Political Science*: vol. 2, 1999.

Gershman, Carl and Michael Allen. «The Assault on Democracy Assistance.» *Journal of Democracy*: vol. 17, no. 2, 2006.

Ghalioun, Burhan. «The Persistence of Arab Authoritarianism.» *Journal of Democracy*: vol. 15, no. 4, 2004.

Gill, Graeme. «A New Turn to Authoritarian Rule in Russia?» *Democratization*: vol. 13, no. 1, 2006.

Glasure, Yong U. [et al.]. «Level of Economic Development and Political Democracy Revisited.» *International Advances in Economic Research*: vol. 5, no. 4, 1999.

Gleditsch, Kristian Skrede and Michael D.Ward. «Diffusion and the International Context of Democratization.» *International Organization*: vol 60, no. 4, 2006.

Hagopian, Frances «'Democracy by Undemocratic Means?': Elites, Political Pacts, and Regime Transition in Brazil.» *Comparative Political Studies* vol 23, no. 2, 1990.

Huntington, Samuel P. «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly*: vol. 99, no. 2, 1984.

Inglehart, Ronald and Pippa Norris. «The True Clash of Civilizations.» *Foreign Affairs*: vol 81, no. 5, 2004.

Inkeles, Alex. «The Emerging Social Structure of the World.» *World Politics*: vol. 27, no. 4, 1975.

Ka, C. and M. Selden. «Original Accumulation, Equity, and Late Industrialization: The Cases of Socialist China and Capitalist Taiwan.» *World Development*: vol 14, nos 10-11, 1986.

Kaplan, Robert. «Was Democracy Just a Moment?» *Atlantic Monthly*: December 1997.

Karl, Terry Lynn. «Dilemmas of Democratization in Latin America.» *Comparative Politics*: vol. 23, no. 1, 1990.

Karl, Terry Lynn and Philippe C. Schmitter. «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe.» *International Social Science Journal*: vol. 128, 1991.

King, Dwight Y. «Regime Type and Performance: Authoritarian Rule, Semi- Capitalist Development and Rural Inequality in Asia.» *Comparative Political Studies*: vol. 13, no. 4, 1981.

Knight, Peter T. «Brazilian Socio Economic Development: Issues for the Eighties.» *World Development*: vol 9, nos. 11-12, 1981.

Koirala, Nirajan. «Nepal in 1990: End of an Era.» *Asian Survey* vol. 31, no. 2, 1991.

- Krastev, Ivan. «Democracy's 'Doubles'.» *Journal of Democracy* vol 17, no. 2, 2006.
- Krieckhaus, Jonathan. «The Regime Debate Revisited: A Sensitivity Analysis of Democracy's Economic Effect.» *British Journal of Political Science*: vol 34, 2004.
- Layne, Christopher. «Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace.» *International Security*: vol. 19, no. 2, 1994.
- Limongi, F. and A. Przeworski. «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 1, 1997.
- Linz, Juan J. «Transitions to Democracy.» *The Washington Quarterly*: vol. 3, Issue 3, 1990.
- Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, no. 1, 1959.
- _____. «The Social Requisites of Democracy Revisited.» *American Sociological Review*: February 1994.
- MacMillan, John. «Beyond the Separate Democratic Peace.» *Journal of Peace Research* vol 40, no. 2, 2003.
- _____. «Liberalism and the Democratic Peace.» *Review of International Studies*: vol 30, no. 2, 2004.
- Marsh, Robert M. «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Social Research*: vol. 2, 1979.
- McColm, R. Bruce. «The Comparative Survey of Freedom: 1991.» *Freedom Review*: vol. 22, no. 1, 1991.
- McFaul, Michael. «Democracy Promotion as a World Value.» *Washington Quarterly*: vol 28, no. 1, 2004
- Mearsheimer, John J. «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War.» *International Security*: vol 15, no. 1, 1990.

Medhurst, Kenneth. «Spain's Evolutionary Pathway from Dictatorship to Democracy.» *West European Politics* vol. 7, no. 2, 1984.

Merkel, Wolfgang. «The Consolidation of Post-Autocratic Democracies.» *Democratization*: vol. 5, no. 3, 1998.

Monga, Celestin. «Eight Problems with African Politics.» *Journal of Democracy*: vol. 8, no. 3, 1997.

Munck, Gerardo L. and Jay Verkuilen. «Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices.» *Comparative Political Studies*. vol. 35, no. 1, 2002.

Nadia, Ghia. «How Different are Postcommunist Transitions.» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 4, 1996.

Naniuzeyi, Mabiengwa Emmanuel. «The State of the State in Congo-Zaire: A Survey of the Mobutu Regime.» *Journal of Black Studies*: vol. 29, no. 5, 1999.

Nehru, B. K. «Western Democracy and the Third World.» *Third World Quarterly* vol. 1, no. 2, 1979.

Nørgaard, Ole. «De post-stalinistiske samfund og demokratiet.» [The Post-Stalinist Societies and Democracy]. *Politica*: vol. 23, no. 3, 1991.

Ndegwa, S. N. «Citizenship and Ethnicity: An Examination of Two Transition Moments in Kenyan Politics.» *American Political Science Review*: vol. 91, no. 3, 1997.

Nzouankeu, Jacques Mariel. «The African Attitude to Democracy.» *International Social Science Journal*: no. 128, 1991.

O'Donnell, Guillermo. «Delegative Democracy.» *Journal of Democracy*: vol. 5, no. 1, 1994.

O'Loughlin, John [et al.]. «The Diffusion of Democracy, 1946–1994.» *Annals of the Association of American Geographers*: vol. 88,

1998.

Olsen, Gorm Rye. «Europe and the Promotion of Democracy in Post Cold War Africa: How Serious is Europe and for What Reason?» *African Affairs* vol. 97, 1998.

Ominami, C. «Déindustrialisation et restructuration industrielle en Argentine, au Brésil et au Chili.» *Problemas D'Amérique Latine*: vol. 89, 1988.

Ottaway, Marina and Theresa Chung. «Toward a New Paradigm.» *Journal of Democracy*: vol. 10, no. 4, 1999.

Pehe, Jiri. «Consolidating Free Government in the New EU.» *Journal of Democracy*: vol. 15, no. 1, 2004.

Prakash, O. M. and P. N. Rastogi. «Development of the Rural Poor: The Missing Factor.» *IFDA Dossier* no. 51 (1986).

Przeworski, Adam. «The 'East' Becomes the 'South'? The 'Autumn of the People' and the Future of Eastern Europe.» *PS: Political Science and Politics*: vol. 24, no. 1, 1991.

----- [et al.], «What Makes Democracies Endure?» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 1, 1996.

----- and F. Limongi. «Modernization: Theories and Facts.» *World Politics*: vol. 49, no. 2, 1997.

Putnam, Robert D. «Bowling Alone: America's Declining Social Capital.» *Journal of Democracy*: vol. 5, no. 1, 1995.

Rao, V. «Democracy and Economic Development.» *Studies in Comparative International Development* vol. 19, no. 4, 1984-1985.

Remmer, Karen L. «Exclusionary Democracy.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 20, no. 4, 1985-1986.

Rhodes, Edward. «American Grand Strategy: The Imperial Logic of Bush's Liberal Agenda.» *Policy*: Summer 2003 2004.

Risse-Kappen, Thomas. «Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies.» *World Politics*: vol. 43, no. 4, 1991.

Rodrik, Dani. «Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 35, no. 3, 2000.

Rosato, Sebastian. «The Flawed Logic of the Democratic Peace Theory.» *American Political Science Review*: vol. 97, no. 4, 2003.

Rudolph, Susanne and Lloyd Rudolph. «New Dimensions of Indian Democracy.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, 2002.

Rudra, A. «Political Economy of Indian Non-Development,» *Economic and Political Weekly*: vol. 20, no. 21, 1985.

Rummel, Rudolph J. «Libertarianism and International Violence.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 27, no. 1, 1983.

Rustow, Dankwart A. «Transitions to Democracy.» *Comparative Politics*: vol. 2, no. 3, 1970.

Sandbrook, Richard. «Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective.» *Canadian Journal of African Studies*: vol. 22, no. 2, 1988.

_____. «The State and Economic Stagnation in Tropical Africa.» *World Development*: vol. 14, no. 3, 1986.

Schedler, Andreas. «The Menu of Manipulation.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, 2002.

Share, Donald. «Transitions to Democracy and Transition through Transaction.» *Comparative Political Studies*: vol. 19, no. 4, 1987.

Sirowy, Larry and Alex Inkeles. «The Effects of Democracy on Economic Growth: A Review.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 25, no. 1, 1990.

Sklar, Richard. «Democracy in Africa.» *African Studies Review*: vol. 26, nos. 3-4, 1983.

Sørensen, Georg. «Individual Security and National Security: The State Remains the Principal Problem.» *Security Dialogue*: vol. 27, no. 4, 1996.

_____. «Liberalism of Restraint and Liberalism of Imposition: Liberal Values and World Order in the New Millennium.» *International Relations*: vol. 20, no. 3, 2006.

_____. «What Kind of World Order? The International System in the New Millennium.» *Cooperation and Conflict*: vol. 41, no. 4, 2006.

Spiro, David E. «Give Democratic Peace a Chance? The Insignificance of the Liberal Peace.» *International Security*: vol. 19, no. 2, 1994.

Studies in Comparative International Development: vol. 25, no. 1, 1990.

Subbarao, K. «State Policies and Regional Disparity in Indian Agriculture.» *Development and Change*: vol. 16, no. 4, 1985.

Svensson, Palle. «The Liberalization of Eastern Europe.» *Journal of Behavioral and Social Sciences*: [no. 34], 1991.

Tarrow, Sidney. «Making Social Science Work across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's Making Democracy Work.» *American Political Science Review*: vol. 90, no. 2, 1995.

Therborn, Goran. «The Rule of Capital and the Rise of Democracy.» *New Left Review*: 103, 1977.

Tiruneh, Gizachew. «Regime Type and Economic Growth in Africa: A Cross-National Analysis.» *Social Science Journal*: vol. 43, no. 1, 2006.

Trindade, Hégio. «Presidential Elections and Political Transition in Latin America.» *International Social Science Journal*: vol. 128, 1991.

Van De Walle, Nicolas. «Economic Reform in Democratizing Africa.» *Comparative Politics*: vol. 32, 1999.

Way, Lucan. «Authoritarian State Building and the Sources of Regime Competitiveness in the Fourth Wave.» *World Politics*: January 2005. Weede, Erich. «Political Regime Type and Variation in Economic Growth Rates.» *Constitutional Political Economy*: vol. 7, 1996.

Welch, Michael. «Trampling Human Rights in the War on Terror: Implications to the Sociology of Denial.» *Critical Criminology*: vol. 12, 2004.

White, Gordon. «Developmental States and Socialist Industrialization in the Third World.» *Journal of Development Studies*: vol. 21, no. 1 1984.

Windsor, Jennifer L. «Promoting Democratization Can Combat Terrorism.» *Washington Quarterly*: vol. 26, no. 3, 2003.

Zakaria, Fareed. «Islam, Democracy, and Constitutional Liberalism.» *Political Science Quarterly*: vol. 119, no. 1, 2004.

_____. «The Rise of Illiberal Democracy.» *Foreign Affairs*: vol. 76, no. 6, 1997.

Papers

Karl, Terry Lynn. «From Democracy to Democratization and Back: Before Transitions from Authoritarian Rule.» Stanford, CDDRL Working Paper; 45, 2005.

Møller, Jørgen. «The Gap between Liberal and Electoral Democracy Revisited: Some Conceptual and Empirical Clarifications.» EUI Working Papers; 1, 2006.

Paxton, Pamela and Rumi Morishima. «Does Democracy Aid Promote Democracy?» Working Paper, Ohio State University, 2006.

Conferences

Cerny, Philip G. «Globalisation and the Erosion of Democracy.» Paper Presented at: ECPR Workshop, Berne, 1997.

Decalo, Samuel. «The Process, Prospects, and Constraints of Democratization in Africa.» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21-25, 1991.

Nun, Jose. «Democracy and Modernization, Thirty Years After.» Paper Presented at: *The 15th World Congress of the International Political Science Association*, Buenos Aires, July 21-25, 1991.

Østergaard, Clemens Stubbe and Christina Petersen. «Official Profiteering and the Tiananmen Square Demonstrations in China.» Paper Presented at: *The Second Liverpool Conference on Fraud, Corruption, and Business Crime*, Liverpool, April 17-19, 1991.

Rochon, Thomas R. and Michael J. Mitchell. «Cultural Components of the Consolidation of Democracy in Brazil.» Paper Presented at: *The Annual Meeting of the American Political Science Association*, Washington, D.C., August 28-31, 1991.